جامعـــــــة الجزائـــــــــر3

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها.

حالة: الجزائر، مصر ، السعودية.

-دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

إعـــداد الطالـــب:

وعيـــــل ميلـــود

إشـــراف الدكتـــور:

هـــاشـــم جمـــــال

لجنـــــة المناقشة

- أ.د. كساب علي جامعة الجزائر..... رئيسا
- أ.د. هاشم جمال جامعة الجزائر..... مقررا
- أ.د. زيروني مصطفى جامعة الجزائر..... ممتحنا
- أ.د. فرحي محمد المدرسة العليا للتجارة... ممتحنا
- أ.د. أوسرير منور جامعة بومرداس..... ممتحنا
- أ.د. حميدوش علي جامعة المدية..... ممتحنا

السنة الجامعية 2013 – 2014

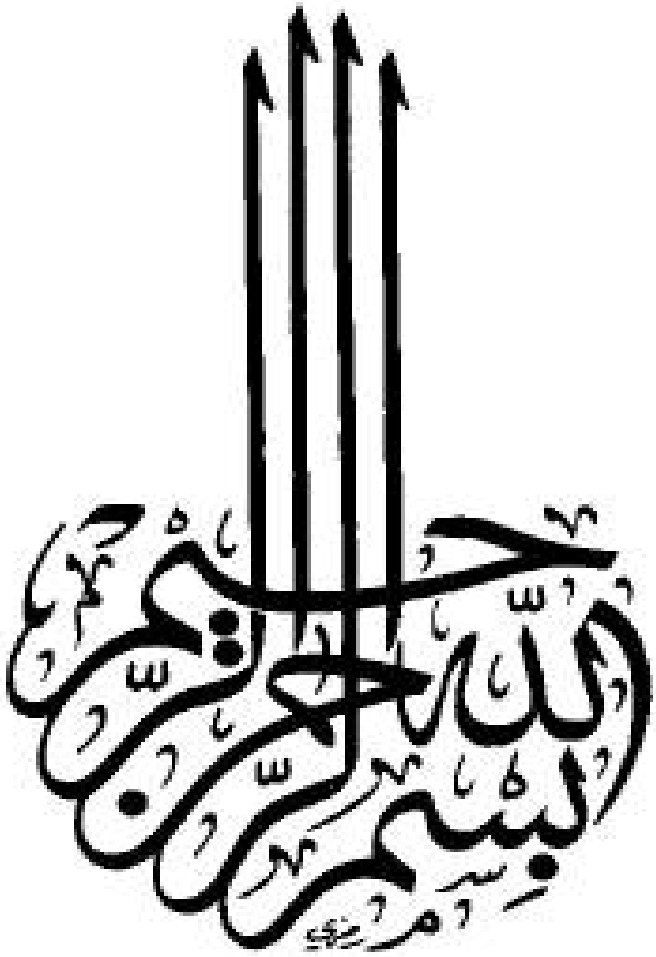
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل؛

إليه يرجع الأمر كله و هو خير الحاكمين.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد لإخراج هذا العمل و لو بأبسط الأمور و أخص بالذكر:

- الأساتذة : خليفي رزقي ، فرج شعبان ، يحياوي سمير ، العمري علي ، شرفاوي عائشة على الدعم و التشجيع.
- زوجتي الكريمة التي ساعدتني كثيرا و كانت سندا كبيرا لي خلال مختلف مراحل انجاز هذا العمل.

كما أوجه شكر خاص إلى الأستاذ المشرف الدكتور هاشم جمال على نصائحه القيمة و على صبره و سعة صدره و رحابته الدائمة.

وأشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءة محتويات هذا البحث المتواضع و تصويبه.

إهداء

إلى والدي الكريمين

إلى روح جدي الطاهرة – رحمه الله –

إلى جدي و جدتاي أطال الله في أعمارهم

إلى زوجتي و ابنتي الكتكوتة هناء

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كافة الأهل و الأقارب

إلى كل أساتذتي

إلى جميع الأصدقاء و الزملاء

إلى حاضرة الإسلام و بلد الشهداء الرابضة بالفأل بين رياح الشرق

و ريح الغرب جوهرة المتوسط ؛ الجزائـــر الغالية.

الفهرس العام

الفهرس العام

رقم الصفحة

الفهرس العام

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة أ-ز

الباب الأول: المداخل النظرية للنمو الاقتصادي و محدداته الحديثة 1

تمهيد 2

الفصل الأول : مدخل للتنمية و النمو الاقتصادي 3

تمهيد 4

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية و المفاهيم المرتبطة بها 5

1- مفهوم التخلف و التنمية الاقتصادية..... 5

2- المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية..... 11

3- تمويل التنمية..... 13

4- تصنيفات الدول وفق معيار التخلف و التنمية..... 15

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 19

1- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية و الصناعية..... 19

2- استراتيجية الحاجات الأساسية..... 22

3- استراتيجية التنمية البشرية المستدامة..... 24

4- استراتيجية التنمية المستقلة..... 25

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي و المفاهيم المرتبطة به..... 29

1- مفهوم النمو الاقتصادي..... 29

2- خصائص النمو الاقتصادي..... 31

3- النمو الاقتصادي و الفقر و توزيع الدخل..... 34

4- النمو الاقتصادي و التنمية..... 35

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي..... 38

1- نظرية النمو الكلاسيكية..... 38
2- النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية)..... 42
3- نظرية النمو الكترية..... 47
4- نظرية النمو الجديدة (الداخلية)..... 51
خلاصة الفصل الأول..... 55
الفصل الثاني: نظرية المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي..... 56
تمهيد..... 57
المبحث الأول: الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي..... 58
1- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية..... 58
2- جدلية الآثار الايجابية و السلبية للانفتاح التجاري 62
3- التجارة الخارجية و التنمية – الحاجة إلى التجارة الخارجية -..... 65
4- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي..... 70
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي..... 73
1- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر..... 73
2- مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر – جدلية المنافع و المفاسد-..... 77
3- الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية 81
4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي..... 84
المبحث الثالث: الرأسمال البشري و النمو الاقتصادي..... 88
1- نشأة و تطور الرأسمال البشري..... 88
2- الحاجة إلى الرأسمال البشري..... 94
3- التعليم ؛ الوجه الرئيسي للرأسمال البشري..... 97
4- أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي..... 100
المبحث الرابع: الحكم الراشد و النمو الاقتصادي..... 105
1- الحكم الراشد ؛ المفهوم و المعايير 105
2- مكافحة الفساد كأداة لإرساء الحكم الراشد..... 109
3- الديمقراطية كتصور دولي للحكم الراشد..... 113
4- أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي..... 115
خلاصة الفصل الثاني..... 119

خلاصة الباب الأول..... 120
الباب الثاني: الاقتصاديات العربية و تحديات المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي – إشارة مقارنة بين الجزائر، مصر، السعودية –..... 122
تمهيد..... 123
الفصل الثالث : الوطن العربي ؛ اقتصاديا ، سياسيا ، اجتماعيا..... 124
تمهيد..... 125
المبحث الأول: الوطن العربي اقتصاديا..... 126
1- مراحل تطور الاقتصاد العربي..... 126
2- خصائص الاقتصاد العربي..... 131
3- المؤشرات العامة للاقتصاد العربي..... 135
4- النمو الاقتصادي في الوطن العربي و هيكلته..... 139
المبحث الثاني: الوطن العربي سياسيا..... 143
1- الأنظمة السياسية العربية ؛ الشرعية السياسية و المسار التاريخي..... 143
2- الخصائص العامة للأنظمة السياسية العربية..... 146
3- الإصلاحات السياسية في الدول العربية..... 151
4- الحكم الراشد و الفساد في الدول العربية (الواقع و المؤشرات)..... 157
المبحث الثالث: الوطن العربي اجتماعيا..... 161
1- الخصائص الديموغرافية للوطن العربي..... 161
2- الصحة و التعليم في الوطن العربي..... 164
3- الفقر و البطالة في الوطن العربي..... 168
4- البحث و التطوير و التكنولوجيات الحديثة في الوطن العربي..... 171
خلاصة الفصل الثالث..... 174
الفصل الرابع : الهيكلة الاقتصادية و سياسات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مصر، السعودية..... 175
تمهيد..... 176
المبحث الأول: هيكلة الاقتصاد الجزائري و خصائص تنميته..... 177
1- الخصائص المختلفة للجزائر (مدخل تعريفي عام)..... 177
2- هيكلة الاقتصاد الجزائري..... 179
3- الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد الجزائري..... 183

4- النمو الاقتصادي في الجزائر..... 191
المبحث الثاني: هيكلة الاقتصاد المصري و خصائص تنميته..... 196
1- الخصائص المختلفة لمصر (مدخل تعريفي عام)..... 196
2- هيكلة الاقتصاد المصري..... 198
3- الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد المصري..... 202
4- النمو الاقتصادي في مصر..... 207
المبحث الثالث: هيكلة الاقتصاد السعودي و خصائص تنميته..... 211
1- الخصائص المختلفة للسعودية (مدخل تعريفي عام)..... 211
2- هيكلة الاقتصاد السعودي..... 213
3- الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد السعودي..... 217
4- النمو الاقتصادي في السعودية..... 227
خلاصة الفصل الرابع..... 230
الفصل الخامس : نحو تفعيل المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية – إشارة
مقارنة بين الجزائر مصر ، السعودية –..... 231
تمهيد..... 232
المبحث الأول: تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي..... 233
1- الإطار النظري العام للتجارة الخارجية في الجزائر، مصر، السعودية..... 233
2- تحليل كمي قياسي لأثر مركبات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر،
مصر، السعودية..... 243
3- دراسة و تحليل تباين الانفتاح التجاري في الجزائر، مصر، السعودية..... 250
المبحث الثاني: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي..... 255
1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث (السياسات العامة و الحوافز)..... 255
2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الثلاث..... 263
3- تحليل كمي قياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول
الثلاث..... 268
المبحث الثالث: تحليل أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي..... 273
1- التعليم في الدول الثلاث كمصدر رئيسي للرأسمال البشري 273
2- مؤشرات الرأسمال البشري في الدول الثلاث 279
3- تحليل كمي قياسي لأثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث 285

المبحث الرابع: تحليل أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي..... 290
1- المشهد السياسي في الدول الثلاث ؛ الإرث التاريخي و حراك الإصلاح..... 290
2- مؤشرات الحكم الراشد و الفساد في الدول الثلاث..... 295
3- أثر الحكم الراشد و الفساد على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث..... 303
خلاصة الفصل الخامس..... 311
خلاصة الباب الثاني..... 313
الخاتمة العامة..... 315
المراجع
الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

الرقم	العنوان	ص
	الجداول	
01 -2	نسبة مساهمة التعليم في المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني	103
02 -2	العلاقات بين مستويات الفساد وبعض المؤشرات الاقتصادية في دول مختارة خلال العقد الأخير من القرن العشرين	117
01 -3	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (1995-2010)	136
02 - 3	التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2006- 2010)	138
03-3	معدلات نمو الرأسمال البشري لبعض الدول العربية (1965-2000)	138
04 -3	مقارنة مؤشر النوعية المؤسساتية في الدول العربية وأقاليم أخرى لعام 2009	159
05 -3	مؤشر النوعية المؤسساتية في الدول العربية لعام 2009	159
06 -3	مقارنة مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية وأقاليم أخرى لعام 2009	160
07 -3	عدد السكان ومعدل النمو السكاني في بعض الدول العربية لعام 2010	163
08 -3	بعض مؤشرات الخدمات الصحية في بعض الدول العربية لعام 2009	167
09 -3	معدلات البطالة في الدول العربية لعام 2010	171
01 -4	بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للجزائر لعام 2010	178
02 -4	مكانة النفط في هيكل الاقتصاد الجزائري(2001- 2000)	179
03 -4	بعض مؤشرات هيكلة الاقتصاد الجزائري (1990- 2010)	183
04 -4	بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لمصر لعام 2010	197
05 -4	أهم مصادر الدخل في الاقتصاد المصري	198
06 -4	بعض مؤشرات هيكلة الاقتصاد المصري (1990- 2010)	201
07 -4	بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسعودية لعام 2010	212
08 -4	مكانة البترول في الاقتصاد السعودي(2002- 2010)	213
09 -4	بعض مؤشرات هيكلة الاقتصاد السعودي (1990- 2010)	217
01 -5	معاملات الارتباط بين مكونات التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	245
02 -5	معاملات الارتباط بين مكونات التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي في مصر	246
03 -5	معاملات الارتباط بين مكونات التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي في السعودية	248

04 -5	عرض المعطيات في حالة تحليل التباين الأحادي (ع.ث.و)	251
05 -5	توزيع مشاريع الشراكة حسب القطاعات الأساسية في الجزائر (1990- 2000)	267
06 -5	التوزيع القطاعي للمشاريع المشتركة في مصر إلى غاية نهاية 1999	267
07 -5	التوزيع القطاعي للمشاريع المشتركة في السعودية إلى غاية نهاية 1999	268
08 -5	القضايا الجنائية الواردة لهيئة الرقابة و التحقيق في السعودية (1998-2003)	308
الأشكال البيانية		
01 -1	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	30
01 -2	آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	86
02 -2	معايير الحكم الراشد	108
01 -3	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2000- 2010)	135
02-3	التضخم في الدول العربية والمتقدمة والنامية (2000- 2005)	139
03 -3	النمو الاقتصادي في الدول العربية والنامية والعالم خلال الفترة(90/98-2005)	140
01 -4	مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2010)	195
02 -4	مسار النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990- 2010)	210
03 -4	مسار النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (1990- 2010)	229
01 -5	مسا الانفتاح التجاري في الجزائر ،مصر ،السعودية (1990- 2010)	244
02 -5	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ،مصر ،السعودية (2003- 2010)	266
03- 5	نصيب الفرد من ن،م،إ في الجزائر ،مصر ،السعودية (1990- 2010)	280
04 -5	نسب القيد في المراحل التعليم وحجم الإنفاق التعليمي كنسبة من ن،م،إ في الجزائر (1990- 2010)	282
05 -5	نسب القيد في المراحل التعليم وحجم الإنفاق التعليمي كنسبة من ن،م،إ في مصر (1990- 2010)	283
06 -5	نسب القيد في المراحل التعليم وحجم الإنفاق التعليمي كنسبة من ن،م،إ في السعودية (1990- 2010)	284
07 -5	مؤشر نوعية الحكم (IQI) في الجزائر ، مصر ،السعودية (1996- 2010)	296
08 -5	مؤشر الصوت والمساءلة (VAI) في الجزائر، مصر، السعودية (1996-2010)	297

5- 09	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS/AVI) في الجزائر،مصر ،السعودية (1996- 2010)	298
5- 10	مؤشر فعالية الحكومة (GEI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010)	299
5- 11	مؤشرنوعية التنظيم (RQI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010)	300
5- 12	مؤشر سيادة القانون (RLI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010)	301
5- 13	مؤشر مكافحة الفساد (CCI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010)	302
5- 14	مؤشر مدركات الفساد (CPI) في الجزائر ،مصر ، السعودية (2003- 2010)	303

المقدمة العامة

أخذ موضوع التنمية و النمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الأهمية و التناول في العقود الأخيرة ، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية والأكاديمية ، أو على مستوى المؤسسات و الهيئات الدولية و الإقليمية و مراكز البحث و في مقدمتها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، أو على مستوى السياسات الاقتصادية للدول و توجهاتها ، وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها و يعنى بها كل من التنمية و النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من الناحية النظرية أحد أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، فهو أحد المقاييس المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي ، إذ هو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، فهو يعكس حجم السلع و الخدمات التي يوجدها اقتصاد معين ، ورغم الانتقادات الموجهة لمعيار النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس التنمية باعتباره مقياسا كميا بحتا يهمل الجوانب النوعية للتنمية و خاصة الجوانب ذات الصلة بالنواحي الاجتماعية و السياسية ، إلا أنه مازال المقياس الأكثر استعمالا و انتشارا في مجال قياس الأداء التنموي.

و بوصفه هدفا ذا أهمية كبيرة يبرز النمو الاقتصادي كغاية مشتركة سعت كافة دول العالم إلى تحقيقها سواء المتقدمة أو النامية أو حتى المتخلفة ، و كغيره من المفاهيم الاقتصادية أخذ البحث في موضوع النمو الاقتصادي و آليات تحقيقه حراكا فكريا متطورا و متكيفا مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة و ما يرتبط بها من تغيرات ظروف الزمان والمكان .

و من أهم الموضوعات التي يعنى بها النمو الاقتصادي البحث عن كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية ، و في هذا الإطار يمكننا من خلال تحليل المسار التاريخي للنظريات الاقتصادية الخاصة بهذا الجانب أن نميز بين فئتين أساسيتين سعتا إلى تفسير مصادر النمو الاقتصادي أو العوامل المحفزة له أو ما يعرف بمحددات النمو الاقتصادي ، الفئة الأولى و هي النظريات المعتمدة على تفسير النمو الاقتصادي من خلال العوامل التقليدية كالعمل و رأس المال و التقدم التقني و الموارد الطبيعية ، و في مقدمتها نظريات المفكرين الكلاسيكيين و الكلاسيكيين الجدد (النيوكلاسكيين) ، و الذين ركزوا على تحليل دور العمل و رأس المال و التقدم التقني في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي (نظريات النمو التلقائي) ، بالإضافة إلى مساهمات نظريات المفكرين الكنزيين و الكنزيين الجدد اللذين أعطوا أهمية كبيرة لعامل رأس المال في تحفيز النمو الاقتصادي من بين العوامل التقليدية السابقة (نظرية هارود و دومار) . أما الفئة الثانية فهي النظريات الحديثة المعتمدة على تفسير النمو الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الذاتية ، بالإضافة إلى تحليل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال مبدأ تفسير ظاهرة الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول أو ما يعرف بظاهرة التباعد (Divergence) ، ومن أهم العوامل التي اهتمت بها هذه النظريات و في مقدمتها نظرية النمو الداخلي نجد السياسة التجارية و

مدى انفتاح الاقتصاد على المعاملات الخارجية من حيث الصادرات و الواردات و مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، الرأسمال البشري من خلال التعليم و التدريب و البحث و التطوير و الخدمات الصحية ، الحكم الراشد و الإدارة الصالحة من خلال الجوانب السياسية كالاستقرار السياسي و نظم الشفافية و المساءلة و المشاركة في اتخاذ القرار و حرية الصحافة و التداول السلمي للسلطة.

و بهدف تحفيز و دعم النمو الاقتصادي في ظل العوامل و المحددات الحديثة له ، قامت مختلف دول العالم وخاصة النامية منها بتكييف سياساتها الاقتصادية وفق هذه المتطلبات الجديدة للنمو الاقتصادي ، فشهدت السياسات الاقتصادية المنتهجة تحول كبير في اتجاه المزيد من الانفتاح التجاري و الاستفادة من وفرات التجارة الخارجية ، و عملت على تهيئة المناخ المناسب لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم الإنتاجية و تخفيض معدلات البطالة ، كما اتجهت إلى التوسع في دعم التعليم في مختلف مستوياته و تطوير نظم التدريب و البحث و التطوير ، بالإضافة إلى القيام بالإصلاحات السياسية من أجل ضمان تحقيق البيئة السياسية الملائمة عن طريق إرساء مبادئ الديمقراطية و محاربة الفساد.

وتعتبر كل من الجزائر و مصر و السعودية نماذج من الدول النامية ذات المكانة السياسية و الاقتصادية على الصعيد العربي حاولت تكييف سياساتها الاقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وفق الفلسفة الجديدة التي يقوم عليها و المتمثلة أساسا في المحددات و العوامل الحديثة التي يتطلبها ، و رغم بعض الخصائص التي تميز كل دولة على حدة ، إلا أن هناك العديد من أوجه الشبه و التقارب و خاصة في كون الدول الثلاث تحاول تحقيق الإقلاع الاقتصادي و التخلص من الإرث التنموي السابق الذي تميز في جوانبه المختلفة بالإخفاق و القصور .

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:

1- أهمية موضوع البحث في حد ذاته ، فالنمو الاقتصادي كان و لا يزال أحد أهم المواضيع التي تنال قسطا مستمرا من الدراسة و الاهتمام ، سواء في مجال البحوث العلمية و الأكاديمية أو دراسات مراكز البحث أو توجهات متخذي القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للدول.

2- توسع الاهتمام بالعوامل الدافعة للنمو الاقتصادي باعتباره هدفا مشتركا تسعى إلى تحقيقه كافة الدول ، و تطور محدداته وفق نظريات حديثة تتجاوز الجانب الكمي التقليدي ، و ارتباطه بجوانب اقتصادية حديثة بالإضافة إلى جوانب أخرى تتعلق بالنواحي الاجتماعية و السياسية.

3- خصوصية الفترة التي تمر بها الاقتصاديات العربية و في مقدمتها اقتصاديات الجزائر و مصر والسعودية ، سواء من حيث آثار البيئة الاقتصادية الجديدة على السياسات الاقتصادية لهذه الدول ، أو من حيث التطلعات الاقتصادية لها ، ومدى إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المحددات الحديثة له .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

1- إبراز انعكاسات البيئة الاقتصادية الجديدة على الفكر التنموي و ظهور العوامل غير التقليدية للنمو الاقتصادي مع تحديد الإطار النظري للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.

2- معرفة واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية و تحديدا في الجزائر و مصر و السعودية ، و اكتشاف الآليات و السياسات التي انتهجتها هذه الدول بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وفق الرؤى الحديثة له.

3- إبراز المتطلبات الحقيقية لاقتصاديات كل من الجزائر و مصر و السعودية المرتبطة بالنمو الاقتصادي ، و توضيح المواطن الايجابية الدافعة للنمو الاقتصادي و المواطن السلبية المثبطة له.

4- تقييم سبل تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث في ظل المحددات الحديثة له ، و محاولة تفسير الاختلافات و التباينات الموجودة بين هذه الدول ، أي معرفة إلى أي مدى كان لدولة معينة السبق في أي من المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.

إشكالية البحث:

بناءا على ما سبق نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما هي صورة المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر و مصر و السعودية؟ و ما مدى ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول بها ؟ و ما هي مختلف السياسات التي انتهجتها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي من خلال المداخل الحديثة له؟

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

1- ما طبيعة المستجدات التي عرفها الفكر التنموي بصفة عامة و النمو الاقتصادي بصفة خاصة ؟

2- ما هي مختلف المحددات الجديدة التي ارتبط بها النمو الاقتصادي ؟

3- ما هي صورة المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر و مصر و السعودية ؟

4- ما هي السبل المنتهجة في كل من الجزائر و مصر و السعودية لتفعيل النمو الاقتصادي عن طريق محدداته الحديثة ؟

6- ما هي أوجه التشابه و الاختلاف بين الدول الثلاث في مختلف الجوانب المرتبطة بالنمو الاقتصادي ؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية هذا البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات و هي:

1- هناك اتجاه إصلاحي في كل من الجزائر ومصر و السعودية قصد الاستفادة من المستجدات الحاصلة في الفكر التنموي الحديث.

2- هناك علاقة بين النمو الاقتصادي و محدداته الحديثة في الدول الثلاث لكن بصورة أقل من تلك الموجودة في الدول المتقدمة و الناشئة.

3- هناك اختلالات هيكلية في اقتصاديات الدول الثلاث تحول دون تفعيل الآثار الايجابية للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.

4- لا توجد اختلافات ذات دلالة و معنوية إحصائية بين مستويات المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول الثلاث و تحديدا الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد.

5- هناك أثر معنوي وذا دلالة ومعنوية إحصائية لكل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث .

حدود البحث:

اكتفى البحث من الجانب النظري بتناول أهم المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي و معرفة أثرها على النمو الاقتصادي و المتمثلة في الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد ، كما اقتصر هذا البحث على اختيار ثلاثة دول عربية فقط من أجل المقارنة بينها و هي الجزائر و مصر و السعودية ، أما الحدود الزمانية فقد كانت فترة البحث (1990-2010) باعتبارها فترة ذات خصوصية من جوانب عدة و في مقدمتها تغيرات فلسفة العمل الاقتصادي و ظهور دوافع و مناهج تنموية جديدة أدت إلى بروز عوامل و مصادر جديدة للنمو الاقتصادي.

منهج البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي ، فجانب التحليل يظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية ، أي إلى كل من الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي و محدداته الحديثة ، هيكلة اقتصاديات كل من الجزائر و مصر و السعودية و مختلف السياسات التي انتهجتها كل دولة لتحقيق النمو الاقتصادي ، الربط بين مختلف هذه العناصر بما يخدم الغاية النهائية للبحث ، و أما جانب الوصف فيتجلى في الاعتماد على المراجع المكتبية و التقارير الإحصائية كمصدر لمختلف المفاهيم المشكلة للموضوع ، و أما المنهج التاريخي فيظهر من خلال استقراء المسار التاريخي للنمو الاقتصادي و محدداته الحديثة

في الدول الثلاث خلال الفترة (1990-2010) ، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب و الطرق الإحصائية و الكمية و البرنامج الإحصائي الجاهز الـــSPSS في الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

حسب إطلاع الباحث و في حدود ما توفر لديه من معلومات و مراجع حول موضوع البحث هناك مجموعة من الدراسات و البحوث العلمية التي أنجزت سواء على الصعيد العالمي أو العربي أو الوطني تناولت موضوع محددات النمو الاقتصادي ، و منها على سبيل المثال لا الحصر نذكر الآتي:

1- دراسة (Robert Barro 1991) :

هي عبارة عن دراسة عالمية منشورة في مجلة اقتصادية ، حيث قام R.Barro بالبحث في محددات النمو الاقتصادي عن طريق الأساليب القياسية (تحليل الانحدارات لحوالي 100 دولة) بهدف معرفة مختلف المحددات المشتركة الدافعة إلى النمو الاقتصادي بين الدول المختارة ، و أوضح أن هناك العديد من المتغيرات ذات الأثر المعنوي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مثل مستوى التعليم و نسبة الاستثمار و الاستقرار السياسي و المستوى المبدئي للدخل أي حصة الفرد من الناتج في عام 1960.

2- دراسة (Sala-i-Martin 1997):

اعتمدت الدراسة أيضا أسلوب الانحدارات من أجل اكتشاف الآثار المعنوية لمختلف المتغيرات على النمو الاقتصادي ، و حدد الباحث في دراسته العديد من المتغيرات ذات التأثير النظري على النمو الاقتصادي ، ومن ضمن هذه العوامل المتغيرات السياسية مثل جودة الحكومة ، ومدى قوة العوامل المتعلقة بنمو الاستثمار ، و مدى اعتماد الدولة على المواد الخام في عملية التصدير ، بالإضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة ، و المستوى التعليمي ، ومدى توفر ثبات نسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي.

3-دراسة (عماد الدين أحمد المصبح) :

قدمت الدراسة كأطروحة دكتوراه بكلية الاقتصاد بجامعة دمشق بسوريا حول موضوع محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970-2004 ، و عالجت الدراسة الإشكالية التالية ؛ ما هي محددات و مصادر النمو الاقتصادي في سوريا ، و استخدم الباحث الأسلوب القياسي و توصل إلى هناك مجموعة من العوامل تفسر النمو الاقتصادي من بينها الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج و التنويع الاقتصادي و السياستين المالية و النقدية و الانفتاح التجاري و الرأسمال البشري ، و أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتعليم من أجل نقل تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي إلى تأثير ايجابي ، كما أوصى الباحث بالإصلاح المؤسسي و توطين التكنولوجيا و تصنيع الاقتصاد و تنويع مصادر الدخل في سوريا ، إضافة إلى تحسين شروط التبادل التجاري و زيادة إمكانية التأثير الايجابي للنمو .

4- دراسة (رعاد علي 2006):

قدمت الدراسة لنيل شهادة دكتوراه دولة من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة الجزائر ، تحت عنوان ؛ ما الذي يفسر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2000) ، و استخدم الباحث الأسلوب القياسي عن طريق تقدير انحدارات (طريقة GMM) بين النمو الاقتصادي و مجموعة من المحددات ،كما اختار الباحث إلى جانب الجزائر مجموعة من الدول من مناطق مختلفة و هي تونس و مصر باعتبارهما من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، ونيجيريا و فنزويلا باعتبارهما دولتان مصدرتان للبترول و كوريا الجنوبية باعتبارها دولة حققت معجزة اقتصادية لافتة . و توصل الباحث بعد استعراضه لمجموعة من النماذج القياسية للنمو الاقتصادي و تقديراته القياسية إلى أن الاقتصاد الجزائري بعيد عن الأثر المعنوي الايجابي لعدد كبير من المحددات منها الاستثمار كحصة من الناتج المحلي الإجمالي و الرأسمال البشري و متغيرات الاقتصاد الكلي و الانفتاح التجاري ، و أوضح الباحث إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالجباية البترولية و بعيد عن الأثر المعنوي للكثير من المحددات الحديثة التي أثبتتها النظريات الاقتصادية و الممارسات الواقعية للعديد من الاقتصاديات في العالم ، و أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالجانب النوعي للتعليم و تحسين الجوانب السياسية و تعزيز سلطة القانون من أجل خلق بيئة جذابة للاستثمار و محاربة الاقتصادي الموازي و العمل على التوسع في عملية الإصلاح الاقتصادي بما يحقق التوازنات الاقتصادية الكلية.

محتويات البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى بابين رئيسيين الباب الأول كان بعنوان؛ المداخل النظرية للنمو الاقتصادي و محدداته الحديثة ، و الباب الثاني كان بعنوان؛ الاقتصاديات العربية و تحديات المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي – إشارة مقارنة بين الجزائر و مصر و السعودية- ، و اندرج تحت هذين البابين خمسة فصول ؛

الفصل الأول و الذي كان بعنوان ؛ مدخل للتنمية و النمو الاقتصادي تطرقنا فيه إلى العديد من المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي كالتنمية المستديمة و التنمية البشرية و آليات تحقيق التنمية الاقتصادية و تمويلها ، بالإضافة إلى مختلف النظريات المفسرة للتنمية و النمو الاقتصادية.

أما **الفصل الثاني** و الذي جاء تحت عنوان "نظرية المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي" فنهدف من خلاله إلى استعراض الجانب التنظيري المؤسس لبروز المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ، حيث تناولنا كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد كمحددات حديثة للنمو الاقتصادي مع إبراز مواطن الأثر الايجابي لكل محدد على النمو الاقتصادي.

و الفصل **الثالث** و الذي كان عنوانه" الوطن العربي؛ اقتصاديا ، سياسيا ، اجتماعيا" و تناولنا من خلاله الخصائص المختلفة للوطن العربي فحاولنا إعطاء صورة الوطن العربي من الناحية الاقتصادية باستعراضنا لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية و من الناحية الاجتماعية باستعراض مجموعة من الإحصائيات حول العديد من

الجوانب الاجتماعية للدول العربية ومن الناحية السياسية باستعراض المقومات السياسية في مختلف دول الوطن العربي .

أما الفصل **الرابع** و الموسوم بـــ " الهيكلة الاقتصادية و سياسات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر و مصر و السعودية " ونهدف من خلاله إلى إبراز الجوانب الهيكلية لاقتصاد كل دولة من أجل تفسير مواطن التناسق و التباعد مع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي و توضيح مواطن الخلل و التشوه ، كما تناولنا مختلف السياسات الاقتصادية التي انتهجتها كل دولة من أجل تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي ، و استعرضنا في هذا الفصل أيضا مسار النمو الاقتصادي في هذه الدول و مختلف القطاعات المكونة له.

و بالنسبة **للفصل الخامس** و الأخير من البحث فقد كان عنوانه " نحو تفعيل المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي – إشارة مقارنة بين الجزائر ، مصر ، السعودية " و كان هدفنا من هذا الفصل اكتشاف أثر كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد باعتبارها محددات حديثة مختارة على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر و مصر و السعودية ، وكان ذلك على سبيل المقارنة و باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية و بعض الأدوات القياسية ، كما حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح حجم التباينات الموجودة بين الدول الثلاث فيما يخص المحددات المذكورة.

الباب الأول:

المداخل النظرية للنمو الاقتصادي
و محدداته الحديثة

تمهيد:

تعتبر نهاية الحرب العالمية الثانية و ما أفرزته من خارطة جديدة للعالم في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و خصوصا الاستقلال السياسي للعديد من الدول بداية للاهتمام بمشكلات التنمية و التخلف والفقر ، و أصبح الاهتمام بهذه المشكلات في تزايد مستمر من قبل المختصين ليس فقط في العلوم الاقتصادية بل من قبل كافة الأوساط الرسمية و الشعبية و الرأي العام الوطني و على المستويات الوطنية و الدولية.

ويرتبط موضوع التنمية الاقتصادية بالعديد من المجالات التي تهتم بالحركية التطورية للمجتمع بصفة عامة و الإنسان بصفة خاصة من خلال البحث عن القوانين و العلاقات التي ترتبط بها التنمية الاقتصادية ايجابيا و سلبيا.

إن أحد أبرز المواضيع التي تهتم بها التنمية الاقتصادية موضوع النمو الاقتصادي فهو الوجه الكمي لها باعتباره التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي ، و هو أحد أهم المقاييس الكمية التي تقاس بها التنمية الاقتصادية ، و قد حظي هو الآخر بالاهتمام الكبير من قبل شريحة واسعة سواء الاقتصاديين أو السياسيين أو المنظمات و الهيئات الدولية .و قد حاول المهتمون بقضايا التنمية الإجابة عن الأسئلة الجوهرية للنمو الاقتصادي و المتمثلة في :ما هي أسباب حدوث النمو الاقتصادي؟ ما هي العوامل المحددة له؟ كيف يمكن استدامة النمو الاقتصادي في الأمد الطويل؟ لماذا يختلف النمو الاقتصادي المحقق من دولة إلى أخرى؟ و إلى أي شيء يعزى هذا الاختلاف؟.

إن الإجابة المتواصلة والتفسيرات المتراكمة لهذه الأسئلة كون رصيد من النظريات ، أولها يعرف بالنظريات التقليدية كالمركانتيين الذين يعتمدون على فكرة المعادن النفيسة كالذهب و الفضة كثروة أساسية مولدة للنمو الاقتصادي ، ثم جاء فكر آدم سميث المعارض لمنطق المركانتيين و دافع بقوة على سياسات التجارة الحرة و فكرة تقسيم العمل ، ثم جاء ت أفكار الكلاسيك و من أبرزهم ركاردو و مالتوس الذين حاولوا تفسير نظرتهم التشاؤمية للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل بسبب فكرة العوائد الحدية المتناقصة و النمو السكاني ، و بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 جاءت أفكار كينز و النيوكلاسكيين التي أسست لنظرية التوظيف الكامل و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالنسبة لكينز و زيادة رأس المال عن طريق الادخار عند كل من هارود و دومار ، ليضيف لهما فيما بعد روبرت سولو عامل التقدم التكنولوجي.وإذا ما ركزنا على عامل الصورة التطورية الأخيرة نسبيا لاقتصاديات العالم و تحديدا بعد عقد السبعينيات تبرز لنا أفكار النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي و التي لا تلغي مجموعة العوامل السابقة أي التي جاءت بعد النظريات التقليدية و إنما تضيف لها عوامل حديثة حداثة الظروف الاقتصادية الجديدة التي عرفها العالم ومن أهمها نظرية النمو الجديدة و التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي و مفسرة له في الأجل الطويل.و سنحاول في هذا الباب تناول الجوانب المختلفة للتنمية والنمو الاقتصادي و نركز على مجموعة المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي و التي جاءت بها نظرية النمو الجديدة وتحديدا الانفتاح التجاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، الرأسمال البشري و الحكم الراشد.

الفصل الأول:

مدخل للتنمية و النمو الاقتصادي

تمهيد:

حاول الإنسان منذ القدم إلى إشباع حاجياته المختلفة وفقا لظروف الزمان و المكان التي تحكمه، فمن النشاط البدائي و غياب المعاني الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية إلى النشاط الزراعي و المجتمعات القبلية، فمجتمع الدولة و النشاط الصناعي و التقدم التكنولوجي. و اكتسى سعي الإنسان هذا في كل فترة صفة معينة ، إلا أنه كان دائما يبحث عن التقدم و الرفاهية ، و لهذا فان الفكر الاقتصادي قد اهتم و تناول هذا السعي و أعطاه ضوابطه و أسبابه و أهدافه ، فمن اعتبار الأرض المصدر الوحيد للثروة إلى التركيز على الزراعة بشكل أوسع، إلى اعتبار المعادن النفيسة أهم مصادر الثروة ، إلى ربط موارد الثروة بالزيادة السكانية ، وصولا إلى التركيز على الصناعة و التكنولوجيا و انتهاءاً بالرأسمال البشري و الحكم الراشد (الصالح) و العولمة .

و يلاحظ أن اهتمام الفكر الاقتصادي بقضية التنمية قد تزايد و تركز بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تزامن ذلك مع حصول غالبية الدول النامية على استقلالها السياسي و هو ما دفعها أكثر إلى الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية إدراكا منها لسوء الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة فيها ، و بالمقابل و في نفس الوقت أصبحت الدول المتقدمة تسعى إلى تعزيز نمط التنمية الذي وصلت إليه و تعمل على استدامته و تحسينه من الناحية الكمية و النوعية .

من خلال تحليلنا لمسار التنظير الاقتصادي للفكر التنموي تبرز مدرسة التجاريون كأول نظرية تناولت موضوع التنمية و أكدت أهمية التدخل السياسي و الاقتصادي للدولة حتى تتم عملية التنمية و ربطوا هذه الأخيرة بالتجارة و الصناعة ، و تلتها المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) التي جاءت بأفكار عامة حول التنمية تتعلق بالحالة الطبيعية التي تدفع البشر إلى تحقيق مصالحهم و المتمثلة في المنفعة الشخصية و المنافسة و بالتالي يزدهر المجتمع و يتطور،ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية بمختلف روادها و أبرزهم آدم سميث الذي أكد على أهمية رأس المال في إحداث التنمية كما ربط دافيد ريكاردو التنمية بالنشاط الفلاحي و تناول روبرت مالتوس أثر النمو السكاني على التنمية ،لكن مع أزمة الثلاثينات برز الاقتصادي الكبير كينز الذي تناول العلاقات الاقتصادية على المستوى الكلي و كذا دور الدولة في النشاط الاقتصادي و ركز على عملية الاستهلاك بوصفها المحفز البارز للوصول بالاقتصاد إلى حالة للتشغيل التام ، ثم جاءت أفكار الكلاسيكيون الجدد (سولو،ميد) الذين عدلوا بعض أفكار الكلاسيك و أضافوا لها أفكار جديدة،و مع نهاية الثمانينات ظهرت مدرسة جديدة ركزت اهتمامها بالنمو طويل الأجل و الجوانب غير الكمية في عملية النمو الاقتصادي.

سنحاول في هذا الفصل التطرق بشيء من التفصيل إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية و النمو الاقتصادي سواءا النظريات المفسرة لهما أو الفرق بينهما، و سنركز على الأفكار الحديثة الخاصة بهما و التي تتعدى التنظير المباشر لعملية حدوث التنمية و النمو الاقتصادي .

المبحث الأول:التنمية الاقتصادية و المفاهيم المرتبطة بها:

إن جوهر عملية التنمية الاقتصادية هو تلبية حاجيات الأفراد و إشباع رغباتهم و الحرص على تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و الطبيعية و الاستفادة من الطاقات البشرية في تسخير العلم و التكنولوجيا لأغراض التنمية، وتتعلق التنمية بمجلات عديدة منها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العلمية و التربوية،كما نجد مصطلح تنمية الخدمات و تنمية البنية التحتية و تنمية الموارد الطبيعية و تنمية الموارد البشرية .

تتوقف مخرجات عمليات التنمية على مدخلاتها فكلما كانت هذه المدخلات ايجابية كانت مخرجاتها ايجابية أيضا و العكس صحيح أي حدوث ظاهرة التخلف ،كما أن معيار فاعلية إحداث عملية التنمية في الأجلين المتوسط و الطويل يقسم دول العالم إلى دول ذات تنمية عالية و أخرى متوسطة و أخرى متدنية استنادا لعدة عوامل تتعلق بنوعية مخرجات عملية التنمية .

1- مفهوم التخلف و التنمية الاقتصادية:

أولا:مفهوم التخلف:

تعد عملية حصر تعريف واضح و مباشر للتخلف الاقتصادي عملية صعبة، و ذلك لاختلاف الزوايا التي تتناول هذا الموضوع بالإضافة إلى اختلاف الخلفيات الفكرية و الاديولوجية فنجد مثلا الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة و البنك الدولي يتناول موضوع التخلف في الدول من خلال التركيز على مستويات التعليم و الصحة و الإسكان و الفقر و البطالة و الدخل الفردي ،أما علماء الاقتصاد فيأخذون بعين الاعتبار حالة أدوات الإنتاج و مستوياته و مدى استغلال الثروات و الموارد المتاحة و طبيعة وسائل الإنتاج و حجم رؤوس الأموال المتوفرة و مستويات التصنيع و غيرها من المظاهر الاقتصادية البحتة، و بالمقابل نجد علماء الاجتماع ينظرون إلى المستويات التعليمية و طبيعة التنشئة الاجتماعية السائدة و المستوى الحضاري للمجتمع ودرجة انتشار الأمية و الأمراض و معدلات الخصوبة ...الخ .

تعريف التخلف الاقتصادي:

إذا ما أخذنا المعايير الاقتصادية فقط يمكن أن نورد التعارف الآتية للتخلف الاقتصادي[1]:

أ- اصطلاح يوصف به الكثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن ركود أو تدهور اقتصادي.

ب- البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج البدائي لا على الإنتاج الصناعي أو البلد الذي تكون موارده الطبيعية غير مستغلة أو مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث.

[1] – محمد الدوري ، التخلف الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1987 ، ص2.

ج- التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى و خاصة عنصر العمل، مع قياس ذلك على أساس نصيب الفرد من ذلك الرأسمال و مقارنة ذلك النصيب بالأرقام المماثلة الخاصة بالمجتمعات أو الدول المتقدمة.

د- التخلف الاقتصادي هو ما يعكس حالة انخفاض و تدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد و هذا ما يعتمده الكثرة و الغلبة من الاقتصاديين إضافة إلى المنظمات الدولية.

ه- التخلف الاقتصادي يعكس حالة أو ظاهرة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

و عموما يمكن القول بأن التخلف الاقتصادي يعتمد و يرتبط أساسا بحالة أو وضعية النشاط الاقتصادي و الاجتماعي السائد في مجتمع أو دولة معينة و في الجوانب الكمية و النوعية لذلك النشاط، و التي توصف أو تكون متدنية أو منخفضة في مستوى تطورها قياسا بالموارد المادية و البشرية المتاحة لذلك المجتمع أو تلك الدولة و مقارنة ذلك المستوى التطوري مع المجتمعات أو الدول الأخرى العالية أو المرتفعة في مستواها تطورها أو تقدمها.

ويعود الاهتمام المتزايد بمشكلة التخلف إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- حصول الكثير من البلدان على استقلالها السياسي و انتشار حركات التحرر و الاستقلال الوطني .
- ظهور النموذج الاشتراكي للتنمية و ازدياد الاهتمام به من قبل حركات التحرر في العالم.
- اطراد معدلات النمو و التطور في البلدان الرأسمالية المتقدمة و تطلع شعوب البلدان المتخلفة إلى اللحاق به نتيجة ارتفاع مستواها الثقافي و التعليمي و وسائل الاتصال بين أجزاء العالم[1].
- الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات الدولية و خاصة منظمة الأمم المتحدة بقضية التخلف.

خصائص التخلف:

تتعدد خصائص التخلف و تتوزع على مظاهر كثيرة منها ما هو سياسي و منها هو اقتصادي و منها ما هو اجتماعي و منها ما هو ثقافي و غير ذلك من المجالات،كما أن هناك تفاوت في مستويات مظاهر التخلف بين الدول،و فيما يلي نتناول أم خصائص التخلف و المتمثلة في السمات الآتية:

أ- سمات ديموغرافية:

تتمثل في ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي و معدلات الخصوبة و ارتفاع معدلات الوفيات و خاصة عند الأطفال بالإضافة إلى انخفاض المستوى الغذائي و سوء التغذية و نقص الرعاية الصحية.

---

[1] – مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل ، عمان ،2007 ، ص18.

ب- سمات اقتصادية:

تتلخص هذه السمات في انخفاض المستوى المعيشي و الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي، وانخفاض إنتاجية عنصر العمل، و ارتفاع معدلات البطالة، و التبعية الاقتصادية للخارج، فضلا عن انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي[1].

ج- سمات اجتماعية:

تعرف البلدان المتخلفة بانخفاض مستوى المعيشة و انخفاض نسبة التعلم و بالأساليب التربوية القديمة و ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين النساء ، كما تعرف بانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال، أما الحراك الاجتماعي فيها فيكون متعثرا إلى حد الجمود، هذا و يكبر حجم الطبقة الدنيا و يصغر حجم كل من الطبقة المتوسطة و الطبقة العليا، و لا تعطى فيها الأهمية للبحوث العلمية و الفنية و تطبيق نتائجها إلا نادرا و بصورة ضعيفة[2].

د- سمات سياسية و ثقافية:

تتجلى السمات السياسية في غياب الحرية و المشاركة السياسية و التداول على السلطة و المشاركة في القرار العام، و غياب دولة المؤسسات فأغلب الأنظمة الحاكمة في الدول المتخلفة قائمة على القهر و الرقابة الشديدة على أفرد المجتمع و الوحدوية في اتخاذ القرار و احتكارها للمناصب و المسؤوليات العمومية الهامة و عدم وجود المساءلة الخاصة بصرف المال العام.أما السمات الثقافية فتتعلق بتحكم العادات و التقاليد الموروثة في السلوك الاجتماعي و عدم وجود انفتاح عقلي على معطيات التغير المتسارع و على الأفكار الجديدة بالإضافة إلى غياب المعاني الحضارية و السلوكيات الايجابية كالمواطنة و التفاني في العمل و احترام الغير و التعصب للحق و حب الخير للناس جميعا.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

أثر الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية سواء على مستوى الدول النامية أو المتقدمة أو على مستوى المنظمات و الهيئات الدولية على مفهوم التنمية،فهناك من يتناول التنمية على أنها ذات مدلول كمي بحت منعزل عن القضايا الاجتماعية و السياسية و الثقافية، و هناك من يرى بأنها عملية متعددة الأوجه و مرتبطة بجوانب كثيرة ، و هناك من ينظر إليها بنظرة اديولوجية مراعيا خصوصية الزمان و المكان و المحل . سنحاول فيما يلي توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية: ما هو تعريف التنمية الاقتصادية؟ و كيف تطور مفهومها ؟و ما هي أهم خصائصها و أهدافها؟

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 15.

[2] – جمال حلاوة ، على صالح ، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق ، عمان ، 2010 ، ص72.

تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية تناولها الباحثون الأكاديميون و العلماء و تقارير المنظمات و الهيئات الدولية نذكر منها:

✓ التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تنظمن النمو الاقتصادي كعنصر هام و أساسي، مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية، أي أن التنمية تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في المجتمع و في العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي و السياسي العالمي و ينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون قابلة للاستمرار و اقتران ذلك بآثار ايجابية غير اقتصادية[1].

✓التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي و زيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء[2].

✓التنمية الاقتصادية هي فكرة مرتبطة بفكرة التقدم و تتظمن التغير و التطور من حالة إلى أخرى و يشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية و النمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا[3].

✓التنمية الاقتصادية هي العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن[4].

✓التنمية الاقتصادية هي عملية اجتماعية و ثقافية و سياسية و إدارية و ليست محض انجازات اقتصادية، وهي شيء ضروري و هام لكل مجتمع إنساني، وهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة و تنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم[5].

✓التنمية الاقتصادية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان و كرامته و هي بناء للإنسان و تحرير له و تطوير لكفاءاته و إطلاق لقدراته للعمل البناء و التنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها و الاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر[6].

✓التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات و التأقلمات التي بدونها يتوقف النمو[7].

---

(1) – نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي ، دار الحامد ، عمان ، 2006 ، ص313.

(2) – محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 78.

(3) – سهير حامد ، إشكالية التنمية في الوطن العربي ، دار الشروق ، عمان ، 2007 ، ص21.

(4) – كامل عبد الملك ، ثقافة التنمية ، دار مصر المحروسة ، القاهرة ، 2008 ، ص20.

(5) – مدحت محمد ، إدارة و تنمية الموارد البشرية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص 188.

(6) – عبد العزيز محمد الحر ، التربية و التنمية و النهضة ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ، 2003 ، ص 27..

(7) –Salles et Wolff,Croissance et Développement,dunod,paris,2000, P 34

ومن خلال الربط بين مختلف العناصر الواردة في التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي الانتقال بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي لمجتمع ما من حالة إلى حالة أحسن منها و ذلك من خلال الزيادة المستمرة و الحقيقية في نصيب الفرد من الناتج الوطني مع ضمان توفير الحاجات الأساسية كما و نوعا عن طريق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

يمكن تصور صياغتين أساسيتين مر بهما تطور مفهوم التنمية وهما؛ المفهوم التقليدي و المفهوم الحديث.

أ-المفهوم التقليدي للتنمية:

ارتبط هذا المفهوم بتفسير ظاهرة التخلف، فخلال عقدي الخمسينات و الستينات سعت الدول النامية للقضاء على التخلف، و كان يروج بأن تحقيق التنمية و من ثم القضاء على التخلف مرتبط بمقاييس مادية بحتة ركزت على نسب نمو الدخل الوطني و متوسط دخل الفرد و تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية للاقتصاد و شكل توزيع الدخل الوطني و طبيعة الارتباطات مع السوق الدولية.

و لهذا السبب كانت التجارب التنموية في عقد الستينات (الذي سمته الأمم المتحدة بالعقد الأول للتنمية) غير مشجعة على الرغم من تحقيق العديد من الدول لمعدلات نمو مرتفعة نسبيا، مما يعني أن عملية التنمية ليست عملية اقتصادية كمية بحتة تتمثل أساسا في الزيادة المعتبرة في الناتج الوطني و إنما هي عملية اقتصادية و اجتماعية و سياسية مترابطة تخضع في نفس الوقت لعوامل داخلية و خارجية معا.

و في منتصف العقد الثاني للتنمية (السبعينات) تم إعادة تعريف التنمية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر و تحقيق العدالة و توفير فرس العمل، كما تم التركيز على عدالة توزيع الدخل، و هنا كان الاقتصادي الدولي دودلي سيزار قد صاغ سؤالا مهما حول معنى التنمية و هو:" السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو ماذا حدث بالنسبة للفقر و البطالة و عدم توزيع الدخل؟ إذا كانت الثلاثة قد انخفضت من مستويات عالية يصبح من دون شك أن هناك تنمية، أما إذا ازدادت أكثر أحد هذه الأمور المشار إليها فمن المستغرب أن نسمي ذلك تنمية حتى و إن كان نصيب الفرد من الناتج الوطني يساوي الضعف".

ب- المفهوم الحديث للتنمية:

جاء هذا المفهوم كرد فعل على النتائج المحدودة لجهود التنمية خلال العقود الثلاثة السابقة، و يقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم و أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر. فالتنمية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة و تطوير المعرفة و المهارات بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع أو التمتع بوقت الفراغ أو الاستمتاع باحترام الذات و ضمان حقوق الإنسان أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية ، و نظرا لكل ذلك أخذت التنمية البشرية توجها إنسانيا مرتبطا بالتنمية الشاملة و المتكاملة و ليست مجرد تنمية

موارد بشرية، و بالتالي فقد جاء مفهوم التنمية البشرية على النحو السابق أكثر شمولا و اتساعا من تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية و حتى نهاية عقد الثمانينات ، والتي كانت تستند على أن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع و خدمات ، إذ كلما استطاع الفرد الحصول على المزيد من تلك السلع و الخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته و بالتالي زادت رفاهيته ، وهنا تتحقق التنمية . إلا أنه مع توسع مفهوم التنمية ليشمل غايات و أهداف أخرى إضافة إلى الأهداف الاقتصادية أصبحت التنمية معه ترتبط بجودة حياة البشر، وليس حياتهم فحسب.و هو ما أكدت عليه الإصدارات المتتالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، حيث ناقشت عددا من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل الفقر البشري، و المقصود به ليس فقر المداخيل ولكن يمتد إلى حرمان الانسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها ، مثل عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة و القدرة على الإبداع و التمتع بمستوى معيشي لائق و بالحرية و الكرامة و احترام الآخرين ، والأمن البشري ليس من منطلق مفهومه التقليدي المرتبط بحماية المصالح الوطنية من العدوان الخارجي في صوره المختلفة أو الحماية من المرض و الجوع و البطالة ، بل من خلال مفهوم أكثر شمولا يتضمن مجالات أخرى منها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الشخصي و الصحي و البيئي و الغذائي.

أهداف التنمية الاقتصادية:

يشير الاقتصادي المعروف " ميشيل تودارو" في كتابه التنمية الاقتصادية إلى أن التنمية الاقتصادية في أي مجتمع يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الآتي[1]:

1- زيادة إتاحة و توسيع السلع الأساسية التي تعتبر من مقومات الحياة مثل الغذاء و السكن و الحماية.

2- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص العمل و تعليم أفضل و اهتمام كبير بالقيم الثقافية و القيم الإنسانية ، و التي لا تؤدي فقط إلى تحسين الرفاهية المادية بل إنها سوف تولد عز نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

3- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية المتاحة للأفراد و الأمم ، و ذلك عن طريق تخليصهم من العبودية و الاعتمادية، وليس فقط علاقتهم مع الناس و الدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل و المأساة الإنسانية.

[1] – ميشيل تودارو (ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود) ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، الرياض ، 2006 ، ص58.

2- المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية:

لقد تطور مفهوم التنمية الاقتصادية وأخذ أبعادا مختلفة، تعكس كل منها طبيعة وظروف الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول، إلى أن ارتبط حديثا بالبعد البيئي و البعد البشري. ولذلك اتسع مفهوم التنمية الاقتصادية ليشمل مفهوما هذين البعدين و تمثلا في :التنمية المستديمة والتنمية البشرية .

أولا:مفهوم التنمية المستديمة:

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، و كان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، و فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، ونتج عن الجهود الدولية في هذا المجال مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة، وقد تبلور هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية و الذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" و نشر لأول مرة عام 1987.

تعريف التنمية المستديمة:

نعني بها تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها، من خلال الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي و الانسجام الاجتماعي، كما يشترط في التنمية المستديمة الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع أو الدولة مع مرور الوقت، إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية، من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة و الإنصاف للأجيال القادمة[1].

أهداف التنمية المستديمة:

تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل:

تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا و روحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، و ليس الكمية و بشكل عادل و مقبول و ديمقراطي.

ب- احترام البيئة الطبيعية:

التنمية المستديمة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية، و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

---

(1) – صبري فارس الهيتي ، التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي ، دار المناهج ، عمان ، 2006 ، ص15.

(2) – عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط ، التنمية المستديمة ، دار صفاء ، عمان ، 2007 ، ص28.

ج- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

و ذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، و حثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستديمة.

د- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد:

تتعامل التنمية المستديمة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.

هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

أي بطريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و وضع الحلول المناسبة لها.

ثانيا:مفهوم التنمية البشرية:

تعريف التنمية البشرية:

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية على أنها عملية توسيع لخيارات الأفراد، و من حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة و يمكن أن تتغير بمرور الوقت، و لكن الخيارات الأساسية على جميع مستويات التنمية البشرية هي أن يعيش الأفراد حياة أطول و بصحة جيدة، وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة، و لكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع و الإنتاج و التمتع بالاحترام الشخصي و بحقوق الإنسان المكفولة، و بالتالي فهدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة طويلة و صحية و قائمة على الإبداع.

القيم الجوهرية للتنمية البشرية:

تنطوي التنمية البشرية على ثلاثة قيم جوهرية و هي:

أ- توفير قوت المعيشة:

وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة و الأمن ، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل

وزيادة المداخيل شروطا ضرورية ، ولكن ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية .

ب- توقير الذات:

وتعني أن يكون الشخص مكرمًا ، فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالذات و تقدير النفس الإنسانية ، وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكلا أساسيًا في تقدير الذات ويطلق عليها أحيانا الهوية والأصالة أو سيادة ، وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر وعن أمة لأخرى ولكنها في العموم قيمة لابد منها .

ج- توقير الذات:

أي أن يكون الشخص قادرًا على الاختيار بحرية تامة، مما يعني التحرر من الجهل والفقر والعادات والمعتقدات الخرافية، والحرية متضمنة أيضًا لهدف توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال عملية التنمية

3- تمويل التنمية الاقتصادية:

من أجل تحقيق أهداف التنمية لا بد من البحث عن مصادر مالية لتمويلها، و يعتبر التمويل من المشكلات الأساسية و الهامة التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية و خاصة في الدول النامية، وخاصة تلك التي تعاني من قصور كبير في تغطية احتياجاتها.فالتمويل ما هو إلا عملية البحث عن الاحتياجات الضرورية من الأموال في الوقت المناسب أي في وقت الحاجة إليها، و تنقسم مصادر تمويل التنمية إلى قسمين رئيسيين هما المصادر الداخلية و المصادر الخارجية.

أولا:المصادر الداخلية:

تتكون مصادر التمويل الداخلية للتنمية من عدة أنواع أهمها:

أ- الادخارات:

تنطوي عملية الادخار على مفهوم الفائض الاقتصادي، و عليه ينبغي أن يوجه هذا الفائض لأغراض التنمية عن طريق عملية الاستثمار، ويرى بعض الاقتصاديين بان مشكلة الادخار في البلدان النامية لا تتمثل في نقص حجم الفائض الاقتصادي و إنما تعود إلى تبديد هذا الفائض وعدم توجيهه إلى الاستثمارات المنتجة، ومن أهم مصادر الادخار نجد:

أ-1- الادخار العائلي:

يعتبر الادخار العائلي ذلك الجزء من الدخل المتاح و الذي لم يتم التصرف فيه، أي الادخار هو الفرق بين الدخل المتاح و الإنفاق الاستهلاكي للأفراد و العائلات، وتختلف مستويات الادخار بين الدول النامية و المتقدمة،

إذا فالادخار العائلي هو فائض متبقي يتحقق بصورة اختيارية حيث يتمثل الدخل المتاح للإنفاق العائلي فيما يتاح للأفراد من دخولهم المكتسبة في شكل أجور و مرتبات أو إيجارات و فوائد و أرباح بعد مختلف الاقتطاعات كضرائب و غيرها، و من جملة الوسائل الفعالة لتعبئة الادخار العائلي هي تشجيع الأفراد على الادخار و توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار المنتج عن طريق البنوك وصناديق التوفير.

أ-2- ادخار المؤسسات:

و يقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للإدخارات، و تنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما مدخرات المؤسسات الخاصة و مدخرات المؤسسات العامة،فالادخار الخاص يكون من طرف الأفراد و المؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب و القروض و شهادات الاستثمار و الإصدار النقدي أو ما يعرف بالتمويل بالعجز و هو زيادة السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة و هذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية.

أ-3- الادخار الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية و النفقات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض يوجه إلى تمويل الاستثمارات و تسديد أقساط الديون في حالة وجود مديونية حكومية، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فانه يتم تميله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق الإصدار النقد ي، وتسعى الحكومات دائما إلى تنمية مواردها و إلى ضغط نفقاتها من أجل تحقيق فائض يوجه إلى تمويل الاستثمارات و التنمية المستهدفة[1].

ب- الضرائب:

تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من دخل الأفراد و المؤسسات إلى الحكومة، إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري و كذلك لأغراض الاستثمار، و النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية و يرفق من معدل نمو الناتج و نمو تراكم رأس المال، والسياسة الضريبية الناجحة هي التي تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ج- التمويل بالعجز:

إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى بالتمويل التضخمي يعني قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار و ذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك التجارية بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق، وتلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة و ذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي و الذي تغطيه عن طريق طبع النقود أو بيع

[1] – محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص347.

الأوراق المالية التي تصدرها البنوك التجارية و تحصل على الائتمان بمقابلها، إن هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز الادخار المتاح و بالتالي يولد نوعا من التضخم.

ثانيا:المصادر الخارجية:

تتكون مصادر التمويل الخارجية للتنمية أيضا من عدة أنواع أهمها:

أ- المصادر الخاصة:

و تتكون من الاستثمار الأجنبي المباشر و القروض التجارية.

أ-1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

وتتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي و يديرها، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة، و يستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لإحدى الشركات الأجنبية[1].

أ-2- القروض التجارية:

تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية و التي نمت بشكل سريع، و تتكون من القروض المالية أو قروض السندات و هي احد أشكال استثمار المحفظة و القروض المصرفية التجارية عن طريق تحويل رأس المال بواسطة سوق العملات و قروض التصدير بواسطة ضمان الدفع عن الصادرات أو بعبارة أخرى قروض التصدير تمثل نوعا من التأمين يمنح للمصدرين ضد احتمالات حدوث الخسائر للمصدريين من جراء عدم دفع المستوردين عن البضاعة.

ب- المصادر الرسمية:

إن تدفقات رؤوس الأموال الرسمية تشكل نوعين من التدفقات وهي التدفقات الثنائية والتدفقات متعددة الأطراف، وتتمثل الأولى في التدفقات الممنوحة على أسس تفضيلية أي أنها تتضمن عنصر المنحة و تتكون من المساعدات و المنح و القروض و الاستثمار المباشر، أما الثانية فهي الممنوحة من قبل الهيئات و المنظمات الدولية كالبنك الدولي للاعمار و التنمية و الوكالة الدولية للتنمية و كذلك الأمم المتحدة و البنوك التنموية الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي و الصندوق الإفريقي للتنمية.

4- تصنيفات الدول وفق معيار التخلف و التنمية :

يتم تصنيف الدول إلى دول متقدمة وأخرى مختلفة استنادا إلى مجموعة مختلفة من المحددات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، ولكن هناك أربع مقاييس رئيـــسية تندرج ضمن هذه المحددات وهي:

[1] – محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص302.

أولا:هيكلة القطاعات الاقتصادية إلى الناتج الوطني:

تعكس الاختلافات الموجودة في مكونات الناتج الوطني صورة الوضعية الاقتصادية لأي بلد ، وعلى أساسها يمكن الحكم على تقدم أو تخلف هذا البلد ، وذلك من خلال النسبة التي يمثلها كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة من الناتج الوطني ، ففي الدول المتخلفة نجد الارتفاع الكبير في النسبة التي يمثلها قطاع الزراعة من إجمالي الناتج الوطني إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة التي نجد بها أقل من 10% من إجمالي الناتج الوطني يتولد من قطاع الزراعة فمثلا يمثل قطاع الزراعة 04% فقط من إجمالي الناتج الوطني للولايات المتحدة الأمريكية و5% في فرنسا (سنة 2000) ، بينما يمثل 56% في أثيوبيا و 17% في مصر ، و على الرغم من التناقص النسبي لمساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج الوطني في الدول المتخلفة إلا أنه لا يزال يمثل 16% من إجمالي الناتج الوطني لهذه الدول في أواخر التسعينيات ، هذا في الوقت الذي لم تصل فيه مساهمة نظيره في الدول المتقدمة إلى 5% ، أما قطاع الصناعة فنجد أن مساهمته في إجمالي الناتج الوطني في الدول المتخلفة أقل من مساهمته في الدول المتقدمة فمثلا يمثل قطاع الصناعة 34% من إجمالي الناتج الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية و35% في فرنسا (سنة 2000) بينما يمثل 8% في أثيوبيا و17% في مصر (سنة 2000) .

كما تعكس الاختلافات في هيكلة القطاعات الاقتصادية الاختلافات في هيكلة القوة العاملة حسب القطاعات في كل من الدول المتقدمة والدول المختلفة.

ثانيا:متوسط الدخل الحقيقي للفرد (تصنيف البنك الدولي):

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الوطني وهو ما يسمى بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد من أهم المؤشرات التي تميز ما بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، حيث يمثل متوسط الدخل الحقيقي للفرد مقدار ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي غالبا سنة واحدة ، ووفق هذا المقياس يتم تقسيم الدول إلى ثلاث (3) فئات رئيسية وهي:

أ- مجموعة الاقتصاديات منخفضة الدخل :

وهي الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن 700 دولار (أسعار 1992) ويقطن بهذه الدول حوالي 67 % من سكان العالم وتحصل على 15 % فقط من الدخل العالمي وتعتبر طبعًا دول متخلفة.

ب- مجموعة الاقتصاديات متوسطة الدخل :

وهي الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن 7000 دولار ويزيد عن 700 دولار وهي دول متخلفة. ويقطن بهذه الدول حوالي 15% من سكان العالم وتحصل على 18% من الدخل العالمي.

ج- مجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل:

وهي الدول التي يزيد فيها دخل الفرد عن 7000 دولار وهي دول متقدمة ويقطن بها حوالي 18% من سكان العالم وتحصل على 67% من الدخل العالمي.

وقد لوحظ من قبل المختصين أنه مع نهاية القرن العشرين وجد فرق كبير وهوة واسعة بين متوسط الدخول الحقيقية في هذه المجموعات الثلاث من الدول، وما يلاحظ هو أنه مجموعة الدول متوسطة و منخفضة الدخل تمثل ثلاثي سكان العالم.

ثالثا: خصائص عوامل الإنتاج:

يعتمد هذا المقياس على دراسة الخصائص الكمية والنوعية لعوامل الإنتاج الأساسية و المتمثلة فيما يلي:

أ-العمل:

نجد في مجموعة الدول المتخلفة فائض في العمالة مقارنة بالطلب عليها نتيجة للنمو السكاني المرتفع مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة كما أن اليد العاملة غير مؤهلة عكس البلدان المتقدمة ، كما أن معدل توقع الحياة عند الميلاد في الدول المتخلفة منخفض نسبيا حيث قدر سنة 1999 بحوالي 62 % بينما قدر في الدول المتقدمة بحوالي 86 سنة ، وينتج عن ذلك قصر الفترة الإنتاجية في حياة الفرد في الدول المتخلفة .

وإنتاجية العمل منخفضة جدا في الدول المتخلفة مقارنة بتلك السائدة في الدول المتقدمة، بصفة عامة يمكن أن نقول أن إنتاجية العمل تتأثر بأربعة عوامل أساسية وهي: كمية المواد غير البشرية التي يستعملها العامل ، النظرة إلى العمل ، كمية العمل والمجهود الذي يبذله العامل في عمله ، نوعية العامل ، كفاءته . فالعامل الأول مثلا نجد أنه في الدول المتخلفة سلبي بحيث أن نصيب العامل من رأس المال العيني ومن المواد الطبيعية المتاحة هو أدنى بكثير من نصيب العامل في الدول المتقدمة. وأما العامل الثاني أي النظرة إلى العمل فنجد صفة السلوك الضار بالكفاية لدى العامل في الدول المتخلفة. وبالنسبة للعامل الثالث ونظرا لانخفاض دخل الفرد في الدول المتخلفة ، فإن العامل غير مؤهل من الناحية البدنية والذهنية لإعطاء أداء نوعي في عمله عكس نظيره في الدول المتقدمة التي يكو فيها دخل الفرد مرتفع تجعل أداءه أحسن.

وأما العامل الرابع " نوعية العامل وكفاءته " فنجد الأمية ونقص التأهيل العلمي عموما هي سمة العامل في البلدان المتخلفة عكس البلدان المتقدمة.

ب- رأس المال و الموارد الطبيعية:

من الأهمية بمكان إجراء إسقاط مدلول هذين العاملين على الدول المقدمة والدول المتخلفة ، فكمية رأس المال التي يستخدمها العامل في الدول النامية بصفة عامة لا تعادل إلا نسبة ضئيلة من مثيلتها في الدول المتقدمة . وباعتبار رأس المال المحرك الأول للاستثمار نجد انه ضئيل في الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة . إن عملية تكوين رأس المال تنطوي على حجز جزء من الدخل القومي وتحويله من الإنفاق الاستهلاكي لاستخدامه في شراء أو إنتاج السلع الإنتاجية لذلك يصعب رفع معدلات الاستثمار على حساب مستويات الاستهلاك السائدة في الدول المتخلفة ، فهي عند مستوى الكفاف ، بينما في الدول المتقدمة يشكل الادخار (ما زاد عن الاستهلاك) ركيزة أساسية للاستثمار . أما الموارد الطبيعية فقد لا يكون التفاوت واضحا إلا أنه يتجلى

من خلال استغلال هذه الموارد في عملية التنمية ففي الدول المتخلفة مازال استغلال الموارد الطبيعية استغلالا ريعيا خارج نطاق الفعالية ، بينما نجد أن البلدان المتقدمة رغم نقص الموارد الطبيعية عند بعضها إلا أنها تمكنت من استغلالها أحسن استغلال .

ج- التكنولوجيا و التنظيم:

إن الهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة تتجلى في هذا المقياس، وذلك راجع إلى أن هناك فرق شاسع فيما بينها فيما يخص بحوث الإنماء والتطوير وطبيعة المعارف المتوصل إليها، فمثلا توجه الولايات المتحدة الأمريكية 4.3% من إجمالي الناتج الوطني نحو البحث والتطوير، ووجهت الدول الأوربية 2% لنفس الغرض بينما وجهت دول أمريكا اللاتينية 0.02 % وآسيا 0.05 % بينما إفريقيا لم توجد سوى 0.008 % ، وما يزيد من حدة ضئالة نوعية التكنولوجيا في الدول المتخلفة هو أن هناك فترة إبطاء في انتقال المعارف الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة . أما فيما يخص التنظيم فنجد أن الدول المتخلفة مازالت تفتقر إلى هذا العنصر الفعال الذي أصبح أهم عوامل الإنتاج في الدول المتقدمة، بينما نجد أن دوره مازال هامشيا في الدول المتخلفة.

د- المؤشرات الاجتماعية:

تندرج ضمن هذا المقياس مجموعة من المؤشرات تتعلق بالجوانب الاجتماعية للسكان مثلا معدلات النمو السكاني، نسب عدد المتعلمين (التنمية البشرية)، التوزيع السكاني بين المناطق الحضرية والريفية، عدد الأطباء والمستشفيات ونسبها إلى عدد السكان، كم ونوع الخدمات الاجتماعية (وسائل النقل – وسائل الترفيه – المناطق السياحية..... الخ). ففي الدول المتقدمة نجد أن كل هذه المؤشرات إيجابية، فمعدلات نمو السكان جد منخفضة ومؤشرات التنمية البشرية عالية جدا، كما تتوفر الخدمات الاجتماعية كما ونوعا والعكس بالنسبة للدول المتقدمة. إلا أن التفاوت فيما يخص هذا المقياس ليس بالكبير مقارنة مع باقي المقاييس التي ذكرنا سابقا كالتكنولوجيا مثلا فحتى في الدول المتخلفة نلمس مؤخرا أن هناك تحسن في الخدمات الاجتماعية والعمل على تحسين مؤشرات التنمية البشرية . ونشير هنا أن هناك بعض الدول المتخلفة مازالت بعيدة حتى عن الحد الأدنى لهذه المقاييس وهي الدول التي تعاني الصراعات السياسية من جهة وتعاني الجفاف والأمراض والمجاعة من جهة أخرى ، وتوجد على وجه الخصوص في إفريقيا .

المبحث الثاني:استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين و المهتمين بقضايا التنمية على وجه الخصوص بشأن التصورات العملية لمسار تحقيق التنمية، و قد انعكس هذا الاختلاف على مختلف التجارب التنموية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، فهناك من يركز على المزايا النسبية التي يوفرها كل من قطاع الزراعة و قطاع الصناعة وهناك من ربط بين التنمية و المستجدات العالمية في العلاقات الاقتصادية الدولية كالتنمية البشرية و العولمة. و سنتناول في هذا المبحث أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية على أساس الربط و التوفيق بين الآراء الفكرية و التطبيقات العملية.

1- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية و الصناعية :

أولا:إستراتيجية التنمية الزراعية:

أ- الزراعة و التنمية:

الزراعة تساعد على النمو الصناعي عن طريق تزويد الصناعة بقدر من حاجتها إلى قوة العمل، فالزيادة في الإنتاجية الزراعية يترتب عليها تخفيض قوة العمل في مجال الزراعة، ولا شك أن طاقة قطاع الصناعة لاستقبال و فتح فرص للعمالة كبيرة، و على ذلك ففي غمار عملية التنمية يزيد إسهام قطاع الصناعة ضمن الناتج الوطني إذا ما قورن بقطاع الإنتاج الأولي، وبعدها يزيد حجم قوة العمل في الصناعة في الوقت الذي يقل في الزراعة، كما سيكون هناك أثر اجتماعي يضاف إلى الأثر الاقتصادي حيث أن قيمة الإنتاج الحدي للعامل الزراعي أقل منه في الصناعة فان الانتقال من الزراعة إلى الصناعة يعني زيادة عرض عنصر العمل الرخيص نسبيا في القطاعات غير الزراعية و هذا ما يؤدي إلى تحسن في توزيع قوة العمل في الاقتصاد أي تخصيص أحسن للموارد الاقتصادية[1].

وواقع الأمر أن أثر النمو الزراعي على التقدم الصناعي أكثر بكثير، فلا يقتصر فقط على زيادة المدخرات المتاحة للاستثمار و التي توجه إلى قطاع الصناعة، بل يترتب على التقدم في قطاع الإنتاج الأولي الأمور الآتية[2]:

- مقابلة فائض الطلب المتزايد على الغذاء.
- توفير العديد من المنتجات الولية لقطاع الصناعة.
- توفير قدر من الصرف الأجنبي عن طريق الصادرات.
- فتح أسواق واسعة للمنتجات الصناعية.
- تزويد قطاع الصناعة المتطور بقدر من قوة العمل.
- الإسهام في تنشيط أسواق التبادل و في تنمية وسائل النقل و الاتصال.

---

(1) – محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص344.

(2) – المرجع السابق ، ص340.

ب- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية و ذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية و مادية و بشرية. و تمكن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية[1]:

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذين ينمون بمعدلات مرتفعة، و للعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات.
- توفير الصرف الأجنبي لاسترداد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية و ذلك من خلال الصادرات الزراعية.
- إن الزيادة في المداخيل الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه المداخيل إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
- يوفر القطاع الزراعي العمالة للقطاع الصناعي.
- تلعب الزراعة دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

ثانيا:إستراتيجية التنمية الصناعية:

شهدت العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية تجارب متعددة للتنمية الصناعية، و يمكن اعتبارها أنماط إستراتيجية أو سياسات صناعية تتسم بخصائص مشتركة من حيث الاتجاهات التنموية من بلد إلى آخر أو من فترة زمنية إلى أخرى ضمن البلد الواحد[2].

أ- التصنيع كأسلوب للتنمية[3]:

يعتبر التصنيع الأسلوب الفعال والقادر على تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول، وعليه فهو يعتبر جوهر عملية التنمية . فهو يهدف إلى إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كل من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ويؤمن معدلا عاليا من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، في هذه الحالة يجب أن يصبح قطاع الصناعة التحويلية بمثابة القطاع القادر في الاقتصاد المحلي ، وهذا ما حدث في الدول المتقدمة حيث أقامت قطاعا صناعيا متنوعا أحدث تغيرا هيكليا . فالثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية

---

(1) – مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص166.

(2) – هوشيار معروف ، *دراسات في التنمية الاقتصادية* ، *دار صفاء ، عمان، 2005* ، ص19.

(3) – أنظر: وعيل ميلود ،دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص12.

وإنما أثر تأثيرًا واضحًا على قطاعات الاقتصاد الأخرى الزراعية والتعدينية والخدمية ، وأحدث تغييرًا واضحًا في الهيكل والبنيان الاقتصادي فتقلص عدد العاملين في مجالات الإنتاج الأولي وزاد عدد العاملين في الصناعة والتجارة وكافة الخدمات .

وحتى يمكن تحقيق ذلك لا بد من زيادة حجم الاستثمارات لتوسيع قاعدة الصناعة ومن ثم زيادة الدخل الصناعي والذي ينعكس على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما يترتب على ذلك امتصاص الصناعة لقوة العمل الفائضة والموجودة بالقطاع الزراعي.

كما يترتب على التصنيع أيضا تنويع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات .وبدل أن تعتمد الدول على منتج أولي واحد أو قلة منها وتتعرض لتقلبات مستمرة في أسعارها وإنتاجها وحصيلة صادراتها وتعاني من اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالحها تقوم بإنتاج مئات السلع، وبذلك تقلل من وارداتها في الوقت الذي تنوع فيه صادراتها . هذا بالإضافة إلى قدرة الصناعة على تحقيق إنتاجية عمل مرتفعة واستخدام أساليب و وسائل إنتاجية متطورة.

كذلك فان معظم الدول النامية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها الخارجية وذلك بسبب تراجع صادراتها من المنتجات الأولية، وعدم ارتفاع معدلات أسعار المنتجات الأولية بنسبة ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الصناعية وبسبب تزايد الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة محليا ، مما أدى إلى نقص المتاح منها للتصدير . فمن ناحية نقصت الصادرات ومن ناحية أخرى زادت الواردات ، كل هذا أدى إلى وجود عجز من ميزان المدفوعات يتزايد على مر السنين، لذلك اتجهت العديد من الدول النامية إلى إقامة المشروعات الصناعية الكبرى رغم أن ذلك كان بتكلفة جد عالية.

ب- دور الصناعة في التنمية الاقتصادية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية و إنتاجية، و من واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية و في نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية.لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع،كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات و يحقق العديد من المنافع، و من بين الآثار الايجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يلي[1]:

- تصنيع المواد الأولية الزراعية.
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.
- تعزيز الروابط مع الزراعة و مع بقية القطاعات.
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي و لبقية القطاعات.

[1] – مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص168.

- يساهم في تعزيز الصادرات و تنميتها.
- يساهم في توفير فرص العمل و اكتساب المهارات.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني.
- يساهم في عملية التحديث و التحولات.

و قد اعتبرت العديد من الدراسات في مجال التنمية الاقتصادية عملية التصنيع على أنها العامل الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، و يرجع ذلك إلى أن تجربة الاقتصاديات الصناعية أوضحت الارتباط الوثيق بين التنمية و التوسع الصناعي، كما أن الصناعة توفر الوفرات الخارجية التي تستفيد منها الأنشطة الأخرى مثل تعزيز المهارات و تكوين الموارد البشرية و انتشار التكنولوجيا.كما أن التشاؤم حول آفاق الصادرات من المواد الغذائية و الأولية جعلت المصنوعات المحلية مكان المصنوعات المستوردة يبدو كأفضل طريق لتحقيق التنمية[1].

2- إستراتيجية الحاجات الأساسية:

برزت هذه الإستراتيجية نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات التقليدية المتصلة بمقاربات النمو و العمالة وتوزيع الدخل، فقد اتجه المفكرون و المهتمون بقضايا التنمية نحو استراتيجة جديدة هي إستراتيجية توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء و ملبس و سكن و تعليم و خدمات صحية...الخ.و قد ظهرت في السبعينات و أيدها البنك الدولي، وحجة أصحاب هذه الاستراتيجة هي أن توفير مثل هذه السلع و الخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو و رفع الدخل و الإنتاجية لصالح الفقراء.

محددات سياسة إشباع الحاجات الأساسية[2]:

بعد أن عرضنا الإطار النظري الذي برزت فيه سياسة إشباع الحاجات الأساسية كسياسة تنموية نستعرض فيما يلي أهم محددات هذه السياسة.

أ- ماهية الحاجات الأساسية:

يمكننا تحديد الحاجات الأساسية اللازمة لكل مواطن، و التي يجب العمل على توفيرها كلآتي:

1 ــ حاجات مادية: و تشمل الحاجة إلى: الغذاء ــ الكساء ــ السكن.

2 ــ خدمات أساسية: و تشمل الحاجة إلى: التعليم و الثقافة ــ الصحة ــ النقل والاتصال.

---

(1) – صقر أحمد صقر ، التنمية الاقتصادية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، 2007 ، ص614.

(2) – زيروني مصطفى ، النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص133.

3 ــ حقوق عامة للمواطن : مثل : احترام الذات و العدالة ــ حرية الاختيار ــ حق المشاركة السياسية و إبداء الرأي.

يتضح من خلال ما أوردناه سابقاً بأن هدف سياسة إشباع الحاجات الأساسية هو توفير الاحتياجات الضرورية لأفقر الفئات في المجتمع ، بهدف القضاء على ما تعانيه من تخلف ، و عليه لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي السائد و ذلك وفق أفق زمني يتم تحديده وفقاً لثلاثة عوامل:

ــ مدى ما يعانيه المجتمع من اختلال في توزيع الدخل الوطني، و بالتالي تفشي ظاهرة إشباع الحاجات الأساسية للغالبية.

ــ وفقاً للموارد المتاحة و المحتملة التي يمكن تعبئتها من أجل إشباع الحاجات الأساسية.

ــ مدى قدرة السلطة الحاكمة على إحداث التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي يتطلبها تنفيذ هذه السياسة .

و من أجل تحقيق هذه السياسة لأهدافها لابد من الأخذ بمجموعة من الإجراءات على مستويات مختلفة تتجلى أساساً فيما يلي:

ــ إجراءات عامة تهدف إلى توفير الإطار السياسي و الاجتماعي الملائم لتطبيق هذه السياسة.

ــ إجراءات اقتصادية على المستوى الكلي تهدف إلى تعبئة و توجيه الموارد المتاحة بهدف إشباع الحاجات الأساسية و ذلك من خلال تغيير الهيكل الاقتصادي السائد .

ــ إجراءات قطاعية تركز على كيفية مشاركة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في إشباع الحاجات الأساسية.

ب . مفهوم إشباع الحاجات الأساسية:

بداية يجب تبيان أن مفهوم الحاجات الأساسية يختلف عن احتياجات الكفاف ، فاحتياجات الكفاف مفهوم بيولوجي يقصد ذاك الحد الأدنى من السلع و الخدمات اللازمة للمحافظة على حياة الفرد . في حين أن مفهوم الحاجات الأساسية يتجاوز ذلك إلى ما يجعل المواطن يشعر بآدميته و أهميته في المجتمع . وأن هذه الحاجات أساساً من حقوق المواطنة. و بالتالي فإن هذه الحاجات تتطور و تزداد و تتنوع السلع التي تعتبر أساسية كلما تطور المجتمع. و تهتم استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية بما يصل إلى الفئات المحتاجة من سلع وخدمات و ليس بما يحصل عليه الفرد من دخل كما تفعل إستراتيجيات التنمية التقليدية .

ج . هدف إشباع الحاجات الأساسية:

تهدف هذه السياسة إلى توجيه جهود التنمية من أجل توفير الحاجات الأساسية للمواطن و إشباعها، و خاصة الطبقات الفقيرة التي تعاني من تدني مستويات المعيشة الخاصة بها. و ذلك لكي يكون هذا المواطن قادراً على العمل و العطاء مما يؤدي إلى تقدم المجتمع بفئاته كافة ، كما يساهم هذا التوجه في توزيع الدخل الوطني بطريقة أكثر عدالة . و هكذا سياسة الحاجات الأساسية تهدف إلى توصيل موارد معينة إلى جماعات معينة تعاني من نقص هذه الموارد.

د . الآراء المختلفة فيما تتضمنه الحاجات الأساسية من الحاجات غير المادية:

هناك اتفاق على ضرورة أن تتضمن الحاجات الأساسية ما يسمى بالحاجات المادية (الغذاء، الماء، المسكن) ، في حين أن الحاجات غير المادية تختلف الآراء في تحديدها . فهناك من يرى أن الحاجات الأساسية غير المادية تشمل الحق في التحصيل العلمي و حرية الكلمة والاعتماد على الذات و الانتماء إلى دولة مستقلة . وهناك من يضيف إلى ما سبق المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والهوية الوطنية و الثقافية، والشعور بالسعادة في الحياة و العمل. و أيضاً يرى البعض أن الحاجات الأساسية غير المادية تشمل صيانة الحياة واحترام الذات و ضمان حرية المواطن .

3-إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة:

شهدت البدايات الأولى لصياغة الأفكار و النظريات الاقتصادية تركيزا كبيرا على أهمية رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، و انصب الاهتمام على الثروة المادية بدلا من الإنسان و تعظيم الدخل بدلا من توسيع الفرص أمام الناس.

فقبل السبعينيات كان ينظر إلى عملية التنمية على أنها ظاهرة اقتصادية تتم عن طريقها ترجمة الزيادة في الإنتاج الوطني و متوسط الناتج الوطني الفردي إلى فوائد للمجتمع في شكل فرص عمل و فرص اقتصادية أخرى ، أو خلق الظروف الضرورية لتوزيع الفوائد الاقتصادية و الاجتماعية للنمو على كل المجتمع ، و بهذا كانت قضايا الفقر و البطالة و توزيع الدخل الوطني ذات أهمية ثانوية بالمقارنة مع قضية النمو.

لكن ما لاحظه معظم الاقتصاديين من الانتشار المطلق و الكبير للدخل و عدم العدالة في توزيع الدخل و الزيادة في البطالة ، بينت بان التجارب التنموية للخمسينات و الستينات لم تحقق النمو الاقتصادي المقصود ، و منه تم إعادة تعريف مصطلح التنمية الاقتصادية من وجهة نظر جديدة تتمثل في التخفيض أو القضاء على الفقر و عدم العدالة و البطالة و منه كانت البدايات الأولى للربط بين التنمية الاقتصادية و التنمية البشرية.

و هكذا بدأ النظر إلى الإنسان بصفته موردا هاما من الموارد الاقتصادية ، و أن تراكم رأس المال البشري مثله مثل الرأس المال المادي يعتبر القوة المحركة للنمو الاقتصادي ، و مع مطلع التسعينات بدأ مصطلح التنمية البشرية يتردد كثيرا في الأدبيات الاقتصادية ، و ظهرت اجتهادات و محاولات شتى لتعريفه بناءا على التطور الذي حصل في النظرية الاقتصادية و الذي جعل الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي و المحرك الأساسي له[1].

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة بأنها : التنمية التي تعمل على تحقيق الإنصاف داخل الأجيال و كذلك الإنصاف فيما بين الأجيال ، مما يمكن جميع الأجيال من تحقيق أقصى استفادة من قدراتها المحتملة.

---

[1] – إبراهيم الدعمة ، التنمية البشرية و النمو الاقتصادي ، دار الفكر ، بيروت ، 2002 ، ص14.

وقد نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية ،أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيون و اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بحالة التنمية بـــ "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992[1].

وقد فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو الاقتصادي و بين التنمية البشرية بالقول بأن النمو ضروري للتنمية البشرية، و أن النمو الاقتصادي و التنمية البشرية متصلان ببعضهما، فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية هي الغاية أو الهدف.إلا أن المفهوم الجديد يعتبر وكما أشرنا سابقا أن الإنسان هو جوهر التنمية، وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية و السياسية أيضا.

و مصطلح الاستدامة في التنمية يعني الاستخدام الأمثل و بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، و يركز مفهوم التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية، لذا فهي تعرف كما أشرنا سابقا بأنها الاستخدام الأمثل و بشكل منصف، و السبب في وجود الهدر في الموارد هو أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير.لذلك فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم لمنع استتراف الموارد الطبيعية و زيادة تلوث البيئة، وأخيرا فان التنمية المستدامة جوهرها الإنسان كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية.و عليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة[2].

4-إستراتيجية التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات و ذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية.و يعتبر Paul baran رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية ، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي و استغلاله أفضل استغلال ممكن. ثم أخذ الفكرة اقتصاديون من مختلف القارات و حتى في أوروبا و حاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، وأجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي و رغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه و تطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية و تصنيع المعدات الإنتاجية و بناء قاعدة علمية و تكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

وهناك جملة من الشروط اللازمة لانجاز التنمية المستقلة و هي :

---

[1] – حميدوش علي ، التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص27.

[2] – مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص180.

أ- ضرورة تدخل الدول في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية و تحقيقها للاستقلال و تكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج لا في نطاق ضيق.

ب- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل و توجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار بأن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك.

ج- أهمية توفير الحجم الكبير و الإمكانات الواسعة.

د- عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة و طبيعة العلاقات التي تربطها بها.

هـ- التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية و تحقيق العدالة في توزيع الدخل و تغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم و متطلبات كل مراحله.

و- العمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.

و لابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الإستراتيجية تتقاطع و تبتعد عن الإستراتيجية العالمية السائدة حاليا، و التي جاء بها الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية و الهيئات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية و تتعارض أيضا مع مفهوم و أطروحات العولمة التي يتم فرضها بشتى الوسائل على بلدان العالم المختلفة.

مؤشرات التنمية الاقتصادية:

إن استقلالية أي بلد تعني استقلاليته في كافة المجالات، و من ضمنها وجود تنمية مستقلة يمكن قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات التي يقصد بها الشروط الواجب توفرها في أي بلد ليتمكن من تحقيق هذه التنمية المستقلة، و تنحصر في مدى تأثيرها في دفعه نحو زيادة اعتماده على نفسه و تقليل ارتباطه بالخارج، و بالتالي فإنها تكمن في كيفية التخلص من العوامل التي سببت التبعية و ساعدت على استمرارها و زيادتها مع مرور الزمن.

و لما كانت هذه الأسباب تختلف من بلد إلى آخر، فان هذه الشروط ستختلف أيضا باختلاف البلدان،إلا أن هناك مجموعة عامة يمكن أن تعتمد في جميع البلدان التابعة للتخلص من تبعيتها، إضافة إلى الشروط الخاصة بكل منها، و التي تخص كيفية التخلص من حالة الارتباط بالخارج كحالة مختلفة عن الحالات الأخرى.

و يفترض أن تكون هذه الشروط موضوعية و ممكنة التحقق وفقا لإمكانات البلدان المختلفة المعروفة بالاستناد إلى الفهم السليم لواقعها الاقتصادي و الاجتماعي، و هي متطلبات عامة جدا يرتبط تحقيقها بالصدفة أكثر من ارتباطها بالضرورة، و بالتالي فان تعليق الاستقلال التنموي بشروط صدفية يعد أمرا محدود الدقة، و هي كشروط لا تعدوا أن تكون أحكاما ذاتية، و ليست موضوعية يمكن الاستناد إليها في الجميع البلدان.

و هنا فان الشروط التي تمكن المجتمع من السيطرة على عملية التراكم الرأسمالي فيه تعد شروطا رئيسية لتحقيق التنمية المستقلة، لكنها غير متكاملة و لا شاملة، و بالتالي سيتم إعادة النظر في مناقشتها، بتوسيعها

و تفصيلها، ليتمكن اعتمادها كشروط تحمل إمكانية التحول إلى مؤشرات كمية ليتم اتخاذها أساسا للمقارنة بين البلدان المختارة[1].

و هناك مؤشرات معتمدة لقياس الاستقلال في الانجاز التنموي في البلدان النامية و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مؤشرات أساسية هي:

أ- مؤشرات الإمكانية:

وتشمل المؤشرات التي تبين مدى إمكانية البلد النامي من إتباع طريق التنمية المستقلة، و هي تنحصر في توضيح قدرات البلد الذاتية و ظروفه المختلفة التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الاستقلال وتتضمن مايلي:

أ-1- الموقع الجغرافي: يحدد هذا المؤشر مدى أهمية موقع البلد بالنسبة إلى طرق الملاحة الدولية و مدى إستراتيجية هذا الموقع من خلال قربه أو بعده عن بعض المواطن التي تحظى باهتمام الدول المتقدمة و التي تعرض البلد إلى احتمال تدخل هذه الدول القوية في شؤونه الداخلية مما يحتم عليه تحمل تكاليف متنوعة في سبل تبني طريق التنمية المستقلة و مواصلتها.

أ-2- الحجم: و يشمل المساحة و عدد السكان، و كما هو معروف اقتصاديا فكلما كبر حجم الدولة كلما زادت إمكانية زادت إمكانية تخطيها العقبات التي قد تعترض طريق تطورها الاقتصادي.

أ-3- توفر الموارد و تنوعها: كلما كانت الموارد وفيرة و متنوعة قل اعتماد البلد على الخارج في انجاز عملية التنمية الاقتصادية، و بالتالي زادت إمكانات تحقيقه الاستقلال إذا توفرت الرغبة في ذلك.

ب- مؤشرات التأهيل:

تشمل المؤشرات التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة و التي يمكن تسميتها بمؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة، و تنحصر في إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلالات المزامنة له، و كذلك تصحيح هيكل السكان و توزيعهم القطاعي و التعليمي و الجغرافي، فضلا عن تعديل أساليب توزيع الدخل و التي تصب في زيادة الناتج و الإنتاجية، إلى جانب تطوير نوعية حياة الفرد و المجتمع، وصولا إلى مجتمع أكثر تطورا يمكنه من الاعتماد على نفسه في توفير متطلبات تنميته و تطوره.و يمكن تحديد هذه المؤشرات فيما يلي:

ب-1- التغيرات في هيكل الإنتاج و الإنتاجية: يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية لكل من القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة، فالتطور يفترض تنوع الهيكل الاقتصادي من دون تركز الاعتماد على قطاع معين دون غيره.

ب-2- تصحيح الاختلال في هيكل السكان و القوى العاملة: ويشمل هذا المؤشر إعادة توزيع السكان بين الأقاليم المختلفة للبلد، فالمطلوب توزيع السكان وفق طريقة تضمن التوازن و التوزيع الجيد للسكان مع الموارد المتاحة في كل منطقة.

---

[1] – سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص81.

ب-3- التطور في نوعية الحياة: و تركز على عاملين أساسيين هما الجانب التعليمي من خلال التطور الحاصل في انخفاض نسبة الأمية بين السكان و ارتفاع عدد المسجلين في المراحل الدراسية المختلفة و الجانب الصحي من خلال توفير الخدمات الصحية و تخفيض معدلات وفيات الأطفال و توفير عدد الأطباء.

ب-4- العدالة في توزيع الدخل و الثروة:يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال دراسة الإجراءات و السياسات الخاصة بإعادة توزيع الدخل و الثروة.

ب-5- التقنية و البحث العلمي: إن التطور الذي تحققه المؤسسات الاقتصادية في مجال البحث العلمي و التقني يسهم بشكل فعال في إيجاد التقنية الملائمة للاقتصاد الوطني و يعمل على تطوير التقنية المستوردة من الخارج.

ب-6- التغير الحاصل في نمط الاستهلاك: يقاس هذا المؤشر بالأهمية النسبية للطلب الاستهلاكي إلى إجمالي الدخل القومي، و نسبة كل من الاستهلاك الخاص و العام إلى إجمالي الاستهلاك و توزيعه بين السلع الغذائية و السلع الضرورية و السلع الكمالية.

ب-7- التغيرات في هيكل الإنتاج و الإنتاجية: يقاس هذا المؤشر بأهمية تدخل الدولة في الفروع و النشطة الاقتصادية المختلفة ومدى كفاءة تدخلها هذا مقارنة بالقطاع الخاص.

ج- مؤشرات الاستقلال: يشمل المؤشرات التي تحدد استقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد، و تشمل هذه المؤشرات العناصر الآتية:

ج-1- مؤشر الفجوة الداخلية:يقاس بمدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف.

ج-2- مؤشر الفجوة الخارجية: و يشمل مؤشر الانكشاف التجاري للدولة، مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات، مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات، التوزيع السلعي للصادرات و الواردات.

ج-3- مؤشر الدين الخارجي: أي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج-4- مؤشر الأمن الغذائي: يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس التنمية المستقلة فالسلع الغذائية ضرورية إلى الحد الذي يجب على البلد أن يحقق اكتفاء ذاتيا في إنتاجها، حتى تتجنب الدولة اللجوء إلى الخارج.

ج-5- مؤشر التبعية الصناعية: و يحتوي مجموعة من المؤشرات الجزئية منها مؤشر الواردات الاستثمارية، مؤشر الاعتماد على المشاريع الجاهزة و رأس المال الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنمية.

ج-6- مؤشر العلاقات الخارجية: و يشمل هو أيضا على مجموعة من المؤشرات الجزئية منها مؤشر مدى قوة العلاقة مع المنظمات الدولية، مؤشر العلاقة مع البلدان النامية، مؤشر الأمن القومي، مؤشر الاستقلال الثقافي و الفكري.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي و المفاهيم المرتبطة به:

عني الفكر الاقتصادي بتحديد العديد من المفاهيم التنموية سواء في الدول النامية لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة أو في الدول المتقدمة لتعزيز قدراتها التنموية أكثر فأكثر ، و من أهم المفاهيم الواسعة التناول من قبل المنظرين الاقتصاديين أو المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية أو المنشورات و التقارير الاقتصادية مفهوم النمو الاقتصادي ، و قد تم تناول هذا المفهوم من جوانب مختلفة ، منها ما يتعلق بالظروف المواتية لتحقيقه و منها ما يتعلق بمدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .فما حقيقة هذا المفهوم و هي مختلف المفاهيم المرتبطة به؟

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

تعريف النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون و العلماء و المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية نذكر منها:

✓النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط[1].

✓الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) [2].

✓الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من قترة إلى أخرى و هو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي و العكس صحيح[3].

✓ عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة[4].

✓ النمو الاقتصادي أساسًا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني[5].

من خلال التعارف السابقة يمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم:

---

(1) –Eric Bousserelle,Dynamique économique -Croissance,crises,cycles,Gualino éditeur ,paris,2004, P 30

(2) –Shapiro Edward ,;macroeconomic analysis, Thomson learnining,1995, P 429

(3) – عبد الوهاب الأمين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحالة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 ، ص371.

(4) – إسماعيل عبد الرحمان ، حزبي محمد موسى عريقات : مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، دار وائل ، عمان ، *1999* ، ص *373*.

(5) – Maré Nouchi , croissance - histoire économique- ,édition Hazan ,paris , 1990 , p 44

- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، و على ضوء ذلك يكون:

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان

- أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، و هذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم.أي لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو المحسوب بالأسعار الثابتة و هو الأكثر تعبيرا و مصداقية و الناتج المحلي الإجمالي الجاري أي المحسوب بالأسعار الجارية و الذي يحتوي أثر التضخم.

و إجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة)و زيادة نصيب الفرد منه.

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموماً ثلاث حالات:

1- معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن

2- معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن

3- معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن (أزمنة)

الشكل (01/01) : أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن .

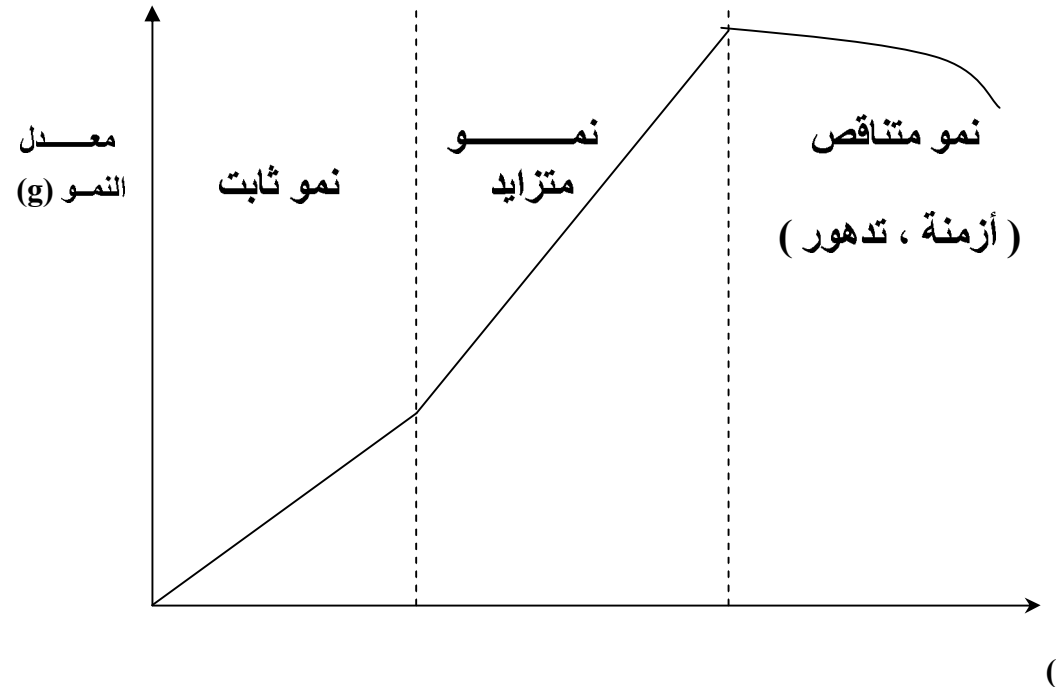

Source : Marè Nouchi , op-cit , page 45 .

عناصر النمو الاقتصادي:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية و هي:

أ- **تراكم رأس المال** : يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية، و يعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

ب- **النمو السكاني(العمل)** : يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة ، وزيادة حجم الأسواق و سهولة تحفيز الطلي الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل و من خلال محدودية الدخل.

ج- **التقدم التكنولوجي**: يعرف على أنه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان [1].

2-خصائص النمو الاقتصادي[2]:

حدد سيمون كزنتس (S.Kuznets) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 ستة خصائص للنمو الاقتصادي و أشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي:

أولا- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني:

مرت كل الدول المتقدمة حاليا و هي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة من 1770 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية ، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال الـــ200 سنة الماضية نحو 2% ،1% بالنسبة للنمو السكاني و 3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي.و قد تضاعفت هذه المعدلات خلال الـــ36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و 72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي ، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر .على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية ، و كذلك قد تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات .و كذلك تضاعف معدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر.

---

[1] - إسماعيل عبد الرحمان ، حزبي محمد موسى عريقات: مرجع سابق ، ص *374*.

[2] - ميشيل تودارو ترجمة : محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، مرجع سابق ، ص *174*.

ثانيا- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج(TFP)(**). فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلان المستخدمة في دالة الإنتاج.و قد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

ثالثا- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:

لقد سجل النمو التاريخي للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو، و هي المعدل المرتفع للتغير القطاعي و الهيكلي الملازم لعملية النمو.حيث يتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية ، و منذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، و يصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية و ذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية و الشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية و متعددة الجنسيات .و أخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية و الريفية إلى المناطق الحضرية و الأنشطة الصناعية و الخدمية .على سبيل المثال كان إجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846 في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي53.5% و قد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960 لتصل إلى 7% فقط.كذلك نجد أن القوى العاملة في بلجيكا الملتحقة بالنشاط الزراعي قد انخفضت من 51% عام 1846 إلى 12.5% عام 1947 و لأقل من 7% عام 1970 .و كذلك نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة و متزايدة.

رابعا- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي و السياسي و الاديولوجي:

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات و المؤسسات و الاديولوجيات ، و تعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث"Modernisation" ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

- **الرشادة:** و تتم من خلال تحديث طريقة التفكير ، و كذلك العمل و الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي و تكنولوجي ، فلابد من تطبيق أساليب جديدة في

(**) – Total Factor Productivity

كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات ...الخ . والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات و استخدامها و إنما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث.

- **التخطيط الاقتصادي**: و الذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

- **التعاون أو التوازن الاجتماعي و الاقتصادي و المساواة**: و الذي يعني التوزيع الأكثر عدالة للطبقات الاجتماعية و تقليل الفروق في الثروة و توزيع الدخل ، و العمل على رفع مستوى المعيشة و تكافؤ الفرص.

- **تحسين الاتجاهات و المؤسسات**: يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة و فعالية العمال و تشجيع المنافسة الفعالة و تحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية و تحقيق مساواة أكثر في الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طرق غرس المثل العليا ، الكفاءة ، الذكاء ، الحفاظ على الوقت ، الالتزام ، الأمانة ، القيادة ، التعاون ، الاعتماد على الذات ، الاستقامة والنزاهة و بعد النظر.

خامسا- الإمداد الاقتصادي الدولي:

هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية. فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية و المواد الخام و العمالة الرخيصة، و كذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات و الاتصالات.فكل هذا كان له تأثير كبير عل توحيد العالم و تحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر. وأيضا فتحت الإمكانات للسيطرة الاقتصادية و السياسية على الدول الفقيرة، ففي القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل إفريقيا جنوب الصحراء و أجزاء من آسيا و أمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال ، وذلك من خلال الحصول على المواد الولية الرخيصة و فتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

سادسا- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم ، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي ، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة و المتخلفة و الفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر.

3-النمو الاقتصادي و الفقر و توزيع الدخل :

شهدت العقود التي تلت الستينات و السبعينات جدلا واسعا حول عوائد النمو الاقتصادي في المجتمع على مستوى الدولة أي مدى استفادة أفراد المجتمع من النمو الاقتصادي من حيث التفاوت و المساواة من جهة، و على مستوى العالم ككل أي مدى عدالة توزيع الدخل العالمي بين سكان العالم من جهة أخرى، و في كلتا الحالتين اتضح أن هناك تفاوت كبير بين أفراد المجتمع الواحد و بين سكان العالم بصفة عامة، مما أدى إلى بلورة فكرة جعل النمو الاقتصادي أكثر إنصافا عن طريق عدالة توزيع الدخل و هذا بدوره يؤدي إلى الحد من الفقر.

و قد تركز الاهتمام في الدول الفقيرة على وجه الخصوص بعلاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل ، فكما أن التنمية تتطلب ناتج وطني إجمالي مرتفع و معدل نمو سريع بشكل واضح ، فان الموضوع الأساسي في ذلك ليس زيادة الناتج الوطني الإجمالي فقط و لكن أيضا من سيستفيد من هذا النمو الاقتصادي ، هل هم كثير أم قليل ، فإذا كان الأغنياء هم الأكثر حظا في الحصول على عوائد النمو فان الفقراء يستمرون في اتجاههم للأسوأ و تتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل ، و بالمقابل إذا كان النمو الاقتصادي ذو أثر ايجابي على أغلبية السكان فيكونوا هم المنتفعين الأساسيين و يقسم النمو الاقتصادي و ثماره عليهم. لذلك فان العديد من دول العالم الثالث التي شهدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تذهب في معظمها إلى الأغنياء، و القليل منها يذهب لمنفعة الفقراء، و من الناحية التاريخية نسجل أن هناك الملايين من الأفراد في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية يعانون من مستويات معيشية تبدوا و كأنها ساكنة ، كما أن معدلات البطالة في الريف و الحضر ترتفع، وتوزيع الدخل يبدو أقل عدالة .كما أن معظم الأفراد تشعر بأن النمو الاقتصادي السريع قد فشل في تخفيض الفقر المطلق المنتشر.

يبدوا جليا أن حالة توزيع الدخل و أوضاع الفقراء لا تتحسن تلقائيا ، إنما تتطلب سياسات و إجراءات لتوسيع فرص العمل و تمكين ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على حاجاتهم الأساسية من غذاء و صحة و تعليم ،فليس بالنمو الاقتصادي المرتفع يتم مواجهة الفقر و الحد من البطالة ، إنما العدالة في توزيع الدخل و الحد من التفاوت الكبير كفيل بأن يخلف الآثار الايجابية للنمو الاقتصادي.

أ- النمو الاقتصادي و توزيع الدخل[1]:

أشار سيمون كزنتس (S.Kuznets) إلى أن العلاقة بين دخل الفرد و عدم المساواة في توزيع الدخل تأخذ شكل مقلوب حرف U ، حيث أنه مع ارتفاع مستوى الدخل فان عدم المساواة ترتفع في البداية حتى تصل إلى نهاية عظمى عند مستويات الدخل المتوسطة ثم تبدأ في الانخفاض عندما يتم التوصل إلى مستويات الدخل

[1] – صقر أحمد صقر ، مرجع سابق ، ص 168.

الموجودة في الدول الصناعية .و على الرغم من محدودية الدليل التجريبي لكوزنتس فانه سلم بان هناك دورة طويلة في عدم المساواة تميز هيكل الدخل في الأجل الطويل ، حيث تتسع في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي عندما يكون الانتقال من الاقتصاد قبل الصناعي سريع جدا ، لتصبح مستقرة لفترة ما ، ثم تضيق في المراحل التالية. كما لاحظ كوزنتس أيضا أن توزيع الحجم للدخل في البلاد الأقل نموا كان أكبر من ناحية عدم المساواة بالمقارنة بالدول المتقدمة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ب- النمو الاقتصادي و الفقر[1]:

من الطبيعي أن يتجه الدخل المطلق الذي يحصل عليه الفقراء للارتفاع عندما يتجه نصيب الدخل الذي يحصلون عليه للارتفاع مع النمو، إذ أنهم سيحصلون في هذه الحالة على نسبة أكبر من تزايد النمو. و حتى في حالة اتجاه نصيبهم من الدخل نحو الانخفاض في المراحل الأولى للتنمية ، فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن الحد من الفقر يرتبط بشكل كبير بنصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ، و هو الأمر الذي يعني أن زيادة دخل الفرد في الدول الفقيرة سيؤدي إلى زيادة الدخل المطلق للفقراء و يحتمل أيضا أن تؤدي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر .

و يمكن أن نضيف بأن مشكلة عدم توزيع الدخل و الفقر ليستا نتاج جدلية النظرة الكمية للنمو الاقتصادي و قصور النظرية الاقتصادية على توفير آليات تطبيقية ذات صبغة علمية لضمان عدالة توزيع الدخل و إنما طبيعة الهياكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية السائدة في العديد من الدول النامية ، و ما تتسم به من تفاوت في توزيع النفوذ الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي ، يضاف إليه طبيعة العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة و النامية و التي تتسم بتبعية قائمة على اللامساواة و الاستغلال .

4-النمو الاقتصادي و التنمية:

كثيرا ما تبدوا المصطلحات القريبة من بعضها البعض حاملة لنفس المعني، و خاصة عند البعيد عن التخصص، فمثلا نجد مصطلحي المؤسسة و المنظمة مختلفين عند المهتم بإدارة الأعمال بينما تبدوان محتويتان لنفس المعني عند البعيد عن مجال إدارة الأعمال و كذلك الأمر بالنسبة لمصطلحي التشريع و القانون في مجال العلوم القانونية و الإدارية و أيضا الإيرادات و النتائج في مجال المحاسبة و الأديان السماوية و الشرائع السماوية في مجال العلوم الدينية. و في مجال التنمية يبرز مصطلح النمو الاقتصادي كمصطلح مرادف لها عند الغرباء عن الدراسات التنموية.

---

[1] – المرجع السابق، ص174.

في حقيقة الأمر هناك فرق بين النمو الاقتصادي و التنمية فالنمو الاقتصادي يعني التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن أبعادا نوعية للتنمية ، تمتد إلى ما وراء النمو الاقتصادي أو التوسع الاقتصادي ، وهذا التغير النوعي يحدث بصورة خاصة في التغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي للبلد و ما ينعكس عليه من تغيرات في مختلف المجالات الاجتماعية و السياسية و الثقافية و غيرها.

وقد أثير جدل كبير بين المفكرين و المهتمين بقضايا التنمية حول مدى اقتران حدوث النمو الاقتصادي بتغيرات تنموية في مختلف المجالات ، و من خلال تحليل المسار التاريخي لمختلف التجارب التنموية سواء في الدول المتقدمة أو النامية تم تسجيل انفصام كبير بين حدوث النمو الاقتصادي و حدوث التنمية لعدة ملاحظات أهمها:

- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية ، و المفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي كما أشرنا سابقا ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية ، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغييرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة و في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية ، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف[1].
- قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي ، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية ، مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية و ما ينتج عن ذلك من سلبيات على العملية التنموية ، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات و الإنتاج في البلد الواحد.
- من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية ، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية و الاجتماعية و المؤسسية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية ، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية و القدرات الإبداعية للناس ، و تساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية و تكنولوجية و إدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.
- حدوث نمو اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتوزيع واسع شعبيا للدخل ، أو حدوث نمو اقتصادي في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج.
- قد يحدث نمو اقتصادي سريع و لا تحدث تنمية ، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و كبت الحريات و التعدي على الحقوق المدنية

[1] – جمال حلاوة ، على صالح ، مرجع سابق ، ص30،31.

للمواطنين في الدول النامية ، هذا بينما تتطلب عملية التنمية إشراك المواطنين عل أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية و المحلية كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، و كوسيلة لاستقطاب جهودهم و تعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني.

– قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج و توسع التبعية الاقتصادية و التكنولوجية و السياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي و العولمة ، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام و التحرر من قيود التبعية و زيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة[1].

– النمو الاقتصادي قد يحدث حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار ، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار ، لأن الاستعمار يأتي ليدمر لا ليبني و يأخذ و يعطي ، فممكن أن ترتفع مداخيل الأفراد و تتوسع مؤسسات المجتمع المدني ، إلا أن كل هذا لا يعني شيء أمام الكرامة و الشعور بالانتماء للوطن وتوقير الذات و الحرية و الانعتاق، فكل هذه القيم موجبة لعملية التنمية بينما لا يقترن المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي بها.

إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي ، أي ازدياد إجمالي في السلع و الخدمات المنتجة بمعدل أسرع من نمو السكان ، أما النمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية و هو أساسي لها ، إلا أن النمو و إن كان أساسي فإنه كما ذكرنا ليس مرادفا تماما للتنمية و لا يكفي وحده فقط ، إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط ، بل أشياء أخرى كثيرة ، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة و استبدال العمل البشري المرهق بالآلات و التكنولوجيا و القضاء على الجوع و المرض ، ونشر العدالة الاقتصادية و المساواة في مجتمعات تلك الدول ، و التحول من إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة . و تطوير الصناعة و تنحية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصادياتها ، و تحقيق الاستقلال الاقتصادي و زيادة مكانة البلد على الصعيد الدولي .و هكذا فان السعي وراء التنمية يشمل بالنسبة للكثير من تلك الدول على العديد من الأهداف الرئيسية الاقتصادية و غير الاقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصادي[2].

---

[1] – إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، 2000 ، ص32.

[2] - اسماعيل شعباني ، التنمية الاقتصادية ، دار هومة ، الجزائر ، 1997 ، ص 53.

المبحث الرابع:نظريات النمو الاقتصادي:

حضي موضوع التنمية الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي ، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات و حقب زمنية مختلفة ، تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة ، وأبرز ها يتمثل في تطور و تغير الحياة الاقتصادية للإنسان . وهذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة ،تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة .

1- نظرية النمو الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه"نتاج عملية التراكم الرأسمالي "[1]. و قد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم. كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل ، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج و بالتالي في التطور و التنمية. وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدة.

أولا : آدم سميث Adam smith :

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً . ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول . ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الادخار و الاستثمار . و يمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل . و ينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي – الذي أصبح ممكناً عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص –يأخذ صورة سلع و معدات أفضل.

غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو. ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ، هذا فضلاً عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى . والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية. فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد[2].

---

[1] –Dominique Guellec , les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte ,France,2001,p 25.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص344.

ثانيـــاً : دافيد ريكاردو David Ricardo [1]:

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشطات الاقتصادية ، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان ، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي .

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي . وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة و من هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج ، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة ، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ .

و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي :

- الرأسماليون .
- العمال .
- الإقطاعيون .

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي و الأساسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة عامة ، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين :

1- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

2- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة ، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال .

أما العمال فإنهم مهمون ، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليون ، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي ، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات و العتاد ... وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج .

أما الإقطاعي و هو مالك الأرض فإنه مهم جداً و خاصة في المجال الزراعي ، لأنه يقدم الأرض و هي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي .

و ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات ، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام :

- أرباح الرأسماليون .
- أجور العمال .
- ريوع الإقطاع .

و بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول ، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية و للمجتمع ، و ذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي ، ولهذا ركز على زيادة الأرباح ، إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد ، و يزداد بذلك الاستثمار .

---

[1] - اسماعيل شعباني ، مرجع سابق ، ص 63.

أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جداً في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، و ذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع و المواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل .

و بالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي . وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية ، لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم ، و بالتالي تضيع فرصة التنمية .

ثالثا:روبرت مالتوس Robert Malthus:

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون say الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق الطلب.

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية .و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي .

أما بالنسبة لنظرته الشهيرة للسكان فإنه يري بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء ،حيث يرى بأن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات و تناقص عوائد الزراعة و الذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف .و يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان و ليس في زيادة رأس المال ، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف.

ورغم أن تحليلات و استنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات و النظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس و أعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة و الذي عوض عن تناقص العوائد.

رابعا: كارل ماركس Karl Marx :

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته. فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي[1].

أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تَحُولُ ــ في ظله ــ دون تحقيق عملية تنمية ناجحة ، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة ، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام؛ فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك[2].

ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة ، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها ، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة. و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية و الدينية و حتى الفكرية ، و الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة و وسائل الإنتاج ، إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع ، و وسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم ،والإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر و هكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية.

و يمكن وضع تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة الآتية :

توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون والعمال .و يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد ، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم و يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن و ذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته ولكن من أجل هدف أكثر أهمية

---

(1) ــ حمدي باشا رابح ، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص11.

(2) ــ نفس المكان.

من ذلك يتمثل في الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين . وإحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي أرباحه عن طريقها تتمثل في إدخال اختراعات تنتج عن خفض نفقات الإنتاج ،ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيراً ما يحصل عليه منافسوه . و الفرص لإدخال و استخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تلك الصورة التي وضعها ماركس للنظام الرأسمالي ، ويرى ماركس أن البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة . فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة .

و يمكن القول بأن التقليل من أهمية و حجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك .

2- نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية):

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية، حينما باتت مسألة النمو و مشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات و الاقتصاديين، و سارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصةً المدرسة الكيترية و التي تمثلت في[1] :

- يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.

- أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

-رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، و أسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي و مرونة الطلب على الاستثمار.

- أن التقدم التكنولوجي و معرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، و التقدم التكنولوجي يعتبر أيضاً مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.

- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، و التغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي.

- يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل و رأس المال، على عكس الكيتريين (هارود- دومار) الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.

- أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامةً بالنسبة للنمو، خاصةً مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال و العمل في ظروف زمنية معينة ، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، و بالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار.

---

[1] – أنظر: • فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتاب الحديث ، عمان ، 2006 ، ص ص: 127-131.

• محمد عبد العزيز عجمية- محمد علي الليثي – مرجع سابق ، *2004* ، ص 77و82.

– افترض أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، و أن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج و ليس العكس .

– أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي و معدل النمو السكاني.

و قد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر منها:

أ– نموذج سولو- سوان Solow -Swan [1]:

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي :

- أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية .
- أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول .
- أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن .

– أن المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل ، بحيث يمكن أن يصبح الدولة غنية والعكس بالعكس .

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال ، وثبات أنصبة رأس المال و العمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية ، و كذلك ثبات متوسط نعدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة ، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة .

و يمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي :

$$(1) \qquad Y = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم ، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة ، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل النتاج ، وقانون تناقص الغلة ، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج . على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج الفرد على النحو التالي :

$$(2) \qquad y = f(k)$$

حيث أن k هو رصيد رأس المال للفرد .

[1] –for more details look at: Raad Ali, What Explains the Algerian Economic Growth Record? Doctorate thesis, Algiers University, 2006, chapter 1.

و تعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائداً مخصصات إهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج .

$$\mathbf{(3)} \qquad \mathbf{k' = sY - dk}$$

حيث k' هو التغير في رصيد رأس المال ، وهو يساوي صافي الاستثمار .

s هو الميل الحدي (المتوسط) للادخار .

d هو معدل إهتلاك رأس المال .

و يلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد و ذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال العامل :

$$\mathbf{(K = (\frac{K}{L}))}$$

يمكن كتابته على النحو التالي :

$$\mathbf{(4)} \qquad \mathbf{k' = (G(k)-G(L))}$$

مع ملاحظة أن نمو العمال $G(L)$ قد أفترض ثابتاً عند n ، و بتعويض معدل نمو السكان و معادلة صافي الاستثمار نحصل على :

$$\mathbf{(5)} \qquad \mathbf{k' = (} S\frac{Y}{K} - n - d \mathbf{)\ k}$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على أنها $\frac{y}{k}$ و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادة الأساسية لنموذج سولو سوان :

$$\mathbf{(6)} \qquad \mathbf{k' = (} s\frac{y}{k} \mathbf{- n-d)\ k = sy -(n +d)\ k}$$

$$\mathbf{(7)} \qquad \mathbf{k' = s\ f\ (k) - (n\ + d)\ k} \qquad \text{أو:}$$

حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد .

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل :

- الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل إهتلاك راس المال للفرد ،dk ، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل .
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني ، nk ، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد .

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المد الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حلة مستقرة باضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت ، و من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر ، ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو ، بمعنى زيادة رأس المال للعامل ، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة ، و كلما كان البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه اكبر ، و عند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت .

و لتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوكلاس حيث α هي نصيب نصيب رأس المال في الناتج . في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي :

$$\mathbf{(8)} \qquad \mathbf{k' = sk^{\alpha} - (n + d)\, k}$$

و في المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة : $k^{*} = 0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي :

$$\mathbf{(9)} \qquad \mathbf{k^{*} = \left[\frac{s}{n+d}\right]^{\frac{1}{(1-\alpha)}}}$$

و بتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي :

$$\mathbf{(10)} \qquad \mathbf{y^{*} = \left[\frac{s}{n+d}\right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}}$$

وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة .

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواباً للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان و هي فقيرة ، بينما الأخرى غنية ، و ذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة ،كلما كان البلد غنياً نسبياً ؛ و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً .

ب- نموذج جيمس ميد Jims Mead :

لقد أخذ "جيمس ميد" بالأسلوب الكلاسيكي الحديث و استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، استخدم نفس الفرضيات في نموذج " سولو سوان"كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك و الاستثمار.

و انطلق من دالة الإنتاج التالية :

$$y = f(K.L.N.T)$$

y : الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K : المخزون الصافي لرأس المال و المتجسد في الآلات.

L : القدر المتاح من قوة العمل .

N : القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض و الموارد الطبيعية، و يفترضه "ميد" ثابت .

T : عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

يرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y = V.\Delta K + W\Delta L + \Delta Y'$$

V : الناتج الحدي لرأس المال .

W : الناتج الحدي لقوة العمل .

$\Delta Y'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T .

ΔK : التغير في عنصر رأس المال .

ΔL : التغير في عنصر العمل .

و منه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات نمو كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y}.\frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y}.\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

$\Delta Y/Y$: معدل النمو السنوي للناتج.

VK/Y : الناتج الحدي لرأس المال، و هي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

$\Delta K/K$:معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال.

WL/L: الناتج الحدي لعنصر العمل و التي تمثل الدخل القومي، و الذي يدفع كأجور لقوة العمل.

$\Delta L/L$: معدل النمو السنوي لقوة العمل.

$\Delta Y'/Y$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

و تعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج "ميد" ، والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج وهو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال و مرجح بالناتج الحدي لرأس المال و معدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل و معدل النمو التكنولوجي .

و كاستعراض عام حول نمو "ميد" نقول أنه اعتبر معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال و حجم الادخار و الناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال و تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و هذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل و الموارد الطبيعية، و إذا كان المستوى التكنولوجي ملموساً فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلاً من الانخفاض.

3- نظرية النمو الكنزية:

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار كينز ، وقد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة ، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلي) ، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية :العمل ، سعر الفائدة ، عرض النقود ومعدل الاستثمار[1].

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير ، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل ، بينما اعتبر النيو كلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا . فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل ، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة ، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي .

لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها ، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية

---

[1] – Maré Nouchi , op-cit , p 53

– كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي (macro Economie) عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي ، من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة ، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالية ، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

– يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل ، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل ، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي(Say).

– يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات ، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو القومي ، الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم[1]. ، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة .

– حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه ، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا ، وفي مستوى الدخل ثانيا ، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار ، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق .

– لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه ، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام ، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

– لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي ، و لم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني[2].

إن الأفكار العامة التي اشرنا إليها والخاصة بالتحليل الكنزي صاحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي تركز على أفكار كينز ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود ـدومار.

نموذج هارود – دومار *Harrod – Domar*[3]:

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكنزيين الجدد ، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي ، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت ، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات ، الأبنية ، الطرق ، والجسور ...) وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني . ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك. وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال .ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

---

(1) – سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاديات التنمية ، مديرية دار الكتاب للطباعة ، بغداد ، 1988، ص70.

(2) – محمد عبد العزيز عجمية و محمد على الليثي ، مرجع سابق ، ص102.

(3) – أنظر وعيل ميلود ، مرجع سابق ، ص34.

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا.

ينطلق هذا النموذج من مجموعة من الفرضيات[1]:

- يفترض أن الاقتصاد مغلق.
- تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
- تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية .
- جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة .
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار .
- يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة .
- المستوى العام للأسعار ثابت.

يشتمل النموذج على :

دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي :

$$\mathbf{(1)} \qquad \mathbf{Y = Min \{ vK , bL\}}$$

وبافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد لرأس المال على النحو التالي:

$$\mathbf{(2)} \qquad \mathbf{Y = vK}$$

وبافتراض أن معدل إهتلاك رأس المال يساوي الصفر ،يتطلب شرط التوازن سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار وذلك على النحو التالي:

$$\mathbf{(3)} \qquad \mathbf{I} = \frac{dK}{dT} = \mathbf{K^* = sY}$$

وبتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال:

$$\mathbf{(4)} \qquad \mathbf{G\,(K) = sv}$$

[1] –Abd Elkader Sid Ahmed , Croissance et Développement, OPU , Alger , 1981, pp 192-193.

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال ، ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية ،كمعدل الادخار ، ومعطيات تقنية ،كنسبة الناتج لرأس المال ، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن نتحصل على:

$$Y' = vK' \qquad (5)$$

وبتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم 03 نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي :

$$G(Y) = sv \qquad (6)$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال ،ويعتمد مثله على معطيات خارجية ، سلوكية أو تقنية .

ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي يكون على النحو التالي:

$$G(y) = sv - n \qquad (7)$$

وتعني هذه النتيجة أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان .

إن تطبيق هذا النموذج يوصف بالسهل:

فإذا كانت لدينا فرضا $v = 0.2$ و $s = 0.25$ فإن معدل نمو الاقتصاد سيكون:

$$G(y) = (0.2) \times (0.25) = 0.05$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل 5% ، وإذا كان نمو معدل السكان $n= 0.03$ فإن ذلك يعني أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يساوي 0.02 أي 2% سنويا.

ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج ، والتي تجعله غير واقعي ، ومن جملة هته الانتقادات نجد:

– أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل ، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر .

– أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

– النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعر الفائدة .

– فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية ، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

– إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

4- نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

إن القصور في تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ،كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي .

هذا القصور يوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية ،كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق ، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض . و يتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض ، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

إن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم .

وترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر النمو ، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيو كلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات ، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير ، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني .

ويمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في النظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص نظرية النيو كلاسيكية [1]:

– أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر ، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان ،كالتركيز على دور العوامل

[1] – ميشيل تودارو – ترجمة حسن حسين و محمود حامد محمود ، مرجع سابق ، ص155.

الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر ، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج ، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل .

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج بول رومار-Paul Romer- .

نموذج بول رومار *Paul Romer*[1]:

صاغ Romer نموذجه كالتالي :

النموذج يحتوي على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دو غلاص ***Cobb-Douglas***

$$y_{it} = (k_{it})^{1-B}(A_t l_{it})^{B} \quad \text{.....(01)}$$

y_{it} : إنتاج المؤسسة (i) في الفترة (t).

l_{it} و k_{it} كمية العمل و رأس المال المستعمل من طرف كل مؤسسة.

A : رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات و المرتبطة برأس المال الإجمالي $\sum k_t$.

مع أن:

$$A = (A)^{1/B}(\sum k_{it})^{\alpha} \quad \text{.....(02)}$$

و منه تصبح المعادلة **(01)** كما يلي :

$$y_{it} = (k_{it})^{1-B}\left[A^{1/B}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\alpha} l_{it}\right]^{\alpha} \quad \text{.....(03)}$$

و في حالة إذا ما كان العمل و رأس المال موزعين بحصص متساوية بين المؤسسات فالإنتاج، الكلي (المجمع) للاقتصاد ككل هو :

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = \left[\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right]^{1-B}\left[(A)^{1/B}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\alpha}\sum l_{it}\right]^{\alpha} \quad \text{.....(04)}$$

[1] – أنظر : العمري علي ، دراسة تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 69.

و العلاقة (04) تصبح :

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = A\left[\sum_{i-1}^{n} k_{it}\right]^{1-B+\alpha B}\left[\sum_{i=1}^{n} l_{it}\right]^{B} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (05)$$

نضع $y_t = \sum_{i-1}^{n} y_{it}$ ، $k_t = \sum_{i=1}^{n} k_{it}$ ، $l_t = \sum_{i=1}^{n} l_{it}$

فتصبح العلاقة (05) كما يلي :

$$y_t = A\left(K_t\right)^{1-B+\alpha B}\left(l_t\right)^{B} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (06)$$

و منه فالمردودية الخاصة هي :

$$r_{it} = (1-B)(k_{it})^{-B}(A_t k_{it})B \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (07)$$

نقوم بتعويض A الموجودة في المعادلة (02) في المعادلة (07) نحصل على:

$$r_{it} = (1-B)A l_t^{B} k_t^{B(\alpha-1)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (08)$$

و المردودية الاجتماعية تصبح كما يلي

$$r_t = (1-B+\alpha B)A l_t^{B}\left(k\right)^{B(\alpha-1)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (09)$$

انطلاقاً من المعادلتين (08) و (09) تظهر أن المردودية الخاصة أقل من الاجتماعية و هذا ما يُفسر بالخارجية .

نقوم الآن بدراسة مشكل النمو من خلال المرور عبر تكوين هاملتون لدالة المنفعة.

$$Max.U = \int_0^{\infty} \frac{c^{1-\sigma} - 1 e^{-pt}}{1-\sigma} dt \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

$$k^{*} = f(k) - c - (s+n)k$$

افترض أن عدد السكان ثابت و $\alpha = 1$ منه:

$$f(k) = Akl^{B} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

$$k^{*} = f(k) - c - \delta k$$

δ : نسبة انخفاض رأس المال .

وحسب شروط هاملتون :

$$M = \frac{c^{1-\sigma} e^{-pt}}{1-\sigma} + \lambda(f(k)) - c - \delta k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

و تستعمل تقنيات لمراقبة المثلى من أجل التعظيم داخل الزمن *Inter Temporelle* ، و نحصل على معدل النمو للمجتمع كما يلي:

$$g_0 = \frac{c^{*}}{c} = \sigma\left(Al^{B} - \delta - p\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

و معدل النمو لكل رأس مال هو :

$$\frac{k^*}{k} = Al^B - \frac{c}{k} - \delta \qquad \text{.....(14)}$$

و نفس الطريقة تؤد بنا إلى حساب معدل النمو غير الممركز وهو :

$$g_e = \frac{c^*}{c} = \delta\left[(1-B)Al^B - \delta - p\right] \qquad \text{.....(15)}$$

يتضح أن $g_0 \rangle g_e$ و هذا باعتبار أن الأعوان لا تأخذ بعين الاعتبار قراراتها الفردية الخارجية المتسببة من طرف مساهمة رأس المال الإجمالي.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بكل من التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي ، و على وجه الخصوص تحليلنا لمسار التنظير الاقتصادي لهذين المفهومين و مختلف المفاهيم المرتبطة بهما نخلص إلى أن الاهتمام الكبير و البارز بقضية التنمية عموما ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استجابة لمطالب المجتمعات المتحررة من الحركات الاستعمارية و التواقة إلى إعادة بناء نسيجها التنموي ، و بالمقابل أيضا اهتمت الدول الأخرى بتحقيق تطورات نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة .

تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، فهي عملية تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و قد تطور مفهومها ليرتبط بكل من التنمية البشرية و التي تعني مدى توفر معايير الرفاه الاجتماعي من حيث التعليم و الصحة و المشاركة السياسية ، و التنمية المستديمة التي تهتم بالمجال البيئي ومدى إحداث توافق بين احتياجات الجيل الحالي و الأجيال القادمة ، و قد تم صياغة العديد من الاستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أبرزها نجد الاستراتيجيات المعتمدة على الزراعة و الصناعة و إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية و إستراتيجية التنمية البشرية و إستراتيجية التنمية المستقلة ، و قد اختلفت هذه الاستراتيجيات حسب اختلاف المتطلبات الزمنية و المكانية للدول.

و بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي أيضا خضعت لظروف الزمان و المكان و متطلبات تحقيق التنمية ، و من النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو الاقتصادي نجد نظرية النمو عند المفكرين الكلاسيك و تحديدا آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس و الذين يشتركون في فكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الإنتاجية و خاصة الزراعة و الربط بالزيادة السكانية ، هذا بالإضافة إلى نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية) التي تربط النمو الاقتصادي أساسا بالادخار و التقدم التكنولوجي و عملية تكوين رأس المال ، ثم ظهرت النظرية الكترية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي أو التجميعي و فكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين و التشريعات و تحقيق التوازنات في الأسواق ، و أخيرا ظهرت نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري و الإنفاق الحكومي و النظم السياسية.

الفصل الثاني:

نظرية المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

تمهيد:

إن المهتم و المتتبع لتطور الأفكار الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي يدرك مدى الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا المفهوم و مختلف الجوانب المرتبطة به من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين و الاجتماعيين و حتى رجال السياسة ، بالإضافة إلى المنظمات و الهيئات الحكومية و غير الحكومية ، فالنمو الاقتصادي يعتبر هدف يسعى إلى تحقيقه كل اقتصاد سواء كان ناميا أو متقدما.

و في سياق البحث عن مختلف الطرق و الوسائل المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي تدرج الفكر الاقتصادي التنموي على وجه الخصوص في تشخيص مختلف العوامل و الظروف الدافعة إلى تحقيق معدلات نمو جيدة و مستديمة، وبذلك تكون رصيد من النظريات الاقتصادية المفسرة لعملية حدوث النمو الاقتصادي و مختلف مصادره أو العوامل المحددة له(محددات النمو الاقتصادي). وعموما يمكن تقسيم هذا الرصيد من النظريات إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول: ويتكون من النظريات الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على القطاعات الاقتصادية كالزراعة و الصناعة ثم تطورت لتحدد كل من العمل و رأس المال باعتبارهما المحركان الأساسيان لعملية النمو في أي قطاع ثم إدراج إلى هاذين العاملين عامل التطور التكنولوجي بالإضافة إلى ربط النمو الاقتصادي بالسياسة السكانية (معدلات النمو الديموغرافي ، معدلات الخصوبة) و توجهات السياسة الاقتصادية الكلية (معدلات الاستهلاك و الادخار ، معدلات التضخم ، حجم الاقتصاد الموازي ، سعر الصرف ، سياسة الميزانية ...الخ) .

القسم الثاني: و برزت أفكار نظرياته مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات وهي ما تعرف بالنظريات الجديدة للنمو الاقتصادي (مدرسة النمو الداخلي) التي حاولت تفسير ظاهرة التباعد (Divergence) أو الاختلافات الكبيرة بين البلدان المختلفة ، بالإضافة إلى البحث عن عوامل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، و توصلت هذه النظريات إلى أن الاختلاف في معدلات النمو بين البلدان لا تعزى إلى العوامل التقليدية التي أشرنا إليها في القسم الأول و إنما إلى مجموعة عوامل حديثة متمثلة أساسا في الرأسمال البشري أي مستويات كل من التعليم و البحث و التطوير و حماية حقوق الملكية الفكرية و الخدمات الصحية ، السياسة التجارية أي مدى انفتاح الاقتصاد على المعاملات الخارجية من حيث حجم الصادرات و الواردات بالإضافة إلى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،البيئة السياسية العامة متمثلة في الاستقرار السياسي و نظم الشفافية و المساءلة و استقلالية القضاء و المشاركة في اتخاذ القرار و مستويات الديموقراطية أو ما يعرف بالحكم الصالح أو الحكم الراشد. وقد أجريت دراسات قياسية عديدة أثبتت الأثر المعنوي لهذه العوامل على النمو الاقتصادي ومن أهمها دراسة الاقتصادي الأمريكي R.Barro.

و سنركز في هذا الفصل بصورة مباشرة على أثر كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي:

اختلفت آراء الاقتصاديين حول آثار التجارة الخارجية وانفتاح اقتصاديات الدول عليها، وبالمقابل اختلفت أيضا تطبيقاتها في الدول بين مؤيد و معارض ، إلا أن موجة العولمة الاقتصادية و التغيرات الاقتصادية العالمية أجبرت معظم الدول على الاتجاه إلى الاندماج في جسم الاقتصاد العالمي من خلال انفتاح اقتصادياتها على العالم الخارجي ، وقد شجعت منظمات دولية عديدة هذا الاتجاه و في مقدمتها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة. وازدادت أهمية التجارة الخارجية مؤخرا حتى أصبحت عاملا رئيسيا في رسم الاستراتيجيات الاقتصادية للدول و على وجه الخصوص النامية منها ، إذ ترتبط السياسات التنموية لهذه الدول بالتجارة الخارجية باعتبار أن الصادرات تشكل عامل إضافة يسمح بتوفير إيرادات للدولة كما أن الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي . ويربط التحليل الاقتصادي بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية و نعني بذلك أنه كلما زادت قدرة دولة ما على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان هناك أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

1- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية:

أ: نظرية التكاليف المطلقة:

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي المعرف آدم سميث الذي انتقد كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول ، و أوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي ، فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تتبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة ، وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازم لإنتاجها مما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

فالتجارة الدولية في رأي آدم سميث تقوم بوظيفتين هامتين: فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر ، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي ، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه و ترفع من إنتاجية البلد المتاجر و ذلك عن طريق اتساع حجم السوق [1].

[1] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2004 ، ص11.

ب:نظرية النفقات النسبية:

تعود نظرية النفقات النسبية إلى المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو"، حيث حسب هذا الأخير كل الدول لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية ، ويعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة، ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقييمها بالنقود بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة، وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال، غير أن هذه الأخيرة تعتبر كعمل كامن، وأن دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم متشابهة أو متجانسة، أي أن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة وأنه لا يوجد إحلال ما بين العوامل، وأنه لا توجد حواجز لتنقل السلع وعوامل الإنتاج داخل كل دولة، بينما هذه الأخيرة (أي عوامل الإنتاج) لا يمكن أن تتنقل من بلد إلى آخر وتتنافس فيما ما بين الدول، والسلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة، وأن الإنتاج بكميات معتبرة أو ضئيلة ليس له أي أثر، وبالتالي فإن الإنتاج خاضع إلى قانون ثبات الغلة، ومن أجل تبسيط هذه النظرية أخذ "دافيد ريكاردو" حالة وسلعتين، فتقوم الدولة التي لديها ميزة نسبية في سلعة معينة بتصديرها بينما تقوم بالاستيراد من دولة أخرى السلع التي لديها فيها ميزة نسبية أقل.

تؤدي هذه النظرية إلى ثلاث نتائج أساسية، متمثلة في أن الدولة تتخصص كليا في السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات، كذلك نموذج "ريكاردو" يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية، إن نتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث إختفاء كل الصناعات لدولة معينة ماعدا الصناعة التي يجب أن تتخصص فيها الدولة، قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى إضعاف تطورها[1].

ج:نظرية القيم الدولية:

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو- ميل" ، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ" دفيد ريكاردو"، حيث قام "جون ستيوارت ميل" بالإضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل،حيث إكتفى "دفيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على الدولتين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، و لم يحدد العوامل التي تسمح من اقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى، وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية.[2]

---

[1] Patrick .A.Messerlin, Commerce international, Presses Universitaires de France, Paris, 1998, p42.

[2] محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 23.

د:نظرية الطلب المتبادل:

نظرية كلاسيكية جوهرها أنه عرض إحدى طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر ، وكذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التي يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول ، و يتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين ، أي للالتقاء الطلب المتبادل.

ه:نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

حاول صاحب هذه النظرية –هابرلر- إعادة عرض نظرية النفقات النسبية متخليا عن نظرية العمل في تحديد القيمة و مستخدما فكرة تكلفة الإحلال (تكلفة الفرصة البديلة) ، و في رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها ، لكنها تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بذات الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها.

و:نظرية وفرة عوامل الإنتاج:

هي عبارة عن نظرية نيوكلاسيكية – هيكشر أولين- جوهرها أن التجارة الخارجية لا تقوم نتيجة للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج و إنما تقوم نتيجة للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج ، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة ، وترتكز هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات[1]:

- التشغيل التام في سوق تسوده المنافسة التامة.
- التخصص يرتبط بندرة و وفرة عوامل الإنتاج و التي يمكن فهمها اعتمادا على أسعارها النسبية قبل التبادل.
- شروط الإنتاج متماثلة أي أن الدول المتبادلة ذات مستوى تكنولوجي متجانس.
- يتم الإنتاج بعوامل قابلة للإحلال .
- عاملا الإنتاج رأس المال والعمل متحركان تماما على صعيد الدولة و غير متحركين تماما فيما بين الدول.
- من مصلحة كل بلد التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي يتطلب صنعها كمية أكبر نسبيا من عامل أو عوامل يتمتع فيها بميزة نسبية، ويستورد السلع التي يتطلب صنعها عامل أو عدة عوامل يتمتع فيها بميزة نسبية أقل.

ي:نظرية رأس المال البشري:

نظرية حديثة – فيندلي/كيرزكوفسكي- جوهرها أن الدولة التي يوجد فيها وفرة رأس المال البشري ستصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة ، في حين أن الدولة التي يقل فيها رأس المال البشري نسبيا ستصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

---

[1] – زعباط عبد الحميد ، نظريات التجارة الدولية و محدوديتها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد10، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2004 ، ص133.

ل:نظرية التجارة على أساس الفجوة التكنولوجية:

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى بوسنر، حيث يعرف التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فإن هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد، وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج.

وقد لاحظ بوسنر أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية هيكشر و أولين ، حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة، يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سلع ذلك القطاع.

وبالنسبة لـــبوسنر فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف الدولة التابعة، بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف الدولة التابعة وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع والذي بدوره مرتبط بالزمن الذي تستغرقه الدول الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة[1].

م:نظرية التجارة على أساس الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج:

جاءت هذه النظرية لصاحبها ريموند فيرون مثرية لطرح بوسنر و آخذة في الحسبان استراتيجيات الشركات التي تصاحب التغيرات التكنولوجية خلال دورة حياة المنتج ، وحسب هذه النظرية فإن الشركات الأمريكيـــة في بداية الأمر تنتج منتجا جديدا بكميات قليلة و بتكاليف مرتفعة، ثم تباع في الولايات المتحدة الأمريكية بأســـعار مرتفعة لذوي الدخول المرتفعة ، و تكون مرونة الكلب عليها ضعيفة بالنسبة للمنتج و للصناعة.وعند بداية نمطية المنتج تنخفض تكلفته بفعل وفرات الحجم فينخفض سعر البيع و يصدر المنتج إلى المستهلكين الأجانب.وفي مرحلة ثالثة يظهر منافسون أجانب مما يؤدي بالشركات الأمريكية إلى نقل ميدان إنتاجها إلى البلدان الصناعية ، و عندئذ تصبح التكنولوجيا مستقرة و معروفة جيدا و يصبح المنتج نمطيا . وفي مرحلة أخيرة يتم تراجع الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية و الطلب المتبقي يتم إشباعه بالاستيراد من فروع شركاتها الموجودة بالخارج ، فـــالمنتج يتقـــادم وتبرز منتجات جديدة منافسة و يحدث انتقال جديد لإنتاجه في الدول النامية[2].

ن: نظرية المنافسة غير الكاملة و المنافسة بين الفروع:

نظرية حديثة تميز التجارة الخارجية على أساس أنماط السوق الداخلية ، واعتمدت في نموذجها على عنصر العمل فقط ، مع فرض تزايد الغلة مع الحجم بسبب الوفرات الداخلية الناتجة عن تحسن كفاءة الإنتاج ، و علـــى افتراض سيادة المنافسة الكاملة المبني على سيادة تمايز السلع الصناعية مع حرية دخول و خروج سوق أي سلعة.

---

(1) – Jean-Louis Mucchielli, Principes d'économie international, Ed Economica , Paris ,1987,p71.

(2) – زعباط عبد الحميد ، مرجع سابق، ص133.

2- جدلية الآثار الايجابية و السلبية للانفتاح التجاري:

كما أشرنا سابقا هناك سجال كبير بين الاقتصاديين حول سياسات الانفتاح الاقتصادي أو التجاري ومدى فعاليتها و أثرها الحقيقي على التنمية الاقتصادية ، و لم تكن مواضع الاختلاف اقتصادية بحتة بل لمست الجانب السياسي و الاجتماعي ، وفيما يلي نحاول إبراز وجهتي النظر أي المعارضة لسياسة الانفتاح و المؤيدة لها وكذا حجج كل طرف.

أ - حجج أنصار سياسة الانفتاح:

يدافع أنصار سياسة الانفتاح مقدمين الحجج الآتية[1]:

أولا: يرى أنصار هذه السياسة أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل و التخصص الجغرافي ، وتقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق ، فإذا كان هناك حرية في التبادل فان السوق تصبح شاملة وواسعة لأسواق عدد كبير من الدول ، ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي .

ثانيا: تقوم التجارة الدولية نتيجة لاختلاف في النفقات النسبية ، ويرجع ذلك إلى عوامل الإنتاج التي توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة ، فمثلا نجد أن عامل الأرض يتوفر في أستراليا و عامل العمل في الهند وعامل رأس المال يتوفر في الولايات المتحدة الأمريكية . لذلك يتعين إنتاج السلع التي تحتاج إلى مساحة واسعة من الأرض الرخيصة في أستراليا ، و تلك التي تحتاج إلى وفرة من الأيدي العاملة الرخيصة في الهند ، و إقامة الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولن يتحقق ذلك الا في ظل الحرية .

ثالثا: يصعب في ظل حرية التجارة قيام و إنتشار المنشآت و الهيئات الاحتكارية و ذلك لأن الاحتكار الدولي و الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية ، فمثلا نلاحظ أن درجة و نسبة الاحتكار في مصر قبل عام 1931 أي منذ فرض التعريفة الجمركية الجديدة في مصر فقد كانت أقل منها بعد ذلك التاريخ ، فالحماية الجمركية أدت إلى تمتع بعض الشركات و الهيئات بصورة من صور الاحتكار .

رابعا: يذكر أنصار الحرية أن الرسوم الجمركية لها العديد من العيوب و النتائج الاقتصادية غير المرغوب فيها ، فهي تفقد ثقة رجال الأعمال و المتعاملين في ميدان التبادل الدولي في الأوضاع الاقتصادية وذلك لأن بحوثهم و دراساتهم قد تستدعي إقامة مشروع معين في منطقة معينة ، ولكن إذا فرضت الدول رسوما جمركية على تلك المنتجات فإن مقدرتهم على البقاء لا تصبح ممكنة. وكذلك فإن الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة ، وقد يدافع البعض عن الرسوم الجمركية بأنها ضرورية للصناعة في مراحلها الأولى ، ولكن يرد على ذلك بأن الصناعات التي يحتمل لها النجاح في دولة ما ستنموا و تنشط و تزدهر

[1] – أشرف أحمد العدلي ، التجارة الدولية ، دار رؤية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 98،99 .

دون حاجة إلى حماية أو رسوم ، و تؤدي الرسوم أو الحماية عادة إلى اعتماد الصناعة عليها مما يؤدي إلى طلب الاستمرار في المساعدة و المزيد من الحماية.

خامسا: تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية ، فالتقليل في الواردات يؤدي بالتبعية إلى نقص في الصادرات و في نفس الوقت حدت من وارداتها فإن التجارة الخارجية لابد وأن تقل ، فالتجارة الخارجية مقايضة ، و الواردات هي التي تمكن الدول الأخرى من شراء المنتجات الوطنية ، و كذلك فإن إتباع دولة أو مجموعة من الدول لسياسة الرسوم أو الحماية يؤدي إلى انتشارها بين الدول الأخرى فينتشر مبدأ المعاملة بالمثل ، و تخلق مثل هذه السياسة جفاء و عداء بين مختلف الدول.

سادسا: تحتاج سياسة الحماية إلى تشريعات عديدة كثيرا ما يترتب عنها آثار و نتائج اقتصادية متعددة ، وفوق هذا و ذاك فهي تحتاج إلى إدارة حكومية و إلى عدد غير قليل من المتخصصين .

ب – حجج معارضي سياسة الانفتاح:

يستند معارضي سياسة الانفتاح أو أنصار الحماية إلى حجج بعضها اقتصادية و بعضها غير اقتصادية ، فأما غير الاقتصادية فترتبط بوجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي على الدول أن تراعيها ،إذ تتداخل الاعتبارات السياسية و اعتبارات الأمن الوطني في تشكيل سياسة الدولة لاقتصادية ، ومن قبيل هذه الحجج ضمان الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي و الاجتماعي للدولة ،كحماية النشاط الزراعي و من ثم مصالح المزارعين ضد المنافسة الأجنبية وما قد تؤدي إليه من تدهور دخول فئة المزارعين الوطنيين ،ومن قبيل ذلك حماية الصناعة بهدف دعم الإنتاج الحربي و المنتجات الإستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية ، أما الحجج الاقتصادية للحماية فمن أهمها[1]:

أولا – حماية الصناعة الناشئة:

تتلخص هذه الحجة في أن النفقات الصناعة تكون مرتفعة في مراحلها الأولى لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات و تتمتع الدولة بمزايا التصنيع و عندئذ تستطيع إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر، ولقد اتخذت هذه الحجة كذريعة لفرض القيود التجارية خلال القرن التاسع عشر في أمريكا و أوروبا و مازال يؤخذ بها في دول العالم النامي ، ولا شك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقا ، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في ميدان التقدم الفني فحسب ، لكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات و تحاربها بها في كافة الأسواق ، على أن ثمة انتقادات قد وجهت لهذه الحجة أهمها صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة

[1] – زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص ص: 281- 284 .

على الصمود مستقبلا أمام المنافسة الخارجية ، بالإضافة إلى ذلك فقد يكتمل نمو الصناعة و لكن يصعب إلغاء الحماية ،لاعتبارات سياسية أو غيرها ، فضلا عن صعوبة تحديد الطور الذي تستحق عنده الصناعة كشف الحماية عنها ، و تتعلق المشكلة الثالثة بمن يتحمل عبء الحماية، وأخيرا فإنه لاعتبارات سياسية و اقتصادية قد يفضل دعم الصناعات الناشئة بدلا من فرض الحماية عليها لما تتمتع به الإعانات من مزايا.

ثانيا – معالجة البطالة و الاستفادة من العمالة الرخيصة:

يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يساعد على درء خطر البطالة وزيادة الاستثمار المربح في الداخل ، وبالمثل تخلق الحماية أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة ، كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل و التشغيل بها ، إلا أن فرض الحماية بهدف زيادة العمالة قد لا يتحقق إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل و الذي يؤدي إلى نقص الطلب على المنتجات الوطنية بالخارج ، وعموما فإن التأثير النهائي للتجارة الخارجية على حجم العمالة أو التشغيل يتحدد بصافي عمليات الاستيراد و التصدير من جهة و بقيمة المضاعف من جهة أخرى.

وتعتبر حجة العمالة الرخيصة أكثر الحجج شيوعا لفرض الحماية ، و مؤيدو هذه الحجة يستعينون بالفجوة بين الأجور السائدة في الدول لإقامة ادعاءين كل منهما له مضمونه الخطير ، الأول أن السلع المنتجة باستخدام العمالة الرخيصة ستباع بأقل من أسعار المنتجات المحلية مما يجعل المنتجين المحليين غير قادرين على المنافسة، و الثاني أن المنشآت المحلية ستقع تحت إغراء نقل عملياتها خارج الحدود الوطنية بغرض استخدام العمالة الرخيصة ، ورغم أن هذه الحجة يمكن أن تكون مقدمة لأول وهلة إلا أن هناك جوانب ضعف كثيرة لهذه الحالة ، هذا و إن كان أتباع سياسة الحماية على تلك الصورة ينبغي أن لا تتوسع فيه كل الدول و إلا انقلب أثره للإضرار بمستوى العمالة و التشغيل فيها جميعا ، والواقع أنه توجد أساليب أخرى فعالة تغني عن اللجوء إلى الحماية التجارية و الحد من الواردات عن طريق أساليب السياسة الاقتصادية و المالية و النقدية المعروفة في مكافحة الكساد.

ثالثا – اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر:

قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية دخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة ، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي ، فيساعد ذلك على زيادة الدخل الوطني حيث يزداد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل ،كما يساعد رأس المال الأجنبي و ما يصاحبه من أساليب فنية جديدة مستخدمة في الإنتاج على تطوير فنون الإنتاج محليا و الانتفاع بكفاءته ، ولكن جانبا آخر لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية يمكن أن يبدو في صورة إضرار بالاقتصاد الوطني ، و هو تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح . و التقييم النهائي لسياسة الحماية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر يتوقف على ضوابط تلك السياسة و توجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال لإحكام دوره و تحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها ، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج ، حيث يمكن في ظل تلك الضوابط أن يساعد رأس المال الأجنبي على النهوض بمستوى الدخل الوطني و دفع تنمية بعض فروع الإنتاج الجديدة و الاستفادة بذلك من تأثير المضاعف في إنعاش فروع الإنتاج الموجودة بالفعل.

3- التجارة الخارجية و التنمية ـ الحاجة إلى التجارة الخارجية ـ:

تشير الكثير من الأدبيات الاقتصادية وخاصة الحديثة منها إلى وجود ارتباط شبه مباشر و تام بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية مستندة بصورة أساسية في ذلك إلى التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال ،إلا أن الكثير من الباحثين و المهتمين بقضايا التنمية يرون أن هناك حدود عديدة و تناقضات مختلفة لهذا الطرح. وعليه سنتطرق لقضية التجارة و التنمية من أوجه عديدة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:ما هو الإطار النظري الرابط بين التجارة الخارجية و التنمية؟ ما هي الجوانب المرتبطة بتفسير حاجة التنمية إلى التجارة الخارجية؟

أ – الإطار النظري الرابط بين التجارة الخارجية و التنمية :

تعود الأسباب الداعية إلى قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية ، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية ، فمن الحقائق المسلم بها أن أية دولة في العالم مهما بلغت من مستويات التقدم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ، وإن وجدت دولة تستطيع الاستغناء عن الآخرين فإن ظروفها الاقتصادية و الجغرافية لا تمكنها من ذلك ، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه الاكتفائية فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى ، ومن هنا تبدوا أهمية التجارة الخارجية التي تؤدي إلى التخصص و تقسيم العمل الدوليين.

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي لما تتضمنه من تدفق للسلع و الخدمات من و إلى الدولة و ما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي. فالتجارة الخارجية تتمتع بأهمية مميزة لما لها من قدرة على المساهمة في عملية التنمية ، وتبرز هذه الأهمية في دورها الآني لخلق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن و الطلب شديد المرونة ،بالإضافة إلى دورها من خلال توفير متطلبات التنمية من السلع الرأسمالية اللازمة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي على نحو متناسب في إطار تحقيق المقاربة الإنتاجية لصالح بقية القطاعات وخاصة السلعية منها وتنويع هيكلها الإنتاجي .فالدول النامية خصوصا لا يمكنها إنتاج سلع و خدمات تساهم في رفع مستوى الرفاهية أو التنمية بتكاليف مقبولة، و قد يزيد الطلب على المواد الغذائية عما هو ممكن إنتاجه محليا ، وهناك بعض الدول تحتاج إلى المواد الخام ، وتحاول معظم دول العالم الثالث الحصول على معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية ، وتساهم الصادرات في عملية التنمية بما تدره من عملة

صعبة كعنصر من عناصر الإنتاج ، وبما تمثله من قدرة على شراء السلع و الخدمات ، لذلك فإن قدرة الدولة في الحصول على العملات الأجنبية من خلال تصديرها للسلع و الخدمات تحدد قدرتها على شراء السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد العالمي[1].

تحقق الدول النامية العديد من المنافع من خلال التجارة الدولية ومن أهمها: المنافع الناجمة عن التخصص فالاقتصاديين الكلاسيك يؤكدون على ضرورة توزيع الموارد على الإنتاج بموجب الميزة النسبية و التي تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للدولة ، المنافع الناجمة عن توسيع السوق و الذي يتحقق من خلال التصدير ، المنفعة المتحققة من خلال زيادة الادخار وتراكم رأس المال نتيجة زيادة الدخل ، المنفعة الناجمة عن زيادة عوائد الصادرات و التي تمكن الدولة من زيادة استيراد مختلف السلع و الخدمات ، المنافع الناجمة عن إمكانية تحسن نسب التبادل التجاري لهذه الدول.

ب- الجوانب المرتبطة بتفسير حاجة التنمية إلى التجارة الخارجية :

في سياق توضيح الجوانب المرتبطة بتفسير حاجة التنمية إلى التجارة الخارجية حاول الاقتصادي الأمريكي "ميشيل تودارو "في كتابه المعروف التنمية الاقتصادية الإجابة عن الخمس تساؤلات الآتية[2]:

1- كيف تؤثر التجارة الخارجية على معدل و هيكل و سمة النمو الاقتصادي للدول النامية و الأقل نموا ، وما هي شروط تحقيق التجارة الخارجية لطموحات التنمية؟

2- كيف يكمن للتجارة الخارجية أن تعيد توزيع الدخل و الثروة داخل الدولة الواحدة بل و بين الدول المختلفة على مستوى العالم؟ وهل تعتبر التجارة أداة أو قوة لتحقيق المساواة على المستويين المحلي و الدولي أم أنها تعمق من عدم المساواة؟

3- تحت أي شروط أو ظروف تستطيع التجارة أن تساعد الدول النامية من تحقيق أهداف تنميتها؟

4- هل تستطيع الدول النامية بأفعالها المنفردة تحديد حجم و كمية التجارة التي يجب أن تشترك بها دوليا؟

5- هل على الدول النامية أن تختار سياسة التوجه نحو الخارج أم سياسة التوجه نحو الداخل أم المزج بين السياستين؟

يشير "ميشيل تودارو" قبل الإجابة عن هذه الأسئلة إلى أن الاستنتاجات أو الأجوبة سوف تكون عامة و في سياق تنوع الدول النامية، و الكثير سوف لا يكون صالحا للتطبيق على أمم معينة في أي وقت من الأوقات. ولكن إجمالا فإن الاستنتاجات تظهر كي تمثل إجماع التفكير الاقتصادي الحالي على العلاقة القوية بين التجارة الخارجية و التنمية . وفيما يلي نستعرض الإجابات الخمسة لهذه الأسئلة[3].

---

(1) – خالد محمد السواعي ، التجارة و التنمية ، دار المناهج ، عمان ، 2006 ، ص 38.

(2) – ميشيل تودارو ــ ترجمة محمود حسن يسري و محمود حامد محمود ــ ، مرجع سابق ، ص506.

(3) – المرجع السابق ، ص ص: 544- 547 .

أولا – بالنظر إلى معدل و هيكل النمو الاقتصادي ، فإننا نستنتج أن التجارة يمكن أن تصبح حافزا مهم من أجل النمو الاقتصادي السريع ، فقد أثبتت ذلك التجارب الناجحة لكل من : ماليزيا و تايلاند و البرازيل و شيلي و سنغافورة و كوريا الجنوبية . ويعد الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة (عامل كبير للدول النامية على ترويج الصادرات) حافزا مهما للاستفادة من الموارد البشرية و موارد رأس المال المعطلة.

تستطيع عوائد الصرف الأجنبي الموسعة ــ عن طريق تحسين أداء الصادرات ــ توفير المال الضروري للدول النامية و التي تستطيع به توفير و زيادة مواردها المالية و المادية النادرة ، و باختصار حيثما زادت فرص التبادل المربح فإن التجارة الخارجية تستطيع أن توفر حافزا فعالا لنمو اقتصادي كلي على النهج الذي تفرضه النظرية التقليدية ، ولكن النمو السريع للناتج الوطني قد يكون له تأثير ضئيل على التنمية . إن إستراتيجية النمو من خلال التصدير و خاصة عندما تعود نسبة كبيرة من عوائد التصدير على الأجانب ــ قد لا توجه هيكل الاقتصاد في اتجاهات خاطئة فقط بعدم تموين و تزويد الشعب المحلي بالاحتياجات الحقيقية ــ بل تعزيز سمة عدم المساواة و الازدواجية الخارجية و الداخلية للنمو ، لذا فإن حقيقة أن ترويج عوائد الصادرات الموسعة و حتى زيادة مستويات الإنتاج لا تعني إستراتيجية مرغوبة فيها بهذا الشكل الواضح من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ويعتمد ذلك على طبيعة قطاع الصادرات و توزيع فوائده و ارتباطه أو اقترانه بباقي الاقتصاد .

ثانيا – بالنسبة للأثر التوزيعي للتجارة فإنه من العدل أن نقول أن الفوائد المبدئية من التجارة الخارجية قد عادت بشكل غير متكافئ على الدول الغنية وداخل الدول الفقيرة وبشكل غير متكافئ أيضا للمقيمين الأجانب و المواطنين الأثرياء. ولا يجب أن يفسر هذا على انه اتهام للطبيعة الجوهرية للتجارة ، بل إنه يعكس الترتيب الاقتصادي و الاجتماعي و المؤسسي غير المتكافئ و بشكل كبير بالنظام العالمي ، و الذي تحكم فيه دول قليلة قوية و شركاتها المتعددة الجنسيات كميات ضخمة من موارد العالم . إن استنتاج نظرية التجارة التقليدية الذي يقول أن التجارة الحرة سوف تؤدي إلى مساواة الدخول ليس أكثر من إضافة نظرية . إن التجارة كالتعليم تتجه إلى تعزيز التفاوت و التباين الموجود و لكنها تحتوي على قصور إضافي بسبب كونها تجرى على المستوى الدولي حيث يستطيع غياب سلطة عليا فوق الدول أن يزيل إمكانية إعادة توزيع العوائد و التي على الأقل في النظرية على المستوى الوطني أو استثمارهم من أجل تدعيم التنمية في المناطق المحرومة . إن عوامل مثل وجود العوائد المتزايدة المنتشرة ، توزيع القوة و الأصول الاقتصادية دوليا بشكل غير متكافئ ، الأثر المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات ، التواطؤ البالغ الوضوح بين الحكومات الوطنية وشركاتها العملاقة ، القدرة المجمعة لكل من الحكومة و قطاع الأعمال على التلاعب بالأسعار الدولية ، مستوى الإنتاج وأنماط الطلب ، كل هذه العوامل تعد عوامل جوهرية و أساسية و جميعها تقودنا إلى الاستنتاج العام الذي يقول إن كثيرا من الدول النامية قد استفادت بشكل غير متكافئ أي استفادة قليلة من صفقات الدول المتقدمة .

ثالثا – بالنسبة للشروط أو الظروف التي تستطيع التجارة الخارجية من خلالها أن تساعد الدول النامية كي تحقيق مصالحها في التنمية توجد بشكل كبير في قدرة الدول النامية (ربما توجد في شكل مجموعة) على أن تستخلص من الدول المتقدمة امتيازات تجارية مرضية ، وخاصة في شكل إزالة الموانع بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكثفة ، وها هي جولة أورجواي الخاصة باتفاقية الجات التي عقدت مفاوضاتها حديثا من أجل تقليل مستوى التعريفات الجمركية العالمية النطاق تعد بداية جيدة و أيضا الحد الذي تستطيع عندها الصادرات للدول النامية أن تستغل من موارد رأس المال النادرة الاستغلال الأقصى للعمالة الغزيرة المعروضة ، و التي لا تزال غير مستغلة سوف تحدد الدرجة التي تستطيع عندها عوائد الصادرات أن تفيد المواطن العادي . إن الروابط و العلاقة بين عوائد الصادرات و قطاعات الاقتصاد الأخرى علاقة وطيدة ، فعلى سبيل المثال عوائد صادرات زراعية تخص مزرعة صغيرة سوف تمد و توسع الطلب على السلع البسيطة التي تنتج محليا ، في حين أن عوائد الصادرات من الصناعات كثيفة رأس المال من المحتمل أن تجد طريقها في العودة إلى الدول الغنية عن المدفوعات مقابل استيراد السلع الترفية . و الخلاصة أن الكثير يعتمد على كيف تستطيع الدول النامية أن تؤثر على و تتحكم في أنشطة المؤسسات الأجنبية الخاصة و ذلك لأن قدرة هذه الدول على أن تتعامل بشكل فعال مع الشركات الأجنبية (متعددة الجنسية) بضمان نصيب عادل من الفوائد للمواطن المحلي غاية في الأهمية.

رابعا – فيما يخص استطاعة الدول النامية تحديد مقدار تجارتها يعد خيار عدم القيام بالتجارة بالنسبة لمعظم الدول الفقيرة الصغيرة عن طريق غلق حدودها مع باقي العالم الخارجي خيار غير واقعي لأنهم لا يفتقرون فقط للموارد و الأسواق التي تحقق لهم الاكتفاء الذاتي ، بل إنهم يفتقرون أيضا لمقومات بقائهم خاصة في مجال إنتاج الغذاء ، وغالبا ما يعتمد على قدرتهم على ضمان الحصول على السلع و الموارد الأجنبية ، بعض الدول النامية تواجه تهديدات سنوية لمجاعة شديدة حيث أن المساعدات الدولية ليس خيار بل ضرورة ، وسواء أن تتاجر أم أن تظل في عزلة ، ونجد أن كل الدول تقوم بالتجارة ، كما يلاحظ أن الأمر الحقيقي هو أنه سواء حدث توسيع للصادرات أم لا ، فإن حدث هذا التوسع فأي صادرات سوف تروج ، و السؤال غالبا يكون عن التوازن الصحيح بين القطاعات الاقتصادية المحلية و القطاعات الاقتصادية الدولية . ونجد أنه حتى بالنسبة لمعظم الدول النامية فإن النظام الاقتصادي الدولي و الذي يعتبر نظام غير عادل و متحيز ضد مصالح تنميتهم على المدى الطويل لا يزال يقدم فقط المصدر الحقيقي لرأس المال النادر و المعرفة التكنولوجية المطلوبة ، إن الظروف التي تستطيع تلك الدول من خلالها الحصول على الموارد سوف تؤثر بشكل كبير على طابع عملية التنمية . على المدى البعيد تستطيع الدول النامية نفسها أن تستفيد من خلال إيجاد كتل تجارية إقليمية مشابهة للسوق الأوروبية المشتركة أو الاتحاد الأوروبي قد يقدم إمكانية أفضل في سياسة تنمية متوازنة متنوعة بدلا من الاعتماد الكلي الحالي على العلاقات التبادلية غير المتوازنة بالمرة و التي يشاركوا فيها بشكل فردي مع الأمم المتحدة .

بالنسبة للدول القليلة الغنية بالموارد المعدنية و المواد الخام خاصة هؤلاء الذين أصبح لديهم القدرة على إقامة موقف مساومة دولية فعالة ضد الشركات الكبيرة التي تشتري صادراتهم مثل أعضاء منظمة الأوبك فإن التجارة قد كانت تستمر في كونها مصدر حيوي لتمويل التنمية .

خامسا – هل من الأفضل بالنسبة للدول النامية أن تنظر خارجا تجاه باقي العالم أم تنظر داخليا تجاه قدرتها الخاصة على التنمية ؟ إن من الممكن لصالح هذه الدول أن تفضل بشكل جوهري كل من التجارة الدولية الحرة بين الدول الفردية و التعاون المشترك بين مجموعات الدول النامية في شكل تجمع قائم على الاعتماد على النفس بشكل كبير. في الماضي لم تكن التجارة حرة وذلك بالرغم من اقتراحات النظرية النيوكلاسيكية ، بينما القليل من الدول حديثة التصنيع قد ازدهرت من خلال نظلم التجارة القائمة ، و لم يستفيد الأكثرية إلا استفادة قليلة و ظل الباقون في حالة الاعتماد الاقتصادي و التبعية الاقتصادية . وفي ظل الخلل الموجود في القوة و الثروة الدولية فإن إتباع سياسات التجارة الحرة و توزيع أكثر عدالة لفوائد التجارة من المحتمل أن تحولها الدول الثرية و الغنية كي ترعى مصالحها الخاصة أو القومية ، لذا فعلى الدول النامية أن تكون انتقائية في علاقتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة ، ويجب عليهم أن يقوموا بتوسيع صادراتهم كلما كان ذلك ممكنا ، في حين أنه عليها تفادي الدخول في اتفاقيات و مشروعات الإنتاج المشتركة و التي على أساسها من المحتمل أن يعدلوا عن التحكم و لا تكون لها السيطرة ، كما أن اكتشاف فرص مربحة للتجارة مع باقي العالم فإن الدول النامية يجب عليها أن تبحث عن طرق من شأنها توسيع نصيبهم في التجارة العالمية ويمدون روابطهم الاقتصادية مع بعضهم البعض ، فمثلا عن طريق تجميع مواردهم تستطيع الدول الصغيرة على حدود أسواقهم الفردية الصغيرة و القيود الشديدة على مواردهم مع الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال في تتبع مطامحهم التنموية الفردية . و بالرغم من وجود استحالة لمعظم الدول النامية أن تعتمد على نفسها بشكل فردي فإن شكل معين من التجارة و التعاون الاقتصادي بين من هم على نفس المستوى من المحتمل أن يكون أفضل بالنسبة لكل دولة تحاول أن تمشي على نهج وحدها في عالم من التجارة غير المتساوية ومن السيادة التكنولوجية و من صور عدم كمال الأسواق المنتشرة.

وإذا كانت التنافسات السياسية بين الأقاليم يمكن التغاضي عنها ، فإنه لا يبدوا واضحا أن التعاون الإقليمي المتزايد بين الدول النامية في مراحل متساوية بشكل عام من التنمية يقدم بديلا قابلا للاستمرار بدلا من العلاقات المنفصلة و غير المتساوية على الإطلاق في باقي العالم ، لذا قد يكون من الممكن للدول النامية أن تحتجز أو تحصل على بعض من العوائد الحقيقية الممكنة الناتجة من التخصص و التجارة فيما بينها ، في حين يجب تقليل بعض من الآثار التنموية السلبية للاقتصاد العالمي المعاصر و النظام التجاري الذي تسيطر عليه جماعة صغيرة من الدول الغنية و شركاتها ذات القوة أي الشركات متعددة الجنسية .

4- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي :

توسعت أدوات التحليل الاقتصادي في العقود الأخيرة ، فإضافة إلى التحليلات و التفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية المختلفة برز التحليل القياسي و الكمي نظرا للتطور العلمي الحاصل ، فتكون فرع القياس الاقتصادي كعلم قائم بذاته يهتم بالقياس في المجال الاقتصادي ، وتستخدم أدواته لمعرفة طبيعة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية ، وقد توسع استخدام هذا الأسلوب حديثا من قبل الكثير من الباحثين في مختلف أنحاء العالم ، وبالنظر لعلاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري هناك العديد من الدراسات القياسية المنجزة سواء من قبل الحكومات أو مراكز البحث أو الهيئات الدولية أو العلماء و المفكرين الاقتصاديين ، وسوف نستعرض بعض هذه الدراسات على سبيل التدليل العلمي للعلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري.

تناولت الكثير من الدراسات العلاقة السابقة بالتقدير و الدراسة وعلى وجه الخصوص العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي مستخدمة في ذلك أساليب إحصائية و قياسية مختلفة ، ولقد أطلقت معظم تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن للصادرات آثارا ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على بعض المناحي الاقتصادية المختلفة ، ولعلى من أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات و النمو الاقتصادي مايلي:

- أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة و إلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الكثير من الدول في ميزان مدفوعاتها و ميزانها التجاري و ما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.

- أن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة ، ومن خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية ، فالتوسع في الصادرات يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية الأساسية و السلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية و زيادة الإنتاج المحلي و تحسين معدلات النمو الاقتصادي .

- أن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين و المنتجين الأجانب ، مما يؤدي إلى زيادة الاكتشافات الوطنية و إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- أن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة و إلى زيادة الوفرات الاقتصادية المتاحة للدولة ومن ثم دعم النمو الاقتصادي للدولة.

و فيما يلي أهم الدراسات القياسية التي تناولت أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

- **دراسة Michaely (1977)** : أستخدم في هذه الدراسة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، لاختبار الفرضية القائلة بأن النمو السريع للصادرات يؤدي إلى نمو متزايد في الناتج المحلي الإجمالي ، وقد استخدمت 41 دولة نامية باستخدام البيانات المقطعية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات و النمو الاقتصادي في 23 دولة وعلاقة ضعيفة في 18 دولة هي الدول الفقيرة جدا .واستنتج الباحث بأن النمو الاقتصادي يتأثر بأداء الصادرات الوطنية إذا ما كانت هذه الدول قد حققت الحد الأدنى من التنمية.

- **دراسة Balassa (1978)** : اهتمت هذه الدراسة بدراسة تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي ، وشملت الدراسة 11 دولة خلال فترتين زمنيتين 1960-1966 و 1967-1973 وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات و الناتج الوطني الحقيقي.

- **دراسة Tyler (1981)** : استخدمت الدراسة نموذج ثنائي وبيانات مقطعية لـ55 دولة خلال الفترة 1960-1977 كمحاولة لاختبار العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي ، وبينت نتائج الدراسة التأثير الايجابي لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من خلال نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها النمو في قطاع التصنيع و الاستثمار و التصدير ، كما أوضح تحليل البيانات المقطعية العلاقة القوية بين نمو الصادرات الوطنية ونمو التكوين الرأسمالي في جميع الدول التي شملتها الدراسة.

- **دراسة Feder (1982)** : شملت هذه الدراسة 31 دولة خلال الفترة 1964-1977 كمحاولة لإيجاد العلاقة بين حجم الصادرات الوطنية و النمو الاقتصادي في الدول النامية شبه الصناعية ، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني ، واستنتجت كذلك بأن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة و رأس المال وحدهما ، وإنما أيضا بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات غير التصديرية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

- **دراسة Kavoussi (1984)** : شملت هذه الدراسة القياسية 77 دولة نامية خلال الفترة 1960-1978 ، وقد توصلت إلى أن نمو الصادرات الوطنية يلعب دور مهم و ايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض و المتوسط ، كما دلت نتائج هذه الدراسة على وجود أثر ايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء.

- **دراسة Sachs – Warner (1995)** [1]: تعد هذه الدراسة من أشهر الدراسات العصرية و أقربها إلى التحليل الواقعي ، حيث شملت الدراسة خليط من الدول النامية و الدول المتقدمة ، فكانت أدلة توجه الدول نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري متمثلة في خمس معايير إذا توفرت في دولة ما دل ذلك على انغلاق تلك الدولة حول نفسها وهذه المعايير هي : الأول إذا كان متوسط معدل التعريفة الجمركية أعلى من 40% ، الثاني إذا كانت الحواجز غير التعريفية تفرض على أكثر من 40% ، الثالث وجود نظام اجتماعي اقتصادي بالدولة ، الرابع احتكار السوق في يد قلة من المصدرين الكبار ، و الخامس هو وجود سوق سوداء لسعر الصرف يفوق القيمة الحقيقية بحوالي 20% . ودلت النتائج على أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات المغلقة من 2% إلى 2.5% ، كما أن الاقتصاديات المفتوحة تفوق الاقتصاديات المغلقة بأنها تتمتع بمعدلات استثمار اعلي و توازن اقتصادي كلي أفضل ودور أفضل للقطاع الخاص كمحرك للتنمية.

- **دراسة البنك الدولي (1987)** [2]: أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية و تضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج الانفتاح التجاري في 19 دولة بين عامي 1946-1986 ، وقد صنفت إلى أربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كمية و كيفية هي معدل الحماية الفعلية و الرقابة المباشرة من خلال الحصص و تراخيص الاستيراد و استخدام حوافز الصادرات و درجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته وهي : اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج ، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج ، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل ، اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل. وقد خلصت الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات و إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة و الاستمرارية.

---

[1] – عبدوس عبد القادر ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر و حماية البيئة :الوجه الآخر، مجلة الباحث ، العدد08 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010 ، ص153.

[2] – نفس المكان .

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

فرضت التغيرات الاقتصادية العالمية في العقود الأخيرة نفسها على التوجهات و السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء الدول النامية أو المتقدمة ، وتبرز العولمة الاقتصادية و موجة التوجه نحو اقتصاد السوق كأحد أهم هذه التغيرات . ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز مظاهر التوجهات الاقتصادية الحديثة نظرا لانفتاح الاقتصاديات العالمية و تزايد التبادل الدولي و توسع حركة رؤوس الأموال و اليد العاملة و التكنولوجيا ، وارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي باعتباره مولد وخلاق للإنتاج من خلال مساهمته في خلق المؤسسات ومن ثم توفير سلع وخدمات إضافية ، ومن أبرز العوامل التي تحبذ الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى ما سبق فشل السياسات الاقتصادية ذات التوجه الداخلي نظرا لتكلفة المشروطية التمويلية الكبيرة و التي أحدثت أزمات في بعض الدول ولعل من أبرزها توقف المكسيك عن الدفع عام 1982.

1- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو زراعية أو خدمية ، ويمثل حافز الربح المحرك الأساسي لهذه الاستثمارات.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في المشروعات داخل دولة ما ، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى ، و قد أوضح صندوق النقد الدولي في تعريفه أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال ، و أن يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة أو منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم السيطرة الفعلية على سياسات و قرارات المشروع .

حظيت الأدبيات الاقتصادية بنظريات مختلفة حول تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للمدارس الاقتصادية و اديولوجياتها وتبعا أيضا لظروف الزمان و المكان ، وفيما يلي أهم النظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ – النظرية التقليدية:

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر ، وسنكتفي بعرض ثلاثة نظريات رائدة والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية ، نظرية رأس المال و نظرية أخطار التبادل .

أ –1– النظرية الكلاسيكية:

ينطلق الكثير من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة في السوق الكاملة ، أي لا وجود لتدخل الدولة و لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية لحركة رؤوس الأموال وعناصر الانتاج[1].

ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات ،فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد و الفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات و ليست الدول المضيفة ، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيمايلي[2]:

- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة .
- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.
- التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال التبعية الاقتصادية و السياسية و التكنولوجية .
- تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.

أ –2– نظرية رأس المال[3]:

ارتكزت هذه النظرية في تفسيرها لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي على عامل وحيد من بين عوامل الإنتاج و هو الرأسمال النقدي الذي يعتبر بمثابة القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية رأس المال التقني للمؤسسة كما يستخدم هذا المصطلح في إطار الهيئات المالية التي تتمكن بواسطة ملكيتها لهذه السندات من مراقبة المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار.

و لقد انطلقت هذه النظرية في تفسيرها بداية من شرحها لهيكل نشاطات المؤسسة عبر مفهوم مكافأة رأس المال و كل التغيرات التي تطرأ عليه خلال سيرورة الاستثمار. إذ يتزع رأس المال للتدفق من المناطق التي تتمتّع بفائض وذات معدل هابط للعائد إلى المناطق التي تعاني من ندرة نسبية فيه، حيث يمكن الحصول على عائد مرتفع نسبيا, والذي اصطلح عليه من طرف النظرية الحدّية "الفائدة"، إلى جانب ذلك اعتبرت أن رأس المال يتحرك تلقائيا إلى حيث فائدته أكثر ارتفاعاً .

---

(1) – جون بارتن – ترجمة علي مقلد و علي زيعور –، الاستثمار الدولي ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1981 ، ص7.

(2) – عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989 ، ص32 .

(3) – فارس فضيل ، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص67 .

وعليه ينتقل رأس مال من الدولة التي تتّصف بإنتاجية رأس مال عالية إلى الدولة التي تتميز بإنتاجية رأس مال ضعيفة، وتستمر حركة الانتقال على هذا النحو حتى تصل إلى الحد الذي تصبح الإنتاجية الحدية لرأس المال متساوية في الدولتين عندها تتوقف الحركة ريثما يظهر التفاوت الجديد في العوائد المحققة من هذا الانتقال الذي من شأنه أن يسمح لأرباب العمل بتجسيد الاستثمار في الخارج مع ضرورة الأخذ على محمل الجدّ الأخطار المحتملة الوقوع. و في حالة عدم ظهور التفاوت ، فعلى المستثمرين أن يوجّهوا رؤوس أموالهم إلى قطاعات اقتصادية تمتاز بدرجة عالية من الأمان و بالتالي إذا كان عائد الاستثمار أدنى من المعدل المطلوب أو المنتظر فيجب الاستغناء عنه.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن أنّ عددا من الاقتصاديين قاموا بعدّة أبحاث حول هذا الموضوع، وقد سجل على مستواها وجود تباين بين مجموعتين، الأولى منها اعتمدت معدل نمو السوق كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار، و الأخرى رأت أن معدل الربح هو الأساس الحقيقي لاتخاذ القرار في هذا الشأن. وهذا ما تأكّد من خلال ما أشار إليه برنار بونين bonnin -Bernard: "إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح".

فالمجموعة الأولى ترى بأنّ جل القرارات المتعلقة بنشاط الاستثمار المجسّد ، هي قرارات ترتبط أصلا بمعدل نمو الأسواق، هذا ما يعني ببساطة أن تطور الاستثمار المباشر الأجنبي يتوقف أساسا على مدى نمو الأسواق واختلاف هذه الأخيرة، وذلك كله لأجل تجميع رأس المال النقدي المستثمر.أما المجموعة الثانية فحسب رأيها، أنّ هناك ما يعرف بـــ " الإحلالية" بين المستثمرين المحليين والأجانب مع إهمال الحدود الجغرافية. وجود هذه الإحلالية يرتكز أساسا على ميكانزمات التمويل، ومدى توافره لدى هؤلاء المستثمرين ، الأمر الذي يدفع إلى قيام منافسة حادة بين المحليين والأجانب، و عليه ينجرّ التسابق نحو اتّخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار التي ترتبط بمعدل الربح.

أ -3- نظرية أخطار التبادل:

يعتبر معدل التبادل المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر ، حسب ما أكد عليـــه الكـــثير مـــن أصحاب هذه النظرية ، وهم يرون أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاســـتثمار الأجنبي المباشر ، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود منـــاطق نقدية مختلفة في العالم ، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة ، و نأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض الـــدول الأوربيـــة ذات العملة الضعيفة مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل و كل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبـــل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج[1].

[1] – pierre jaquemot, la firme multinational, Economica , Paris , 1990, p97.

ب – النظرية الحديثة:

إن التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر اختلف عن التفسير التقليدي ، وسنقوم في هذا الإطار بالتطرق إلى أهم النظريات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع والمتمثلة في : نظرية الاقتصاد العالمي ، نظرية دورة حياة المنتج ، نظرية نموذج احتكار القلة الدولي .

ب-1- نظرية الاقتصاد العالمي:

تربط هذه النظرية بين تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الاقتصادي ، فحسب هذه النظرية تعتبر الشركات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز ، وتقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها لسببين رئيسين[1]:

- على مستوى مخطط الإنتاج تحاول الشركات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من دولة إلى أخرى وخاصة التكاليف المتعلقة بالأجور.
- على مستوى المخطط التسويقي تحاول الشركات متعددة الجنسيات اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى ، وكذا من أجل تقليص تكاليف النقل و استغلال أحسن مكان من أجل مجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب.

ونجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم بالنسبة للمؤسسات التي تستثمر في الخارج ، ولكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية.

ب-2- نظرية دورة حياة المنتج:

تنطلق هذه النظرية من تحليل دورة حياة المنتج التي تتشكل من مرحلة ميلاد المنتج ثم مرحلة النضج ثم مرحلة المنتج العادي . فعملية إنشاء منتج جديد تستلزم تخصيص نفقات البحث و التطوير بالإضافة إلى الموارد البشرية المؤهلة ، إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه العملية ، كما يجب أن يطرح المنتج لأول مرة في الدول المتقدمة ، وفي إطار هذه المرحلة نجد أن عملية خلق منتج جديد وطرحه في السوق تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف و طلب يسمحان بذلك ، لهذه الأسباب فان المنتج الجديد يصنع إلى جوار السوق النهائي و يبقى مستقرا في الدول التي طرح فيها لأول مرة . وبعد عرض هذا المنتج في السوق المحلية سوف يعرف تحسنا وهذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق لينتقل تدريجيا إلى مرحلة النضج ، وفي هذه المرحلة يمكن للمؤسسة أن تقوم بعرضه في الأسواق الأجنبية ، وأثناء مرحلة النضج نجد أن المؤسسة تتمكن من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتج ، وبالتالي سوف يزداد الطلب عليه ، إلى جانب ذلك فإن امتياز هذا المنتج بتكنولوجيا عالية عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية. وعندما تفقد المؤسسة احتكارها التكنولوجي ينتقل المنتج إلى مرحلة المنتج العادي ،

[1] – Jean Pierre Bibeau , Introduction à l économie international , Casablanca , Paris , 1997, p199.

والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع و التسويق من طرف المؤسسات الأخرى ، وفي هذا الإطار نجد أن إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية ، وهكذا فإن عملية تصنيع منتج تتطلب نقله إلى الدول النامية حيث تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة و هذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ب-3- نظرية نموذج احتكار القلة الدولي:

بالنسبة لهذه النظرية فإن الشركات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات المركزة و الأسواق التي تتميز باحتكار القلة ، و أن هذه الشركات تمتلك ميزة تكنولوجية و تنظيمية وغيرها ، ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيدا و حيث تكون الحواجز الناجمة عن اقتصاديات الحجم معتبرة نجد تواجد أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.فالشركات متعددة الجنسيات تقوم بتنظيم العالم آخذت تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك ، وانطلاقا من هذا التوجه وحسب هذه النظرية يوجد في المؤسسات الكبرى الوطنية منها و متعددة الجنسيات ثلاث مستويات للسلطة:

- المستوى الأول وفيه يتم صياغة المخطط العام للمؤسسة و تحدد التوجهات الكبرى.
- المستوى الثاني الخاص بالإدارة الوسيطية و هو للربط بين نشاطات المستوى الثالث.
- المستوى الثالث وهو أدنى هذه المستويات يتكون من جملة المهام التنفيذية ، ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج.

2- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر- جدلية المنافع و المفاسد- :

يعتبر النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بنظرتي الإيجاب و السلب من طرف الاقتصاديين عموما و المهتمين بقضايا التنمية على وجه الخصوص نتاج للسجال التنظيري الموجود منذ وقت طويل ، ومع فرض التغيرات الاقتصادية في العقود الأخيرة لمنطق اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي الدولي في إطار العولمة الاقتصادية و توسيع التبادل الاقتصادي الدولي زادت مسألة تحليل الآثار الايجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له أو الدول المضيفة له أو بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات من منظور المردودية الاقتصادية و الفعالية الربحية لها . وسوف نقتصر على تناول مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له على اعتبار أن هذا المدخل هو الأكثر أهمية و الأكثر تناولا في مختلف الدراسات و الكتابات المختلفة .

---

[1] – Jean Pierre Bibeau , op-cit , p201,202.

أ- **مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر**: للاستثمار المباشـــر الأجنبي فوائد عديدة تجنيها الدول المضيفة له والتي من أهمها نجد[1]:

- يمكن من سد الفجوة الادّخارية أي تغطية النقص الذي يميّز الادخار المحلي مما يؤدّي هذا إلى تعويض قلّة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

- يعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد غير مكلّف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، هذا الأخير يعتبر مكلف من خلال دفع الأعباء الثابتة، وهذا ما يؤكد كله أن الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي أصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.

- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية و القطاعات الإنتاجية المختلفة و هذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية منها و الخاصة.

- الرفع من الطاقات الإنتاجية و كذلك التوسع في الاستثمارات الصافية ممّا يمكّن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة و حقيقية للنشاطات الإنتاجية و غير الإنتاجية و من ثم تحقيق عدم التمفصل ـــ التكامل العمودي و الأفقي ـــ فيما بينها و هي خطوة لبناء هيكل اقتصادي متكامل.

- اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال ما يسمى "الصناعات المغذّية".

- يعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا و بهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فنّي متقدم هذا من جهة و من جهة أخرى اكتساب و استغلال تقنيات جديدة للإنتاج و كذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.

- للاستثمار المباشر الأجنبي امتدادات تسويقية عالية، فهي من جهة تضمن تصريف ما يتم إنتاجه ، و من جهة أخرى توسيع السوق المحلية و اقتحام أسواق أخرى (توسّع السوق) و من ثم جلب العملة الصعبة.

- مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصف الطرقات المؤدّية إلى مشروعه و توصيل شبكات المياه و الصرف الصحي و الكهرباء.

---

[1] – فارس فضيل ، مرجع سابق ، ص51.

- إذا كانت الإنتاجية الهامشية لرؤوس الأموال المستثمرة أكبر مقارنة بالأرباح المحوّلة سيتحقق إنتاج ربحية صافية لمجموع الموارد، مما يؤدّي إلى تحسين ميزان المدفوعات و موازنة الدولة في المدى القصير.

- جلب العمالة المؤهّلة و كذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل و علاقاته أيضا و كذا الفعّالية الاقتصادية مما يؤدّي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة و تقنيات السير الفعال.

- خلق فرص و مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليص من حدّة البطالة.

و في هذا الشأن تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بنّاءة ليس فقط على خلق فرص جديدة للعمل بل أيضا في تنمية و تدريب و استغلال الموارد البشرية في الدول النامية هذا مع الأخذ في الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقّف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط و إجراءات تساعدها في تحقيق هذه المنافع.

- يؤدي الاستثمار المباشر الأجنبي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة و من جهة أخرى يحفّز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم و طاقاتهم الإنتاجية أي يساهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

ب- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من المحاذير المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة الشركات متعددة الجنسيات و التي يتوجس منها الاقتصاديون بصفة عامة و صناع القرارات و السياسات الاقتصادية للدول بصفة خاصة ، وفيما يلي نستعرض أهم مواطن العيب و التوجس الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

- بالرغم من قيام الشركات متعددة الجنسيات بتدبير رأس المال ، فإنها يمكن أن تقلل المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار من خلال كبح المنافسة عن طريق عقود الإنتاج مع حكومات الدول المضيفة ، والفشل في إعادة استثمار معظم ما تحققه من أرباح ، وتوليد الدخل المحلي للمجموعات التي تتسم بانخفاض ميلها الحدي للادخار ، وإعاقة توسع الشركات الداخلية التي يمكن أن تمدها بالسلع الوسيطية ، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات باستيراد هذه المنتجات من الشركات الفرعية التابعة لها بالخارج ، وفرض معدلات فائدة مرتفعة على رأس المال الذي تقترضه من الحكومات المضيفة .

- بالرغم من أن الأثر الابتدائي للاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في تحسين وضع النقد الأجنبي في الدول المضيفة فإن الأثر طويل المدى قد يؤدي إلى تقليل حصيلة النقد الأجنبي سواء في الحساب الجاري أو حساب رأس المال في ميزان المدفوعات .

- بالرغم من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإيرادات العامة للدول المضيفة في شكل ضرائب على أرباح الشركات، فهناك اعتقاد بأن هذه المساهمة أقل مما ينبغي أن تكون عليه بسبب الامتيازات الضريبية و انتهاج أسلوب التحويل ، ومبالغ اهتلاك رأس المال المفرطة ، و الإعانات العامة المستترة ، و الحماية الجمركية التي تقدمها الدول المضيفة .

- إن المهارات الإدارية والقدرات التنظيمية و الأفكار و التكنولوجيا و الاتصالات التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون ذات أثر محدود على تطوير المصادر المحلية لهذه المهارات النادرة ، و يمكن في الحقيقة أن تؤدي إلى إعاقة تنمية هذه الموارد عن طريق كبح نمو القدرات التنظيمية الداخلية نتيجة لهيمنة الشركات الأجنبية على الأسواق المحلية .

- أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية غير عادل ، وفي أوقات عديدة تدعم الشركات متعددة الجنسيات ازدواجية الهيكل الاقتصادي و تضخم من عدم المساواة في الدخل أي تعمق من مشكلة سوء توزيع الدخل و خاصة بين فئتي الريف و الحضر مما يشجع ظاهرة النزوح الريفي نحو المدينة.

- إن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم قوتها الاقتصادية للتأثير على سياسات الحكومة لاتجاهات غير مرغوبة للتنمية ، وهم قادرون على أخذ امتيازات اقتصادية و سياسية من الدول النامية مثل فرص حماية مفرطة و استرداد الضرائب المدفوعة من قبل و إعفاءات على الاستثمار و الحصول على مواقع المصانع و الخدمات الاجتماعية بأسعار زهيدة ، وظاهرة أسعار التحويل التي تجعل الدول المضيفة تضيع قدر كبير من الأموال.

- إن الشركات متعددة الجنسيات قد تدمر الاقتصاد المضيف عن طريق الإضرار بالصناعة المحلية و على وجه الخصوص الصناعات الفتية ، بسبب تفاوت إمكانيات المنافسة بينها وبين الشركات المحلية على مختلف المستويات سواء التقنية و الفنية أو المالية و الإنتاجية وخاصة في الدول النامية ذات البيئة التعليمية الضعيفة و التركيبة الإنتاجية الهشة.

- على المستوى السياسي هناك خوف من أن تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على الأصول المحلية و الوظائف ومن ثم فهم يبذلون جهدا في التأثير على القرارات السياسية على جميع المستويات ، وفي حالات كثيرة يمكن حتى تدمير العمليات السياسية للدول المضيفة ، إما مباشرة عن طريق الرشاوى لإفساد كبار المسؤولين على أعلى المستويات أو بشكل غير مباشر عن طريق التبرعات لبعض الأحزاب السياسية .

3- الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية :

هناك العديد من المداخل التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية وسوف نركز في تحليلنا لهذه العلاقة على مدخل الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر حديث لتمويل التنمية يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية و كبديل للمصدر التقليدي القائم على القروض الأجنبية ذات المشروطية المالية و الاقتصادية و حتى السياسية ، كما نركز على تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية بالنسبة للدول النامية . وعليه سوف نحاول الإجابة على السؤالين الآتيين : ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة و ما مدى أهميته كمصدر تمويل للتنمية في الدول النامية بصفة خاصة؟

أ- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص في النقاط الآتية :

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها و النادرة في هذه الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات ، وتتمثل هذه الأصول في رأس المال ، التكنولوجيا ، المهارات الإدارية و الفنية ، كما أنها قناة يتم من خلالها تسويق المنتجات المحلية دوليا.

- المساهمة في خلق فرص عمل و في رفع إنتاجية هذا العنصر و بالتالي الحد من مشكلة البطالة وتجنب الاضطرابات الاجتماعية.

- رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

- انتشار الآثار الايجابية على الاقتصاد الوطني ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية و الخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية ، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية و كفاءة أداء الشركات الأخرى ، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الاجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة و في تقليل عجز ميزان المدفوعات.

ب- حاجة التنمية للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل :

من الملاحظ في العقدين الأخيرين أن الدول النامية ركزت وبشدة على التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية من أجل زيادة الدخل الحقيقي للفرد ليصل إلى مستوى الدول المتقدمة وبأسرع وقت ممكن ، ويعتبر جانب التمويل الفيصل الأساسي لهذا الهدف ، و يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كما أشرنا كأداة تمويل محبذة و منسجمة مع التغيرات الاقتصادية العالمية نظرا لنقص و ندرة رؤوس الأموال اللازمة لتحريك الحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية.

إن رؤوس الأموال الأجنبية تتمتع بوفرة رأس المال العيني كالمعدات و الآلات و الفني كالتكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يساعد على تنمية الموارد الاقتصادية و إقامة قاعدة صناعية تصلح أساسا لبناء صرح التنمية في الدول النامية.

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد على التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك لأن زيادة حجم الاستثمارات لابد و أن تؤدي إلي زيادة في الناتج الوطني و بالتالي الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك فإن رؤوس الأموال الأجنبية من شأنها التخفيف من التضحيات التي يمكن أن تفرض على المجتمع في حالة الاعتماد على الادخار الداخلي من أجل استيراد الآلات و المعدات المطلوبة لمشاريع التنمية ، كما أنها تخفف من حدة التضخم التي تصاحب عادة عملية التنمية الاقتصادية نتيجة زيادة القدرة الشرائية الناشئة عن التشغيل ، حيث أن رأس المال الأجنبي يساعد على استيراد سلع من الخارج و زيادة العرض في السوق المحلي مما يقلل من حجم التضخم.

إن اتخاذ رأس المال الأجنبي شكل استثمار مباشر في المشاريع الاقتصادية يجلب معه التكنولوجيا الحديثة و الخبرة الإدارية و الفنية التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية و التي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقية إلى القدرة الإنتاجية لهذه الدول ، وبالتالي تساهم في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

عموما الدول النامية تحتاج لرؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق عدة أغراض أهمها الغرضين الأساسين الآتيين [1]:

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص22.

سد عجز المدخرات المحلية اللازمة لتحريك عملية التنمية :

إن رؤوس الأموال الأجنبية تعزز المدخرات الوطنية ، وبالتالي إتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى من تكوين رأس المال ، ويؤكد هذه الحاجة ما علمناه من انخفاض مستوى الادخار الوطني في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ، و عظم مقدار الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، و لذلك تشتد حاجة الدول النامية لرؤوس الأموال الأجنبية للعديد من الأسباب أهمها :

- أنها تحتاج إلى توجيه جزء كبير من الاستثمارات لبناء المرافق الأساسية فيها كالطرق و المواصلات و الري و الصرف الصحي و الطاقة و غيرها ، وهذه القطاعات تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، في الوقت الذي لا يظهر إنتاجها إلا في الزمن الطويل و بطريقة غير مباشرة.

- نظرا لارتباط أساليب الفن الإنتاجي الحديثة في أغلب الأحيان برأس المال على أساس أن تمويل البحث العلمي التطبيقي يتم في أغلب الأحيان بواسطة المنشآت الاقتصادية التي تحتكر نتائج هذا البحث في صورة براءات اختراع أو ملكية مسجلة أو آلات أو أدوات تستقل بإنتاجها ، فقد بدأت الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة صناعيا توصل إلى الاستفادة من التكنولوجيا المرتبطة برأس المال ، سواء أكان ذلك في صورة استثمارات أجنبية خالصة أو في صورة مشاريع مشتركة بين رأس المال الوطني و الأجنبي.

- إنتاجية رأس المال تتوقف على معدل التقدم التكنولوجي ، ومن المعروف أن هذا المعدل يكون بطيئا في الدول النامية ، ولهذا تضعف إنتاجية رأس المال في هذه الدول عنه في الدول المتقدمة ، ومن ثم تزداد الحاجة إلى الجديد من رأس المال.

- ضعف إنتاجية رأس المال في الدول النامية يرجع إلى نقص المهارات البشرية و الخبرة لديها ، و التي يطلق عليها رأس المال البشري ، ومن ثم ضعف القدرة على استيعاب رؤوس الأموال ، و تحتاج إلى تخصيص نسبة مرتفعة من حجم الاستثمارات في خطط التنمية تصل إلى 50% منها لتوجه إلى مرافق التعليم و التدريب و الصحة و الإسكان ، وهذه الاستثمارات لا يظهر إنتاجها إلا في المدة الطويلة و بطريقة غير مباشرة.

سد العجز في ميزان المدفوعات عند بداية عملية التنمية :

فافتراض وجود مدخرات محلية تكفي لتمويل الحجم اللازم من الاستثمارات فإن الدول النامية تكون في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لسد العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن عملية التنمية لأسباب عديد ة أهمها :

- إن المدخرات المحلية التي تملكها الدول النامية لا تصلح لمواجهة الحاجات الاستثمارية ، إذ تحتاج عملية التنمية إلى معدات و آلات و مستلزمات إنتاج لا يتم إنتاجها في الغالب داخل الدول النامية ، ومن ثم فلا بد من تحويل هذه المدخرات عن طريق التجارة الخارجية ليمكن مبادلتها بالسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التراكم.

- إن تحقيق تنفيذ الاستثمارات يسبب ارتفاعا كبيرا في الواردات لا يقابله ارتفاع مماثل في الصادرات ، وذلك أن تحويل هيكل الصادرات يتوقف على هيكل الإنتاج في الداخل ، و لن يتم هذا الأخير إلا بعد قطع شوط كبير في عملية التنمية و تنفيذ المشاريع الاستثمارية المتعددة ، أما هيكل الواردات فإنه يبدأ في التغير بمجرد البدء في تنفيذ هذه المشاريع حيث تزداد الواردات من السلع الاستثمارية على حساب الواردات من السلع الاستهلاكية ، ومن ثم فإن التنمية تؤدي إلى العجز في الميزان التجاري يتوجب مواجهته عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية حتى يمكن الاستمرار في عملية التنمية على نحو يضمن نجاحها.

ولتحقيق الغايتين السابقتين كانت حاجة الدول النامية إلى رؤوس الأموال الأجنبية جد مهمة ، وتفيد تجارب الماضي عن شيوع الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية في المراحل الأولى من التنمية ، فقد اعتمدت انجلترا في القرنيين السابع و الثامن عشر على هولندا ، وأسهمت رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل التنمية في روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر ، كما استعانت كل من كندا و استراليا و نيوزيلندا على رؤوس الأموال الأجنبية على نطاق واسع لتحقيق أهداف التنمية.

4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي :

زاد الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره المختلفة و على وجه التحديد أثره على النمو الاقتصادي لمختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة ، و يرتبط النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر من أوجه عدة و على مستويات مختلفة ، و سوف نحلل هذا الارتباط من خلال المدخل الجزئي أو الوحدوي أي على مستوى المؤسسات و المدخل الكلي أي على مستوى اقتصاد الدولة ككل.

أولا- المدخل الجزئي أو الوحدوي:

يتحقق الأثر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي إلي زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول. وتتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات هي[1]:

[1] – أنظر للتفصيل أكثر : مجدي الشر بجي ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، الملتقى العلمي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005 ، ص257.

أ- قناة المنافسة :

تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلي الدول المضيفة يؤدي إلي زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول ، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

ب - قناة التدريب :

تنشأ قناة التدريب في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدول. حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية للدول المذكورة لا يتأتى إلا مع تواجد قوى عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا. إن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات الأجنبية بخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية ، وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية من ناحية أخري.

ج- قناة التقليد :

تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدماً أو الممارسات الإدارية للشركـــات الأجنبية المتاحة في هذه الدول .

د- قناة الروابط :

تركز قناة الروابط على أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلي زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية. فبالنسبة للروابط الأمامية ، فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء. وتؤدي هذه الروابط إلي زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية. فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلي تطوير منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة ، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي. وتشجع هذه المنافسة الشركات الوطنية على القيام بزيادة إنفاقهم على البحوث والتطوير ، مما يؤدي إلي زيادة التقدم الفني لهذه الشركات. ويترتب على هذا في النهاية حدوث زيادة في إنتاجية عوامل إنتاج الشركات المذكورة.

أما الروابط الخلفية ، فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية. وتؤدي هذه الروابط إلي نقل التكنولوجيا الجديدة إلي الشركات الوطنية من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية). فالعلاقة القوية بين الشركات الأجنبية

(المشتري) والشركات الوطنية (البائع) من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلي الشركات الوطنية من أجل تحسين جودة منتجاتها القائمة أو المساعدة في إنتاج منتجات جديدة ، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة إنتاجية هذه الشركات.

وتأخذ الآثار الخارجية الموجبة –التي يتم من خلالها نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر– ثلاثة أشكال هي: البحوث والتطوير ، والمعرفة الجديدة ، وتراكم رأس المال البشري ، وعليه فإن أنشطة البحوث والتطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة ، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بهم ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة. ويترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى ، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

الشكل (01/02): آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

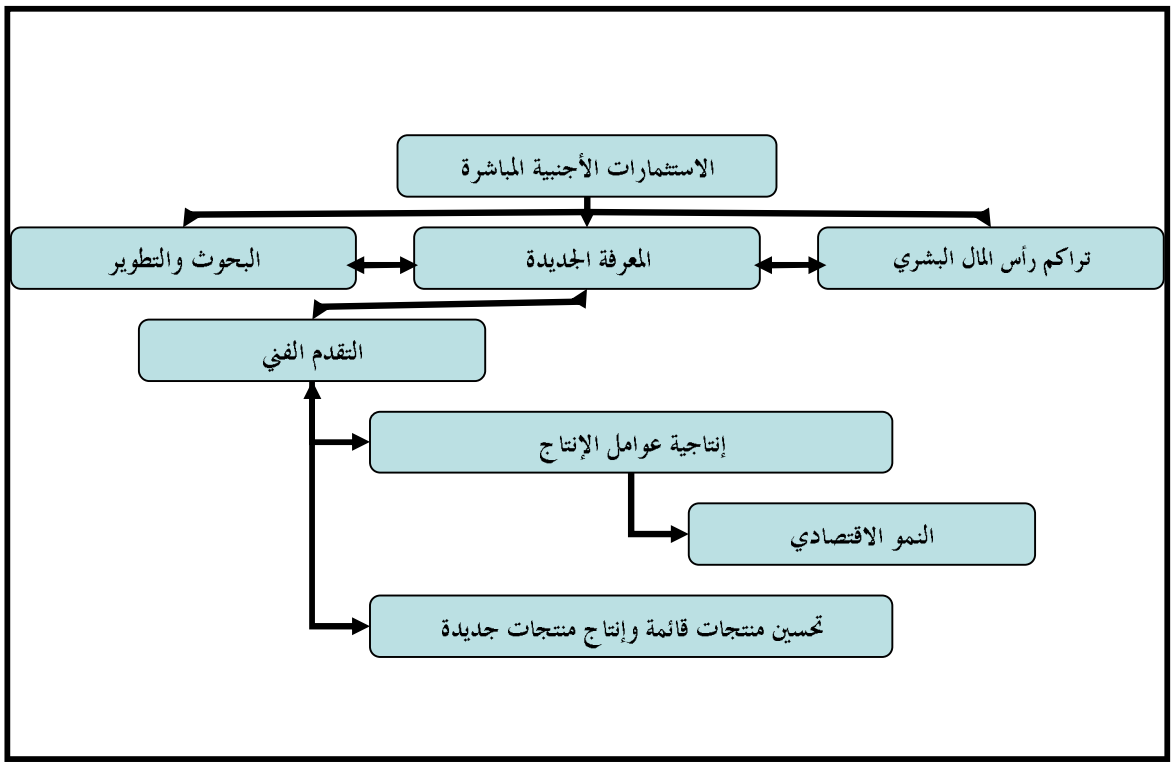

المصدر: المرجع السابق ، ص **264.**

ثانيا- المدخل الكلي:

إن التحليل الاقتصادي الكلي يربط بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة وجهات ، و أهمها أن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من الاستثمار الإجمالي الذي ينظر إليه على أنه أحد مكونات عبارة الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق الذي تغيراته النسبية من سنة إلى أخرى تعبير عن النمو الاقتصادي لدولة ما ، و عليه فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كما ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر تمويل للتنمية عموما و من ثم للنمو الاقتصادي خصوصا ، فالحاجة لرؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية تجد مبررها الموضوعي فيما يطلق عليه بوجود فجوة الموارد المحلية ، وهي الفجوة القائمة بين معدلات الادخار المحلي الذي يحقق في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية و سياسية معينة و بين معدلات الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف . فعندما يحدد المجتمع معدلا للنمو الاقتصادي فإن تحقيق هذا الهدف (معدل النمو الاقتصادي) يتطلب ضمن ما يتطلب من أمور الوصول بمعدل الاستثمار إلى حد معين ، فإذا قصرت موارد المجتمع المتاحة داخليا (المدخرات المحلية) لتمويل الاستثمارات المطلوبة .وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد الوطني يعجز عن الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف .

وعندما تكون الموارد المحلية المتاحة أقل من أن تفي بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب و هو ما يعني وجود فجوة الموارد المحلية فإن المجتمع يكون أمام ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يرضى المجتمع بمعدل نمو اقتصادي أقل أي في حدود ما تسمح به موارده المتاحة وهذا ما يؤخر عملية التنمية.

الحالة الثانية: هو أن يعمل المجتمع على فائضه الاقتصادي الكامن في مختف قطاعات الاقتصاد الوطني و الذي عادة ما تستحوذ عليه الطبقات و الفئات الغنية ، وذلك لكي يتمكن المجتمع من زيادة معدل الادخار المحلي.

الحالة الثالثة: هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجية ، مثل القروض و المساعدات الخارجية و الاستثمارات الأجنبية لكي يسد بها فجوة الموارد المحلية القليلة ، وهنا يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل أسلم من القروض الخارجية ذات التبعية و المشروطية المالية و المساعدات الخارجية التي تقيد السيادة الوطنية و تمس بالأمن السياسي و الاجتماعي للدولة .

المبحث الثالث: الرأسمال البشري و النمو الاقتصادي:

من الأمور التي كان يصعب تفسيرها هو كيف نجد أن معظم الدول المتقدمة لا تملك موارد طبيعية وتمكنت من الوصول بركب الحضارة و التقدم كاليابان مثلا ، و بالمقابل نجد دولا تملك الموارد الطبيعية المختلفة لكنها لم تحقق مستويات مقبولة من التنمية كمعظم دول الوطن العربي مثلا ، و قد تبلور مؤخرا تفسيرا واضحا لهذه الظاهرة ، فالاختلافات الجوهرية تكمن في الرأسمال البشري ، فثروة المجتمع لا تقتصر على الموارد الطبيعية فقط و إنما تشمل الموارد البشرية أيضا ، و الثانية أي الموارد البشرية هي العامل الفعال في استعمال الأولى أي الموارد الطبيعية . وتشير الكثير من الدراسات القياسية أن البواقي التي لا تفسر عادة في نماذج التنمية و النمو الاقتصادي تعزى إلى الرأسمال البشري ، كما أظهرت هذه الدراسات و خاصة الحديثة منها وجود أثر مباشر للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي و خاصة في الأجل الطويل .

1- نشأة و تطور الرأسمال البشري :

يعد الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم ، ومن ثم أخذت قضية العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل وأكثرها جدوى مكانتها على اعتبار أن الإنفاق على هذه التنمية يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار ، ومازالت هذه الأهمية في تزايد مستمر وتأخذ مجراها في الدراسات والفعاليات التي تنظم وبشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية ، خصوصا وأن العالم يشهد يوما بعد يوم تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان وتنعكس عليه في ذات الوقت.

يمكن النظر إلى الرأسمال البشري على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمعارف و المهارات المكتسبة من خلال التعليم و التكوين و الخبرة ، فرأس المال البشري على الرغم من دوره الكبير في زيادة إنتاج السلع و الخدمات ، إلا أنه يختلف عن رأس المال المادي بشكل أساسي كونه غير مادي بطبيعته، ورأس المال البشري يتمثل أيضا في رأس المال الفكري غير المادي و غير الملموس ، و الذي يتراكم بالاستثمار في التعليم و البحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل[1]. كما أن الاستثمار في العنصر البشري هو كل إنفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم، وبالتالي إلى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته[2].

---

[1] – يرقي حسين ، إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص137.

[2] – مدحت القرشي ، اقتصاديات العمل ، دار وائل ، عمان ، 2007 ، ص171 .

إن الاهتمام الحالي بالاستثمار في رأس المال البشري سواء على مستوى المؤسسات من خلال التركيز على الموارد البشرية أو على مستوى الدولة من خلال نظم التعليم و التكوين و الرعاية الصحية نتاج تطور مستمر لمفهوم الرأسمال البشري و عوائده المختلفة بالنسبة للمؤسسة أو الدولة على حد سواء. و عموما يمكن أن نقسم التناول العلمي لمفهوم الرأسمال البشري من قبل علماء الاقتصاد إلى التناول التقليدي و التناول الحديث ، و فيما يلي نستعرض أهم محطات تطور مفهوم الرأسمال البشري عند مفكري التناول التقليدي و مفكري التناول الحديث.

أ- التناول التقليدي للرأسمال البشري :

خلال فترة التناول التقليدي لم تكن هناك إشارات واضحة لأهمية الرأسمال البشري و على قدم المساواة مع بقية عناصر الإنتاج ، وإنما كعنصر محسن لعناصر الإنتاج التقليدية و فيما نستعرض أهم تناولات الفكر الاقتصادي التقليدي للرأسمال البشري.

أ-1- التجاريون :

كان التجاريون يعلقون أهمية كبرى على المهارات البشرية و التعليم و التدريب باعتبارهما من أهم وسائل تنمية الثروة الوطنية ، فقد أكدت كتاباتهم على أهمية المهارات البشرية و اعتبرتها عنصرا إنتاجيا مستقلا من عناصر الإنتاج ، كما أكدت أيضا على أهمية الدور الذي يقوم به التعليم و التدريب في تنمية هذه المهارات ، و نظرت إليه كوسيلة لزيادة الإنتاجية الوطنية . و بهذا فقد كان التجاريون على بينة من فكرة رأس المال البشري ، و من مفهوم التعليم و التدريب كاستثمار ، إلا أن هذه الأفكار افتقدت الصبغة التحليلية مما أدى إلى إهمالها في زاوية منعزلة من زوايا الفكر الاقتصادي[1].

أ-2- الكلاسيك :

من أهم رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذين تناولوا الرأسمال البشري نجد كل من "آدم سميث A.Smith " و " ألفريد مارشال A.Marchal " و "دافيد ريكاردو D.Ricardo " و "جون ستيوارت ميل J.S. Mill " حيث ركز هؤلاء على أهمية نمو المعارف و المهارات البشرية من خلال العملية التربوية و مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

لقد ذكر " آدم سميث A . Smith " في كتابه الشهير " ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أفراد المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت ، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية ، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه .

[1] – يرقي حسين ، مرجع سابق ، ص 138.

كما أكد " ألفريد مارشال A . Marchal" أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان ، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم ، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود .

لقد اعتبر "دافيد ريكاردو D.Ricardo " التعليم ضروريا لتوعية المجتمع و زيادة رفاهيته ، كما اعتبر التعليم عاملا مؤثرا بطريقة غير مباشرة في الإنتاجية ، ولذلك دعا إلى الاهتمام بالعمالة المدربة و الماهرة ، وقد ركز في كتاباته على نظرية القيمة في العمل و اعتبر القيمة النوعية لكل جانب من جوانب العمل محددة بواسطة السوق و تخضع إلى حذاقة العامل و إلى النشاط الذي يقوم به أو يختاره[1].

كما ركز "جون ستيوارت ميل J.S. Mill " على قيمة رأس المال البشري و اهتم بالتعليم ، وشجع على التمويل من طرف الأهالي لعدم اطمئنانه لقدرة الدولة على الإنفاق ، كما أكد على ضرورة التعليم الإلزامي و أن تمول الحكومة هذه المرحلة حتى يتعلم جميع أفراد المجتمع و يتخلصوا من أميتهم[2].

ب- التناول الحديث للرأسمال البشري :

برز الاهتمام المباشر بالرأسمال البشري بعد عجز مختلف المفكرين الاقتصاديين على تفسير الاختلافات بين أداء اقتصاديات مختلف دول العالم من جهة و بين اختلافات أداء مؤسسات القطاع الواحد ، وبرز بطريقة حتمية أن هذه الاختلافات سواء على مستوى الدول أو على مستوى المؤسسات تعزى إلى الاختلاف في طبيعة المخزون البشري أي الرأسمال البشري . وقد أشار المفكر الجزائري الكبير مالك بن نبي إلى هذه الاختلافات و أعطى مثال حول ألمانيا و اندونيسيا و بين أن الاختلاف الوحيد يكمن في الرأسمال الاجتماعي أو الرأسمال البشري[3]. و فيما يلي نستعرض أهم التناولات المباشرة للرأسمال البشري.

ب-1- نظرية شولتز "SCHULTZ ":

يعتبر "شولتز SCHULTZ "من رواد نظرية رأس المال البشري التي تحددت ملامحها بوضوح في الستينات، حيث يرى "شولتز " أن حقيقة التنمية الاقتصادية تكون بصفة كبيرة عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري ، و لقد أشار إلى أن مهارات و معرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه ، لأن هذا النوع من الاستثمارات حسب "شولتز" قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه

---

(1) – سهيل الحمدان ، اقتصاديات التعليم ، الدار السورية الجديدة ، دمشق ، 2002 ، ص10.

(2) – المرجع السابق ، ص 10.

(3) – أنظر للتفصيل أكثر : مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر ، دمشق ، 2002 ، ص90 .

الاستثمار في رأس المال المادي ، و من هنا فهو يرى أن نمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي .

و قد بنا "شولتز " مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فرضيات أساسية هي [1]:

- إن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية ، يرجع أساسا إلى المخزون المتراكم لرأس المال البشري.
- يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقا للاختلاف في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.
- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

لقد بدأ "شولتز" أبحاثه الأولى للاستثمار البشري على الإنتاجية في مجال الزراعة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد لاحظ أن الاستثمار المستمر في الأفراد و في تعليمهم من خلال منح دراسية للمزارعين هو الذي حقق القفزة في الإنتاجية الزراعية ، على غرار العوامل الأخرى كذلك مثل : خصوبة الأرض الزراعية ، توافر مياه الري ، توافر الأساليب الفنية الزراعية ...الخ. و قد ركز "شولتز " اهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية ، و بأنها شكل من أشكال رأس المال و من ثم أطلق عل التعليم اسم رأس المال البشري طالما أنه يصبح جزءا من الفرد الذي يتلقاه[2]. و من وجهة نظر "شولتز" فإنه من الضروري دراسة كلا من التكاليف و الإيرادات المرتبطة بعملية التعليم ، فبالنسبة للإيرادات فهي تمثل أهمية خاصة و يرجعها إلى:

- أهمية الإيرادات الضائعة بالنسبة للطالب أثناء فترة التعليم.
- جهل الباحثين لهذه الإيرادات الضائعة.

أما بالنسبة لتكلفة الخدمات التعليمية التي تقدمها المدرسة فهي عبارة عن تقديرات لقيمة ممتلكات المدرسة المستخدمة في التعليم إلى جانب المصاريف الجارية للمرتبات و الأجور و المواد المستخدمة في عملية التعليم.

يرى "شولتز" كذلك أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هي إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل ، فالغرض من التعليم حسب بعض الباحثين هو غرض ثقافي و ليس اقتصادي ، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين و مسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها . و يرى "شولتز" أن الاعتراف بالغرض الاقتصادي

---

[1] – راوية حسن ، مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص66.

[2] – المرجع السابق ، ص 67.

للتعليم لا ينفي الغرض الثقافي له ، فإلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية هناك بعض أنواع التعليم التي يمكن أن تحسن من طاقات و قدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم و إدارة شؤونهم ، و أن مثل هذا التحسن يمكن أن يترتب عليه زيادة في الدخل القومي . و خلاصة القول فإنه يمكن اعتبار كل من الآثار الثقافية و الاقتصادية نواتج مشتركة لعملية التعليم ، و يعني هذا وفقا لشولتز أن الإسهامات الثقافية للتعليم تؤخذ كمعطيات يبدأ بعدها تحديد ما إذا كانت هناك بعض المنافع الاقتصادية للتعليم و التي يمكن اعتبارها رأس مال يتم تحديده و تقديره.

ب-2- نظرية بيكر "Beeker ":

يعتبر "بيكر"أحد أهم الباحثين الذين أسهموا بأبحاثهم في تطوير نظرية الرأسمال البشري ، فقد اهتم بالتركيز على الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي و غير المادي من خلال زيادة الموارد في الرأسمال البشري ، حيث بدأ الاهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من خلال التعليم و الهجرة و الرعاية الصحية ومع تركيزه الخاص على التدريب[1].

و قد اعتبر "بيكر" أن العائد المحقق من الاستثمار يعد جزءا من الإيرادات ، و أن معدل العائد على الاستثمار هو العامل الأساسي في تحديد المقدار المستثمر في رأس المال البشري.

كما اعتبر "بيكر"التدريب أكثر أنواع الاستثمار البشري فعالية في تفسير الاستثمار في الرأسمال البشري على الإيرادات العمالية و على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وأهم ما ساهم به "بيكر" هو أنه قام بالتحليل الاقتصادي للتدريب حيث ميز بين نوعين من التدريب، التدريب العام و التدريب المتخصص ، كما قام بدراسة العلاقة بين الاستثمار في التدريب و إيرادات الفرد و بين معدل دوران العمل و تكلفة كلا من النوعين السابقين من التدريب.

و حسب "بيكر" فإن التدريب العام يرفع من الإنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة التي تقدم له التدريب و كذلك في أي مؤسسة أخرى قد يعمل لها ، و هذا راجع إلى سهولة نقل المهارات التي تم تنميتها بالتدريب العام على نفقات المؤسسة إلى مؤسسة أخرى.

أما التدريب الخاص فهو يزيد من الإنتاجية الحدية في المؤسسة التي تقدم التدريب بدرجة أكبر من الإنتاجية الحدية إذا ما عمل بمؤسسة أخرى.

[1] – Eric Vatteville , Mesure des ressources humaines et gestion de l'Enterprise , Economica , Paris , 1985, p247.

و حسب "بيكر" يتحمل الفرد المتدرب تكلفة التدريب من خلال تخفيض أجره عن المعدل العادي أثناء فترة التدريب ، و يمكن للمؤسسة أن تحقق عائد من خلال هذا الاستثمار إذا زادت الإنتاجية الحدية للفرد عن الأجرة الممنوحة له ، مع مراعاة أن يتماشى مستوى الأجر في المؤسسة مع المستوى السائد في السوق من أجل المحافظة على الإفراد المدربين وجذب أفراد آخرين مدربين إن أمكن[1].

ب-3- نظرية مينسر "Munser ":

تجسدت إسهامات "مينسر" في بناء نموذج يهدف إلى تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات ، و قد حدد "مينسر" ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال البحث في مجال الرأسمال البشري وهي :

- تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب.
- تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب.
- تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة و العائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك الأفراد.

وقد شمل مفهوم "مينسر" للتدريب إضافة لما سبق التدريب الرسمي و التدريب غير الرسمي و التعليم بالخبرة ، وقد توصل من خلال دراسة أثر الاستثمار في التدريب على دخل و سلوك الإفراد إلى مجموعة من الاستنتاجات منها [2]:

- كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت احتمالات حصوله على مزيد من التدريب في مجال العمل.
- كلما زاد معدل دورات العامل كلما زادت تكلفة الاستثمار في التدريب.
- كلما زاد الاستثمار في التدريب خاصة المتخصص زادت احتمالات بقاء الفرد في المؤسسة أي استقرار العمالة.

[1] – شاترا أحمد ، إستراتيجية الموارد البشرية ، دار الفجر ، القاهرة ، 2002 ، ص67.

[2] – Eric Vatteville , op-cit , p247.

2- الحاجة إلى الرأسمال البشري :

أدى الالتفات إلى الأهمية البالغة لمفهوم " رأس المال البشري " وتراكمه في نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية ، كما وكيفاً وعمقاً. وفى ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية ، ويخلق في مقابل ذلك وظائف جديدة ترتكز على المعرفة ، وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج يتطلب ذلك تنمية رأس المال البشرى من حيث الكم والكيف.

لذا فهناك اتفاق على أن التحديات التي يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا رأس مال بشري دائم الترقي ودائم النمو ، سواء على المستوى الفردي أم على صعيد المجتمعات حتى يمكن للجميع المشاركة في العالم الجديد من موقع الاقتدار، وفى ظل سياق تنافسي بالغ الحدة[1].

إن التحليل العصري لرأس المال البشري يرتبط بمشاكل التنمية و التغيرات الاقتصادية ومن ثم ظهرت أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في ظل هذه الظروف.

أ- أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري :

تتمثل أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري في تحقيق أقصى تكيف للموارد البشرية الأساسية مع المستجدات و التطورات البيئية المتسارعة ، و تظهر هذه الأهمية على مستوى الفرد و على مستوى المؤسسة[2].

أ-1- على مستوى الفرد :

هناك مجموعة من الفوائد للاستثمار البشري تنعكس على الفرد مباشرة و التي من أهمها نجد :

- تنمية طاقات وقدرات الفرد العملية والعلمية التي تعتبر من أهم الموارد اللازمة لعملية تطوير العلم و التكنولوجيا[3].
- اكتساب المعارف و المهارات التحليلية و الابتكارات و القيادات.
- تفجير الطاقات الكامنة في الأفراد وحسن استغلالها.
- الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانيات المكتسبة.
- تحريك القدرات الفنية و العملية و توجيهها نحو خدمة الأهداف المسطرة.
- إتاحة الفرصة للنمو و الترقية و إفساح المجال للإبداع و الابتكار.

---

(1) – مهدي محمد القصاص ، بيئة استثمار الرأسمال البشري ، الملتقى العلمي الدولي الثالث للبيئة ، جامعة جنوب الوادي ، مصر ، 2008 ، ص56.

(2) – خالد عبد الرحيم الليتي ، إدارة الموارد البشرية ، دار وائل ، عمان ، 2005 ، ص55.

(3) – فريدريك شرر– ترجمة على أبو عمشة – ، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي ، دار العبيكان ، الرياض ، 2002 ، ص131.

أ-2- على مستوى المؤسسة :

إضافة إلى الفوائد المباشرة للرأسمال البشري على مستوى الفرد هناك مجموعة من الفوائد التي تنعكس على المؤسسة بصفة عامة و التي من بينها نجد :

-مواجهة التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي و الاجتماعي و مواكبة التطور العلمي و التكنولوجي.
-خلق المرونة للتكيف مع المتطلبات و الاحتياجات المستقبلية التي ترسمها المؤسسة.
-التوزيع المناسب للقدرات البشرية من خلال الملائمة بين متطلبات العمل و القدرات المتاحة.
-الحفاظ على مستوى معين من القدرات و المهارات الضرورية لتطور و استمرارية المؤسسة.
-مضاعفة الثروات البشرية لمواجهة التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات الفكرية.
-مقاومة و منع تقادم المهارات خاصة في ميدان الهندسة و العلوم و الوظائف المتخصصة في مجال الإعـــلام الآلي و الالكترونيات.
-تحقيق القدرة التنافسية و تحسين الإنتاجية و تلبية متطلبات الجودة.
-تقليل التكاليف و الخسائر في الإنتاج و التجهيزات.
-تخفيض معدلات الغياب و معدل دوران العمل.
-القضاء على رتابة و نمطية العمل.
-خلق جو يسوده التعاون المشترك و الولاء الاجتماعي و الرغبة في تحقيق الأهداف.

ب- أسباب الحاجة إلى الرأسمال البشري :

تشهد الفترة الحالية تقدما هائلا و تغيرا متسرعا علي جميع المستويات (الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية) ، وهذا ما أدى إلى إحداث فجوة بين متطلبات التغير و قدرة الأفراد على التكيف مع هذا التغير مما أكد على ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار في الرأسمال البشري كمفتاح للمواكبة و التطور.غير أنه هناك أسباب أخرى سرعت من وضوح صورة الحاجة إلى الرأسمال البشري و نذكر منها ما يلي:

ب-1- أسباب تارخية :

هذه الأسباب هي سليلة التغيرات التاريخية على مختلف الأصعدة و التي نذكر منها :

- فشل النموذج الاقتصادي المعتمد على رأس المال المادي في تحقيق التنمية.
- تغير المفاهيم حول العنصر البشري من اعتباره كمجرد عامل ثم ظهور إدارة الأفراد لتتطور بعد ذلك إدارة الموارد البشرية التي تعتبر العنصر البشري أصل من أصول المؤسسة.

- ظهور علوم جديدة تبحث في أهمية الاستغلال الأمثل للموارد البشرية مثل علم اقتصاديات التعليم.
- ظهور نظرية الاستثمار في رأس المال البشري لشولتز في الستينات وما تبعها من أبحاث وتطبيقات.
- تطور أساليب ووسائل إدارة الموارد البشرية لتشمل مفاهيم جديدة منها مفهوم دورة حياة العاملين و مفهوم خريطة الإحلال و مفهوم تحليل محفظة الموارد البشرية.

ب-2- أسباب اقتصادية و اجتماعية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية الأكثر تأثيرا في بلورة الحاجة إلى الرأسمال البشري و التي من أهمها نجد :

- زيادة حدة المنافسة.
- فقدان الاستقرار في النظام الاقتصادي.
- انفتاح النظام الاقتصادي على العالم الخارجي و بالتركيز على المجالات الإنتاجية و الخدمية .
- تفاقم المشاكل المرتبطة بالموارد منها مشاكل الطاقة و الندرة و تقلبات الأسعار.
- اهتزاز القيم و التغير في اتجاهات الأفراد.
- زيادة مستويات الهجرة.
- ظهور و نمو التنظيمات العمالية و مفاهيم العدالة الاجتماعية.

ب-3- أسباب تكنولوجية:

تعتبر هذه الأسباب نتاج الثورة العلمية و الطفرة التكنولوجية التي عرفها العالم و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و من أهم هذه الأسباب نجد :

- التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات و المعرفة.
- الاستعمال المكثف للحواسب الالكترونية في عمليات إدارة الموارد البشرية مثل إنشاء بنك المعلومات للعاملين في أسواق العمل لأغراض التخطيط و اتخاذ القرارات و ربطها بشبكة معلومات تخدم أسواق دولية.
- الانفجار العلمي و التكنولوجي مما أدى إلى ظهور صناعات جديدة كالصناعات الالكترونية وصناعة الخامات...)
- التحول من قيم العمل الجاد في الخمسينات إلى تحقيق الرفاهية و قيمها.
- التوجه نحو النظام الشبكي الذي يناسب عصر اللامركزية و التدقيق المتسارع للمعلومات.
- التركيز على الجهد الفكري للعامل أكثر من الجهد العضلي ، حيث أصبح عمله لا يقاس بالساعات و إنما لقدرتهم على اتخاذ القرارات.
- الابتكار و المرونة في تطبيق الأساليب الإدارية.

3- التعليم ؛ الوجه الرئيسي للرأسمال البشري :

يعد التعليم في عصرنا الحاضر من أبرز مظاهر التقدم في المجتمع ، ومن أكثرها تأثيرا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على وجه الخصوص ، ففي العقود الأخيرة من القرن الماضي تنبهت الدول النامية على أهمية التعليم كمكون أساسي للرأسمال البشري فأولته أهمية خاصة و توسعت فيه و عملت على تطويره و سعت إلى تسخيره في عمليات التنمية المختلفة.

المورد البشري المتعلم و المدرب كما أشرنا سابقا هو العمود الفقري الذي تقوم عليه جميع سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و يبرز التعليم كأحد أهم المداخل الموصلة إلى توفير الثروة البشرية المتعلمة و المدربة و القادرة على دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام ، و لابد من التخطيط الجيد لتوظيف الموارد البشرية المتعلمة للوصول إلى التقدم اجتماعيا و سياسيا و ثقافيا فضلا عن التقدم الاقتصادي.

إن التعليم يحقق أهدافا متعددة ، منها ما هو إنساني و سياسي و اجتماعي بالإضافة إلى الدور الاقتصادي التنموي ، فالتعليم يعد أحد أهم الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع لإسهامه في تكوين مقومات شخصية الإنسان وكرامته و مساعدته في ممارسة الحقوق السياسية الأساسية ممارسة جادة و فعالة ، أضف إلى ذلك ما يمكن للتعليم أن يحققه من تضييق الفجوة الحضارية و الثقافية بين فئات المجتمع من ناحية و بين مناطقه الريفية و الحضارية من ناحية أخرى.

أشكال التعليم :

يقسم التعليم من حيث أشكاله إلى ؛ قسمين تعليم نظامي و تعليم غير نظامي[1]:

أ- التعليم النظامي :

يشتمل التعليم النظامي على المراحل التدرجية المعروفة أي التعليم الأساسي و الثانوي و العالي ، ويتصف بأنه يتضمن عمرا محددا و دروسا كامل الوقت و التدرج بخطى منتظمة حتى الوصول على الشهادات الرسمية ، ويتبع في العادة وزارة خاصة ، و تكاليفه مقاسة و مخرجاته محددة بسهولة . و يؤدي التعليم النظامي عادة عدة وظائف في مقدمتها:

-إغناء الحياة البشرية (حق إنساني) حيث يزيد الاهتمام بالعالم الخارجي.
-توليد القيم حيث يتم غرس الأفكار و المبادئ و الأخلاق الايجابية و تنمية القدرات.
-قوة بناءة في المجتمع إذا أحسن توجيهها.

[1] – إبراهيم الدعمة ، مرجع سابق ، ص98.

وكما أشرنا يظم التعليم النظامي كلا من :التعليم الأساسي و التعليم الثانوي و العالي ، فالتعليم الأساسي يعد المرحلة الأولى من مراحل التعليم النظامي و يشمل التعليم ما قبل الثانوي ، هذا النوع من التعليم لا بد من أن يتم توفيره لكل أفراد المجتمع كحق إنساني ونتيجة لارتفاع عوائده الاقتصادية و الاجتماعية حيث بينت الدراسات المتعلقة بالمراحل التعليمية المختلفة أن معدل العائد الخاص للاستثمار في التعليم الأساسي هو الأعلى بين مراحل التعليم المختلفة ، حيث بلغ 24.2% ويزيد بنحو 60%عن عائد الاستثمار في التعليم الثانوي ويصل إلى ضعف العائد في التعليم الجامعي ، وقد أوضحت دراسة للبنك الدولي أن العائد الخاص من التعليم الابتدائي يصل إلى 43% في إفريقيا و31%في آسيا و32% في أمريكا اللاتينية ، ويليه التعليم الثانوي و العالي ، حيث أن هذا النوع من التعليم يمثل أهمية كبيرة في تزويد العاملين بالمعارف و المهارات اللازمة ، ويمتد من بعد سن الخامسة عشر عادة ، و يتمثل المردود لهذا التعليم في شقين ؛ زيادة في التعليم وارتفاع عوائده فضلا عن أن هناك دراسات كثيرة أوضحت أن هناك علاقة سلبية بين مستويات التعليم العالية و الفقر المطلق ، وهناك علاقة طردية قوية بين مستويات التنمية الاقتصادية و انتشار التعليم العالي في العالم المعاصر. إن اعتماد العديد من الدول النامية سياسة الباب المفتوح للقبول في الجامعات من شأنه أن يزيد خريجي الطبقات الاجتماعية الفقيرة مما يساهم في تزويدهم بالمعارف و المهارات التي تساعدهم على الاستفادة من التطور التكنولوجي الحديث ، ولابد من الإشارة هنا إلى أن كل مستوى من التعليم يقود إلى غيره فله تأثير على ما بعده ، ولا يقاس عائده على العائد الخاص فقط دون العوائد الاجتماعية ، حيث قدر متوسط العائد الاجتماعي لكل مستوى من مستويات التعليم بنسبة تتراوح بين 10- 15% ، و في العادة فإن هذا النوع من التعليم يتم توفيره من قبل القطاع العام.

ب- التعليم غير النظامي :

يتم التعليم غير النظامي خارج المدارس الرسمية و النظامية و يشمل محو الأمية و التعليم من الوالدين و الاتصال مع الآخرين و التعلم من خلال الخبرة و التدريب الرسمي في الوظيفي ، وينظر إلى محو الأمية و التدريب بأنواعه على أنهما الشكلين المهمين للتعليم غير النظامي. و تعد محو الأمية من الأمور التعليمية المهمة و الأساسية ، فخفض معدلات الأمية في أي دولة تمثل تزايد في قدرته على استيعاب التطورات الحديثة و استغلالها على نحو أمثل.

و التقصير في محاربة الأمية سيكون له أثر سلبي على العملية التعليمية بشكل عام إضافة إلى تزايد أعداد الأميين في المجتمع مع مرور الوقت مما سيخفض قدرة المجتمع على التطور و مواكبة التقدم العلمي.

التعليم كمؤشر للتنمية البشرية :

نشرت الأمم المتحدة سنة 1990 في تقريرها السنوي حول التنمية في العالم مفهوما جديدا تمثل في مؤشر التنمية البشرية ، يهدف إلى قياس التقدم البشري و نوعية الحياة على المستوى العالمي ، وبعد عدة سنوات انتشر هذا المؤشر و تبنته مختف الدول في قياسها للتقدم التنموي المحلي ، ويحتوي هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الجزئية تعكس مستويات التنمية و التطور و تعطي صورة واضحة عن مستوى الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحقوق الفردية و الحريات العامة ، ويبرز مؤشر التعليم كأحد أبرز مؤشرات التنمية البشرية ، ويحتوي بدوره على مجموعة من المؤشرات الجزئية تعكس مستويات التعليم في دولة ما ، و هذه المؤشرات الجزئية هي مختارة من قبل الأمم المتحدة و تتمثل فيما يلي[1]:

-معدل التعليم (15 سنة فأكثر).
-متوسط عدد سنوات الدراسة المدرسية (بين من هم في سن 25سنة فأكثر).
-عدد العلماء و الفنيون (لكل 1000نسمة).
-عدد العلماء و الفنيون في حقل البحث و التنمية (لكل 1000نسمة).
-النسبة المئوية للحاصلين على شهادات جامعية.
-النسبة المئوية لخريجي الجامعات من المتخصصين في العلوم.
-نسبة المسجلين في التعليم الأساسي.
-نسبة المكملين في التعليم الأساسي.
-النسبة المئوية للحاصلين على شهادة مستوى التعليم الأساسي من السكان.
-نسبة التلاميذ لكل معلم في مرحلة التعليم الأساسي.
-معدل التسجيل الإجمالي للتعليم الثانوي.
-معدل التسجيل لمستويات التعليم في مرحلتي التعليم الأساسي و الثانوي.
-التسجيل في التعليم الفني الثانوي.
-نسبة التسجيل في التعليم الجامعي.
-نسبة التسجيل في العلوم بالتعليم الجامعي.
-نسبة الطلبة في التعلم الجامعي في خارج الدولة.

وبوصفه مكون أساسي للتنمية البشرية و الرأسمال البشري تبرز أهمية التعليم و دوره في عملية التنمية من أوجه عدة أهمها:

[1] – حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية و الإقليمية ، دار وائل ، عمان ، 2002 ، ص225.

1- تقع على عاتق التعليم مهمة إعداد المختصين و الفنيين و العمال المهرة ، و من غير المعقول أن تبلغ التنمية أهدافها بدون الاعتماد على التعليم ، و في دول العالم الثالث يعتبر النقص في عدد المختصين و الفنيين من بين أهم العقبات التي تقف أمام التطور الاقتصادي ، و على الرغم من كل الجهود التي بذلت حتى الآن في هذا المجال فإن أغلبية الدول النامية مازالت تعتمد على الخبرات المستوردة من الخارج ، مما يكون عبئا كبيرا يضاف إلى أعباء التنمية الأخرى.

2- يلعب التعليم دور أساسي في زيادة فاعلية العمل الإنساني ، لأنه يعنى بتنمية الفرد روحيا و أخلاقيا و ثقافيا ، كما يعنى بتحسين و تطوير قدراته الإنتاجية.

3- إن ما تتمخض عنه البحوث العلمية و ما تقدمه المعرفة من فنون جديدة في الإنتاج لا يمكن أن يجاري تطبيقه إلا بالمختصين و أصحاب التكون التعليمي و الفني العالي.

4- أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي :

هناك العديد من النظريات و النماذج الاقتصادية الحديثة للتنمية بصفة عامة و النمو الاقتصادي بصفة خاصة قائمة على أساس الأثر الكبير للرأسمال البشري في بنائها و استدامتها كما و نوعا ، وسوف نتناول هذا الأثر من الناحية العامة المرتبطة بالتنمية ثم من الناحية الخاصة المرتبطة بالنمو الاقتصادي . وسنأخذ أثر التعليم بوصفه المكون الأساسي للرأسمال البشري.

أ- الأثر العام :

يقوم الرأسمال البشري بدور حيوي في تنمية الاقتصاد المحلي و الحد من الفقر عن طريق تنمية الموارد البشرية و تطوير قدرات الابتكار ، و هما عاملان هامان في دفع ديناميكية التنمية القائمة على المعرفة ، ويعد اكتساب المعرفة و توظيفها بفعالية من خلال التعليم و التعلم و البحث و التطوير كفيل بتوفير عنصر جوهري من عناصر الإنتاج و محدد أساسي للإنتاجية . و يمكن النظر إلى العلاقة بين الرأسمال البشري و الاقتصاد من خلال العناصر الآتية[1]:

-تعد الإنتاجية حاليا المقياس الحقيقي لتقدم الدول أو تخلفها.

-يتأثر التقدم الاقتصادي بنوعية الرأسمال البشري و جودة تعليمه.

-تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذي حصل عليه و نوعيته.

-تقدم أي دولة في عصر ثورة المعلومات و عالمية المعرفة يتوقف على قيمة المعارف فيها.

-قيمة أي منتج اليوم تتحدد بقيمة مكون المعرفة في هذا المنتج.

[1] – سعيد بن حمد الربيعي ، التعليم العالي في عصر المعرفة ، دار الشروق ، عمان ، 2008 ، ص169.

-قيمة المعرفة هي المكون الأساسي في عصر الاقتصاد القائم على المعرفة.
-قدرة أي دولة على تشجيع أبنائها لامتلاك المعرفة تعد معيارا مهما للتقدم و الأمن الوطني و الإقليمي.
-إعداد الطاقة العاملة المؤهلة و الخبيرة باعتبارها مفتاح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
-زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع متغيرات النمو الاقتصادي.
-تطوير أساليب البحث العلمي و تقنياته و توظيف نتائجه.
-تنمية المناطق الأقل حظا و نموا و تحقيق تكافؤ الفرص.
-تغيير الاتجاهات السلبية لدى بعض الفئات نحو التكنولوجيا.
-تهيئة المواطن الأرفع ثقافة و الأكثر قدرة على المنافسة.
-تهيئة المواطن الأكثر وعيا لحقوقه وواجباته المدنية و الأكثر مشاركة.
-إتاحة فرص عديدة للأفراد لاكتشاف طاقاتهم الكامنة و تنميتها و توظيفها.

من بين الآثار العامة للرأسمال البشري من خلال عملية التعليم نجد الأثر على كل من القوى العاملة و على توزيع الدخل و على الفقر و على التطور التكنولوجي[1]:

أولا: الأثر على القوى العاملة :

إن المساهمة المحتملة للتعليم في تحسين إنتاجية العمل و تعزيز النمو و التنمية أمر تم تأكيده من خلال العديد من الدراسات ، فالمتعلمون يمكنهم استخدام رأس المال بكفاءة ، و قوة العمل المتعلمة تجعل التعامل و الاستفادة من التكنولوجيا أكثر سهولة وفائدة من قوة العمل التي مرت بسنوات دراسية قليلة ، ومن خلال تعليم القوة العاملة أيضا تتحسن نوعية العمل و يزداد أثر الإحلال بين عوامل الإنتاج ، ولكي تتحقق الفعالية الاقتصادية للتعليم ، ولكي يقوم التعليم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية و التأثير ايجابيا على قوة العمل يجب أن يقوم التعليم بإعداد القوى البشرية اللازمة للمجتمع بالكم و الكيف المطلوبين و أن يحسن المجتمع استخدام هذه القوة البشرية التي يخرجها التعليم.

ثانيا: الأثر على توزيع الدخل:

التعليم وعلاقته بتوزيع الدخل يعتمد على عدة أمور ، حيث أن الأثر التعليمي على العدالة في توزيع الدخل لا يعتمد على طريقة تخطيط التعليم وتنميته وتمويله فقط ، بل يعتمد أيضا على عوامل اقتصادية و اجتماعية أخرى مثل احتمالات التشغيل وهياكل الأجور و السياسات المالية ، فالشخص الذي يستثمر في التعليم إنما يسعى للحصول على فرصة وظيفية بدخل أعلى من الدخل الذي كان يحصل عليه قبل وصوله إلى المستوى العلمي الجديد ، فكلما زادت احتمالية تحقيق هذه الفرصة وانعكس ذلك على زيادة إنتاجيته أيضا كلما

[1] – إبراهيم الدعمة ، مرجع سابق ، ص104.

كانت مساهمته في النمو الاقتصادي أكبر و بالتالي ينعكس إيجابا على توزيع الدخل أيضا ، وعندما تتمتع هياكل الأجور بمرونة أكبر- بحيث أن كسب الفرد يزداد كلما ارتفع مستواه التعليمي -كلما كان ذلك حافزا له للإقبال على التعليم ، والذي يؤدي بالتالي إلى التحسين في توزيع الدخل ، و السياسات المالية لها أثر كبير على توزيع الدخل أيضا خاصة من خلال الضرائب ، فيمكن من خلال هذه السياسات و توقعات الأفراد أن يزداد إقبالهم على التعليم و العكس صحيح ، لذلك ورغم تأكيد كثير من الدراسات على مساهمة التعليم في تحسين الإنتاجية ، وخفض عدم العدالة في توزيع الدخل و تعزيز النمو و التنمية ، لا بد من سياسات اقتصادية تضمن تحقيق عدالة أكبر من خلال توفير فرص وظيفية و حوافز مناسبة لكل المستويات التعليمية و ذلك لتشجيعهم على التعليم و خاصة في المستويات العليا و الفنية.

ثالثا: الأثر على الفقر:

هناك علاقة بين التعليم و الفقر على المستويين الكلي و الجزئي ، فعلى المستوى الجزئي يعتبر الأفراد غير المتعلمين قليلي الإنتاجية ، لذلك فالفرص الوظيفية المتاحة لهم قليلة ، وفي حالة حصولهم على فرصة وظيفية فالدخل الذي يحصلون عليه يكون منخفضا مما يجعلهم على الأغلب تحت خط الفقر أو في مستوى معيشة منخفض ، وبذلك يعد الفقر دالة في التعليم فضلا عن أنه دالة في المتغيرات الأخرى ، أما على المستوى الكلي فالمجتمعات التي تنتشر فيها الأمية أو تكون قليلة التعليم لا تحرز تقدما بشكل جيد ، ولا تتوفر لها القدرة على زيادة إنتاجها ، وكنتيجة لذلك يبقى مستوى معيشتها منخفضا ، لذلك إذا أراد الفرد أو المجتمع تحسين نوعية حياته بشكل عام لا بد له من تحسين مستوى تعليمه.

رابعا: الأثر على التطور التكنولوجي:

لا بد من التأكيد بأن ما توصلت إليه اقتصاديات الدول المتقدمة من تطور تقني إنما هو نتاج العملية التعليمية و التدريب الذي يحسن القدرات البشرية و يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، والذي تعود فوائده بالتالي على التنمية البشرية ، فالارتفاع المستمر في مستوى التعليم و المهارة للقوى العاملة لم يعد مجرد واحد من الانعكاسات الاجتماعية لحركة النمو ، وإنما أصبح بسبب التقدم التكنولوجي الكبير الذي تعيشه البشرية في هذه الفترة من المستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاجية ، وبالتالي مواصلة النمو ، فلمواكبة التقدم التكنولوجي لا بد من توفر مستوى متقدم لنوعية العمل البشري و هذا يتطلب إنفاقا على تدريب القوى العاملة في بعض الجوانب بمقدار يزيد على ما يخصص لوسائل الإنتاج الأخرى ، ومن هنا أصبح التعليم فرعا أساسيا من فروع الاقتصاد من حيث دلالته و طرق تطويره.

و بناء على ما سبق يتضح أن الرأسمال البشري من خلال عملية التعليم يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية و العناصر الأخرى للتنمية ، و يلعب دورا محوريا في تحريك عجلة التنمية بكل عناصرها

و أبعادها ، و مهما كانت الغاية العامة من التعليم و الفلسفة التي يؤمن بها المجتمع في أن يكون التعليم من أجل التعليم إلا أن ذلك و في نفس الوقت يجب أن يوجه لخدمة الغايات الاقتصادية و التنموية في الدولة لأنها في النهاية هي المسؤولة عن توفير الحياة الكريمة و سبل العيش لأبنائها و شعبها ، و لهذا يظل التعليم الركن الأساسي في التقدم الاقتصادي و تطور المجتمع و خصوصا في عصر المعرفة.

ب- الأثر الخاص :

يبرز الأثر الخاص للرأسمال البشري من خلال التعليم على النمو الاقتصادي عن طريق المساهمة المباشرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد منه .

يؤثر التعليم على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة ، فقد أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن نتيجة للنمو في رأس المال المادي فحسب ، وإنما أيضا نتيجة للاستثمار في الرأسمال البشري ، ومن ثم هناك علاقة بين درجة التعليم كمتغير مستقل و درجة النمو الاقتصادي كمتغير تابع[1].

الجدول (01/02): نسبة مساهمة التعليم في المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني.

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	%15	كوريا الجنوبية	%15.9
كندا	%25	اليابان	%3.3
بلجيكا	%14	ماليزيا	%14.7
الدنمارك	%4	غانا	%23.2
فرنسا	%6	كينيا	%12.4
ايطاليا	%7	نيجيريا	%16
هولندا	%5	الأرجنتين	%16.5
انجليترا	%12	البرازيل	%3.2
الاتحاد السوفياتي	%6.7	المكسيك	%0.8

المصدر: فاروق عبده فليه ، اقتصاديات التعليم ، دار المسيرة ، عمان ،2003 ، ص38.

[1] – ميشيل تودارو، مرجع سابق ، ص383.

و يؤدي التوسع التعليمي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال القوة العاملة الماهرة و شبه الماهرة و التي تقود عملية التنمية في القطاعين العام و الخاص ، كما أن لهذا التوسع تأثيره الملموس على النمو الاقتصادي من خلال زيادة المهارات و المعرفة لدى القوة العاملة و توفير فرص العمل للمدرسين و لعمال المدارس و المطابع و صناع الملحقات و اللوازم المدرسية و الإنشاءات و توفير القادة المتعلمين لإحلالهم مكان العاملين الأجانب و تشجيع الاتجاهات العصرية لدى القطاعات المختلفة من المواطنين ، وحتى لو كان بوسع الاستثمارات البديلة أن توفر قدرا أكبر من النمو فإن هذا لا يقلل من أهمية الإسهامات الاقتصادية و غير الاقتصادية للتعليم في تحفيز النمو الاقتصادي الكلي[1].

[1] – صقر أحمد صقر، مرجع سابق ، ص425.

المبحث الرابع: الحكم الراشد(الصالح) و النمو الاقتصادي:

من أهم أسرار مستويات التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية في الدول المتقدمة نجد الظروف السياسية الدافعة إلى الاستقرار و الحكامة الجيدة ، و بالإضافة إلى هذا هناك اهتمام كبير على المستوى الرسمي و الشعبي و الرأي العام المحلي و الدولي و وسائل الإعلام و البحوث و الندوات المختلفة و على وجه الخصوص المنظمات الدولية بموضوع الحكم الراشد و الفساد ، فالأمم المتحدة أشارت في العديد من تقاريرها السنوية حول التنمية إلى إشكالية إرساء الحكم الراشد و القضاء على الفساد في مختلف دول العالم و خاصة النامية منها لأنه يقوض جهود التنمية .كما أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الأثر المباشر و المعنوي بين مستويات الحكامة الجيدة و النمو الاقتصادي.

1- الحكم الراشد ؛ المفهوم و المعايير:

إن الحكم الراشد كفكرة و اصطلاح شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية السبعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية الاقتصادية و المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية المحلية في تحقيق ذلك بفعالية و كفاءة ، كما أن فكرة الحكم الراشد- gouvernance- توسعت لتشمل تكامل أدوار الإدارة الحكومية و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة في إعداد و رسم السياسات و تعزيز مفاهيم دولة القانون و اللامركزية بغرض تقريب المواطن من المركز. و سنحاول فهم هذا المصطلح بوصفه حديث التناول و الممارسة من خلال تعريفه و توضيح مختلف المعايير التي يقوم عليها.

أ- تعريف الحكم الراشد :

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد بأنه عملية صنع القرارات و تنفيذها ، و يعرف أيضا بأنه مجموعة من القيم و السياسات و العمليات و المؤسسات الذي من خلاله تدير جماعة مجتمعية شؤونها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية بما في ذلك الصفقات التي تتم بين الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص . ومن ثم يتصف الحكم الراشد و الديمقراطي بالمواصفات المهمة الآتية : المشاركة ، و الشفافية ، و الكفاءة ، و الفعالية ، و الاستجابة ، و المساءلة ، و الإجماع ، و العدالة ، و الشمولية ، و حكم القانون[1].

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة و هي : البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها ، و البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة و كفاءتها و فاعليتها ، و البعد الاقتصادي – الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني و مدى حيويته و استقلاله عن

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الفساد و التنمية ، نيويورك ، 2008 ، ص19.

الدولة من جهة ، و طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي ، و تأثيرها في المواطنين من حيث الفقر و نوعية الحياة ، كما علاقتهما بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية و المجتمعات الأخرى من جهة أخرى[1].

ب- معايير الحكم الصالح :

لا بد من الإشارة إلى أن محاولة تعميم أسس الحكم الراشد على المجتمعات كافة عبر استخدام معايير موحدة قد تحمل بعض التعسف الذي ينتج عن عدم احترام الخصوصيات الثقافية و الفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي و السياسي بين المجتمعات والدول . لذلك ينبغي تكييف معايير الحكم الراشد مع حالة البلد أو المناطق على الأقل ، حيث قد تختلف الأولويات حسب تاريخ هذه البلدان وتوارثها وثقافتها ومستوى تطورها ، ويعتبر هذا التكييف للمؤشرات و المعايير ضروريا للانتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى ابتكار الآليات العملية التطبيقية التي تسمح تدريجيا بتطوير الإدارة والحكم ، وترفع من مستويات المحاسبة و المساءلة والمشاركة و الشفافية.

وقد تم قد استنباط مجموعة من المعايير التي تشكل مؤشرات على صلاحية الحكم ، وتتوزع هذه المعايير بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية و إدارية ، ومن هذه المعايير سيادة القانون ، وتحقيق حاجات الجمهور ، والمساءلة ، والمصلحة العامة ، وحسن الاستجابة ، والرؤية الإستراتيجية ، و المشاركة ، والفصل المتوازن للقوة بين السلطات [2].

ب-1- سيادة القانون:

يقصد بسيادة القانون اعتبار القانون مرجعية للجميع وضمان سيادته على الجميع دون استثناء . ويتطلب ذلك بالضرورة بناء صيغة حكم مستقرة وتطويرها وذلك من خلال الاستقرار السياسي ، و السلم الأهلي ، وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلميا و دوريا دون اللجوء إلى العنف . ويتضمن هذا نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية السياسية على قواعد التنافس ، وفي مقدمة هذه القواعد قبول الربح كما الخسارة ،وتنظيم الحياة السياسية على أسس نزيهة سليمة تحكمها الانتخابات الدورية و الإطار الدستوري و العمل المؤسسي[3].

---

[1] – إسماعيل الشطي و آخرون ، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص97.

[2] – عبير مصلح ، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد ، مؤسسة أمان ، رام الله ، 2007 ، ص17.

[3] – المرجع السابق ، ص18.

ب-2- تحقيق حاجات الجمهور :

يحدد هذا المعيار مدى تلبية حاجات الجمهور في المشاريع والأعمال التي تنفذ ، مع الالتزام الأكيد و الصارم بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل الأمثل و الرشيد ، في ضوء معايير الاقتصاد كتقليل التكلفة مع مراعاة الجودة والكفاءة كحسن استخدام الموارد للحصول على أفضل المخرجات كما ونوعا بأقل المدخلات ، والفعالية من خلال إنجاز الأهداف في ضوء النتائج المرجوة و المحققة لعمل ما[1] .

ب-3- المساواة:

تعني المساواة توفير الفرص للجميع لتحسين رفاهيتهم و حمايتهم ، مما يتطلب توفر العدل الاجتماعي لجميع المواطنين لتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية و ضمان أمنهم المجتمعي.

ب-4- المصلحة العامة:

يتطلب العمل من اجل المصلحة العامة العمل على التحري حول إجماع واسع على مصلحة الجميع ، و التوسط فيما بين المصالح للوصول إلى إجماع كبير حول ما يعنيه النفع العام للوطن و النفع العام للجماعات المحلية ، و تحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك.

ب-5- حسن الاستجابة:

وتعني قدرة المؤسسات و الآليات على خدمة الجميع و تلبية الجميع دون استثناء[2] ، و حتى تتمكن من ذلك لابد من وجود إطار زمني ملائم يتم من خلاله تقديم المؤسسة لخدماتها وقيامها بعملياتها ، و هذا يعني بالضرورة وجود درجة من التفاعل بين ردة فعل المجتمع تجاه القرارات و العمليات وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع و تعديل عملية التنفيذ أو أطر القرارات بناء على هذا[3].

ب-6- الرؤية الإستراتيجية:

لا بد للحكم الراشد من امتلاك رؤية إستراتيجية توحد منظور القادة و الجمهور للحكم و التنمية الإنسانية و متطلباتها ، بحيث تتفق هذه الرؤية مع تفهم السياق التاريخي و الثقافي و الاجتماعي المركب لهذا المنظور ، وتتحدد مثل هذه الرؤية التنموية التي ينبغي أن يتم تبنيها من قبل مؤسسات المجتمع و الدولة بوجود منظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي و الحكم الراشد و التنمية البشرية مع توفير الوضوح في رسم البدائل و اختيار الأفضل من بينها ومع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية و الدولية الحالية و المستقبلية[4].

---

[1] – المرجع السابق ، ص18.

[2] –إسماعيل الشطي و آخرون ،مرجع سابق ، ص104.

[3] – عبير مصلح ، مرجع سابق ، ص19.

[4] – المرجع سابق ،ص19.

ب-7- المشاركة:

و تعني المشاركة حق الجميع بالتصويت و إبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس المنتخبة ، وهي أحد المبادئ الأساسية في بناء الحكم الراشد و هي من العلاقات الدالة على رشاده ومن المؤشرات على مدى كفاءته ، ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات و تمكين المرأة و صوابية التشريع و حسن الإدارة المحلية[1].

ب-8- الفصل المتوازن للقوة بين السلطات:

ويقتضي ذلك ضرورة وجود ثلاثة سلطات رئيسية في النظام السياسي ، وهي السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، وضرورة تمتع كل سلطة منها بصلاحيات و اختصاصات أصيلة ومحددة في القانون الأساسي (الدستور) ، إضافة إلى تمتع كل منها باستقلال نسبي في عملها عن السلطتين الأخريين وفي آليات اتخاذ القرارات و بما يسند إليها من صلاحيات ، ولا يجوز استئثار أي منها بصلاحيات مطلقة في تنفيذ المهام الموكلة إليها، ولا بد من وجود رقابة متبادلة و فعالة بين السلطات الثلاث من أجل ضمان التزام كل سلطة بحدودها[2].

الشكل (02/02) : معايير الحكم الراشد.

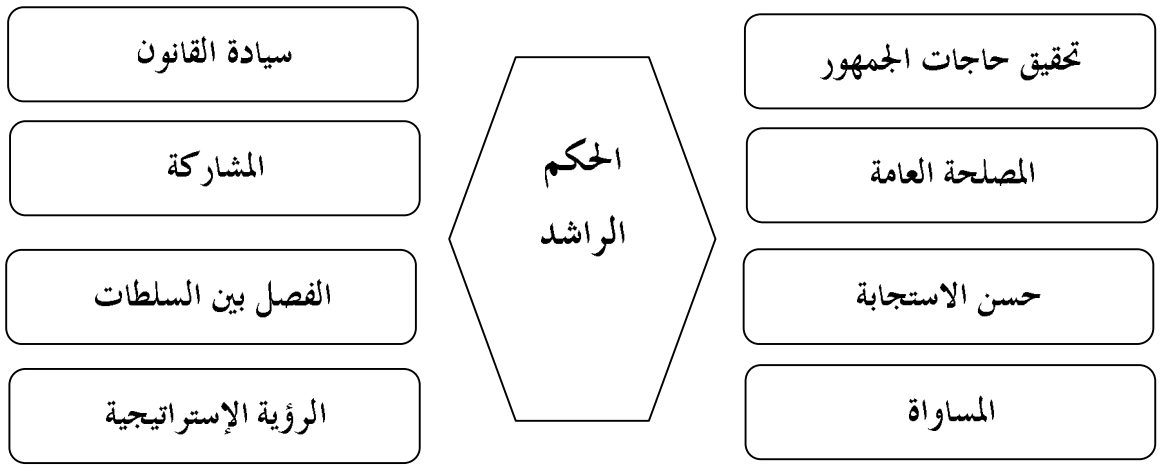

المصدر: عبير مصلح ، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد ، مؤسسة أمان ، رام الله ، 2007 ، ص20

(1) – أمين مشاقبة و المعتصم بالله علوي ، الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد ، مطبعة السفير ، عمان ، 2010 ، ص58.

(2) – عبير مصلح ، مرجع سابق ، ص20.

2- مكافحة الفساد كأداة لإرساء الحكم الراشد:

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة ، لكن الجديد فيها هو أن حجم الظاهرة أخذ في التفاقم إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالاختلال الاجتماعي و الركود الاقتصادي ، وقد ارتبط وجود الفساد بوجود الأنظمة السياسية و الدول ، لذلك فهو لا يختص بشعب معين و لا بدولة معينة أو ثقافة دون غيرها من الثقافات ، فالفساد أصبح قضية عالمية و هو موجود في جميع أنحاء العالم ، ولكن الاختلاف في حجمه و أشكاله و درجة انتشاره في الزمان و المكان ، غير أن الملاحظ وجود الفساد في الدول النامية بصورة أشد ضررا و هذا ما تم تأييده من قبل الخبراء الدوليين لأسباب متعددة منها ضعف أجهزة الإدارة العامة و ضعف الأخلاقيات الوظيفية و غياب الرقابة الفعالة في هذه الدول.فما هو مفهوم الفساد؟ وما هي أسبابه؟ و كيف يتم مكافحته؟

أ – مفهوم الفساد :

ليس من اليسير مقاربة ظاهرة الفساد ، لا في تحديد دلالاتها و لا في خصوصية ظهورها و تناميها و لا حتى في مسبباتها و نتائجها ، و يمكن القول أن تعريف الفساد و تناول أبعاده المختلفة يتأثر دون شك باختلاف المقاربة المنهجية و الإجرائية و باختلاف الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الحضارية و الثقافية[1] .

تعرف المنظمة الدولية للشفافية الفساد بأنه: سوء استخدام السلطة العامة لربح أو منفعة خاصة ، و أنه عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة[2]. و يعرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1997 الفساد بأنه: سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، كما عرف من قبل أحد المفكرين بأنه استخدام الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من نفوذ و سلطة لتحقيق منافع شخصية مالية و غير مالية و بشكل مناف للقوانين و التعليمات الرسمية ، كما عرف بأنه: استغلال السلطة للحصول على ربح أو فائدة لصالح فرد أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي[3].

و بشكل عام نجد بأن أغلبية التعاريف تدور حول كون الفساد عبارة عن سوء استخدام السلطة أو المنصب العام لغايات شخصية ، ومن صوره نجد مثلا : الرشوة و الابتزاز ، و استغلال النفوذ ، و الوساطة ، و المحسوبية ، و الاحتيالية ، و الاختلاس ، و التزوير ...الخ.

و يأخذ الفساد أشكالا مختلفة ، فهناك الفساد السياسي المرتبط بالسلطة ، و الفساد الاقتصادي المرتبط بالإدارات العامة و المشاريع ، والفساد المؤسسي المرتبط بأجهزة الدولة ، والفساد الاجتماعي بمختلف أنواعه.

---

[1] – رمضان السنوسي و عبد السلام بشير الدويبي ، الفساد بين الشفافية و المساءلة ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 2006 ، ص11.

[2] – أمين مشاقبة و المعتصم بالله علوي ، ، مرجع سابق ، ص14.

[3] – المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مكافحة الفساد في الوطن العربي ، القاهرة ، 2009 ، ص339.

ب – أسباب الفساد :

هناك العديد من الأسباب الدافعة إلى الفساد بكل صوره و لعل من أبرزها مايلي[1] :

1- غياب سيادة القانون ، فعند غياب سيادة القانون تنتهك الحقوق والحريات دون رادع ، وتصادر حرية الرأي والتعبير والتنظيم ،كما يحاصر دور الصحافة ووسائل الإعلام ، وتهمش الأحزاب والنقابات وتضعف معها كل مؤسسات المجتمع . وفي غياب سيادة القانون أيضا يختل التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويستشري الفساد الاقتصادي والاجتماعي ، وبذلك يتم نسف جميع مرتكزات التنمية السياسية.

2- ضعف الجهاز القضائي وعدم قدرته على تنفيذ الأحكام ، ولتدخل السلطة التنفيذية دور كبير في التأثير بالقضاء وفي عمل القضاة أي عدم استقلالية السلطة القضائية أو فسادها.

3- ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وعدم اتخاذها إجراءات صارمة ، وقائية أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد ، بسب انغماس هذه القيادة نفسها أو بعض أطرافها في الفساد ، وبالتالي لا يتم تطبيق نظام العقوبات على الجميع ويفلت من العقاب من لديه وساطة أو محسوبية أو نفوذ.

4- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها، وبالتالي ضعف أدوات ونضم المساءلة في قطاعات المجتمع المختلفة.

5- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية و التشريعية والقضائية في النظام السياسي ،مما يقود إلى طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى ، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ، ويقود غياب الرقابة و المتابعة بطبيعة الحال إلى غياب الشفافية خاصة فيما يتعلق بالأعمال العامة للدولة . وينتج عن ذلك أيضا تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة ،مما يشجعهم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية مثل قبول الرشاوى.

6- تدخل السلطة في السوق الاقتصادي ، مثلما يحدث في حالة تدخلها في إرادة الموارد الطبيعية كالبترول والغاز ، فالأرباح غير العادية المتاحة لمن يستخرجونه (البترول والغاز) تجعلهم في هذه الحالة يقدمون الرشاوى للمسؤولين عن منح حقوق استخراجه أو توزيعه استهدافا لهذه الأرباح الغير عادية .

7- ضعف دور وسائل الإعلام ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد وتعرض الاعلاميين للعقوبات بسبب ملاحقتهم لقضايا الفساد والكشف عنها.

[1] – عبير مصلح ، مرجع سابق ، ص ص : 70-71.

8- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات المختصة بمحاربة الفساد أو التي تعمل على التوعية بأهمية مكافحته.

9-تزداد فرص انتشار الفساد في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ، حيث تشهد هذه الدول ظروفا خاصة ، سواء كانت سياسية مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة أو ظروفا اقتصادية مثل التحول من نظام اقتصادي إلى أخر ، أو ظروف اجتماعية و التي تتأثر بالظروف السياسية بشكل كبير ، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية و القوانين مما يوفر بيئة مناسبة للفساد.

10- يساهم انتشار الفقر والجهل في مجتمع ما في تفشي الفساد ، إذ يكون هناك جهل عام بالحقوق الفردية للمواطن وبحقه في الاطلاع و المساءلة على دور الحكومة وعملها في كثير من المجالات .

11- تسهم قلة الوعي بطبيعة الفساد وأشكاله ومخاطره بين الجمهور عامة في انتشار الفساد إضافة إلى عدم المعرفة بالآليات و النظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة .

12- انخفاض أجور الموظفين الحكوميين و ارتفاع مستوى المعيشة يشكل دافعا قويا لقيام البعض بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان ذلك من خلال الرشوة.

ج- آليات مكافحة الفساد :

هناك العديد من التصورات النظرية للكتاب و المفكرين و المنظمات الدولية و مؤسسات المجتمع المدني لطرق مكافحة الفساد وإرساء قواعد الحكم الراشد ، فهناك من يركز على البعد السياسي و هناك من يركز على البعد الاقتصادي وهناك من يركز على البعد الاجتماعي و الثقافي . ولكن عموما هناك مجموعة من المفاهيم تتصل بمفهوم الفساد في كافة الميادين وهي تشكل أحد المداخل الأساسية لمكافحة الفساد كالمحاسبة و المساءلة و الشفافية و النزاهة ، ويمكن توضيح كل منها كما يلي:

ج-1- المحاسبة :

هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية و الإدارية و الأخلاقية عن نتائج أعمالهم ، أي أن يكون الموظفون الحكوميون مسؤولون أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب موجودون في قمة الهرم في المؤسسة أو الدولة) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

ج-2- المساءلة :

هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة ، سواء كانوا منتخبين أو معينين عن طريق تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها ، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية و الدعم من الشعب.

ج-3- الشفافية :

هي الوضوح داخل المؤسسة و هي العلاقة مع المواطنين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) و علانية الإجراءات و الغايات و الأهداف ، و هو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

ج-4- النزاهة :

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق و الأمانة و الإخلاص في العمل ، و بالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية و النزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم و إجراءات عملية.

إن تعقد ظاهرة الفساد وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة يقتضي تبني إستراتيجية تقوم على الشمولية و التكامل لمكافحة هذه الظاهرة ، على أن يسبق ذلك تحديدا لمفهوم الفساد وأسبابه وأشكاله ومن ثم العمل على التقليل من الفرص والمجالات التي تؤدي إلى وجوده أو تضفي عليه الشرعية و المقبولية من المجتمع ، وتعزيز فرص اكتشافه عند حدوثه ووضع العقوبات الردعية بحق مقترفيه .كما أن القضاء على الفساد يتطلب صحوة ثقافية تبين مخاطره السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وتنشر الوعي بتكاليفه العالية ،كما يجب توفر الإرادة السياسية لمحاربة الفساد حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد مع السلطة السياسية .إضافة إلى ما سبق فإن محاربة الفساد تتطلب رأيا عاما نشطا وواعيا يتابع الأحداث ويهتم بالكشف عن حالات الفساد ويعاقب عليها من خلال الحرمان من التأييد الشعبي للعناصر الفاسدة للنظام السياسي[1].

[1] – أحمد أبو دية ، الفساد : سبله و آليات مكافحته ، www.aman-palestine.org، تاريخ الاطلاع 2011/01/10.

3- الديمقراطية كتصور دولي للحكم الراشد:

تعني الديمقراطية " حكم الشعب " أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه ، فالسلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية منبثقة من الشعب ، و الشعب باختياره الحر يقوم بتنصيب حكامه ، فالشورى و انتخاب الحاكم و مناقشة رئيس الدولة هذه هي الديمقراطية و هي تلتزم و تتضمن إعطاء الحريات للناس مثل حرية العقيدة و حرية الرأي و حرية التملك و الحرية الشخصية[1].

لقد شجعت الأمم المتحدة اتجاه دول العالم لتبني الديمقراطية ، ففي سنة 2001 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا من أجل دراسة الخيارات المختلفة لتقوية الدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة لجهود الدول الأعضاء في توطيد الديمقراطية . وبعد سنتين تبنت الجمعية العامة قرارا تعلن فيه التزامها تشجيع و توطيد الديمقراطيات الجديدة ، كما تم إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ، و قد جاء في الإعلان الصادر عن القمة ما يلي " إننا نؤكد مجددا أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها ، ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها ، كما نؤكد مجددا أنه في حين أن هناك تقاسما مشتركا بين النظم الديمقراطية ، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية ، وأنها لا تخص أي بلد أو منطقة ، ونؤكد مجددا ضرورة إيلاء الاحترام الواجب للسيادة والحق في تقرير المصير ، ونشدد أن الديمقراطية و التنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ومتآزرة [2]".

هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الحكم الراشد و الديمقراطية ، إذ أن الديمقراطية تتطلب كلا من الحق بالاختلاف وقبول الجميع بمثل هذا الاختلاف ، و الأساس أن يتم الاعتراف بهذا الاختلاف لإثراء الحياة العامة للناس ، فالحياة السياسية مكونة من أراء متقابلة و الديمقراطية تهدف فيما تهدف إليه التأكد من هذه المواجهة التي تخدم العدل الاجتماعي والوصول إلى نتائج إيجابية للمجتمع ، إذ أن الحكم الرشيد يوفر لنا العديد من الوسائل لتحقيق هذه الغايات وعند المقاربة بين المفاهيم الديمقراطية و الحكم الراشد نرى أن الشفافية و المساءلة العامة على جميع الذين يتولون سلطة عامة بغض النظر إذ كانوا منتخبين أو لا، وينطبق ذلك على جميع مؤسسات السلطة العامة بدون استثناء . وتنطوي المساءلة على الحق العام بدون استثناء بالحصول على المعلومات عن نشاطات الحكومة وعلى الحق بالاعتراض عليها و السعي إلى الإصلاح من خلال آليات قضائية وقانونية و تتم المساءلة عبر البرلمانات و مؤسسات التدقيق العليا.

ومن المعروف أن الديمقراطية ترتكز على حكم القانون فهي تتطلب إدارة فعالة للقضاء والمحاكم و بقية المؤسسات القضائية فضلا عن آليات الرقابة المستقلة ، و عليه فإن الحاجة لوجود برلمان لا يكون فقط مؤسسة

---

[1] – سعيد عبد العظيم ، الديمقراطية و نظريات الإصلاح في الميزان ، دار الإيمان ، الإسكندرية ، 2004 ، ص57.

[2] – سليم الحص و آخرون ، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد في الأقطار العربية ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، 2006 ، ص97.

تشريعية وإنما كجهاز مركزي للدولة و يعمل باسم الشعب ولصالحه على مراقبة الأداء الحكومي بفعالية ويخضعه للمساءلة بعدالة وشفافية.

ومن هنا يجب أن يسود الحياة العامة بكليتها بشعور من الأخلاق إذ يجب أن نعمل جميعا الخير المشترك إذ لا مكان للفساد في الدولة الديمقراطية كون الفساد يزعزع الثقة بمؤسسات الدولة ويدفع إلى التطاول ومد اليد على المال العام ، ويقود للترهل الإداري ويعمل على هدر واضح للثروات والموارد ، وإن محاربة الفساد تسير جنبا إلى جنب مع تعزيز قيم النزاهة والشفافية والاستخدام الأمثل والفعال للموارد والثروات وهذا هو جوهر الحكم الراشد الصالح الذي يقود إليه .

إن الديمقراطية لا يمكن أن تتواجد في كيان معزول خارج جسم الظروف التاريخية والوجود البشري ، و إمكانياتها وحدودها تعتمد على البنى الاجتماعية القائمة وظاهرة الوعي ، فهي قيمة أو مجموعة قيم لا بد من توافرها حتى ينتج عنها سلوك ، إذن هي حالة ذهنية يجب أن تدرك وتستوعب مضامينها في العقل البشري كجزء من ثقافته العامة وكذلك هو الإصلاح الهادف لإحداث تغيير في الثقافة العامة ، وعليه لا يمكن للسلوك الديمقراطي أن يكون دون توفر القيم ذات الطابع الديمقراطي ، فحالة التحول المطلوبة من إطار سلطوي إلى أخر ديمقراطي تحتاج لوعي ، أو إدراك لجوهر ومضامين القيم الديمقراطية والتي هي متعلمة ومكتسبة ولها علاقة بالخبرة والممارسة الإنسانية ، صحيح أنها مذهب فلسفي يعيد أصل السلطة السياسية إلى إرادة العامة وهم الشعب لأنه مصدر السلطات ، وتعود على شكل النظام السياسي إذ نميز بين نظام سلطوي وآخر ديمقراطي ، ولكن مقصدنا هنا الحديث عن مضامين الديمقراطية كقيم ثقافية واجتماعية ، فالقيمة الأولى هي أن الفرد بحد ذاته قيمة ، وحريته نقطة الانطلاق فلا يجوز تقييده أو تكبيله باسم السلطة ومن قبلها في مجالات الحياة وفضاءات السلطة[1].

إن الديمقراطية تروج لفكرة الحرية ، وحق تقرير المصير والاختيار و الاستقلال الذاتي المعنوي ، ومسؤولية الفرد عن اختياراته ، وحماية مصالحه ، والخبرات التي يشارك بها الآخرين ، ناهيك عن احترام كرامة الإنسان كانسان بغض النظر عن عرقه أو دينه ، أو جنسه ، واحترام حرية الرأي والاعتقاد والتعبير بكافة الأشكال وبقية الحريات كما هي الحقوق من مدنية وسياسية وبالذات الحقوق التي ولدت معنا والتي اكتسبت من وجود التنظيم السياسي الذي تطور مع تطور المجتمعات البشرية ، ولا ننسى أن من مضامين الديمقراطية مبدأ سيادة القانون كمعيار يتم التعامل به مع الجميع وهو ما يسمى المساواة أمام القانون و المساواة الأخلاقية الذاتية لكل الأفراد باختيار ما هو أفضل لذاته والمساواة السياسية بين المواطنين ، والمساواة في توزيع عوائد الموارد والثروة ، يضاف إلى ذلك التعددية السياسية التي تعني التنوع بأشكاله المختلفة الثقافة ، الرأي والفكر الذي ينظم من خلاله المجتمع متجها نحو مفهوم تداول السلطة السياسية و التي هي من أهم مضامين الديمقراطية ، يضاف إلى ذلك مضامين

[1] – أمين مشاقبة و المعتصم بالله علوي ، مرجع سابق ، ص74.

مثل :التسامح ، و الحياد القيمي ، العقلانية ، وعلى الصعيد السياسي المعاصر ، فإن الديمقراطية هي منهج حكم وليست عقيدة سياسية ، وعندما نقول بالديمقراطية الدستورية وهي المقيدة بدستور يرسم معالم النظام السياسي وآليات الحكم التي تستند إلى تكريس مبدأ سيادة الشعب من خلال المشاركة الفعالة و المساواة في الاقتراع وشموليته على كافة المستويات المحلية والوطنية ، وتطبيق مبدأ سيادة القانون ، وفصل السلطات ، وتداول السلطة ووجود حكومة يجب مساءلتها لتحقيق الرقابة السياسية ، وضمان الحقوق والحريات العامة ، وتحقيق مبدأ المساواة بأنواعه المختلفة وهذه مضامين وقيم تأتي في صلب مفهوم الحكم الراشد وهي ما يسعى الإصلاح السياسي لتحقيقها ، إذ من دون الوصول إلى حكم ديمقراطي يحترم كرامة الإنسان ويعلي حقوقه ويحترم حرياته فما قيمة الإصلاح حينئذ.

أما مزايا الديمقراطية فهي تعمل على معاملة الجميع على قدم المساواة وتلبية احتياجات المواطنين ، وتدفع باتجاه الحوار و الإقناع والسعي للحلول الوسط وترسيخ السلم الاجتماعي ، وكفالة وحماية حقوق الإنسان وحرياته وتدفع باتجاه تجديد قوة المجتمع من خلال عمليات التجنيد السياسي الذي يؤدي إلى بروز قيادات منتخبة بنزاهة وحرية وبعدالة فهي توفر القيادات السليمة والفاعلة[1].

رغم المزايا التي تتيحها الديمقراطية إلا أن البعض يرى بأن الإفراط بالاعتقاد أن الديمقراطية تقدم حلولا لكافة المشاكل الاقتصادية هو نوع من الاندفاع المتعجل ، فالديمقراطية آلية حكم لا تعتمد مخرجاتها و نتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب ، بل على نوعية المدخلات أيضا كالقرارات الجيدة و الخطط المدروسة و البرامج العملية [2].

4- أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي:

لم يتمكن علماء الاقتصاد من إيجاد الأسباب المباشرة في تفسير البواقي الموجودة في النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي فقد عزيت إلى العوامل الأساسية من يد عاملة و رأس مال ثم عزيت فيما بعد إلى عامل التطور التكنولوجي وغيرها من العوامل التي جرى البحث فيها خلال سنوات طويلة.

ومن بين الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين أن هذه البواقي ترجع في الأساس إلى دور مؤسسات الحكم الراشد و الحوكمة ، وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد و الإشراف على صياغة السياسات المالية و الاقتصادية و تنفيذها ، و من هنا برزت أهمية دور مؤسسات الحكم الراشد في تأمين بيئة قانونية و إدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار و الاستثمار و من ثم دعم النمو الاقتصادي بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقا لمعايير الحكم الراشد . ومن هنا بدأ الاقتصاديون يدركون أهمية الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على

---

[1] – المرجع السابق ، ص75.

[2] – إسماعيل الشطي و آخرون ، مرجع سابق ، ص458.

تطوير السياسات الاقتصادية و كذلك مؤسسات التنظيم و الرقابة ، الأمر الذي يؤدي بالطبع إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي[1].

و يظهر الفساد المحابه للحكم الراشد كعائق كبير أمام التنمية بصور شتى فهو[2]:

- يؤثر سلبا في الفعاليات الاقتصادية جميعها ، بما في ذلك عدم انتظام الحقوق و الواجبات المترتبة على المواطنين ، و خاصة فيما يتعلق بإيرادات الدولة من رسوم و خدمات تتراجع مستوياتها نتيجة لتفشي الرشاوى.

- يضعف ثقة المواطنين بفعالية القانون و النظام العام ، مما يترتب عليه تشكيل منظومة قيمية أساسها الممارسات السلبة و المنافع الفردية.

- يعيد توزيع الدخل و الثروة لصالح من يمتلك السلطة و الجاه و الذين يثرون على نحو متستر.

- يستخدم كوسيلة لشراء الولاء السياسي للنظام الذي تتقاطع مصالحه مع مصالح مرتكبي الفساد و أنصارهم الذين يتحولون إلى شركاء فعليين للنظام ، و بذلك يحصل الاغتراب النفسي لشرائح كبيرة من المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاكتراث و اللامبالاة في جميع القضايا العامة للمجتمع.

- يشوه الهياكل و البنى الاقتصادية ، فهو يحفز على قيام مشاريع خدمية و ذات ربح وفير و سريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تشكل أساس التنمية.

- يؤثر سلبا في استقرار البيئة الاستثمارية العامة ، و يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروع ، و يحد من إمكانيات نقل التكنولوجيا و المهارات و يضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية و الأجنبية ، و يؤدي إلى هروب الأموال و استثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف الذي يعد شرطا أساسيا لجلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

بهذا الشكل يلتهم الفساد البنى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية داخل المجتمع ، ما لم تقف في وجهه السياسات الوقائية و العلاجية المناسبة ، وخاصة بعد تطور أشكاله و ازدهارها مستفيدة من معطيات العصر كالعولمة و ثورة الاتصالات ، لذلك فلا عجب من أن نجد في الدول المتقدمة شواهد لبعض أشكال السلوك الفاسد المختلفة عن نماذج السلوك الفاسد المختلفة عن نماذج السلوك الفاسد في الدول النامية ، حيث يتميز الفساد فيها من خلال تغلغله في الجهاز الحكومي ، ومؤسسات القطاع العام ، لذا تكون منعكساته السلبية أوسع انتشارا و أشد تأثيرا في الأداء الاقتصادي للدولة .

---

[1] – المرجع السابق ، ص210.

[2] – حسن أبو حمود ، الفساد و منعكساته الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة جامعة دمشق ، العدد01 ، دمشق ، 2002 ، ص451.

الجدول (02/02) : العلاقات بين مستويات الفساد و بعض المؤشرات الاقتصادية في دول مختارة خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

الدولة	مستوى الفساد	نصيب الفرد من الناتج الوطني(دولار)	معدل النمو الاقتصادي السنوي	نصيب الفرد من الديون الخارجية(دولار)	نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة(دولار)	معدل خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات	دليل الفقر البشري
الصين	2.43	750	9.2	123	36.2	8.6	30
اندونيسيا	2.65	640	4.1	732	1.7	33	46
مصر	2.48	1290	4.6	484	16.3	9.5	55
تركيا	3.54	3160	4.4	1582.1	12.5	21.2	24
الأردن	4.89	1150	6.2	1346.6	35.4	16.4	07
ماليزيا	5.32	3670	6.4	2092.2	174.1	8.7	18
التشيلي	6.80	4990	8.3	2452.8	333.7	22.3	04

المصدر: حسن أبو حمود ، الفساد و منعكساته الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة جامعة دمشق ، العدد01 ، دمشق ، 2002، ص452.

نلاحظ من الجدول أن هناك ارتباطات مباشرة و عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي و مستوى انتشار الفساد باستثناء الصين ، كما نلاحظ أن هناك علاقة مباشرة و عكسية بين نصيب الفرد من الديون الخارجية و كذلك نصيبه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مستوى انتشار الفساد ، حيث أن المؤسسات المالية و الشركات الأجنبية تتحاشى التعامل مع الدول التي ينتشر فيها الفساد و في حالات الاستثناء يكون الدافع سياسيا و تشجعه الحكومات في الدول الأم لهذه الشركات.

وهناك من يرى عكس ذلك فالفساد في نظرهم يحسن الرفاهية الاقتصادية ويحسن الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة ، وفي بعض التحليلات هناك رأي يقرر أن الفساد يمكن فعلاً أن يدفع النمو الاقتصادي أو على الأقل لا يعيقه من خلال تسهيل الاستثمار الداخلي أو تحقيق ريع مرتفع من خلال

المعاملة الضريبية . ومن الشواهد على ذلك تجربة جنوب شرق آسيا والتي أثبتت أن كثافة الفساد لا يعني بالضرورة وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى فإن الدليل المقارن حديثاً المبنى على الدراسات المقطعية يشير إلى علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي .

وهكذا يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي ، وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات ، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقاً للنمو الاقتصادي كما في تجربة جنوب شرق آسيا .

خلاصة الفصل الثاني:

حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير من طرف الفكر الاقتصادي و على وجه الخصوص الحديث منه ، و هذا الاهتمام ناتج عن تغير الاهتمامات التنموية لجميع دول العالم و خاصة النامية منها لأن تطلعاتها التنموية كانت جد ملحة و خاصة بعد الحقبة الاستعمارية للحرب العالمية الثانية ، وأهم ما ميز التنظير الفكري التنموي الخاص بالنمو الاقتصادي في العصر الحديث (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى وقتنا الحاضر) هو تجاوزه للتحليلات و التفسيرات الكمية البحتة ، فعلى اعتبار أن النمو الاقتصادي ذو مدلول كمي جاءت النظريات التقليدية المفسرة له أيضا بتفسيرات و تحليلات متوافقة معه أو مع طابعه الكمي أي ذات تصور كمي أيضا متعلق بطبيعة عناصر الإنتاج من حيث الكم و الكيف و أنماط الإحلال بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي.

لقد تغيرت نظرة الاقتصاديين المهتمين بالفكر التنموي إلى أسباب حدوث النمو الاقتصادي في دول العالم ، واتضح أن هناك اختلافات في معدلات النمو الاقتصادي لا تعزى إلى العوامل التقليدية و إنما تعزى إلى أسباب أخرى سميت فيما بعد بالعوامل الحديثة المسببة للنمو الاقتصادي (المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي) و التي من أبرزها و أكثرها تأثيرا في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة نجد كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد.

يبرز أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الصادرات في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عناصر الإنتاج ، ومن خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنيات الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية ، كما أن التوسع في الصادرات يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية الأساسية و السلع الرأسمالية الضرورية مما يساهم في زيادة الاستثمارات المحلية و زيادة الإنتاج المحلي و من ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي. كما يرتبط النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دوره في زيادة حجم الاستثمار المحلي و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما أنه مصدر جديد لتمويل التنمية أفرزته ظاهرة العولمة في ظل فجوات الادخار و المشروطية بمختلف أنواعها للقروض الخارجية . و يرتبط النمو الاقتصادي بالرأسمال البشري من خلال دوره الحيوي في تنمية الاقتصاد المحلي و الحد من الفقر عن طريق تنمية قدرات الموارد البشرية و تطوير أفكار الابتكار و اكتساب المعرفة عن طريق التعليم و التعلم و البحث و التطوير ، فالمجتمعات أصبحت تقاس بحجم الرأسمال البشري و ليس بحجم الرأسمال المادي لأن هذا الأخير أصبح مكمل فقط و ليس هو الأساس كما كان موجود في النظريات الاقتصادية التقليدية .وبوصفه المحدد الأكثر تناولا حديثا يبرز الحكم الراشد كمحدد للنمو الاقتصادي من خلال توفير البيئة القانونية و الإدارية السليمة المبنية على حكم المؤسسات للسير الفعال للعملية الاقتصادية بمختلف جوانبها بالإضافة إلى القضاء على الفساد بمختلف أنواعه نظرا للتشوهات العديدة التي يصبغها على الأداء الاقتصادي للدولة.

خلاصة الباب الأول:

أدى التطور الحاصل في مفهوم التنمية إلى إحداث ثورة كبيرة من حيث إعادة صياغة المفاهيم المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، فالمفهوم الجديد للتنمية المتبنى من قبل المنظمات و الهيئات الدولية على وجه الخصوص يصف عملية التنمية بأنها توسيع خيارات البشر و تحسين مختلف مناحي الحياة من صحة و تعليم و ثقافة و حرية ممارسة الرأي و حق المشاركة السياسية و المساهمة في اتخاذ القرار.

ومن أهم المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية نجد النمو الاقتصادي الذي كان المقياس الوحيد للأداء الاقتصادي في ظل المفهوم التقليدي للتنمية. ولكن مع التغيرات و التحولات التي عرفها مفهوم التنمية أخذ موضوع النمو الاقتصادي و كيفية تحقيقه تصورات جديدة من قبل المفكرين و الممارسين و صناع القرار و المنظمات و الهيئات الدولية بل حتى رجال السياسة و مؤسسات المجتمع المدني.

نعني بالنمو الاقتصادي التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، وهو عبارة عن مؤشر مهم من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي ، كما أنه هدف قديم و حديث تسعى إلى تحقيقه مختلف دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة ، فالدول النامية تسعى إلى تحقيقه بهدف التطوير الاقتصادي العام و آثاره المختلفة بينما الدول المتقدمة تسعى إلى تعزيزه والاهتمام بالآثار النوعية له.

وطالما أن النمو الاقتصادي هدف كافة الدول فإن آليات تحقيقه و أسباب الوصول إليه شكل حيزا كبيرا من الاهتمام العلمي ، فقد تطورت تصورات النظريات الاقتصادية ، فبالإضافة إلى العوامل التقليدية من عمل و رأس مال و تكنولوجيا أسست النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي و خاصة مدرسة النمو الداخلي التي توصلت إلى مجموعة من المحددات أثبتتها العديد من الدراسات التجريبية عبر البلدان وهذه المحددات لا تلغي العوامل التقليدية بل تضاف إليها. فلابد أن تكون اقتصاديات الدول منفتحة على العالم الخارجي و مستفيدة من وفرات التجارة الخارجية سواء من ناحية تنمية القدرات التصديرية مما يحفز جهاز الإنتاج الداخلي أو تنمية القدرات الإنتاجية للمؤسسات عن طريق توفير التكنولوجيا الجديدة بالإضافة إلى توفير النقد الأجنبي . كما برز الاستثمار الأجنبي المباشر وارتبط بالنمو الاقتصادي نظرا للاتجاه العالمي لتدويل الاقتصاد و حرية تنقل عناصر الإنتاج ، وقد أخذت مختلف دول العالم تتنافس في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق التحفيزات المختلفة لأنها تساهم في زيادة الإنتاج المحلي و تعفي الدولة من آثار فجوات الادخار و إشكالية تمويل الاستثمارات المحلية .

و إضافة إلى الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر يبرز الرأسمال البشري و الحكم الراشد كأحد أهم العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، ففي ظل اقتصاد المعرفة و تطور أساليب الإنتاج يساهم الرأسمال البشري في دفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق توفير القدرات البشرية النوعية المتعلمة و المدربة و المؤهلة بواسطة التعليم و التدريب و البحث و التطوير . كما يساهم الحكم الراشد في توفير دولة المؤسسات التي تضمن معايير الحوكمة و الشفافية و الظروف القانونية وهذا يساهم في استقرار البيئة الاقتصادية العامة مما يساهم في التفاعل الايجابي بين المؤسسات و يقلص الفساد الذي يقوض النمو الاقتصادي بصور عديدة.

خلاصة الباب الأول:

أدى التطور الحاصل في مفهوم التنمية إلى إحداث ثورة كبيرة من حيث إعادة صياغة المفاهيم المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، فالمفهوم الجديد للتنمية المتبنى من قبل المنظمات و الهيئات الدولية على وجه الخصوص يصف عملية التنمية بأنها توسيع خيارات البشر و تحسين مختلف مناحي الحياة من صحة و تعليم و ثقافة و حرية ممارسة الرأي و حق المشاركة السياسية و المساهمة في اتخاذ القرار.

ومن أهم المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية نجد النمو الاقتصادي الذي كان المقياس الوحيد للأداء الاقتصادي في ظل المفهوم التقليدي للتنمية. ولكن مع التغيرات و التحولات التي عرفها مفهوم التنمية أخذ موضوع النمو الاقتصادي و كيفية تحقيقه تصورات جديدة من قبل المفكرين و الممارسين و صناع القرار و المنظمات و الهيئات الدولية بل حتى رجال السياسة و مؤسسات المجتمع المدني.

نعني بالنمو الاقتصادي التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، وهو عبارة عن مؤشر مهم من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي ، كما أنه هدف قديم و حديث تسعى إلى تحقيقه مختلف دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة ، فالدول النامية تسعى إلى تحقيقه بهدف التطوير الاقتصادي العام و آثاره المختلفة بينما الدول المتقدمة تسعى إلى تعزيزه والاهتمام بالآثار النوعية له.

وطالما أن النمو الاقتصادي هدف كافة الدول فإن آليات تحقيقه و أسباب الوصول إليه شكل حيزا كبيرا من الاهتمام العلمي ، فقد تطورت تصورات النظريات الاقتصادية ، فبالإضافة إلى العوامل التقليدية من عمل و رأس مال و تكنولوجيا أسست النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي و خاصة مدرسة النمو الداخلي التي توصلت إلى مجموعة من المحددات أثبتتها العديد من الدراسات التجريبية عبر البلدان وهذه المحددات لا تلغي العوامل التقليدية بل تضاف إليها. فلابد أن تكون اقتصاديات الدول منفتحة على العالم الخارجي و مستفيدة من وفرات التجارة الخارجية سواء من ناحية تنمية القدرات التصديرية مما يحفز جهاز الإنتاج الداخلي أو تنمية القدرات الإنتاجية للمؤسسات عن طريق توفير التكنولوجيا الجديدة بالإضافة إلى توفير النقد الأجنبي . كما برز الاستثمار الأجنبي المباشر وارتبط بالنمو الاقتصادي نظرا للاتجاه العالمي لتدويل الاقتصاد و حرية تنقل عناصر الإنتاج ، وقد أخذت مختلف دول العالم تتنافس في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق التحفيزات المختلفة لأنها تساهم في زيادة الإنتاج المحلي و تعفي الدولة من آثار فجوات الادخار و إشكالية تمويل الاستثمارات المحلية .

و إضافة إلى الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر يبرز الرأسمال البشري و الحكم الراشد كأحد أهم العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، ففي ظل اقتصاد المعرفة و تطور أساليب الإنتاج يساهم الرأسمال البشري في دفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق توفير القدرات البشرية النوعية المتعلمة و المدربة و المؤهلة بواسطة التعليم و التدريب و البحث و التطوير . كما يساهم الحكم الراشد في توفير دولة المؤسسات التي تضمن معايير الحوكمة و الشفافية و الظروف القانونية وهذا يساهم في استقرار البيئة الاقتصادية العامة مما يساهم في التفاعل الايجابي بين المؤسسات و يقلص الفساد الذي يقوض النمو الاقتصادي بصور عديدة.

الباب الثاني:

الاقتصاديات العربية و تحديات المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

- إشارة مقارنة بين الجزائر،مصر، السعودية-

تمهيد:

عزي القصور الذي عرفته التجارب التنموية في الدول العربية إلى العديد من الأسباب ، بعضها داخلي تمثل أساسا في ضعف السياسات المتبعة و عدم فاعليتها و ضعف الرصيد الأولي من الكيان التنموي ، و بعضها خارجي تمثل بداية في الاستعمار الأجنبي أو التدخلات الأجنبية من فترة إلى أخرى التي مست الكثير من الدول العربية ،ثم أنه و رغم الاستقلال السياسي للدول العربية إلا أن سلطان الضغوط الخارجية بقي مسيطر على العديد من المناحي في الكثير من الدول العربية و خاصة الناحية الاقتصادية .

لقد اختلفت الدول العربية بداية في فلسفة الإصلاح الاقتصادي سواء الخيار الاشتراكي وما يلحق به من أنماط الإنتاج و التوزيع و التصدير و غيرها ، أو الخيار الليبرالي و ما يلحق به أيضا من أنماط الإنتاج و التوزيع و التصدير و غيرها ، كما اختلفت النتائج الاقتصادية لهذه السياسات بين الدول ، فهناك دول حققت رصيد معتبر في مجال بناء القواعد التنموية كالقواعد الصناعية التي حققتها الجزائر و مصر و العراق مثلا ، أو الطفرة العلمية التي حققها العراق و الأردن و مصر ، كما أن هناك دول عرفت الإخفاق الاقتصادي و التردي الاجتماعي كاليمن و و موريتانيا و جيبوتي لضعف مواردها .

ولكن مع بداية عقد التسعينات و انتهاء الحرب الباردة و انهيار الشيوعية و الاتحاد السوفياتي ، برزت على أنقاض هذا كله الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي من مظاهرها الاقتصادية سيادة آلية اقتصاد السوق كتوجه عالمي كاسح و مدعوم من المنظمات و الهيئات الدولية و في مقدمتها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة . وفي ظل هذه الظروف العالمية الجديدة و بطريقة حتمية شهدت البلاد العربية موجة الإصلاحات الاقتصادية المتوافقة مع هذه الخيارات الجديدة .

إن هذا التحول في الممارسات الاقتصادية رافقه موجة تحول أيضا على مستوى التنظير الاقتصادي و التنظير التنموي على وجه الخصوص ، و قد ساهم تطور هذا التنظير في تطوير مداخل تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة و النمو الاقتصادي بصفة خاصة ، فقد أسست نظريات النمو الحديثة كما أشرنا سابقا إلى عوامل جديدة للنمو الاقتصادي.

و حاولت الدول العربية و من بينها الجزائر و مصر و السعودية الأخذ بالمبادئ الجديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي ، و سنتناول في هذا الباب واقع الوطن العربي في ظل المتغيرات السابقة ، و نركز على واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي و تحديدا الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد في الجزائر و مصر و السعودية و ذلك على سبيل المقارنة بينها.

الفصل الثالث:

الوطن العربي؛ اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا.

تمهيد:

يشكل الوطن العربي بمجموع دوله من النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية مزيجا بين جوانب التقارب و التماثل و مزيجا آخر بين جوانب الاختلاف و التباعد. فمن مظاهر التقارب و التماثل تشترك دول الوطن العربي في كونها لم تستطع بشكل عام من تحقيق طفرة تنموية على مختلف الأصعدة و اللحاق بركب الدول المتقدمة ، فمن الناحية الاقتصادية لا تبرز أية دولة حققت معدلات نمو اقتصادي كتلك التي حققتها النمور الآسيوية مثلا ، ومن الناحية السياسية تشترك الدول العربية في عدم قدرتها على تحقيق التنمية السياسية بمختلف جوانبها و إرساء مبادئ الحكم الصالح و الإدارة الرشيدة ، فيغلب على أنماط الحكم فيها مظاهر الأحادية و الفساد السياسي باستثناء بعض الديمقراطيات المشوهة ، أما من الناحية الاجتماعية فنجد الدول العربية عموما تصنف ضمن مستويات التنمية البشرية المتوسطة و المنخفضة لضعف الخدمات الصحية و التعليمية ...الخ .

أما من مظاهر الاختلاف و التباعد فنجد اختلافات في الموارد الاقتصادية ، فهناك دول ذات موارد طبيعية كالبترول و الغاز و دول ذات موارد بشرية و دول أخرى تفتقد إلى كلا الموردين و دول أخرى أيضا تجمع بين الموردين ، كما أن هناك اختلافات في فلسفة العمل الاقتصادي و استراتيجيات التنمية فهناك دول انتهجت أسلوب الاقتصاد الحر و الانفتاح الاقتصادي بينما هناك دول انتهجت أسلوب الاقتصاد الاشتراكي ذو التوجه الداخلي ، و هناك اختلافات في التوجهات السياسية و أنماط الحكم فنجد دولا ذات طابع ملكي أو ملكي دستوري و أخرى ذات طابع جمهوري ، ويضاف إلى هذه الاختلافات تباين المؤشرات الاجتماعية من ناحية مستويات المعيشة و نوعية الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع بمختلف أنواعها.

وأيا كانت الاختلافات و التقاربات فالنظام التنموي العربي بصفة عامة يعاني من تحديات كثيرة و متنوعة ناتجة عن الجوانب السلبية لمدخلاته بمختلف أنواعها مثل ضعف حجم الاستثمارات المخصصة للتنمية و سوء استغلال الموارد و غياب الإدارة السليمة للمشاريع التنموية و انخفاض مستويات الإنتاجية و ضعف الكفاءة الاقتصادية لكافة القطاعات و غياب الأمن السياسي و الغذائي و المائي و الطاقوي و الاجتماعي بالإضافة إلى ارتفاع نسب البطالة و انتشار الفقر و البطء في استيعاب العلم و التكنولوجيا الحديثة و استخدامها لأغراض التنمية .

المبحث الأول: الوطن العربي اقتصاديا :

رغم الاستقلال السياسي للوطن العربي من الاستعمار الحديث إلا أن تحقيق الثورة الاقتصادية و بناء قوة اقتصادية ذات مكانة على المستوى العالمي لا يزال هدف بعيد المنال و التحقيق ، فالناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات العربية مجتمعة لا يفوق الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا أو اسبانيا مثلا ، و هذا رغم المكانة الجغرافية التي يقع فيها الوطن العربي فهو همزة ربط بين العديد من الكتل الاقتصادي الكبرى سوء في آسيا أو أوربا بالإضافة إلى المساحة الشاسعة التي يتربع عليها و تنوع الموارد الطبيعية ، و ما يزال اقتصاد الوطن العربي يوصف في التقارير الاقتصادية الدولية بالاقتصاد النامي و الريعي و الحساس للصدمات الداخلية و الخارجية.

1- مراحل تطور الاقتصادي العربي:

إن المتأمل لمسار الاقتصاد العربي و تحديداً منذ السبعينات يتضح له بأن هناك ثلاث مراحل أساسية مر بها وهي :

أولا: مرحلة الوفرة النفطية :

تميزت هذه المرحلة بتحقيق معدلات نمو عالية عمت كل الدول العربية تقريباً و خاصة المصدرة للنفط منها ، بسبب ارتفاع أسعار البترول ، حيث ارتفع السعر من 3 إلى 12 دولار بين أكتوبر و ديسمبر 1973 ، ثم إلى 34 دولار عام 1981 ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الحصيلة النفطية . وتميزت هذه المرحلة بما يلي[1]:

- سيطرة النشاط الاستخراجي حيث أصبح النفط مصدراً لما يزيد عن 50 % من الناتج القومي ، ليصل في بعض الدول العربية إلى 90 % .
- زيادة الإنفاق الحكومي في الدول العربية النفطية منها وغير النفطية ، و هذا عن طريق القروض و الإعانات التي تقدمها حكومات الدول النفطية لحكومات الدول غير النفطية .
- زيادة الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية ، أي زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية التي كانت تمثل الشكل المالي للبترول .

---

[1] – بوزلخة سامية ، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2005 ، ص11.

- الاتجاه نحو النمط الاستهلاكي بسبب ارتفاع متوسط الدخل الفردي ، مما أدى إلى زيادة الاستيراد من الخارج .

ثانيا: مرحلة الركود الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة النفطية والتدهور المفاجئ في أسعار النفط ، الأمر الذي كشف عن حقيقة الوضع الاقتصادي الذي خلفته مرحلة السبعينات ، حيث أصبحت الاقتصاديات العربية تعاني من تفاقم مظاهر التبعية الاقتصادية ، والاختلالات العميقة في هياكلها الاقتصادية و ارتفاع معدلات التضخم و التدهور في أسعار صرف العملات الوطنية و التهديد في أمنها الغذائي ، وكذا الارتفاع في حجم مديونيتها .

كل هذا سببته السياسات التنموية التي تبنتها الدول العربية و التي كانت تعتمد بالأساس على المراكز الصناعية الغربية ، فقد عجزت عن تحقيق بناء صناعة متكاملة و اقتصاد مرتبط أساساً بالتصنيع المستقل الذي وفرت له عوائد النفط إمكانية إزالة أهم العقبات أمامه أي التمويل . هذا و قد تمكنت الدول الغربية من خلق التناقضات بين الدول المصدرة للنفط العربية وغير العربية من أجل دفع أسعار النفط نحو الانخفاض إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد عام 1985 ، لتظهر أزمة الكساد النفطي و انعكاساتها السلبية على الدول العربية .

ثالثاً : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

بدأت الدول العربية منذ مطلع عقد التسعينات في انتهاج مسيرة الإصلاحات الاقتصادية من أجل التحول من المسار السابق أي الاقتصاد الموجه الذي فشلت أساليبه في تحقيق التنمية المنشودة ، بل حمل معه العديد من الاختلالات الداخلية و الخارجية في الاقتصاديات العربية .

و في هذه المرحلة على وجه الخصوص بدأت الاقتصاديات العربية تظهر عليها مظاهر ذاتية التنمية و تجنب تأثير الصدمات الداخلية و الخارجية ، و التي إن لم تتحقق في كافة الدول العربية من ناحية النتائج فهي رهان مشترك بينها .

إن أهم الإصلاحات التي باشرتها الدول العربية و الجديرة بالذكر ؛ هي تلك الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى التكيف مع آلية اقتصاد السوق و التي من أهمها :

أ- الخوصصة و إعادة هيكلة القطاع العام:

ظهرت سياسة الخوصصة و إعادة هيكلة القطاع العام في الدول العربية منذ مطلع عقد التسعينات كخيار استراتيجي و حتمية اقتصادية لعلاج الاختلالات الهيكلية التي برزت في اقتصادياتها التي اعتمدت على القطاع العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لفترة طويلة ، و رغم أن هناك تفاوت نسبي بين الدول العربية من حيث سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي و مدة هذه السيطرة (فمثلا ؛ الجزائر و مصر و سوريا و العراق كان فيها التغييب الكامل للقطاع الخاص لفترة تزيد عن ثلاث عقود ، بينما في دول الخليج كان هناك حضور و لو ضئيل للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام) إلا أن جميع الدول العربية تبنت نهج الخوصصة و تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي ، باعتباره لم يعد قادراً على القيام بالمهام الموكلة إليه ، وفي أغلب الأحيان يمثل عبء ثقيل على جهاز الدولة ، وأصبحت حكومات الدول العربية مهما تعاقبت و قدمت من برامج و اجتهادات لا يمكنها أن تتحمل عبء القطاع العام .

في ظل تدني مستوى أداء القطاع العام في الدول العربية مقارنة بمستوى خطط التنمية ، حيث أصبح القطاع العام مجالاً للاستنزاف المستمر للموارد و عبئاً ثقيلاً على ميزانيات الدول العربية (محدودية النتائج و ضخامة الخسائر و تفاقم المشاكل المرتبطة بالتمويل ...) تكونت قناعة عند أغلب الدول العربية بأن الكفاءة الاقتصادية و الاستغلال الأمثل للموارد و حسن تخصيصها لا يتم إلا عن طريق فتح المجال أمام مبادرات القطاع الخاص ، حيث توفر الملكية الخاصة المبادرة الشخصية وحرية اتخاذ القرار الاقتصادي . وهذا هو الدافع الأهم الذي دفع بالدول العربية نحو إعادة تأهيل القطاع العام و إعادة إصلاحه و ذلك بإحلال القطاع الخاص محله في مختلف الأنشطة عن طريق تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة بصورها المختلفة[1].

وقد أقدمت الدول العربية و بدرجات متفاوتة من حيث العدد و الفترة الزمنية على تحويل ملكية العديد من مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص و خاصة المؤسسات الإنتاجية و الاتصالات و البنوك ." فمصر مثلاً قامت بتحويل ملكية 85 مؤسسة إلى القطاع الخاص خلال الفترة 1992-1997 ، و في النصف الأول من عام 1995 تم بيع أكثر 10% من أصول تلك المؤسسات و بلغت حصيلة البيع 25 مليار جنيه . كما بلغت حصيلة عمليات الخوصصة ما يقرب 7.9 مليار جنيه"[2]. " و في الجزائر تم تطبيق برنامج الخوصصة بمساندة كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و ركزت أساساً على المؤسسات العامة المحلية فخلال عام 1996 تم خوصصة 117 مؤسسة ، وخلال عام 1998 صفيت 827 مؤسسة عامة ، وقدرت وزارة المالية عام 1998 مختلف عمليات الخوصصة بحوالي 1400 مليار دينار ، كما تم تقدير مختلف عمليات التطهير المالي للمؤسسات

---

(1) – كسرى مسعود ، التحرر الاقتصادي و الخوصصة ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 12 ، منشورات جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 215 .

(2) – سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 2000 ، ص 289 .

العمومية بـــ 50% من الناتج الداخلي الإجمالي لعام 1998 و 7 أضعاف ميزانية التجهيز لنفس السنة"[1]. وفي المملكة العربية السعودية خضعت الكثير من المؤسسات العمومية للخوصصة فقد تم مثلاً في عام 1999 إشـــراك القطاع الخاص في إدارة المؤسسة العامة للموانئ ، كما تم تحويل وزارة البرق و البريد و الهاتف إلى شركة سعودية تحت اسم شركة الاتصالات السعودية عام 1998 و تم تحويل مؤسسة الكهرباء إلى شركة مساهمة تحت اســـم الشركة السعودية للكهرباء عام 2000 ، و بدأت عملية خوصصة الخطوط الجوية السعودية عام 1992 و ذلك بالبدء بتحويلها إلى قطاع خاص عبر ثلاث مراحل.

ب - تحرير الأسعار:

تستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التشوهات السعرية و تحرير قيمها وحركتها بإلغاء الدعم و كافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري قصد المساهمة في قيام وتطور اقتصاد السوق ، والى ضغط الطلب الكلي و ترشيد استخدام الموارد و تصويب توجيهها و توظيفها و إلى زيادة الإنتاج المحلـــي و الصـــادرات و تقلـــيص الواردات بما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات و إلى تعبئة الموارد المالية للدولة لخفض العجز المـــوازني و زيـــادة مخصصات التنمية وصولاً في النهاية إلى السيطرة على التضخم[2].

و قد تبنت الدول العربية أسلوب التحديد الإداري للأسعار في الأسواق العينية والنقدية على نحـــو يبتعـــد كثيرًا عن المستوى التوازني لتلك الأسعار ، بحيث أصبح تقدير أسعار تقل عن التكلفة الحقيقية للإنتاج من جهة ، و تنخفض عن مستوى الأسعار السائدة في الأسواق العالمية من جهة أخرى ظـــاهرة عامـــة في الـــدول الـــتي تتبنى هذه السياسة السعرية بغرض تخفيف أعباء المعيشة على الطبقات ذات الدخل المحدود ، و بالرغم من الجوانب الإيجابية لهذه السياسة فيما يتعلق بآثارها على توزيع الدخل و العدالة الاجتماعية ، إلا أنها أفرزت العديد من الآثار السلبية التي أسهمت في ظهور و تعميق الإختلالات التي واجهت الدول العربيـــة إذ ترتـــب عليهـــا ؛ تعطيـــل جهاز الثمن و آليات السوق ، و تثبيط الحافز على إنتاج المنتجات المدعمة محلياً ، و هو ما أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي ومن ثم تزايد الواردات على نحو أسهم في خلق المزيد من الضـــغوط علـــى الميـــزان التجـــاري ، أضـــف إلى ذلك انخفاض إيرادات البيع في معظم مؤسسات القطاع العام ، وتعـــرض الكـــثير منـــها للتعثـــر و تحقيـــق خسائر مالية تقوم الدولة بتعويضها ، وإلى جانب تزايد بنود الدعم و مخصصاته ، ومن ثم تفاقم معدلات عجـــز الموازنة[3].

---

(1) – بطاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (جامعة الشلف) ، العدد00 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 207 .

(2) – قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 247 .

(3) – سميرة إبراهيم أيوب ، مرجع سابق ، ص 36 .

هذه الآثار السلبية الناجمة عن سياسة تحديد و دعم الأسعار من جهة ، و متطلبات التكيف مع اقتصاد السوق من جهة أخرى ، أقدمت الدول العربية على إصدار تشريعات جديدة تهدف إلى تحرير أسعار كافة السلع و الخدمات و رفع الدعم عنها و جعلها تعتمد على قواعد المنافسة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين .

ج – تحرير التجارة الخارجية :

نعني بهذا الإجراء جملة الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد ، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات[1].

و قد تبنت الدول العربية هذا النهج و أخذت بهذه الإجراءات التي تمثلت في تخفيض التعريفة الجمركية على الصادرات و الواردات ، بالإضافة إلى إلغاء القيود الكمية ونظام حصص الاستيراد و تخفيض معدلات الحماية الجمركية ، و السماح بعمليات التصدير والاستيراد في مختلف السلع سواء الاستهلاكية أو الوسيطية أو الكمالية و كذا الاستثمارية لكل من القطاع الخاص و العام على حد سواء.

د - إصلاح القطاع المالي :

يعبر القطاع المالي عن الهيئات و الأعوان و الآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل ، و للآخرين باستخدام و توظيف مدخراتهم ، وتتوقف فعالية القطاع المالي على قدرته على تعبئة الادخار و ضمان أفضل التخصصات للموارد[2]. ولتحقيق هذا الهدف في ظل التحول الاقتصادي القائم في الدول العربية ، بادرت هذه الأخيرة إلى إدخال إصلاحات على القطاع المالي تتناسب و متطلبات اقتصاد السوق ، إلا أن هذه الإصلاحات كانت كباقي الإصلاحات في المجالات الأخرى متباينة بين الدول العربية و خاصة من حيث سرعتها و فعاليتها ، و تركزت هذه الإصلاحات فيما يلي :

- مواصلة الحد من عجز الميزانية .
- تقوية الوضع المالي للبنوك و فتح مجال المنافسة بينها .
- انتهاج سياسة مالية و نقدية مرنة و خاصة استمرار تحرير سعر الصرف و الحفاظ على معدل مقبول للتضخم ووضع سعر فائدة مقبول ومحفز للاستثمار .
- النهوض بسوق الأوراق المالية والبورصات وعمليات الوساطة المالية .

---

(1) – قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 249 .

(2) –المرجع سابق ، ص 260.

- تعميق السوق الثانوية للأوراق المالية الحكومية وتقويتها .
- الإعـــداد الجيد للدخول في التعامل مع الأدوات المصرفية الحديثة .
- القـــيام بفتح الأسواق المصرفية والمالية في وجه المنافسة الدولية .

2- خصائص الاقتصاد العربي:

هناك خصائص عامة تشترك فيها معظم الدول العربية تعطي الانطباع العام حول العديد من المميزات سواء تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة أو نتائجها على مختلف المستويات ، و فيما يلي نتناول أهم هذه الخصائص و المميزات.

أ ــ الظاهرة الريعية للاقتصاد العربي :

يعـــرف الريـــع في النظريـــة الاقتصـــادية علـــى أنـــه ؛ كافـــة أشـــكال الـــدخل العائـــدة إلى هبات الطبيعة ، وبالتالي فهو ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات ، لكن الاختلاف بينها يكمن في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها بالمقارنة مع بقية مصادر الدخل الأخرى[1].

و بالنظر إلى الاقتصاديات العربية نجد أن ظاهرة الريع تتجلى في عدد كبير منـــها ، و خاصـــة الـــدول الخليجية و الجزائر و ليبيا ، فهذه الدول تعتمد على البترول في اقتصـــادها ، حيـــث تمثـــل إيـــرادات البتـــرول أكثر من 90% من إجمالي الصادرات و حوالي النسبة نفسها من إيرادات الموازنة العامة ، و يؤول دخل البترول مباشرة إلى الدولة التي تصبح وسيط بين قطاع البترول و باقي القطاعات الاقتصادية . أمـــا الـــدول العربيـــة الأخرى غير البترولية فلا يمكن اعتبارها ريعية بالمعنى المشار إليه ، مع ذلك فإن غلبة الظـــاهرة البتروليـــة علـــى تطور المنطقة العربية ألقى بظلاله على الدول غير البترولية ، فمثلا تتجسد ظاهرة الريع في مصر من خـــلال مـــدا خيل رسوم المرور عبر قناة السويس و في سوريا من خلال رسوم أنابيب البترول ، وكـــذلك الحـــال بالنســـبة لليمن الذي يحصل على ما يقارب 85% من الناتج الوطني من تحويلات العاملين للعملة الصعبة من الخـــارج . ولهذا يمكن أن نقول بأن الاقتصاديات العربية شديدة الحساسية للصدمات الداخلية والخارجيـــة و غـــير ذاتيـــة التنمية .

[1] – مشدن وهيبة ، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 67 .

ب ــ سوء استغلال الموارد الاقتصادية :

تعاني الاقتصاديات العربية من مشكلة سوء استغلال الموارد الاقتصادية ، ففي الوقت الذي تتخبط فيه الدول العربية في مشاكل عدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي و بطئ نموه ، تبقى عاجزة عن استغلال معظم مواردها الاقتصادية ، ويظهر ذلك من خلال تجميد جزئ هام من الموارد البشرية و المتمثلة في معدلات البطالة المرتفعة التي تعتبر عائق من عوائق التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى نقص استغلال الأراضي و المساحات الزراعية و بقاع جزء من الموارد المالية العربية معطلة في شكل أرصدة موظفة في المصارف الأجنبية (بلغت عام 1995 حوالي 9000 مليار دولار) ، و التي من المفروض أن تكون محركاً للتنمية ، و من جهة أخرى فان ما يستغل فعلاً من هذه الموارد المتاحة لا يتوافق مع ما يمكن أن تجنيه الدول العربية إذا أحسنت استغلالها ، فالملاحظ وجود هدر كبير في الطاقات و انخفاض في إنتاجيتها بالإضافة إلى التبذير الناتج عن ضعف الموجود في عنصر التنظيم .

ج ــ ارتفاع حجم المديونية :

منذ السبعينات فضلت أغلب الدول العربية الإسراع بعملية التنمية عن طريق التمويل الخارجي ، إلا أن معظم الديون كانت موجهة إلى مجالات استهلاكية ، مما جعل الدول العربية عاجزة عن تسديد أعباء هذه الديون ، وهكذا أصبح الدين الخارجية كأداة لاستنزاف الموارد وإعاقة لعملية التنمية .

و لقد بلغ حجم الديون الخارجية للدول العربية عام 1973 ما يقارب 11.5 مليار دولار، ثم 110 مليار دولار عام 1989 ، لتصل إلى 125.7مليار دولار عام 2001 ، ثم151.1 مليار دولار عام 2004 أي ما يعدل 42.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع تفاقم حجم المديونية العربية إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها معظم الدول العربية من أجل إعادة بناء هياكلها الاقتصادية نتيجة التشوهات التي خلفها الاقتصاد الموجه[1]. هذا من جهة ، و من جهة أخرى يرجع ارتفاع حجم المديونية العربية إلى الاقتراض من المؤسسات التمويلية الدولية و شروطها .

د ــ عدم المرونة في الطاقة المالية :

نقصد بالطاقة المالية قدرة الاقتصاد على التمويل ، و نقصد بالمرونة قدرة الاقتصاد على إيجاد البدائل التمويلية ، ففي أغلب الاقتصاديات العربية كانت الدولة هي المالكة و الممولة و المنتجة و هي الحامية و الموزعة ، و لكن بدأ الاتجاه إلى التخلي عن هذه العناصر في بعضها والاستمرار في بعضها الآخر بمستويات

[1] ــ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، العدد 2002 ، ص 147.

مختلفة ، غير أن القدرة على التمويل مازالت ضعيفة نتيجة أن الدولة هي الممول الوحيد لحد الساعة أو عن طريقها بسبب أحادية التصدير و أحادية التداين ، وضعف الأسواق المالية ، أو وجود الأسواق المالية مع عدم الثقة و قلة السيولة[1].

هـ ـ ضعف الترابط بين الاقتصاديات العربية و تكاملها مع الاقتصاد الأجنبي :

إن التماثل القائم بين اقتصاديات الدول العربية من حيث التركيب المشوه و تشابه الأنشطة الاقتصادية في معظمها بالإضافة إلى مشكلة عدم التوازن الموجود في مستويات التطور كالاختلاف الواضح في الدخول الفردية و مستويات التنمية الاقتصادية بين القطاعات ، أدى إلي خلق التبعية الاقتصادية للدول العربية ، و ما هي إلا نتيجة منطقية نظرًا للتشابه و ضعف الترابط و اختلال التوازن بين اقتصادياتها من جهة و تكامل لكل دولة عربية على حدة مع الاقتصاد الأجنبي من جهة أخرى[2].

ي ـ ضعف و هشاشة البنية التحتية :

تشمل البنية التحتية ؛ وسائل النقل البري و البحري و الجوي ،الطرقات والموانئ و المطارات ، السدود ، وسائل الاتصالات المحلية و العالمية . و عدم توفر البنية التحتية بالشكل المطلوب يعيق عملية التنمية ، فالاقتصاديات العربية تعاني من بنية تحتية لا تساير الاقتصاد باستثناء بعض الدول الثرية البترولية مثل الدول الخليجية ، و التي رغم ذلك تشير التقارير إلى أن منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى ما يقرب 500 مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين .

و ـ الطابع الاستهلاكي للاقتصاد :

أجبر العالم الرأسمالي الدول العربية بمختلف الوسائل على الاستمرار في نمط التكامل معه ، و الذي يجبر الدول العربية على التصدير المتزايد لرأس المال من خلال سياسات النقود و الائتمان العالمية ، ولهذا تعتمد مجموعة الدول النفطية اعتمادًا كليًا على عائدات النفط ، بينما تعتمد الدول غير النفطية على تحويلات العاملين في الخارج ، و تدفقات الرأسمال الأجنبي[3] ، و لهذا لم يتمكن العالم العربي من تنويع مصادر الدخل و اضطر إلى استيراد

---

(1) ـ كساب علي و محمد راتول ، التكامل الاقتصادي العربي في إطار التدافع الاقتصادي و الشراكة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (جامعة الشلف) ، العدد00 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 15.

(2) ـ مجيد ضياء الموسوي ، العولمة و اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 139 .

(3) ـ إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، دار العربية ، مصر ، 2002 ، ص 81 .

السلع الاستهلاكية و الإنتاجية من الخارج و بتكلفة باهظة وخاصة إذا تعلق الأمر بالتكنولوجيا المحتكرة من طرف الدول المتقدمة .

ل ــ ضعف الكفاءة الإنتاجية :

إن التطور الصناعي لا يعتمد على كمية العمل و رأس المال المستعملة فقط بقدر ما يعتمد على الكفاءة الإنتاجية للعمل و رأس المال ، و إذا أهمل عامل الكفاءة فانه يؤدي إلى الحد من عملية التطوير الصناعي و بالتالي الحد من عملية النمو و كذلك التنمية الشاملة ، فالاقتصاديات العربية تعاني من هدر الموارد نتيجة ضعف الكفاءة الإنتاجية و الاختناقات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية[1].

م- محدودية الاستثمار :

تشير الكثير من التقارير إلى انخفاض نسبة الاستثمار بنوعيه المحلي و الأجنبي ، وكذلك ضعف قدرة المدخرات المحلية على تغطية الإنفاق الاستثماري إضافة إلى قصور التمويل المحلي للاستثمار الوطني في أغلب الدول العربية، الأمر الذي يضطرها إلى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية . و لا تزال الأهمية النسبية للاستثمار العربي البيني محدودة مقارنة مع مجمل الاستثمارات العربية الخارجية ، حيث تشير التقارير إلى أن الاستثمار العربي البيني يقل عن 2% من مجموع تدفقات الاستثمارية العربية خارج المنطقة العربية . ومن جهة أخرى فإن حصة الاستثمارات الخارجية المباشرة في الدول العربية ليست متوافقة مع أهداف و غايات النمو المطلوب تقديمها ، و تعتبر الاستثمارات الأجنبية من أبرز التحديات التي تواجه التنمية العربية في ظل العولمة ، حيث تصطدم بواقع الوطن العربي و ظروفه الحالية التي لا تشجع كثيرا على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لجلب الاستثمارات الأجنبية[2].

ن- التخلف العلمي و التكنولوجي :

على الرغم من اهتمام الدول العربية بتقديم الخدمات التعليمية و البحثية للسكان إلا أن الفجوة العلمية تتسع مع البلدان الصناعية . فقد أنفقت ثلاثمائة شركة تقانة و معلوماتية في العالم مبلغ 216 مليار دولار على البحث العلمي و التطوير عام 1998 ، وهذا المبلغ أكبر بثلاثمائة مرة مما يخصصه الوطن العربي لكل أنواع نشاطات البحث و التطوير[3] ، و تبقى الدول العربية ذات تبعية شبه مطلقة للخارج فيما يخص مختلف التكنولوجيات الحديثة كما أن كافة مؤشرات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الوطن العربي جد منخفضة.

---

(1) – كساب علي و محمد راتول ، مرجع سابق ، ص 12.

(2) – حسن عبد القادر صالح ، مرجع سابق ، ص 148 .

(3) – المرجع السابق ، ص 155 .

3- المؤشرات العامة للاقتصاد العربي:

شهد الاقتصاد العربي العديد من التغيرات الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها مختلف دوله و خاصة بعد التسعينات و بروز ظاهرة العولمة و الاتجاه المتسارع للدول نحو آلية اقتصاد السوق كحتمية اقتصادية من اجل إدارة أحسن للاقتصاد الوطني ، وفيما يلي نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة التي تلت الإصلاحات محاولة منا لمعرفة مستويات و نتائج الأداء الاقتصادي العربي خلال هذه الفترة.

أ- الناتج المحلي الإجمالي :

نعني بالناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع و الخدمات التي يوجدها الاقتصاد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، و هو بالتالي يعكس حجم النشاطات الاقتصادية و يوضح مدى التطور آو التقدم المحقق في هذه النشاطات و هذه التغيرات تدل على الجهد المبذول في المجتمع.

حقق الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نموا متواصلا خلال السنوات 2000-2010 فبعد أن كان 750مليار دولار عام 2000 وصل إلى 1153 مليار دولار عام 2005 ، وفي عام 2010 حقق نموا ليصل إلى 2027 مليار دولار ، وذلك نتيجة لانتعاش الاقتصاديات العربية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط نتيجة نمو الاقتصاد العالمي و تحسن تدفقات الاستثمارات الأجنبية و تحويلات العاملين.

الشكل (01/03) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2000- 2010).

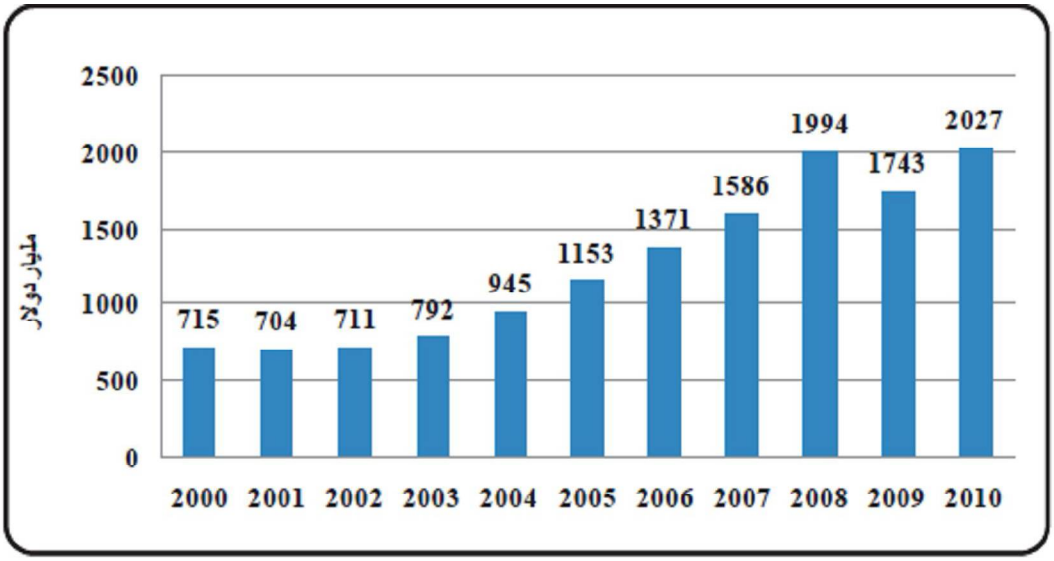

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ص 18.

ب- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نموا مستمرا خلال فترة التسعينات و العشر سنوات الأولى من الألفية الجديدة ، فقد ارتفع متوسط الدول العربية مجتمعة من 2038 دولار عام 1995 إلى 3712 دولار عام 2005 . وفي عام 2010 ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية بالأسعار الجارية من حوالي 5035 دولار عام 2009 إلى 5708 دولار عام 2010 ، مسجلا نموا بلغ 13.4% مقارنة مع انكماش بلغ حوالي 14.4% عام 2009 ، وسجلت قطر أعلى مستوى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بلغ 26.2% عام 2010 متبوعة بكل من عمان و العراق و السودان بمعدلات نمو بلغت 25.3% و 19.8% و 19.7% على التوالي ، بفضل الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية ، وحققت بقية الدول معدلات نمو تراوحت بين 16.9% في موريتانيا و 0.6% في تونس.

الجدول (01/03) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (1995- 2010).

(دولار)

الدولة	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطر	16642	28925	47506	58003	66298	76459	59983	75687
الامارات	27268	34837	43989	44315	41510	38995	32968	36017
الكويت	13876	17007	27012	31921	33699	42867	30397	34685
عمان	6477	8097	12318	14282	15276	21059	14765	18504
البحرين	10032	12582	15140	16512	17779	19721	16120	17464
السعودية	7855	9247	13517	14765	15424	18471	14129	16245
لبنان	3178	4585	5617	5729	6354	7582	8747	9761
ليبيا	6340	6130	7186	8113	9642	11860	8469	9515
متوسط الدول العربية	2038	2569	3712	4301	4845	5883	5035	5708
الجزائر	1500	1801	3132	3501	3965	4958	3920	4518
الاردن	1560	1742	2300	2689	2990	3759	3989	4330
تونس	2015	2244	3216	3398	3811	4349	4174	4198
العراق	396	871	1296	1891	2501	3376	3031	3632
المغرب	1415	1298	1973	2152	2438	2849	2871	2863
سورية	1171	1160	1571	1781	2108	2677	2680	2857
مصر	1043	1560	1265	1487	1770	2160	2450	2776
السودان	258	430	994	1253	1419	1522	1452	1739
اليمن	358	622	953	1108	1209	1391	1250	1265
جيبوتي	858	813	895	942	986	1095	1126	1202
موريتانيا	618	405	623	884	901	1104	924	1080
القمر	477	366	627	639	720	802	785	805

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ص 21.

ج- التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) :

تتسم التجارة الخارجية العربية بالعديد من الخصائص و السمات ذات الصلة باقتصاديات الوطن العربي ، و المرتبطة بكونها اقتصاديات نامية ذات هيكل إنتاجي مرتبط بالإنتاج الأولي ، وبالذات الزراعة في بعض الدول العربية والصناعة الاستخراجية في دول عربية أخرى ، وبهما معا في عدد أقل من الدول العربية ،وأهم هذه الخصائص والسمات يتمثل في ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الوطن العربي ، حيث تشكل هذه التجارة نسبة مهمة من الناتج الوطني[1]. ولكن الملاحظ هو بطء نمو التجارة الخارجية العربية فبين عامي 1980 و1999 تضاعف حجم التجارة العالمية مرتين في حين تراجع حجم التجارة الخارجية العربية ،ففي بداية هذه الفترة كانت تجارة الدول العربية تشكل 85% من ناتجها المحلي الإجمالي ثم وصلت في نهايتها إلى 43% ، حيث تراجعت بشكل كبير أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاديات العربية ، في حين حدث العكس تماما على الصعيد العالمي خاصة في الدول الصناعية الكبرى والأسيوية و دول أمريكا اللاتينية . وخلال تلك الفترة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة 52% انخفضت التجارة الخارجية بنسبة 24% ، أي لم تؤدي زيادة الإنتاج إلى تحسين المبادلات الخارجية ، في حين حدث العكس على الصعيد العالمي حيث نسبة زيادة التجارة الخارجية تفوق نسبة زيادة الإنتاج العالمي[2].

وفي عام 2010 انعكس النمو الاقتصادي العالمي على أداء التجارة الخارجية العربية ، فبعد أن شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للازمة الاقتصادية و المالية العالمية ، عاودت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010 ، حيث سجلت زيادة بنسبة 52.2% لتبلغ حوالي 904 مليار دولار مقارنة مع نحو 722مليار دولار في عام 2009 . وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية و استقرارها النسبي خلال عام 2010 وذلك بالمقارنة مع حركة الأسعار خلال العامين السابقين . وقد تقاربت نسبة زيادة الصادرات الإجمالية العربية مع نسبة زيادة الصادرات العالمية في عام 2010، الأمر الذي أبقى وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية تقريبا عند مستواه لعام 2009 ، أي ما نسبته 5.9%. أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية ، فقد سجلت زيادة بنسبة 10.2% في عام 2010 لتبلغ حوالي 655 مليار دولار ، بعد أن بلغت نحو 594 مليار دولار في عام 2009 ، ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بارتفاع أسعار المواد الغذائية و ارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له ، وقد انخفضت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من4.7% في عام 2009 إلى 4.3% في عام 2010[3] .

---

[1] – فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، دار الوراق ، عمان ، 2004 ، ص 180.

[2] – أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي ، اقتصاديات الوطن العربي ، دار المسيرة ، عمان ، 2010 ، ص 217 .

[3] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ص 148.

الجدول (02/03) : التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2006- 2010).

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة 2006- 2009 (%)
	2006	2007	2008	2009	*2010	2006	2007	2008	2009	*2010	
الصادرات العربية	685.4	795.8	1,070.6	722.3	904.5	37.0	16.1	34.5	-32.5	25.2	1.8
الواردات العربية	406.4	538.7	673.2	594.3	655.2	22.0	32.6	25.0	-11.7	10.2	13.5
الصادرات العالمية	12,113.0	14,000.0	16,116.0	12,522.0	15,238.0	16.1	15.6	15.1	-22.3	21.7	1.1
الواردات العالمية	12,437.0	14,300.0	16,520.0	12,718.0	15,376.0	16.5	15.0	15.5	-23.0	20.9	0.7
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.7	5.7	6.6	5.8	5.9						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	3.3	3.8	4.1	4.7	4.3						

* بيانات اولية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ص 148.

د - الـرأسمـال البـشــري :

حققت الدول العربية معدلات نمو موجبة و مرتفعة نسبياً للرأسمال البشري ، و هذا ما يدل على تراكم الرأسمال البشري بمعدلات مرتفعة ، و خاصة في السنوات الأخيرة ، حيث ركزت الدول العربية على الاستثمار في الإنسان من أجل تقليل الهوة بينها و بين المستويات العالية التي بلغها هذا العنصر في الدول المتقدمة ، وإلى حد الآن مازالت نسب الأمية جد مرتفعة في بعض الدول العربية ، كما تنخفض نسب استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال العلمية في الكثير من الدول العربية .

الجدول (03/03) : معدلات نمو رأس المال البشري لبعض الدول العربية(1965– 2000).

الوحدة:%

القطر	-60 1965	-65 1970	-70 1975	-75 1980	-80 1985	-85 1990	-90 1995	-95 2000	-1960 2000
الأردن	3.30	3.47	3.01	2.57	4.09	2.61	1.69	1.33	2.82
البحرين	8.72	11.96	3.05	2.31	2.32	4.00	2.17	2.13	4.07
تونس	9.03	9.50	8.93	5.31	2.58	3.36	2.83	2.08	5.16
الجزائر	1.20	8.45	5.20	5.92	5.24	4.20	2.59	2.14	4.65
السودان	4.46	3.98	6.01	6.55	3.29	4.12	3.31	2.09	4.34
سوريا	38.29	3.97	5.73	5.15	4.14	2.71	1.41	1.04	5.60
العراق	22.81	10.92	6.35	7.53	1.00-	5.27	2.72	1.10	5.70
الكويت	0.07-	1.68	1.49	6.10	3.69	1.15	0.72	0.86	2.31
مصر	-	-	-	8.59	8.75	3.66	3.17	2.04	5.02

المصدر : قاعدة معلومات بارو - لي (2000) .

هـ - التضخم :

نتيجة لتطبيق الدول العربية سياسات و برامج الإصلاح الاقتصادي ، وخاصة السياسات النقدية و المالية و التي من شأنها السيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية و الخارجية من جهة ، و تحرير أسعار الصرف في غالبتها من جهة أخرى ، تمكنت من السيطرة في الآونة الأخيرة على معدلات التضخم نسبياً ، فلم يتجاوز معدل التضخم 04 % عام 2004 في معظم الدول العربية ، باستثناء مصر 17.3 % ، السودان 8.7 % ، موريتانيا 08 % ، اليمن 06 % و سوريا 4.4 %[1].

و بصفة عامة تبقى معدلات التضخم في الدول العربية مرتفعة إذا ما قورنت بتلك المسجلة في الدول المتقدمة ، ولكنها تبقى في نفس الوقت منخفضة و مقبولة إذا ما قورنت بنظيرتها في الاقتصاديات الناشئة أو النامية.

الشكل (02/03) : التضخم في الدول العربية والمتقدمة والنامية (2000- 2005) :

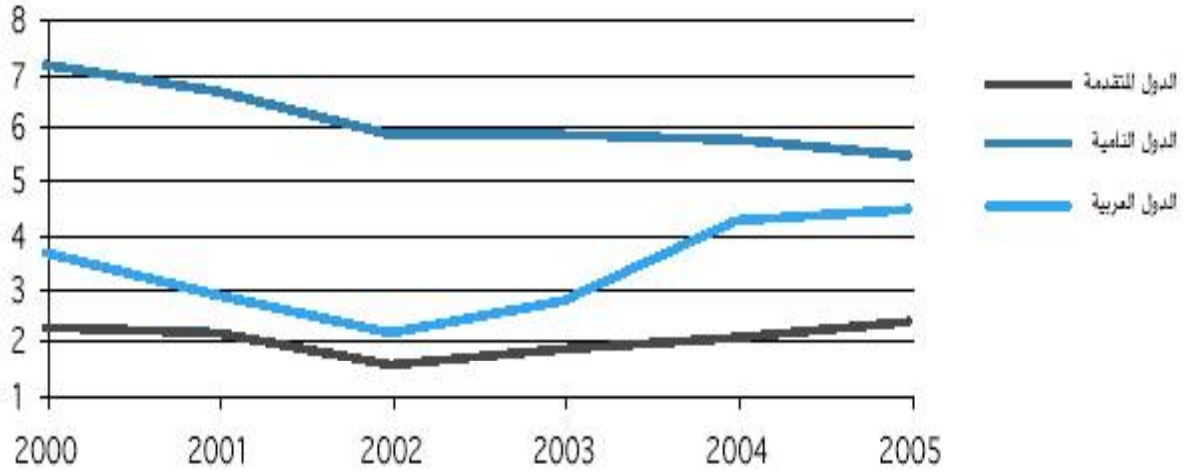

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على إحـــصاءات المنظمة العربية لضمان الاستـــثمار .

4- النمو الاقتصادي في الوطن العربي و هيكلته :

أولا : سجل النمو الاقتصادي العربي :

شهد عقد التسعينات ركود النمو الاقتصادي العربي بسبب تدهور أسعار النفط بعد أن عرف مرحلة نمو ذهبية خلال الفترة 1970-1985 ، وعزي ذلك أيضاً إلى ارتفاع الإيرادات النفطية ، وهذا ما يؤكد الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي العربي و أسعار النفط العالمية ، فالنمو الاقتصادي العربي يتأثر كثيراً بالصدمات

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2004 ،ص 6.

الخارجية ، و قد بلغ متوسط النمو الاقتصادي العربي خلال الفترة 1990- 1995 نحو 1.8% ، و هي الفترة التي شهدت خلالها الاقتصادات العربية بداية التحول إلى اقتصاد السوق و ما ترتب عليه من إعطاء دور جديد للدولة و للقطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، فقد كان للانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي من جهة ، و انخفاض أسعار البترول و تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى المنطقة العربية إضافة إلى كارثة حرب الخليج من جهة أخرى الأثر السلبي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة ، و كانت هذه الفترة من أسوأ الفترات التي عرفتها الاقتصاديات العربية من حيث معدلات النمو الاقتصادي المحققة .

أما خلال الفترة (1995- 2000) فقد تحسن متوسط معدل النمو الاقتصادي العربي مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ 4.4% ، نتيجة استقرار أسعار البترول و بداية ارتفاعها ، بالإضافة إلى توسع دور القطاع الخاص من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى المنطقة العربية ، وتوسع دور الدولة في مشاريع البنية التحتية و التعليم والشؤون الاجتماعية .

ومع مطلع الألفية الجديدة وحتى عام 2005 كان النمو الاقتصادي العربي أسرع منه في عـــقد التسعينات فقد بلغ 5% ، 2% ، 2.3% ، 6.1% ، 6.7% ، 5.2% خلال السنوات 2000 ،2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ، 2005 على الترتيب ، أي بمتوسط قدره 4.55% ، وهو أعلى من متوسط نمو الاقتصاد العالمي خلال نفس الفترة و المقدر بـــ 3.95% ، إلا أنه أقل من النمو الذي حققته مجموعة الدول الناهضة أو النامية و المقدر بـــ7.2% . و تتباين معدلات النمو الاقتصادي المحققة بين الدول العربية ، فخلال العام 2005 سجلت عشر دول نمو تجاوز 5% و هي الكويت 8.5% ، الإمارات و السودان 8% ، الأردن 7.2% ، السعودية 6.5% ، البحرين 6.4% ، ليبيا 5.8% ، قطر و موريتانيا 5.5% و الجزائر 5.3% و حققـــت باقي الدول العربية نمواً أقـــــل من 5% .

الشكـــل (03/03): النمو الاقتصادي للدول العربية والنامية والعالم خلال الفترة (90 - 98 / 2005) :

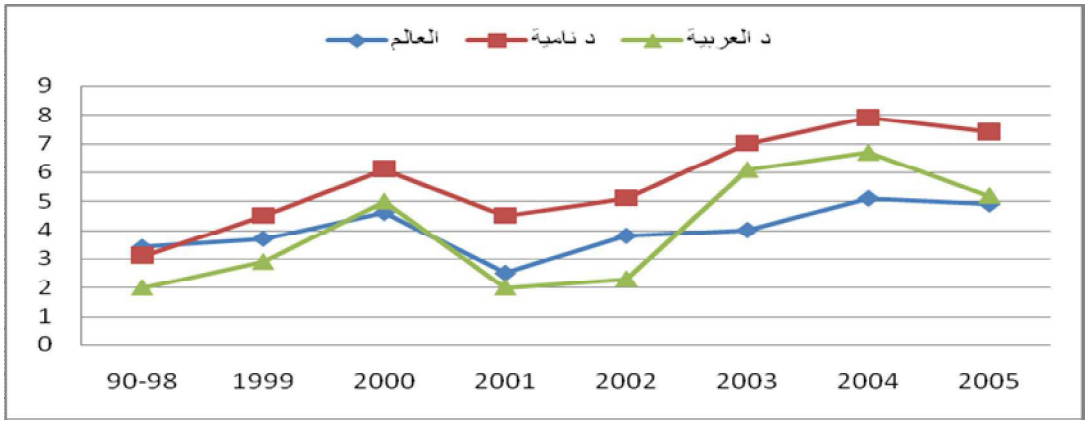

المـــصـــدر : من إعـــداد الطالب اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي .

ثانياً : هيكلة النمو الاقتصادي العربي وطبيعة محدداته :

أ ــ قطاع الزراعة :

يعد هذا القطاع من الأنشطة المهمة في معظم الدول العربية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، و استعابه لحوالي 7.3% من إجمالي القوة العاملة في الوطن العربي مما يجعله مصدراً رئيسياً لمعيشة نسبة كبيرة من السكان ، وقد بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية عام 2004 حوالي 67 مليار دولار أي بمساهمة قدرها 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

و عرف هذا القطاع نمواً قدره 4.5% كمتوسط للفترة (1995-2004) ، وكانت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي 9.5% ، 8.3% ، 8.8% ، 8.6% ، 8.3% ، 7.7% خلال السنوات 95-99، 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 عل الترتيب ، و تتباين مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية ، ففي السودان تقدربـ37.8% و في دول مجلس التعاون الخليجي 2.9% ، و حوالي 15% في كل من مصر ، المغرب ، تونس ، الجزائر ، سوريا و العراق[2]. في حين تبلغ مساهمة هذا القطاع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي 0.9% ، 2.2% على الترتيب عام 2004.

ب ــ قطاع الصناعة :

بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة للوطن العربي عام 2004 حوالي 380.6 مليار دولار ، ويرتبط نموه بارتفاع الطلب العالمي على النفط ، و قد حقق هذا القطاع نمواً سنوياً قدره 13% ، 20.5-% ، 22.5% ، 41.8% ، 10.3-% ، 0.6-% ، 15.4% ، 28% خلال السنوات 1997، 1998 ، 1999، 2000، 2001 ، 2002 ، 2003، 2004 على الترتيب .

و يساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرها في المتوسط 39% ، و يتكون هذا القطاع من الصناعة الاستخراجية التي تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي نحو 34.6% و الصناعة التحويلية التي تساهم بـ10% .

و تتفاوت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية ، حيث ترتفع في الدول البترولية كالجزائر 57.4% و ليبيا 47% ، و السعودية 67.8% ، و الإمارات والعراق 58 % ؛ بينما تنخفض في بقية الدول كجيبوتي 15% ، مصر 33% ، لبنان21% و الصومال 10% ، بينما تبلغ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي 19.7% ، 28.3% على الترتيب.

---

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الفصل الثاني) ، 2004 ، ص 1.

[2] –المرجع السابق ، الفصل الثالث ، ص 2.

جـ ــ قطـاع الخـدمـات :

تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق التحول الهيكلي في هذا القطاع ، أي أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد تغيرت مع مرور الزمن ، وهذا راجع إلى انفتاح الدول العربية على النشاطات التجارية ذات العلاقة بالنقل و السياحة و التجارة الداخلية و الاتصالات و الخدمات المالية ، وقد حقق هذا القطاع نمواً قدره بالمتوسط 4.3% خـلال الفترة (2000- 2004) .

وتتفاوت مساهمة هذا القطاع أيضًا في الناتج المحلي بين الدول العربية حيث ترتفع في كل من الأردن 71.4% و جيبوتي 80.% و ليبيا 67% و تونس 54.6% ، وتنخفض في كل من السعودية 28.6% و الجزائر 32.3% و العراق 27% ، بينما تبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 79.4% ، 69% على الترتيب .

و فيما يخص طبيعة محددات النمو الاقتصادي العربي يمكن القول أن هناك فئتين رئيستين ؛ فئة الموارد الطبيعية مثل النفط و الغاز و هي دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وليبيا ، وفئة الموارد البشرية كمصر، تونس ، المغرب والعراق ، وتبق فئة ثـانـويـة تـفـتـقـر إلى كـلـيهـما مثـل جـيـبـوتي و الصومـال و الـيمـن[1].

كما أن كافة الدول العربية ما تزال بعيدة عن توفير المستويات المطلوبة من المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي كالتقدم التقني ، الرأس مال البشري ، الانفتاح التجاري ، التحكم في النمو السكاني ، تدخل الدولة ، تطور القطاع المالي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والحقوق السياسية ، و لهذا فالملاحظ هو أن النمو الاقتصادي المحقق في الدول العربية لم يغير السمات الأساسية للمنطقة ، فمازال الحديث عن محدودية نشاط القطاع الخاص وعدم خلق وظائف جديدة وبطء الاندماج في الاقتصاد العالمي ، فضلاً عن تعطل الأسواق و ارتفاع معدلات البطالة ، وهي بمثابة قيود و تحديات تقف أمام الوصول إلى النمو الحقيقي والمستدام .

---

(1) – نوفل قاسم علي الشهوان ، مصادر النمو الاقتصادي في مجموعة الـ MENA

النمو الاقتصادي في دول الـmena ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 17.

المبحث الثاني: الوطن العربي سياسيا :

يبرز الجانب السياسي في الدول العربية كجانب ذو خصوصية من أوجه عدة ، فالدول العربية مازالت بعيدة عن الممارسات السياسية الحديثة التي فرضتها البيئة الجيو سياسية العالمية و خاصة ظاهرة العولمة و التطور التكنولوجي و ضغوط المنظمات الدولية ، فهناك حراك سياسي في الدول العربية صاحبه العديد من التغيرات في شكل اتجاهات إصلاحية مختلفة وعلى درجات متباينة بين الدول العربية نفسها ، إلا أن الملاحظ هو عدم وضوح نتائج الإصلاحات من جهة وعدم ممارستها بطريقة ديمقراطية حقيقية من جهة أخرى بسبب التوجس و الغموض من طرف الإرادة السياسية في كافة الدول العربية ، بالإضافة إلى ظاهرة الانقسامات العمودية و الأفقية في المجتمعات العربية و الإرث السياسي التاريخي لها.

1- الأنظمة السياسية العربية ؛ الشرعية السياسية و المسار التاريخي :

تعد مسألة الشرعية السياسية للأنظمة السياسية الحاكمة في أي دولة المسوغ الذي يضفي صفة القبول العام للنظام الحاكم من طرف أفراد المجتمع (الرعية) ، و أيا كان مستوى القبول و الاقتناع الجماهيري بهذه الشرعية فإن السلطة الحاكمة تدافع عن دوافع هذا المسوغ ، و بنظرة تحليلية لفكرة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية أسس بعض المهتمين من المفكرين العرب ثلاثة مداخل أساسية تستنبط الأنظمة السياسية العربية صفة الشرعية منها بغض النظر عن السلامة الحقيقية لهذه الشرعية وهي :الشرعية التقليدية و الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية.

أ ــ الشرعية التقليدية :

وهي تستند إلى مصادر دينية أو عصبية أو قبلية أو عشائرية أو عائلية أو إلى مبدأ الغلبة والاستيلاء . ومنها الشرعية القائمة على دعوى الحكم بمقتضى المرجعية الدينية كأساس للسلطة ، كما في نظام إمارة المؤمنين في المغرب ، ونظام العمل بمقتضيات الشريعة وأحكامها في المملكة العربية السعودية والسودان ، ومنها الشرعية القائمة على النسب الشريف للأسرة المالكة ، كما في المغرب والأردن ، أو القائمة على المذهب كما في سلطنة عمان المستندة إلى مذهب الإباضية ومنها الشرعية القائمة على عصبية القبيلة والعشيرة والعائلة ، حيث عصبية غالبة تحكم إما بقاعدة عصبوية ضيقة وإما بقاعدة حلف عصبيات أوسع من القبيلة أو العشيرة الواحدة . ونجد تجسيداً لهذا النوع من الشرعية التقليدية في دول الجزيرة والخليج العربي كافة ، واليمن ، وموريتانيا ، والصومال كما أن منها عصبية الطائفة وما ينجم عن النظام السياسي القائم عليها من أشكال من توزيع السلطة على مقتضى المحاصصة الطائفية كما في لبنان والعراق ما بعد انهيار الدولة الوطنية ، وسودان المهدية قبل انقلاب العسكر على السلطة في العام 1989 . ثم إن منها - ثالثاً - شرعية الغلبة والاستيلاء ، وهي شرعية القوة المجرّدة التي تفرضها قوة عسكرية منظمة ، كما هي الحال في الدول التي تحكمها نخب عسكرية استحوذت على سلطة الدولة بانقلاب ، كما في ليبيا ، والسودان و موريتانيا ، نسمي هذه الشرعية تقليدية ، لأنها مألوفة ومتكررة في تاريخ قيام الدول

في العالم العربي -الإسلامي منذ العهد الوسيط ، أي الدولة في التحليل الخلدوني ، على نحو ما كان عليه أمرها في تاريخ الإسلام ، إنما قامت واستمرت ودالت بمقتضى الغلبة والاستيلاء المستندين إلى العصبية ، أو بمقتضى دعوة دينية يعتصب لها اعتصاباً ، أو بهما معاً مجتمعين . وليس من شك في أن كثيراً من أسس ذلك القيام والاستواء مستمر حتى يومنا هذا ، وإن تكيفت دينامياته وأشكاله مع متغيرات السياسة والاجتماع.

ب ــ الشرعية الثورية :

وهي تستند إلى رصيد المكتسبات الاجتماعية والسياسية التي أنجزتها نظم سياسية وصلت إلى السلطة باسم الثورة على أوضاع سابقة متعفنة ، أو تستند إلى رصيد من الدعاوة الأيديولوجية الكثيفة الناجحة في إلهاب مشاعر الجمهور وتجييشه ، وترسيخ الشعور لديه بقدرة الثورة على تحقيق التقدم والتغيير ، إن فكرة الثورة وما تعنيه هذه العبارة من آمال عظيمة في تحويل شروط الحياة الاجتماعية هي ما أسس لهذا النوع من الشرعية السياسية التي قامت عليها سلطة نخب الطبقة الوسطى الصاعدة في أكثر من بلد عربي في فجر عقد الخمسينيات من القرن العشرين الماضي ، وكانت السلطة الناصرية تعبيرها الأشد تمثيلاً وكثافة .وإذا كان شبيه هذه السلطة قد قام في سورية والعراق ، بقيادة حزب البعث ، وتكرر على نحو آخر في ليبيا وفي سودان جعفر النميري ، فإن القاسم المشترك في الأسلوب بين هذه السلط جميعاً - التي انتهلت من الشرعية الثورية - أنها قامت من طريق الاستيلاء العسكري على السلطة ، الأمر الذي يثير علامات استفهام على محتواها الثوري وعلى شرعية وصف شرعيتها بالشرعية الثورية ، وثمة شكل ثان للشرعية الثورية مثلته تجارب النخب التي قادت معركة التحرر الوطني ضد الاحتلال الأجنبي ، ووصلت بها إلى حيازة الاستقلال الوطني ، وتلك -مثلاً -حال الجزائر" جبهة التحرير الوطني "، وتونس " حزب الدستور"، واليمن " الجبهة القومية " في الجنوب، والى حد ما -السلطة الفلسطينية عند نشأتها في العام 1994 في أعقاب الثورة المسلحة والانتفاضة والمفاوضات . فلقد بدت النظم التي قامت على قاعدة تاريخ الكفاح الوطني الذي قادته أحزابها و جبهاتها متمتعة بقدر هائل من الشرعية الجديدة التي لا تستند إلى دين أو عصبية ، وإنما إلى إنجاز وطني يُعقد عليه إجماع عام يؤسس لمقبولية النظام الجديد . وذلك أيضاً ما يصدق على شرعية نخب الثورة ، خاصة في مصر والعراق وسورية.

ج ــ الشرعية الدستورية :

وتستند نظرياً إلى فكرة قيام السلطة على مقتضى القانون الأساسي للدولة وتداولها بالانتخابات، بما في ذلك منصب رئيس الدولة ، إن المبدأ الذي يؤسس لهذا النمط الثالث " الحديث " للشرعية هو أن " الشعب مصدر السلطة " ، وأن شرعية ممارستها من قبل نخبة حاكمة إنما مصدرها من الشعب الذي يفوّض تلك النخبة - بإرادته الحرة - بالقيام على أمرها ، وثمة نوعان من هذه الشرعية " الدستورية " في الوطن العربي : شرعية دستورية للنظم الجمهورية التي يُتداول فيها منصب رئيس الجمهورية ، وشرعية دستورية في قسم كبير من الدول

العربية - ضمنه أنظمة ملكية وأميرية - يعرف حياة تمثيلية منتظمة تنشأ عنها برلمانات ، وأحياناً حكومات تمثل التوازن النيابي ، وتعلن فيه الدولة - في حالة الملكيات - أنها محكومة بنظام الملكية الدستورية . في النوع الأول الجمهوري نشهد شكلاً ما من التداول على منصب رئاسة الجمهورية في تسع من الدول العربية ، هي : لبنان ، والجزائر ، ومصر ، والعراق ، وسورية ، واليمن ، وتونس ، والسودان ، وموريتانيا وقد يحصل هذا التداول بعد ولاية رئاسية واحدة أو ممددة، كما في حالة لبنان ، أو بعد ولايات عديدة مفتوحة كما في مصر واليمن وتونس والسودان والجزائر ، لكن تقلد منصب الرئاسة يخضع مع ذلك لشكليات الدستور والمواعيد الانتخابية ، وإن لم يكن يحترم قاعدة التنافس إلا في عدد قليل من البلدان كاليمن ، الجزائر، موريتانيا وعلى نحو تبدو فيه انتخابات المرشح للرئاسة وهو عينه الرئيس وكأنها مبايعة جديدة له .ونشهد في النوع الثاني أنظمة ملكية كالمغرب والأردن حيث تنظم انتخابات ، وتعرف برلمانات ، و تقر نظام التعددية السياسية ، وحرية الرأي والتعبير والصحافة ، أما البعض القليل منها ، فيعرف تشكيل حكومات على قاعدة الأكثرية التمثيلية في البرلمانات كالمغرب ، والكويت ، و الجزائر ، والأردن ، وموريتانيا ، و ما يزال هذا النوع من الشرعية ملتبس الشخصية والطبيعة ، بسبب تكوينه الهجين وتلبس علاقات التقليد به ، وصورية القيم السياسية الحديثة فيه كالدستور، التعددية ، الديمقراطية ، استقلال القضاء ، حرية الرأي ، سلطة القانون ...إلخ وضعف التراكم السياسي فيه ، بل فقره وتراجعه باستمرار، الأمر الذي يبرز إبداء التحفظ الشديد على وصف شرعيته بالحديثة أو الدستورية.

ليس التمييز والتمايز قاطعين بين هذه الأنماط الثلاثة من الشرعية التي عرضنا ، بل كثيراً ما يكون الاختلاط والتداخل بينها قائماً ، وهو الغالب على حالتها في البلدان العربية المعاصرة .فقد يقوم نظام على الشرعية الدينية ، كالنظام المغربي و فينفس الوقت تشكل الشرعية الدستورية الحديثة بعض مصادر شرعيته . وقد يقوم نظام على الشرعية الحديثة ، مثل النظام اللبناني و في نفس الوقت ينهل من النظام العصبوي الطائفي التقليدي ، وقد يقوم نظام على الشرعية الثورية فيما هو ينهل من الشرعية التقليدية ، كالنظام الليبي ، وقس على ذلك من الحالات.

وما هذا التداخل التلفيقي بين أنواع متباينة - بل متعارضة - من الشرعيات سوى وجه من وجوه أزمة التكوين السياسي في الأنظمة العربية .لكن هذه الأزمة البنيوية التي أمكن لانفجارها أن يتأجل لأسباب عملية وأيديولوجية عدة فترات طويلة لا تلبث أن تبلغ من التراكم حدا لا يعود ممكناً معه تفادي اندلاعها .على أن هذا الاندلاع لا يقود حتماً إلى تغيير حاسم في منظومته الشرعية ، وإنما قد يأخذ الأزمة تلك إلى مزيد من التفاقم والاستفحال فاتحاً المستقبل السياسي والاجتماعي على سيناريوهات عديدة.

2- الخصائص العامة للأنظمة السياسية العربية :

رغم الاختلافات المختلفة الموجودة بين الدول العربية من جوانب عدة إلا أنها من ناحية تركيبة الحياة السياسية و العلاقات الداخلية مع مختلف مكونات المجتمع المدني و السجل التاريخي لعملية انتقال السلطة و الحكم تكون خصائص مشتركة بينها تكاد تكون تامة مع بعض الاختلافات البسيطة ، ومن أهم هذه الخصائص نجد :

أ- عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة :

يلاحظ أنه في العديد من الحالات تبدو الدولة القطرية العربية وكأنها لم تستكمل بعد امتلاك مقومات الدولة بمعناها الحديث ، فبناؤها المؤسسي لم يستكمل بعد ،كما أن مفهومها كدولة لم يستقر بعد في الوعي الجماعي لقطاعات يعتد بها من مواطنيها ، ناهيك عن عدم أو ضعف امتلاكها لاستقلالية ذاتية عن شخص الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة .ففي العديد من الحالات ، هناك نوع من التماهي بين كيان الدولة و شخص الحاكم أيا كانت صفته وطريقة وصوله إلى سدة السلطة .ويترتب على هذا الأمر تداعيات كثيرة أبرزها أن الدولة تتحول إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس عائلي /قبلي أو ديني أو ديمقراطي شكلي .وفي معظم الحالات يعتبر القمع وليس الشرعية هو الضمانة الرئيسية لتأمين النظم الحاكمة و ضمان استمرارها في السلطة .

ب- ضعف وهشاشة الدولة على الرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها :

من المؤكد أن مؤسسات الدولة القطرية العربية قد تضخمت بصورة كبيرة خلال العقود الخمسة الماضية ، سواء من حيث عددها أو إجمالي العاملين فيها أو نصيبها من الإنفاق العام ، ما ترتب عليه تمدد دور الدولة في الاقتصاد و المجتمع .ولكن على الرغم من ذلك فإن الدولة القطرية في العديد من الحالات ليست دولة قوية (بالمعنى الإيجابي) ، بل هي دولة ضعيفة وهشة ، سواء في ما يتعلق بقدرتها على خلق علاقة صحية وصحيحة مع مجتمعها ، وإيجاد إجماع عام بين مواطنيها حول القضايا العامة و الكبرى ، أو بقدرتها على تعبئة الموارد وتخصيصها بفعالية ، أو بقدرتها على تبني وتنفيذ الخطط و السياسات الملائمة لمواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية فضلا عن ضعفها في تأكيد معاني الاستقلال الوطني ، وتقليص قيود التبعية للعالم في تحقيق أهداف وطموحات العرب الكبرى ، متمثلة في التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقلال الوطني و الأصالة الحضارية والوحدة العربية وتحرير الأرض. وهكذا تبدو المفارقة كبيرة بين تضخم أجهزة الدولة القطرية العربية وتمدد دورها في الاقتصاد والمجتمع من ناحية وضعف أدائها وهشاشتها البنيوية من ناحية أخرى ، وهو ما

انعكس في تواضع معدل انجازاتها بصفة عامة ، اللهم إلا في ما يتصل بممارسة القهر على مواطنيها و التحكم في مجتمعها ، باستثناء حالات محدودة كانت فيها الدولة أضعف من أن تتحكم في المجتمع[1].

ج- غلبة طابع التوتر و التأزم على علاقة الدولة بمجتمعها:

إن الوضع الطبيعي هو أن الدولة بحكم طبيعتها يجب أن تعكس في هيئاتها الحاكمة وسياستها وممارستها أهداف ومصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية الرئيسة في مجتمعها .ويعتبر ذلك أحد المقومات الرئيسية لشرعيتها واستقرارها .ولكن بالنظر إلى طبيعة علاقة الدولة القطرية العربية بمجتمعها فقد خلصت دراسات عديدة إلى أن هناك فجوة بين الدولة والمجتمع ، وأن هذه الفجوة في ازدياد مستمر في العديد من الحالات ، فالدولة سعت وتسعى إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع بالأساس ، فضلا عن أساليب وممارسات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية ، فهناك دول عربية لا تسمح من حيث المبدأ بقيام بعض تنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدني كالأحزاب السياسية و النقابات وغيرها كما أن الدول الأخرى التي تسمح بقيام هذه التنظيمات تخضعها في الغالب للعديد من القيود الإدارية و المالية والتنظيمية والقانونية التي تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها ، وإذا كانت الدولة العربية قد عملت على تأميم المجتمع لحسابها خلال الخمسينيات والستينيات استنادا إلى توجهاتها الإيديولوجية و سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قامت على أساس التدخل المكثف في الاقتصاد والمجتمع و الهيمنة على الإعلام و الثقافة ، فإنها تحاول على أن تبقي على هذا الوضع ، وربما بدرجة أقل في الوقت الراهن ، على رغم اتجاه دول عربية عديدة إلى الأخذ بدرجات من الليبرالية الاقتصادية و تقلص دورها الاقتصادي و الاجتماعي ، و التخلي عن كثير من مسؤولياتها المرتبطة بذلك ، أي أن النظم الحاكمة في هذه الدول تسعى حاليا من أجل فك الارتباط بين الليبرالية الاقتصادية من جانب ، والليبرالية السياسية من جانب أخر ، بحيث لا يترتب على اللامركزية في الاقتصاد اللامركزية في السياسة وقد ترتب على غياب علاقة صحية و صحيحة بين الدولة والمجتمع عدة نتائج[2]:

- تزايد لجوء الدولة إلى السياسات و الممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع .

- غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية، وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية و الفعالة من ناحية أخرى .

- لجوء بعض القوى و التيارات السياسية و الاجتماعية إلى ممارسة أو الانخراط في بعض أعمال الاحتجاج و العنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها .

---

[1] – حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها – ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص 59.

[2] – المرجع السابق ، ص 60.

– استشراء بعض مظاهر الفساد السياسي و الإداري في أجهزة الدولة و مؤسساتها ، وغلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية.

– عجز الدولة في بعض الحالات على المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه ، ووقوعها فريسة للحروب الأهلية و الصراعات الداخلية على غرار ما حدث في لبنان و السودان ، بل وصل الأمر في بعض الأحيان أيضا إلى تفكك الدولة و انهيارها كما هو الحال في الصومال.

د – اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي :

من المعروف أن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة ،وقد يترتب عليها إطاحة النظام وتغييره ،سواء باستخدام أساليب سلمية أو عنيفة ،ولكن انهيار شرعية النظام لا تؤثر بالضرورة في الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره وتجري داخله مختلف التفاعلات و العمليات السياسية وغير السياسية ويتجه إليه المواطنون بولائهم الأسمى . وفي هذا السياق فان الدولة تبقى وتستمر على الرغم من تغير وتبدل النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية ، وبالنسبة إلى الدول العربية ، يلاحظ في العديد من الحالات أن أزمة الشرعية امتدت لتشمل النظام السياسي و الدولة معا .وتتمثل أبرز مظاهر أزمة الشرعية التي تعانيها بعض الدول العربية في قيام بعض القوى و التيارات والجماعات التي توجد على أراضي الدولة بالتوجه بولائها الأسمى لا إلى الدولة ،بل إلى كيانها دونها (قبلية أو جهوية)أو ما فوقها (مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية).

من المؤكد أنه عندما تتزامن أزمة شرعية النظام الحاكم مع أزمة شرعية الدولة ، فإنها تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية الممتدة و الحروب الأهلية .وفي هذا الإطار فقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن أهم ما تشترك فيه الدول العربية ولو بدرجات مختلفة هو تشرذم أساسها الاجتماعي واغترابها الأمر الذي يدل عليه مؤشران هما :وجود عجز في الشرعية السياسية و الأساس الأبوي للسلطة السياسية ، إن أزمة الدولة القطرية تتعدى نظامها السياسي إلى نمط علاقتها الاجتماعية القائمة على ثقافة سياسية أبوية[1].

٥– غلبة الطابع التسلطي على الدولة الوطنية العربية :

تعتبر الدولة العربية دولة تسلطية في بنيتها و ممارستها ، وعلى الرغم من وجود العديد من التفاوتات و الاختلافات بين الدول العربية إلا أن سمة التسلطية تمثل قاسما مشتركا بين الغالبية العظمى من هذه الدول .وليس هنا مجال التفصيل في جذور الطبيعة التسلطية للدولة العربية وعوامل استمراريتها ، وإن كان من المؤكد أنه لا يمكن فهم هذه الطبيعة و تحليلها بمعزل عن ظروف نشأة الدولة في الوطن العربي ، وتبعيتها للخارج ، وتضخم أجهزتها وتعاظم دورها في الاقتصاد و المجتمع في بعض الفترات ،وعدم رسوخ مؤسستها وشرعيتها في العديد من الحالات.

[1] – بهجت قربي ، تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي و أهمية البعد الثقافي المهمل ، المستقبل العربي ، بيروت ، 2002 ، ص 21.

ويتمثل أبرز مظاهر تسلطية الدولة القطرية العربية في هيمنتها على المجتمع وتغلغلها في مختلف جوانبه ،وعدم سماحها بقيام تنظيمات سياسية وسيطة كالأحزاب ،أو فرض قيود شديدة عليها في حالة السماح بقيامها ،وغلبة طابع المركزية على قرارات الدولة وسياستها ،ما يعكس شيوع ظاهرة التفرد بالسلطة واحتكارها وعدم توافر إمكانية تداولها سلميا ،فضلا عن المبادرة إلى قمع أية مظاهر للمعارضة حتى وإن كانت بسيطة ،وشيوع مظاهر انتهاك حقوق الإنسان بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في الدول العربية ، وغياب المشاركة السياسية أو إضفاء طابع شكلي على بعض العمليات السياسية المرتبطة بالمشاركة ،كالانتخابات الرئاسية والبرلمانية ،حتى يبدو الأمر وكأنه تحديث للطبيعة التسلطية للدولة أكثر مما هو خطوات جدية لإضفاء الطابع الديمقراطي عليها ،ناهيك عن غياب مبدأ المحاسبة أو المساءلة للنخبة الحاكمة.

ونظرا إلى غلبة الطابع التسلطي على بنية الدولة القطرية العربية ،فإن هذه الدولة تولي اهتماما كبيرا لبناء مؤسسات القهر والقمع وتحديثها ،مما يجعلها أكثر المؤسسات تطورا في الدول العربية.وعلى الرغم من بعض الخطوات التي اتخذها بعض الدول العربية خلال السنوات الأخيرة على طريق التعددية السياسية و التحول الديمقراطي ، إلا أنها كانت في الغالب خطوات محدودة لجأت إليها الدول المعنية مضطرة لتجاوز بعض أزماتها الداخلية ، وللتكيف مع بعض الضغوط الخارجية ،ومن هنا جاءت محاطة بالكثير من القيود التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية ، ما حدا العديد من الباحثين على تأكيد أن موجة التحول الديمقراطي التي شملت العديد من بلدان العالم الثالث في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لم تمتد إلى الوطن العربي أو أن الوطن العربي هو الاستثناء من تلك الموجة ذات الطابع العالمي ومن هنا يؤكد البعض على أن الدولة العربية ستظل تحت التهديد الدائم بعدم الاستقرار ما لم تنجح في أن تتحول إلى دولة وطنية ديمقراطية . ومن المهم أن تنجح المجتمعات في السيطرة على الدولة و القضاء على الطابع الاستبدادي لها وتطوير وظيفتها كأداة شرعية عاملة على تنظيم وتجسيد الإرادة الجماعية[1].

و- استشراء الفساد السياسي و الإداري:

لا شك في أن الفساد السياسي و الإداري هو ظاهرة عالمية تعرفها مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ويمثل الفارق بين دولة وأخرى بهذا الخصوص في حجم وطبيعة ظاهرة الفساد من ناحية والأساليب التي يتم انتهاجها في التعامل معها من ناحية أخرى .

وفي ضوء ذلك، تؤكد مؤشرات وظواهر عديدة بأن الفساد أصبح يمثل جزءا من بنية الدولة العربية في العديد من الحالات ،أي تحول إلى مؤسسة ،حيث ينخرط في ممارسته بشكل مباشر أو غير مباشر أعداد من شاغلي المناصب السياسية و الإدارية و الاقتصادية العليا في الدولة ،وهو ما يطلق عليه البعض "فساد القمة".ومن المؤكد

[1] –حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 65.

أن فساد القمة يؤدي إلى انتشار الفساد على مستويات إدارية ووظيفية أدنى أي يمتد إلى القاعدة ولذلك فإن ظواهر الرشوة والعمولات والاتجار بالوظيفة العامة والتحايل على القوانين وتزوير الانتخابات التي أصبحت من الممارسات الشائعة في الغالبية العظمى من الدول العربية.

ي- تراكم خبرات التعثر و الفشل[1]:

على الرغم من أن الدول العربية قد استحوذت على كل الفضاء السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال ، وسيطرت على الاقتصاد ، وقامت بتأميم المجتمع لحسابها ، وسعت لإعادة تشكيله على أسس جديدة ووفق شعارات وإيديولوجيات قومية و اشتراكية ، ومع التسليم ببعض الانجازات الإيجابية التي حققتها الدولة العربية في بعض المجالات خلال بعض الفترات ، إلا أنه بعد مضي عدة عقود على الاستقلال لا يمكن القول أن الدولة العربية أو بالأحرى النخب التي حكمت هذه الدولة قد حققت الآمال والطموحات الكبرى لشعوبها والمتمثلة في التنمية الاقتصادية و العدل الاجتماعي والديمقراطية السياسية و الوحدة العربية و الأصالة الحضارية وحماية الاستقلال الوطني وتحرير الأرض المحتلة ، بل إنه في بعض هذه المجالات حدث تراجع عن بعض الإنجازات التي كانت قد تحققت خلال فترات سابقة وهذا الوضع لا يمكن تفسيره إلا في ضوء الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة العربية .

ولكن على الرغم من أزمتها البنيوية التي تراكمت عبر فترة ممتدة من الزمن ، فإن الدول العربية قد تمكنت من الصمود والاستمرار ، حتى وإن كانت هناك دول قد واجهت أو تواجه مخاطر التفكك الداخلي.ويرجع ذلك إلى أسباب عدة:

- بعض الدول العربية لها كياناتها الجغرافية والسياسية السابقة على الوجود الاستعماري.

- طبيعة النخب التي تولت مقاليد الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال وحرصها على التمتع بالاستقلال وممارسة السيادة الوطنية .

- طبيعة النظامين الإقليمي و الدولي الذي نشأت وتطورت في ظلهما الدول العربية ، فكلاهما يقوم على أساس أن الدولة الوطنية هي الفاعل الدولي الرئيسي . والدليل على ذلك أن الدول العربية قد أسست جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي ، ولكن لم تتنازل لها عن أي جزء من سيادتها ، بل إن تشدد الدول العربية في ما يتصل باعتبارات السيادة وإعلاء المصالح الوطنية على حساب المصالح القومية يعتبر من الأساليب الرئيسية لضعف فاعلية جامعة الدولة العربية وإصابتها بالشلل في معظم الأحيان.

[1] – المرجع السابق ، ص 68.

3- الإصلاحات السياسية في الدول العربية :

تزامن إطلاق مبادرات الإصلاح السياسي في الدول العربية مع مجموعة من العوامل الدافعة ، و تنقسم هذه العوامل في عمومها إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية.

أ- العوامل الداخلية :

هناك مجموعة من العوامل الداخلية فرضت على الحكومات العربية الأخذ بالإصلاح السياسي ومن أهم هذه العوامل نجد :

- تصاعد حدة الأزمة الداخلية في العديد من الدول منذ عقد الثمانينات وهي أزمة مجتمعية انطوت على عناصر وأبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ، وقد تمثلت أبعادها الاقتصادية في تراجع معدلات النمو و تصاعد معدلات التضخم والبطالة و المديونية وتدني مستويات المعيشة للمواطنين ، أما الأبعاد الاجتماعية فتمثلت في تزايد حدة التفاوت والطبقية بين أفراد المجتمع وتنامي أعداد الفقراء والمهمشين وتزايد حدة مشكلات الصحة والتعليم والإسكان ، وبالنسبة للأبعاد السياسية فتمثلت في غياب وضعف المشاركة السياسية وتسلط نظام الحزب الواحد وغلبة المعايير البيروقراطية والأمنية على أداءه بالإضافة إلى جمود النخب الحاكمة وشيوع مظاهر الفساد السياسي والإداري على نطاق واسع وتآكل شرعية النظم الحاكمة.
- إتجاه دول عربية عديدة إلى تبني سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي بضغوط من صندوق النقد والبنك الدوليين لمعالجة أزمتها الاقتصادية التي تصاعدت حدتها منذ نهاية الثمانينات ،وتتضمن هذه السياسات إضافة إلى السياسات الاقتصادية عملية الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي .
- تنامي قوى وشرائح اجتماعية بدأت تطالب بالديمقراطية والمشاركة السياسية ،وهذه القوى والشرائح تعتبر من الناحية العملية إفرازا للسياسات التي انتهجتها الدول العربية منذ الخمسينيات حيث أسهمت تلك السياسات في انتشار التعليم وزيادة التحضر وبذلك تشكلت قوى وتنظيمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية .

ب- العوامل الخارجية :

تعتبر العوامل الخارجية الأكثر تأثيرا على عملية اعتماد الدول العربية للإصلاحات السياسية ومن بين هذه العوامل نجد :

- التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية منذ منتصف الثمانينات والتي تمثلت في سقوط الحزب الواحد والتوجهات السياسية المغلقة ونمط الاقتصاد الموجه في هذه الدول مع

تبنيها لسياسات اقتصاد السوق على الصعيد الاقتصادي والتعددية الحزبية وأشكال من الديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسي.

- انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وبذلك تكريس مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى وحيدة وهذا ما حررها من مبدأ الدعم المطلق للنظم السياسية الموالية لها والمعادية للاتحاد السوفيتي بغض النظر عن طبيعتها ومدى التزامها بالديمقراطية .

- حدوث موجة من التحول الديمقراطي على المستوى العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين ،وقد انطلقت هذه الموجة من جنوب أوروبا في منتصف السبعينات ،ثم تمددت خلال الثمانينات والتسعينيات لتشمل العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوروبا ،وبهذا أصبحت قضايا الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان قضايا عالمية أو تعبيرا عن توجه عالمي سائد .

- ثورة المعلومات والاتصالات التي تعتبر أحد العوامل التي أسهمت في تحريك الانفتاح السياسي في الوطن العربي ،وذلك نظرا إلى ما ارتبط بها وترتب عليها من أثار وتداعيات مثل إنهاء احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات ، حيث لم يعد بمقدور هذه النظم منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج عبر الانترنيت والفضائيات.

لقد كان أثر هذه العوامل الداخلية و الخارجية على الإصلاحات السياسية في الدول العربية متفاوتا من حيث نوعية الإصلاحات المنتهجة وكذا حجمها و سرعتها و تفاعل الأطراف الداخلية و الخارجية معها ، وهذا نظرا لاختلاف المستويات الأولية من الديمقراطية في كل دولة وحجم الظروف الدافعة لها.و فيما يلي نتناول بعض الدول التي شهدت تغيرات هامة و لافتة في مسارها الإصلاحي:

- **الكويت:**

كغيرها من الدول الخليجية سعت الكويت استجابة للضغوط الداخلية و الخارجية السابق ذكرها إلى إجراء إصلاحات دستورية كانت الموجة الأولى منها في مطلع تسعينيات القرن الماضي ، و جاءت الثانية في نهاية ذلك العقد ، وكلتا الموجتين وضعتا الكويت و من ورائها النظم السياسية الخليجية على أعتاب مرحلة جديدة اتجهت فيها إلى تحديث نفسها بعد أن ظلت حالة الركود تسيطر عليها لعقود طويلة ، و تمثلت أهم معالم الموجة الأولى من الإصلاحات صدور أنظمة أساسية دائمة في الدول التي لم يكن لديها مثل هذه الأنظمة على غرار ما حدث في كل من السعودية عام 1992 و سلطنة عمان عام 1996 ، أما الموجة الثانية فقد خطت بالنظم السياسية الخليجية خطوة أوسع باستكمال عملية صدور الدساتير الدائمة كما حدث في قطر عام 2003[1].

[1] – همسة قحطان خلف الجميلي ، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ، دار الجنان ، عمان ، 2011 ، ص 157.

و تبرز تجربة الكويت الإصلاحية باعتبارها التجربة الدستورية الأقدم و الأكثر ديمقراطية قياسا بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. و نجد أن الكويت هي الدولة الأولى من دول المجلس تعتمد في نظم حكمها على الدستور الذي أقر في عام 1962، ليكون أقدم الدساتير وأكثرها ديمقراطية وإلزاما للحكم قياسا بدول مجلس التعاون الأخرى ، والذي تحولت الكويت بموجبه إلى دولة مؤسسات محددة العلاقة فيها بين الحاكم والمحكوم ، خاصة أن الدستور لم يصدر بفضل مكرمة أميرية كما حدث في البعض من دول المجلس ، بل أن أمير الكويت آنذاك (عبد الله السالم الصباح) دفع باتجاه أن يصدر الدستور بواسطة مجلس تأسيسي منتخب شعبيا ، إذ أجريت أول انتخابات عامة في الكويت بتاريخ 30 ديسمبر 1961 ،لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي لتكون مهمته أولا إعداد الدستور الدائم للبلاد ، والعمل كهيأة تشريعية مؤقتة إلى جانب الأمير ، واستطاع هذا المجلس من إعداد مسودة الدستور ، ورفع إلى الأمير للتصديق عليه ، وفي 29 جانفي 1963 دخل الدستور الكويتي الحالي حيز التنفيذ حين عقد مجلس الأمة الجديد المنتخب على أساس الدستور أول اجتماعاته . ويتألف الدستور الكويتي من 183مادة وهو مقسم إلى خمسة أبواب هي على التوالي[1]:

1-الدولة ونظام الحكم .

2-المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي .

3-الحقوق والواجبات العامة .

4-السلطات.

5-أحكام عامة وأحكام ختامية.

- البحرين:

تعتبر التجربة الدستورية البحرينية الثانية خليجيا بعد تجربة الكويت لإرساء قواعد نظام الحكم على مبادئ دستورية حديثة ، حيث أنشأ أول دستور عام 1973 و يتكون من 109 مادة موزعة على خمسة أبواب ، ووفقا لهذا الدستور فإن نظام الحكم في البحرين ديمقراطي ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعها ، وهذا النظام كما يوضح الدستور يقوم على أساس فصل السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية مع تعاونها و لا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها دستوريا ، كما يقر الدستور أن السلطة التشريعية يتولاها الأمير و المجلس الوطني ، و يتولى الأمير السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء و باسمه تصدر أحكام السلطة القضائية ، ويتكون المجلس من ثلاثين عضوا يتم اختيارهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر و لمدة أربع سنوات ميلادية وهو يختص بإصدار القوانين و التشريعات و تقديم الاستجوابات و تقديم حقوق أعضاء المجلس و تحريك المسؤولية السياسية للحكومة و ذلك بطرح الثقة من أحد الوزراء أو القول بعدم

[1] – المرجع السابق ، ص 160.

إمكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء[1]. إلا أن البحرين شهدت بعد تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم عام 1999 مجموعة من الإجراءات التصحيحية سواء على مستوى الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية و التي كان من أهمها هو ما وعد به الأمير الجديد بضرورة العودة إلى الحياة الدستورية و البرلمانية في مبادرته الإصلاحية في نوفمبر عام 2000 و الذي أعلن فيها تشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني ليكون ميثاق للوطن ووثيقة للعهد و ركيزة لعقد اجتماعي جديد ، و قد تضمن الميثاق سبعة فصول تدعو إلى تحويل البحرين إلى مملكة دستورية و إنشاء هيئة تشريعية من مجلسين ؛ يتم اختيار أعضاء مجلس الشورى بالتعيين من طرف الأمير و المجلس الآخر نيابي يتم اختيار أعضائه بالانتخاب المباشر ، و يؤكد الميثاق أن نظام الحكم في البحرين ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا ، كما يؤكد الفصل بين السلطات و على سيادة القانون و استقلال القضاء و حق الشعب في المشاركة في الشؤون العامة.

- **السعودية:**

ليس في السعودية دستور مكتوب ، فحسب ما يؤكد القادة السياسيون في السعودية فإن القرآن الكريم هو دستور الأمة ، و الملك هو صاحب السلطة العليا في البلاد الذي يجمع بين يديه السلطات الدينية و السياسية و التشريعية و التنفيذية كافة ، و تعتمد الأسرة الحاكمة على شبكة واسعة من الأمراء و أبنائهم الذين يحتلون المناصب العليا في البلاد . و لا يوجد في السعودية مجالس برلمانية منتخبة من قبل الشعب بل هنا مجالس للشورى و يغلب عليها الطابع الشكلي في ممارسة مهامها . و بما أن القرآن الكريم لا يوضح الكثير من الأمور الإدارية و المؤسسية و السياسية كانت هناك محاولات عديدة من قبل الملوك الذين حكموا السعودية على مدار القرن العشرين لكتابة و تحديد الدستور و تأسيس مجالس للشورى و نظام للمقاطعات وتزامن هذا مع كل أزمة سياسية تواجه النظام السعودي أو مع كل خطر يواجه هؤلاء الملوك داخل الأسرة الحاكمة إلا أنها ظلت وعود و لم يحقق منها شيء ، إلى أن جاءت حرب الخليج الثانية عام 1991 و ما رفقها من ضغوط داخلية دفعت الملك فهد أخيرا إلى إصدار ثلاثة قوانين في 29 فيفري 1992 تحدد نظام الحكم في السعودية موزعا بين النظام الأساسي و نظام مجلس الشورى و نظام المناطق و هو تقنين لما هو قائم و ليس تجاوزا له إذ تم التأكيد على أن القرآن الكريم و الشريعة الإسلامية هما دستور السعودية و المصدر الأول للتشريع موضحين بأن المملكة تؤمن بأن الممارسات الديمقراطية الغربية لا تتناسب مع المجتمعات العربية التقليدية في الخليج العربي[2].

- **سلطنة عمان:**

لم تشهد سلطنة عمان الحياة الدستورية الحقيقية حيث لم يصدر دستور مكتوب في البلاد ينظم الحياة العامة للدولة والشعب ، ويحدد صلاحيات القيادة السياسية ، وحقوق وواجبات الشعب العماني ، إذ ضلت الحكومة

---

(1) – عادل الطبطبائي ، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، منشورات دراسات الخليج و الجزيرة العربية ، الكويت ، 1985 ، ص 245.

(2) – همسة قحطان خلف الجميلي ، مرجع سابق ، ص 181.

العمانية تنظر إلى هذه المسألة بأنها ثانوية وليست جديرة بالاهتمام و الجدية . وسعى السلطان قابوس سعيد منذ وصوله إلى السلطة بعد الإطاحة بوالده إلى اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية الضرورية كتطبيق السيطرة المركزية وضم المناطق التي كانت خارجة عن نفوذ السلطات في الداخل والخارج وإصدار قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة سنة 1985 الذي أصبح اللبنة الأولى في بناء العهد الجديد ، فبموجب هذا القانون يتكون الجهاز الإداري للدولة من مجلس الوزراء والوزارات وما يتبعها من أجهزة إدارية وفنية والمجالس المتخصصة وما يتبعها من أجهزة إدارية وفنية ورعاية مصالح المواطنين. وتصدر القوانين والمراسيم من السلطان قابوس وتكون هذه القوانين والمراسيم قانون البلاد الرسمي . وفي خطوة على طريق الإصلاح السياسي قام السلطان قابوس وللمرة الأولى عام 1996 بإصدار النظام الأساسي للدولة ، والذي هو بمثابة دستور السلطنة ويتكون من 81 مادة تنظم الحكم والمؤسسات والحقوق والواجبات ، ويعلن النظام الأساسي للسلطنة بأنها سلطنة وراثية ، وما يميز هذا الدستور خلوه من أية هيئة منتخبة من قبل الشعب تضع الأسس الرئيسية لهذا النظام أو حتى أخذ موافقة الشعب باستفتاء عام حوله ، ولهذا فإن هذا النظام يوصف بالنظام الأساسي وليس بالدستور[1].

- **دولة قطر:**

خطت دولة قطر خطوة أوسع على صعيد الإصلاح الدستوري باستكمال عملية صدور الدستور الدائم ، إذ أن قطر ظلت تستند في نظام حكمها إلى النظام الأساسي المؤقت و المعدل الذي صدر في 2 أفريل 1972 بعدما سمي بالحركة التصحيحية التي قام بها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني عندما قام بعزل ابن عمه الأمير أحمد بن على آل ثاني و هو النظام المعمول به منذ ذلك التاريخ حتى صدور الدستور الدائم عام 2003 ، وكان هذا الدستور ثمرة جهود كبيرة على طريق الإصلاح حيث صدر قبله القرار الأميري بتشكيل لجنة لإعداد الدستور الدائم في 13 جوان 1999 ، و قد اتفق أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد الدستور و البالغ عددها 32 عضوا على تشكيل أربع لجان فرعية متخصصة هي ؛ لجنة المقومات الأساسية للمجتمع ، ولجنة الحقوق و الواجبات العامة ، و لجنة السلطة التنفيذية ، و لجنة السلطة القضائية ، وطلب من هذه اللجان وضع دستور وفقا لقرار تشكيل اللجنة يقوم على التقاليد الخليجية و العربية و الإسلامية و يفي باحتياجات البلاد و يتسم بالثبات و الاستقرار . وينص الدستور في مادته الأولى على أن نظام الحكم ديمقراطي و أن الشعب مصدر السلطات ، و أن نظام الحكم يقوم على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها ، وحددت صلاحيات الملك في كونه راسم السياسة العامة للدولة بمعاونة مجلس الوزراء و المصادقة على القوانين و إصدارها[2].

(1) (2) – المرجع السابق ، ص 188 ، 194 .

- **الأردن:**

النظام السياسي الأردني مبني على وجود ثلاث سلطات رئيسية مستقلة هي السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية تعمل بالتعاون فيما بينها لتحقيق مصالح الدولة و المواطنين ، و يرأس الملك كلا من السلطتين التنفيذية و التشريعية ، وتصدر أحكام القضاء باسمه باعتباره رأس الدولة ، إلا أن الدستور يعفيه من أي تبعة أو مسؤولية لأنه يمارس سلطاته التنفيذية من خلال الوزراء المسؤولين أمام البرلمان[1] ، وترتبط مؤسسة النظام السياسي الأردني وآليات عملها بالتنظيم السياسي والاجتماعي وتطوير مؤسسات الحكومة الأردنية ، وقد بنى الأردن جهازا إداريا وسياسيا منظما أدى إلى البنية السياسية والإدارية للدولة ومن ثم تطويرها وتحديثها كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وقد شهد الأردن حكما نيابيا منذ عهد الإمارة ، ووضع الدستور كمرجع للحكم وبيان حقوق وواجبات السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وأصبح الأردن دولة تتوافر فيها جميع مقومات التنظيم السياسي للدولة العصرية[2].

- **الجزائر:**

أخذت الجزائر بعد استقلالها بالنظام الجمهوري المترافق مع النظام الاشتراكي من الناحية الاقتصادية ، وكان الرئيس الراحل هواري بومدين عسكريا أخذ حكم البلاد بعد الانقلاب العسكري على الرئيس الأول أحمد بن بلة ، و قد استمد النظام شرعيته باسم الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم باسم جبهة التحرير الوطني ، فكانت هي المسيطرة على كافة دواليب الحكم وعرفت هذه الفترة باسم فترة الحزب الواحد ، و لم تكن هناك أية ملامح للممارسات الديمقراطية عدا بعض الاستفتاءات الشكلية و التي كانت نتائجها معروفة مسبقا ، فقد كان البرلمان المنتخب آنذاك أو مجلس الشعب ذا لون واحد و أعضاؤه كلهم ينتمون إلى جبهة التحرير الوطني ، و لم تكن هناك معارضة بطبيعة الحال ، وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين بدأت الجزائر تتبع أسلوبا مغايرا باتجاه الإصلاحات السياسية على عهد الرئيس الشاذلي بن جديد ، حيث انتقلت الجزائر خلال أواخر حكمه من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية و السياسية و الإعلامية عام 1989 بناءا على دستور جديد كنتيجة للاضطرابات و الاحتجاجات عام 1988. و قد جرت أول انتخابات في ظل الدستور الجديد كان النصر فيها للجبهة الإسلامية للإنقاذ الشيء الذي أدهش المؤسسة العسكرية و الأوساط السياسية المراقبة ، فاضطرت العسكريون إلى إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد باعتباره المسؤول عن التطورات التي ليست في صالح البلاد حسب تقديرهم ، وبعدها عرفت الجزائر و معها التجربة الديمقراطية فيها اختلالات قوية مازالت آثارها حتى يومنا هذا.

---

[1] – غازي محمود ذيب الزعبي ، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن ، دار عالم الكتاب الحديث ، اربد ، 2009 ، ص 89.

[2] – محمد الهزايمة ، السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية و التطبيق ، دار عمان ، عمان ، 1999 ، ص 81.

- **المغرب:**

اعتمد المغرب منذ استقلاله على النظام الملكي شبه الدستوري لأن الكثير من قضايا الحكم موجودة بيد الملك ، وقد سعى المغرب كغيره من الدول العربية تحت الضغط الداخلي و الخارجي إلى انتهاج بعض الإصلاحات المختلفة في إطار السعي إلى الانفتاح على المبادئ الديمقراطية ، و يشير الملاحظون أن هناك نوعين من الديمقراطية في المغرب الديمقراطية النيابية و الديمقراطية شبه المباشرة عبر الاستفتاءات . وقد عرف المغرب منذ 1956 ميلاد مجموعة من النصوص القانونية و الضوابط المنظمة لعمليات الانتخاب ، حيث بادر إلى إجراء انتخابات جماعية ، ثم إلى وضع الدستور الأول الذي مهد الطريق إلى تنصيب المؤسسات السياسية المنصوص عليها في الدستور ، كما بدأ بإصدار نصوص قانونية تكرس ممارسة الحريات و حقوق التعبير و الصحافة . ورغم أن المغرب عرف تغيير ستة دساتير من 1992 إلى 1996 إلا أن جميع الإصلاحات التي جاءت بها هذه الدساتير نابعة من تصورات المؤسسة الملكية (العائلة الحاكمة) و ليست تعبير حقيقي عن تطلعات مختلف مكونات المجتمع المغربي.

4- الحكم الراشد و الفساد في الدول العربية ؛ الواقع و المؤشرات :

أثر الاتجاه الدولي القوي و المتسارع الخاص بمحاربة الفساد و إرساء قواعد الحكامة الجيدة على الدول العربية ، فقد اعتمدت تقارير المنظمات الدولية على بيان تعثر عملية التنمية في الكثير من أقاليم العالم بسبب الفساد و غياب الحكم الراشد و الإدارة السليمة ، وتحتل جميع الدول العربية تقريبا مراتب متدنية و بدرجات منخفضة على مستوى الحكم الراشد و الفساد ، ويهو ما يفسر تعثر الكثير من التجارب التنموية بها.

أ- الحكم الراشد:

إن بعض التحليلات البحثية المعاصرة لتباطؤ النمو العربي مقارنة مع مناطق أخرى من العالم ترجعه من بين أسباب أخرى إلى نوعية المؤسسات السائدة و إلى القدرة الضعيفة على مواجهة تأثير الصدمات الخارجية الطارئة . و بمقارنة بسيطة بين دول شرق آسيا مع الوطن العربي تشير بعض الأبحاث الميدانية إلى أن الأداء المؤسسي المرتفع في شرق آسيا ساهم في تحفيز تنميتها الاقتصادية ، بينما الأداء المؤسسي الضعيف في الدول العربية ساهم في تخفيض معدلات النمو ، و كما هو بارز فإن الحكم الراشد يتصف بالمشاركة و الشفافية و المساءلة بحيث يكون حكم القانون سائدا و المساواة بين المواطنين متوافرة و المؤسسات فاعلة و ذات كفاءة ، فيشعر المواطنون حينئذ أنهم ليسوا فقط شركاء في عملية التنمية الوطنية ، بل إن هدفها الأساسي هو رفع مستوى رفاهيتهم و تطوير نوعية حياتهم .

لقد حققت الدول العربية بعض الخطوات الايجابية و المتواضعة في تطوير مؤسساتها ، غير أنه ما يزال هنالك ثغرات كبيرة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالحريات المدنية و المشاركة السياسية ، و تشير التقارير الدولية بأن المنطقة العربية تحتل مرتبة لا تقل فقط عن المستوى العالمي بل تقل عموما عن مراتب مناطق أخرى باستثناء إفريقيا

علما أن هناك اختلاف بين الدول العربية نفسها ، كما تشير التقارير إلى وجود علاقة طردية بين انجازات التنمية البشرية و بين نوعية المؤسسات في الدول العربية[1].

و تتسم إدارة الحكم العربية بشكل عام بالشكلية وعدم الفاعلية وثقل يد الإدارات وعدم استثمار الكفاءات أو خلق الكثير منها ويلاحظ إلى جانب ذلك ضعف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية باستثناء الأمنية منها ، وعدم سيادة القانون في المعاملات وعدم حكم القانون في الإدارات. والمنظمات الجماهيرية بمختلف أشكالها التي اصطلح عليها حديثا بمنظمات المجتمع المدني مسيرة لصالح النظام الحاكم وخاضعة لأجهزة الدولة وليست مكملة لها في الأداء ولا مستقلة عنها في الأهداف .ولذا تغيب حرية التعبير وتنحسر المساءلات العامة وتتقيد حلول المشكلات المجتمعية ، وإذا ما جاءت الإصلاحات السياسية والاقتصادية فإنها تأتي من الخارج بدلا من انبثاقها من الداخل ، كما يفترض واقع الحال وأتت معها الأموال التي توظف الإصلاحات لصالح الخارج أكثر مما هي للداخل[2]. أما بالنسبة لممارسة الديمقراطية في المنطقة العربية فإن مؤشرات الديمقراطية المعتمدة و منها الحريات السياسية و الحريات المدنية و التعددية الحزبية و تداول السلطة و شفافيتها ...الخ تشير إلى تراجع المنطقة العربية بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم ، مع استثناءات قليلة كحالة لبنان و بعض الحالات العربية في فترات معينة ، كما تشير الى أن النظم العربية غير ديمقراطية قد تمكنت من البقاء لفترات طويلة قياسا لفترات النظم غير الديمقراطية في مناطق أخرى من العالم[3].

وإذا ما قارنا على سبيل المثال مؤشر النوعية المؤسساتي[*] كمؤشر فرعي للحكم الراشد فإن الدول العربية تقع في أسفل الترتيب مقارنة مع بعض الدول التي تتميز بمستوى دخل و مميزات مشابهة ، وهو ما يفسر وجود فجوة في إدارة الحكم ، فنجد أن الدول العربية ذات مستوى يقل عما يفترضه مستوى دخلها ، بمعنى أنها تقع تحت المتوسط العالمي ، وهذه الفجوة تزداد بالنسبة للدول العربية المرتفعة الدخل و المعتمدة على الموارد النفطية. وتحتل الدول العربية بناء على النتائج التي خلص إليها تقرير الحكم الراشد لأجل التنمية الصادر عن البنك الدولي في مؤشر النوعية المؤسساتية المركز الأخير بقيمة (-0.57) و بنسبة (34.8%) ، حيث تتقدم عليها كل من منطقة أمريكا اللاتينية بـــ(-0.21) و دول شرق آسيا بـــ(-0.03) و أوربا الشرقية و البلطيق بـــ(0.33) و الكاريبي بـــ(0.5) و هناك فرق كبير بينها و بين دول منظمة التعاون التنمية الاقتصادية و التعاون بـــ(1.39) و نسبة تقدر بـــ(88.8).

---

(1) – إسماعيل الزبري و آخرون ، آفاق التنمية في العالم العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، 2006 ، ص 73.

(2) – نوفل قاسم على الشهوان ، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2009 ، ص 5.

(3) – إسماعيل الزبري و آخرون ، مرجع سابق ، ص 75.

(*): يمثل هذا المؤشر المتوسط الحسابي لمؤشرات الحكم الراشد الست وهي : الصوت و المساءلة ، الاستقرار السياسي ، فعالية الحكومة ، نوعية التنظيم ، سيادة القانون ، مكافحة الفساد و قيمته تتراوح بين [-2.5 ، 2.5] وكلما كانت القيمة أعلى كلما دل ذلك على جودة الحكم.

الجدول (04/03) :مقارنة مؤشر النوعية المؤسساتية في الدول العربية و أقاليم أخرى لعام 2009 .

الإقليم	مؤشر النوعية المؤسساتية	نسبة المؤشر(%)
منظمة التنمية الاقتصادية و التعاون	1.32	88.8
الكاريبي	0.5	65.83
أوربا الشرقية و البلطيق	0.33	61.25
شرق آسيا	0.03 –	49.31
أمريكا اللاتينية	0.21–	42.9
الدول العربية	0.57–	34.8

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2009.

و رغم أن الدول العربية تشترك في الصورة العامة لهذا المؤشر للدلالة على المستويات المتدنية من جودة الحكم إلا أنها تتباين فيما بينها مشكلة بعض المفارقات ، فنجد تقدم كل من قطر و الإمارات وعمان و الكويت و البحرين و الأردن وكلها أنظمة ملكية تسيطر العائلة الحاكمة على كافة دواليب الحكم تقريبا ، بينما هناك أنظمة جمهورية تتبنى المبادئ الديمقراطية نظريا و تنظم العديد من الانتخابات متأخرة كمصر و تونس و الجزائر و لبنان و العراق و السودان .

الجدول (05/03) :مؤشر النوعية المؤسساتية في الدول العربية لعام 2009 .

الدولة	قيمة المؤشر	نسبة المؤشر	الدولة	قيمة المؤشر	نسبة المؤشر
قطر	0.61	69.6	لبنان	0.79–	27.5
الامارات	0.49	65.6	الجزائر	0.77–	26.1
عمان	0.39	64.1	ليبيا	0.78–	25.4
الكويت	0.21	58.1	موريتانيا	0.87–	20.6
البحرين	0.24	57.4	سوريا	0.96–	19.6
الأردن	0.08	53.1	اليمن	1.07–	17.2
تونس	0.05–	50.4	فلسطين	1.19–	13.8
السعودية	0.25–	45.1	العراق	1.63–	6
المغرب	0.28–	43.6	السودان	1.66–	4.2
مصر	0.53–	35.3	الصومال	2.5–	0.6
جيبوتي	0.64–	28.5	الدول العربية	0.57–	34.8

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2009.

ب- الفساد:

بالنسبة للفساد في الدول العربية يتضح جليا أنه في ظل ضعف وقصور جوانب الحكم الراشد و الإدارة الجيدة كما رأينا سابقا ، فإن هناك فضاءات خصبة للفساد بمختلف أنواعه ، ولعل أهم أوجه الفساد في الدول العربية نجد الفساد السياسي ، فكافة الأنظمة السياسية العربية تقريبا تفرض نفسها على شعوبها سواء بالإكراه المباشر أو باكتساب الشرعية بوسائل الفساد كتزوير الانتخابات و استبعاد المعارضة القوية و التضليل الإعلامي و مصادرة الحقوق السياسية للمعارضين ، كما أن هناك العديد من التقارير تشير إلى وجود فساد بين رجال الحكم في العديد من الدول العربية سواء تعلق الأمر باستغلال السلطة لنهب الممتلكات العامة أو محاباة المقربين و أصحاب النفوذ السياسي في الصفقات العمومية أو التأثير على المنافسين و توجيه الأسواق . كما يضاف إلى هذا النوع من الفساد و الذي يسمى أحيانا بفساد القمة فساد الإدارات و المرافق العامة فالملاحظ هو وجود كافة صور الفساد كالرشوة و المحاباة و المحسوبية و البيروقراطية و استغلال المنصب العام . ورغم تراجع مستويات الفساد في الدول العربية بفضل المبادرات الوطنية و العالمية وخاصة من طرف المنظمات و الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة و البنك الدولي و منظمة الشفافية الدولية إلا أن المنطقة العربية مازالت من أكثر مناطق العالم فسادا و تحتل مراتب متدنية مقارنة مع أقاليم مشابهة لها على غرار أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا و بعض الدول الإفريقية.

الجدول (06/03) :مقارنة مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية و أقاليم أخرى لعام 2009 .

الإقليم	قيمة المؤشر	نسبة المؤشر(%)
منظمة التنمية الاقتصادية و التعاون	1.64	90.2
الكاريبي	0.56	68
أوربا الشرقية و البلطيق	0.12	59.1
شرق آسيا	0.21-	45.1
أمريكا اللاتينية	0.26-	44.1
الدول العربية	0.37-	40.4

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2009.

المبحث الثالث: الوطن العربي اجتماعيا :

خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص بدأت الدول العربية على اختلاف المستويات الأولية من التنمية بها في بناء استراتيجيات تنموية تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات العالمية الحديثة المحددة للمتطلبات و الاحتياجات المختلفة الخاصة بالفرد ، و على وجه الخصوص ما يتعلق بتحسين مستويات معيشة الأفراد عن طريق تحقيق نصيب مقبول من الدخل الوطني و توفير الخدمات التعليمية و الصحية و تحسين البنية التحتية بمختلف مركباتها و الانخراط في المنظومة العالمية للاتصالات و التكنولوجيات الحديثة.و إذا ما استثنينا بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفع بسبب الريع النفطي و قلة عدد السكان كقطر و الإمارات العربية المتحدة و البحرين فالملاحظ في هذا الصدد هو أن الجهود التي بذلتها الدول العربية بصفة عامة لا تزال بعيدة عن المستويات التي حققتها الدول المتقدمة رغم القفزة النوعية لبعض الدول العربية.

1- الخصائص الديموغرافية للوطن العربي :

يقدر عدد سكان الوطن العربي 352 مليون نسمة عام 2010 ، و هو ما يعادل 4.5% من مجموع سكان العالم ، وقد سجلت الفترة الأخيرة حالة تحول من حيث الكم و التوزيع بين الريف و الحضر للسكان. و يعتبر معدل النمو الديموغرافي فيه عاليا مقارنة مع بقية العالم حيث قدر في المتوسط خلال الفترة 2000-2010 بـــ2.38% سنويا.

ويتوزع الوطن العربي على اثنين و عشرين دولة ممتدة من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا بمساحة تقدر بـــ14 مليون كيلو متر مربع ، و يمكن توزيع دول الوطن العربي جغرافيا إلى أربع مجموعات و هي[1]:

1- وادي النيل و القرن الإفريقي: و تظم مصر ، السودان ، الصومال ، جزر القمر ، و جيبوتي.

2- شمال إفريقيا : و تظم ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، و موريتانيا.

3- الهلال الخصيب : و تظم العراق ، سوريا ، لبنان ، فلسطين.

4- شبه الجزيرة العربية : و تظم المملكة العربية السعودية ، اليمن ، عمان ، الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، البحرين ، و الكويت.

[1] – أحمد عاسف و محمود حسين الوادي ، مرجع سابق ، ص 14.

ويمكن أن نلاحظ فيما يخص التوزيع السكاني بين أجزاء الوطن العربي النقاط الآتية:

1- إن مصر تمثل الدولة الأولى الأكبر حجما من حيث عدد السكان حيث يزيد عدد السكان فيها عن ربع سكان الوطن العربي.

2- إن معظم سكان الوطن العربي يتواجدون في ثمان دول وهي:مصر ، السودان ، المغرب ، الجزائر ، العراق ، السعودية ، اليمن ، وسوريا رغم أن ظروف هذه الدول غير متماثلة ، أي أنها تختلف من حيث مصادر الثروة والدخل ، حيث أن العراق والجزائر والسعودية من الدول النفطية ، في حين أن بقية هذه الدول وبالذات السودان والمغرب واليمن ليست كذلك ، وهو الأمر الذي ينعكس على دور السكان واستخدامهم ومستوى معيشتهم وما إلى ذلك ، وحيث يشكل السكان في هذه المجموعة غير المتجانسة في الموارد وبالذات النفطية ثلاثة أرباع سكان الوطن العربي تقريبا ، وهي دول يمكن وصفها بأنها دول ضمن الحالات المتوسطة للدول من حيث الحجم السكاني فيها .

3- إن بقية الدول العربية التي يزيد عددها عن العشرة دول لا يزيد عدد سكانها عن 10% وهو ما يعني أن أكثر من نصف عدد الدول العربية لا يشكل سكانها سوى أقل من سدس السكان في الوطن العربي ، الأمر الذي يجعلها دول صغيرة الحجم من حيث عدد السكان فيها وخاصة أن بعضها يتمتع بقدرات وإمكانات وموارد مهمة كما هو الحال في الإمارات والكويت .

4- هناك تباين بين الدول العربية من حيث استغلال الموارد البشرية ، ففي الوقت الذي تعاني فيه مصر من حجم سكاني مرتفع قياسا بمواردها الاقتصادية والتي تجعلها تعاني من مشكلات ترتبط بذلك كمشكلة توفير فرص العيش والعمل المناسب لكل هذا الحجم السكاني المرتفع في ظل درجة التطور الذي تعيشها والموارد المتاحة لديها والظروف التي تمر بها وتحكمها ، في حين توجد حالات عدد من الدول يقل فيها عدد السكان عن إمكانية استغلال مواردها الاقتصادية وتقديم الخدمات المطلوبة ، وهو ما يجعلها عاجزة عن تكوين اقتصاد متكامل القدرات الإنتاجية وذلك لضيق نطاق السوق المرتبط بالحجم الصغير للسكان ، وهذا ما يفرض محدودية النشاطات الاقتصادية وصغر حجم الإنتاج الذي يتم فيها.

5- يلاحظ في الكثير من دول الوطن العربي التوزيع غير المتناسب للسكان و خاصة بين المناطق ذات الاختلافات المناخية و الطبيعية ، ففي الجزائر مثلا 85% يتوزعون في المساحة الشمالية و التي تقل عن 20% من المساحة الإجمالية و كذلك الأمر بالنسبة للسعودية و ليبيا.

وبالنسبة لتوزيع السكان حسب الفئات العمرية تشير الكثير من البيانات المتاحة إلى أن السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65سنة) بلغت عام 2009 حولي 60.4% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية ، في حين تصل هذه النسبة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حوالي 64.2% و حوالي 69.4% في كل من الدول النامية و أوربا ووسط آسيا و حولي 65.1% في أمريكا اللاتينية ، و حوالي 65.3% في كافة دول العالم مجتمعة بالرغم من تراجع معدل الخصوبة الذي انخفض من حوالي 4.1 عام 2000 إلى 3.3 طفل لكل امرأة عام 2008 ، وتتفاوت نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية ، إذ تتجاوز أو تقارب 40% في كل من السودان ، الصومال ، العراق ، فلسطين ، جزر القمر ، موريتانيا ، و اليمن ، وتتراوح بين حوالي 23% إلى حوالي 37% في الدول العربية الأخرى باستثناء الإمارات و قطر حيث تقل عن 17%. ويؤدي كبر حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى زيادة الحاجة للتوسع في برامج تنشئة و رعاية الشباب . ويلاحظ أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلاتها في الدول النامية و أوربا ووسط آسيا ، حيث بلغت حولي 19.5% ، وفي أمريكا اللاتينية حيث تصل إلى 28.2% ، وفي بقية دول العالم مجتمعة حوالي 27.2%[1].

الجدول (07/03) : **2010**.

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو (%)
الجزائر	35.847	1.72
السعودية	27.563	3.39
السودان	41.709	3.86
سوريا	20.618	2.45
العراق	33.408	4.06
مصر	78.685	2.13
ليبيا	7.774	3.24
المغرب	31.894	1.11
اليمن	23.154	2.84
الإمارات العربية المتحدة	8.264	0.78
مجموع الدول العربية	351.863	1.62

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ص 33.

2- التعليم و الصحة في الوطن العربي :

يعتبر كل من التعليم و الخدمات الصحية أحد أهم تحديات التنمية الاجتماعية و هي من بين الأهداف الإنمائية العشرة للألفية التي سطرتها الدول العربية ، و على غرار الكثير من دول العالم بذلت الدول العربية جهدا كبيرا رغم اختلافه و تفاوته بينها من أجل تحقيق مستويات متقدمة في هذا المجال وخاصة أن هناك حراك غير مسبوق على المستوى الدولي وتحديدا المنظمات و الهيئات الدولية كالأمم المتحدة و البنك الدولي في اتجاه توفير الحد الأدنى من الخدمات التعليمية و الصحية.

أ- التعليم :

تعتبر النظم التعليمية الحالية في الوطن العربي انعكاسا للأوضاع و العوامل المختلفة التي مرت بها الأمة العربية في القرن الماضي ، و هذه النظم التعليمية تتراوح بين القوة و الضعف نتيجة التطورات و التحديات و الصعوبات التي يواجهها الوطن العربي . فقد مر في القرن العشرين بعدد من التغيرات السياسية و الاقتصادية و الثقافية ، فمن الناحية السياسية شهد الوطن العربي كثيرا من الثورات و حركات التحرر الوطني من الاستعمار بشتى أنواعه و تفتت الوطن العربي إلى كثير من الدول ذات أنظمة سياسية متباينة ، وترتب على هذا الانقسام ظهور أنظمة تعليمية متباينة في مختلف الدول العربية ، وقد عبر هذا التعدد و التنوع في أهداف التربية و التعليم في الدول العربية عن وجود قوانين و أنظمة تعليمية مختلفة فيها ، كما أدى هذا الانقسام في الوطن العربي إلى تنوع الإمكانيات المادية و الثروات الاقتصادية فيها و تباينها و انعكس ذلك على تمويل التعليم و تخطيطه[1].

و تتميز إدارة العملية التعليمية في الدول العربية بالمركزية فجميعها تابعة للإدارات الحكومية ، فنجد أن هناك إدارة متخصصة بشؤون التربية و التعليم – قبل التعليم العالي- تشرف على معظم مؤسسات التعليم العام و تدير شؤونه ، و في بعض الدول العربية هناك مؤسسات خاصة تعنى بشؤون التعليم غير الحكومي ، لكنها مقيدة باتجاهات الإدارة الحكومية و تعليماتها و تحت إشرافها . و بشكل عام تتسم إدارة التعليم في الوطن العربي بالتقليدية و المركزية الشديدة و تضخم أعداد الموظفين ، وقصور الثقافة المرتبطة بتقدير الوقت و الإنتاج و العمل بروح الفريق و ضعف استخدام التقنيات الحديثة[2].

و بالنسبة لمناهج التدريس العربية فهي تدار بصورة مركزية صرفة ، فهي تنطلق من المفاهيم القديمة للتعليم والتربية ولعلم النفس أكثر من ارتباطها بالمفاهيم المعاصرة بالتعليم ، فهذه المناهج تبنى على مفهوم منهج المواد الدراسية المنفصلة ، حيث يكون لكل مادة كتاب مقرر يحتوي على مجموعة من الحقائق والمفاهيم والمعرفة النظرية و التي نادرا ما يرافقها أمثلة تطبيقية أو نشاطات علمية أو إشارة إلى استخدام وسائل تعليمية أو نشاطات عقلية ،

---

(1) – معن محمود عياصرة ، نظم و سياسات التعليم –نماذج عربية و أجنبية- ، دار وائل ، عمان ،2011 ، ص 109.

(2) – عبد العزيز بن عبد الله السنبل ، التربية و التعليم في الوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ،2004، ص 205.

كما أن محتويات المقررات لا تشبع حاجات الفرد الحياتية أو حاجات المجتمع التخصصية ، و تسود طرائق التدريس التقليدية التي تركز على التلقين و الحفظ و الترديد بعيدا عن الالتفات لمستويات التفكير العليا من فهم و نقد و تحليل و استنباط [1].

رغم العديد من النقائص التي شابت العملية التعليمية في الوطن العربي و التي في مجموعها تؤثر على الجانب النوعي لمخرجات التعليم فقد حققت الدول العربية نقلة نوعية فيما يخص معدلات القيد بمختلف أطوارها ؛ الأساسي و الثانوي و العالي . فقد بلغ معدل القيد في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة حسب آخر البيانات المتوفرة حتى عام 2009 حوالي 96.4% وهو أقل من مثيله في باقي الأقاليم الأخرى في العالم وكذلك بالمقارنة مع الدول ذات التنمية البشرية غير المرتفعة ، حيث بلغ هذا المعدل في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حوالي 110.2% وحوالي 99.9% في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة . أما بالنسبة للقيد في مرحلة التعليم الثانوي فقد بلغ حتى عام 2009 حوالي 68.8% ، ويزيد هذا المعدل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حوالي 64.7% ، إلا أنه يقل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة حوالي 88.9% ويقترب من مثيله في دول العالم ككل حوالي 66.4%. ويتجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2008 حسب البيانات المتاحة 80% في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر ، بينما يتراوح هذا المعدل بين حوالي 25% و48% في جيبوتي والسودان والعراق والقمر وموريتانيا واليمن . وتشير بيانات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة 1990-2008 إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول عدا البحرين والعراق واليمن . أما معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي فقد بلغ حسب آخر البيانات المتوفرة حتى عام 2009 حوالي 22.7% وهو يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية فيما عدا الدول النامية في أوروبا وآسيا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية ، إلا أنه يقل عن مثيله في دول العالم ككل حيث بلغ 25.7% . وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتا كبيرا بين الدول العربية ، وقد تصدرت ليبيا هذه القائمة عام 2008 بنحو58% تليها لبنان بنحو51.5% ثم فلسطين بنحو47.2% ، ومن ناحية أخرى مازالت مؤشرات جيبوتي والسودان وجزر القمر وموريتانيا منخفضة ودون معدل 7%. وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتونس والجزائر وفلسطين وليبيا ولبنان. وبشكل عام حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نموا ملحوظا خلال الفترة 1990-2008 في جميع الدول العربية عدا قطر حيث تراجع هذا المعدل من 27% إلى 11% خلال نفس الفترة ، ونمت المعدلات بأكثر من الضعف في الأردن و الإمارات و السودان و اليمن ، وزاد المعدل بأكثر من ثلاثة أضعاف في تونس و عمان و ليبيا [*].

---

[1] – المرجع السابق ، ص 211.

[*] : إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009.

ويبرز الإنفاق على التعليم كأحد مؤشرات الاهتمام بالعملية التعليمة في أية دولة ، و في هذا الصدد نلاحظ أن هناك تزايد مستمر للإنفاق على التعليم و الذي يعكسه نسبة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد قدر المتوسط العربي للإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.2% ، وهو يقل عن مثيليه في كل من الدول النامية (4.5%) و دول العالم (4.9%) ، و على مستوى الدول العربية فرادى فقد حققت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب حوالي 5.8% و في تونس 6.5% و في كل من السعودية و اليمن 6.7% و في جزر القمر 7.5% و في جيبوتي حوالي 8% و ذلك خلال الفترة 2006-2008 و هي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية و لا تزال هذه النسبة منخفضة جدا في السودان 0.8%.

ب- الصحة:

على قدر الاهتمام بالخدمات التعليمية دأبت الدول العربية على اختلاف إمكانياتها على تحسين الخدمات الصحية ، فقد تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في الخدمات الصحية ، حيث زادت في عام 2008 نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية عن 90% في كل من الأردن و الإمارات و البحرين و تونس و الجزائر و السعودية و سورية و العراق و عمان و فلسطين وقطر و الكويت و لبنان و ليبيا و مصر ، بينما تصل هذه النسبة إلى 70% في المغرب و 66% في السودان و 63% في موريتانيا و 50% في اليمن ، ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية حسب البيانات المتاحة بين الريف و الحضر لصالح سكان المناطق الحضرية.

ورغم التحسن الملحوظ في الخدمات الصحية المقدمة إلا أن معظم الدول العربية كما تشير البيانات المتاحة لعام 2008 إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء وممرضون)بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية ،إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في ثلاثة عشر دولة عربية بين حوالي 117 طبيب في الجزائر وحوالي 318 طبيب في قطر ، ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في أربعة عشر دولة عربية بين حوالي 123 ممرضة في العراق وحوالي 508 في قطر و 510 ممرضة في ليبيا ، وتواجه كل من اليمن وموريتانيا و الصومال والسودان وجيبوتي ندرة كبيرة في الكوادر الطبية ، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات لكل مائة ألف نسمة بين 4 أطباء وحوالي 29 طبيبا ، وبين 17 ممرضة وحوالي 60 ممرضة ،كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير ، إذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1.4 ألف شخص ليصل إلى حوالي 1.9 ألف شخص في موريتانيا ، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب)بين حوالي 294 في لبنان وحوالي 812 شخصا في قطر .

وما يعكس اهتمام الدول العربية بالخدمات الصحية تزايد حجم الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ عام 2007 حوالي 3.8% ، وتقل هذه النسبة كثيرا عن مثيلتها في دول العالم مجتمعة ، حيث بلغت حوالي 9.7% ، وتبين المؤشرات المتوفرة عن الإنفاق على الصحة عام 2008 وجود تفاوت واضح بين الدول العربية حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي بين 1.2% في المغرب و9.6% في الأردن وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 3.4% في العراق و16.5% في تونس.

الجدول (08/03) :بعض مؤشرات الخدمات الصحية في بعض الدول العربية 2009.

الدولة	العمر المتوقع عند الولادة	الإنفاق على الصحة (% من ن م إ)	عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية (% من عدد السكان)	وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (لكل ألف مولود حي)	عدد الأطباء (لكل مائة ألف نسمة)
الجزائر	71	2.6	4	39	117
السعودية	71.6	2.5	4	26	193
السودان	56.4	1.5	26	90	35
سوريا	73.1	2.2	4	15	149
العراق	57	4.2	-	125	53
مصر	69.8	2.2	4	33	253
ليبيا	72.7	2.8	2.5	19	180
المغرب	69.6	1.7	6	40	62
اليمن	60.3	1.9	38	102	29
الإمارات العربية المتحدة	77.8	2	2.5	9	238

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009.

3- الفقر و البطالة في الوطن العربي :

يعد الفقر و البطالة قرينين متلازمين ، فكلما انتشر الفقر في مجتمع ما كلما تلازم مع تفشي ظاهرة البطالة مهما كانت استثناءات عدالة توزيع الدخل ، و في هذا الصدد تتوسط الدول العربية مجتمعة المشهد العالمي لمستويات كل من الفقر و البطالة رغم التفاوت الكبير بين الدول العربية فيما بينها .

أ- الفقر :

يوجد الفقر بأشكال شتى من بينها الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش المستدامة ، و الجوع و سوء التغذية ، و نقص الخدمات الصحية ، و الوصول المحدود إلى التعليم و غيره من الخدمات الأساسية أو الافتقار إليهما ، و ازدياد معدل الإعالة و معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض ، و التشرد و التمييز و الإقصاء الاجتماعيان ، وعدم المشاركة في صنع القرار و في الحياة المدنية و الاجتماعية و الثقافية[1].

و قد شكل الحد من الفقر أولوية في المنطقة العربية اتفقت عليها وسلمت بها الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص و الملايين الذين يكافحون لتلبية احتياجاتهم الأساسية ، وعلى الرغم من أن بعض أجزاء المنطقة تشتهر بثرواتها ، إلا أن الملايين في دول أخرى لا زالوا يعانون فقرا متعدد الأبعاد فحوالي 18.2% من سكان المنطقة يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية . ويخفي المعدل الإجمالي تباينات كبيرة في الدول العربية ، فنجد أنه في دول المنطقة الأقل نموا ، يعيش حوالي نصف السكان في حالة فقر. وفي هذا السياق ،يسعى صناع القرار في العالم العربي و الشركاء الدوليون إلى تكثيف الجهود للاستفادة من حلول لمكافحة الفقر قد أثبتت فعاليتها على أرض الواقع.

ومع أن مستوى الفقر المادي المدقع في البلدان العربية هو الأقل في العالم ، يبقى مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم . كما أن الفقر المادي ليس سوى جزء من المشكلة ، فنسبة الحرمان بمعايير التنمية البشرية تبلغ 26% مقاسة بمؤشر الفقر البشري الذي يعرف الحرمان بقصر الأعمار ونسبة الأمية ونقص الخدمات الأساسية ، وحقيقة أن فقر الدخل منخفض نسبيا في البلدان العربية لا ينبغي أن يكون مدعاة للرضا في الوقت الذي تستشري فيه أبعاد الفقر الأخرى. ويمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث فئات من حيث الفقر كمايلي[2]:

- دول ذات نسبة عالية من الفقر ويطلق عليها الدول الأقل نموا و تشمل كل من السودان و اليمن و جيبوتي و الصومال و موريتانيا.

---

[1] – حسن عبد القادر صالح ، مرجع سابق ، ص 132.

[2] –المرجع السابق ، ص 132.

- دول ذات نسبة نادرة من الفقر و يطلق عليها الدول النفطية ذات الفائض في رأس المال ، و يوجد فيها الفقر على شكل جيوب وسط الثراء ، و تشمل على دول مجلس التعاون الخليجي و ليبيا.

- دول ذات نسبة متوسطة من الفقر ، و يطلق عليها الدول النامية و تشمل بقية الدول العربية.

يمكن الوصول إلى عدة أسباب أو عوامل أساسية للفقر في الدول العربية نلخصها في نقاط و هي:

1- إخفاق الاستراتيجيات الإنمائية الحكومية وإصلاحات السوق على المستوى الكلي.

2- محدودية الفرص أمام بعض الفئات ومنهم الفقراء لتحصيل الأصول الإنتاجية و الاستفادة من الأموال والمؤسسات والخدمات العامة وتسيير شؤونها.

3- أعباء الحروب والصراعات الأهلية التي فتكت بالمجتمع العربي قبل اقتصاده ،كالحرب على العراق ، وكما هو الوضع في فلسطين ، وأيضا في لبنان والسودان وموريتانيا والصومال.

4- تسارع النمو الديموغرافي.

5- التدهور البيئي.

6- محدودية القطاع الخاص وضعفه ، وانخفاض تراكم رأس المال ، وانخفاض الإنتاجية وذلك مما يحد من ندرة هذا النشاط على توفير فرص العمل ، أو منحه أجور مرتفعة .

7- أسباب أخرى ترتبط بالبطالة و العمالة وهيكل المهارات.

8- ومن ناحية القطاع الزراعي فإن البيانات تشير إلى معدل استخدام العمالة في الوطن العربي فقد بلغ عام 1996حوالي 52 عاملا لكل 100 هكتار في حين أن المعدل نفسه في أمريكا يصل إلى 2 عاملا لكل 100 هكتار ، إن هذا المعدل يؤشر أولا إلى قلة الآلات و المعدات الحديثة في الإنتاج الزراعي ، وثانيا فإنه يعكس وجود البطالة المقنعة وضعف مستوى المعيشة للفلاح .

9- في الدول النفطية يلاحظ وجود تركز الثروة بأيدي فئة قليلة من السكان إذ أن الدراسات تشير إلى أن 90% من الثروة النفطية حصل عليها 20% من السكان في الدول النفطية في حين توزعت باقي الثروة و البالغة نسبتها **10%** على باقي السكان ، أما في الدول الغير نفطية فتقول الدراسات أن 20% من السكان يحصلون على 50% من الناتج المحلي الإجمالي في حين يحصل 80%على باقي الناتج أي 50%.

11- نقص الصرامة والشفافية في استعمال الموارد إضافة إلى ظاهرة تبذير الموارد والفساد الإداري والاقتصادي.

12- هيمنة التنظيم البيروقراطي على مختلف المؤسسات مما ينعكس سلبا على تشجيع المبادرات الاستثمارية وخنق كل المشاريع المقترحة لمحاربة الفقر في هذه الدول .

وبصفة عامة و بالمقارنة مع أقاليم أخرى من العالم فإن الدول العربية حافظت على مستويات منخفضة للفقر بفضل نظام التكافل الاجتماعي الذي تدعمه عوامل الدين و شبكات الضمان و الحماية الاجتماعية ، بالإضافة إلى تحويلات العاملين في الخارج و التوظيف الحكومي ، إلا أن هذه العوامل و إن ساهمت ايجابيا في السابق في التخفيف من حدة الفقر حتى في وقت أزمات النمو ، فهي لا تعتبر حلول جذرية للقضاء على الفقر ، و يستوجب تحدي الحد من الفقر على المدى البعيد تحقيق نتائج ايجابية ملموسة في تنويع مصادر الدخل و توفير مناخ ملائم للاستثمار و بيئة مؤسساتية مساندة ومولدة لمناصب العمل ، و جعل النمو مستديما و مناصرا للفقراء من خلال توسيع القدرات البشرية في مجال المعرفة و التعليم ، ومن خلال تمكين الفقراء من امتلاك عناصر الإنتاج و تحسين فرصهم للحصول على العمل.

ب- البطالة :

تشكل البطالة في الدول العربية التحدي الأكبر للحكومات و خاصة البطالة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة العظمى من إجمالي السكان إضافة إلى إجمالي الناشطين اقتصاديا ، إذ تفاقمت هذه الأزمة نظرا للأداء الاقتصادي المتراجع و عدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي ووقوع هذه الدول في دائرة العجز المتراكم للموازنات العامة و تزايد الديون الخارجية و الداخلية .

تعاني أغلب دول المنطقة العربية من ارتفاع مقلق لظاهرة البطالة مقارنة بمناطق العالم الأخرى ، فعلى سبيل المثال تشير آخر إحصائيات منظمة العمل العالمية أن متوسط معدل البطالة في سنة 2008 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ 9.5% مقابل 5.9% للعالم وهو المعدل الأعلى ما بين مناطق العالم . وباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فإن معدل البطالة العربي يرتفع إلى 13% ، وهذا المتوسط ينخفض قليلا بالنسبة للذكور إلى 8% مقابل 5% عالميا ، بينما يرتفع بالنسبة للإناث إلى 14% مقابل 6.2% بالنسبة لمتوسط العالم ، وتخفي هذه المتوسطات تباينا شديدا ما بين مختلف الدول العربية حيث ينخفض هذا المعدل في بعض دول الخليج إلى مستويات متدنية ويرتفع إلى معدلات هائلة في بعض الدول الأخرى ،كما تتباين إحصائيات معدلات البطالة بشدة ما بين الإحصائيات الرسمية و تلك المقدرة من مصادر غير رسمية في العديد من البلاد العربية ، بالإضافة إلى ذلك تعاني أغلب الدول العربية من ارتفاع معدلات بطالة الشباب بشكل غير متناسب مقارنة بالمناطق الأخرى ، فحسب تقارير منظمة العمل الدولية بلغ معدل بطالة الشباب في العالم سنة 2008 حوالي 12% بينما وصل في المنطقة العربية إلى 22% وهو أيضا أعلى معدل ضمن مناطق العالم المختلفة ، ووصل هذا المعدل

بالنسبة للذكور إلى 19% ويرتفع إلى 28% بالنسبة للإناث مع ملاحظة أن المستوى العالمي لا يتغير ما بين الإناث والذكور ،كما تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة تتغير بشدة حسب المستوى التعليمي وحسب السن و النوع البشري ، فمن الواضح أن الفتيات العربيات أكثر عرضة للبطالة من النساء أو من الشباب الذكور ، وكذلك قد يعاني الشباب المتعلم من البطالة أكثر من الذين هم أقل منهم تعليما[1].

الجدول (09/03) :معدلات البطالة في الدول العربية لعام 2010 .

الدولة	معدل البطالة (%)	الدولة	معدل البطالة (%)
الجزائر	12.4	المغرب	9.9
البحرين	7.6	السعودية	6.3
مصر	9.7	السودان	18.7
العراق	15.2	سوريا	8.5
الأردن	13.5	تونس	14.7
الكويت	1.7	الامارات	2.4
لبنان	9.2	اليمن	35
ليبيا	30	كافة الدول العربية	13.7
موريتانيا	36	العالم	8.7

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات منظمة العمل الدولية .

4- البحث و التطوير و التكنولوجيات الحديثة في الوطن العربي :

تجاوزت حاجيات و متطلبات حياة الأفراد في عصر العولمة النمط التقليدي المرتبط بالجوانب المادية و الفزيولوجية بل وحتى حاجيات التعليم و الصحة و خاصة في الدول المتقدمة ، فأصبح الفرد بحاجة إلى تعليم نوعي يواكب به آخر التكنولوجيات الحديثة في مختلف المجالات (الاتصال ، التعليم ، التنقل ...الخ) ، و أصبح على عاتق كل دولة الاهتمام بإرساء بنية تحتية خاصة بالتكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال المتجددة كالانترنت و الهواتف النقالة و الحواسيب ...الخ إضافة إلى اهتمامها بالبنية التحتية التقليدية المرتبطة بالطرقات و الموانئ و المطارات ...الخ.

أ- البحث و التطوير :

ما زالت الدول العربية تصنف على أنها من الدول المتخلفة في مجال البحث العلمي إذ أن هذا المجال أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالتكنولوجيا وتوطينها والمشاركة في إنتاجها ، وتعتبر الدول العربية مستهلكة للتكنولوجيا

[1] – بلقاسم العباس ، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية ، مجلة جسر التنمية ، العدد 98 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2010 ، ص 2.

الجديدة وليست منتجة لها ولا يمكن لها أن تكون كذلك إلا من خلال الاهتمام الجاد بالبحث العلمي ، ووفقا لبعض الإحصاءات يتدنى نصيب البلدان العربية من النشر العلمي إلى أقل من سدس نصيبهم من سكان العالم (0.7%) ، هذا في حين يرتفع نصيب إسرائيل من النشر العلمي إلى عشرة أضعاف نصيبها من سكان العالم ، وهنا يظهر التفوق النسبي لإسرائيل على العرب مقارنة لعدد السكان.

أما عن نسبة العاملين في ميدان البحث العلمي فتشير الإحصاءات إلى وجود2.7 لكل 10000 عامل من اليد العاملة العربية ، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قوبلت بمثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية 66 واليابان 58 وبريطانيا 36.

ويشير تقرير التنمية العربية لعام 2008 إلى ضعف الموقف العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، وإلى تدني مستوى توظيف الموارد المالية في هذا المجال و ضآلة الإنفاق على البحث العلمي التي لم تصل إلى 1% من الناتج الوطني ، ولهذا فإن المؤشرات العالمية تنذر باتساع الهوة المعرفية بين الدول العربية والدول الأخرى و بروز فجوة واسعة في التكنولوجيا المتطورة .

و بالمقارنة مع مجموعة دول النمو الآسيوية التي نجحت و في فترة وجيزة بمقياس الزمن من تخطي كل الصعوبات و عملت على توطين التكنولوجيا و إنتاجها محليا بفعل الاهتمام بالبحوث و الدراسات و تقديرها للعلماء و رعايتها للنوابغ من أبنائها ، و الدول العربية قد لا تنقصها القوى البشرية لأن العقول العربية المهاجرة أبدعت في الدول المتقدمة عندما وجدت من يتبناها و يرعاها و يوفر لها البيئة الملائمة للعمل و الإبداع ، و برزت خلال السنوات الماضية أسماء عربية لامعة في مختلف حقول المعرفة ونالت شهرة عالمية منقطعة النظير ، ومازالت العديد من الدول تستقطب الكفاءات البشرية العربية من ذوي الاختصاصات المعمقة للعمل في مجالات متعددة و منها تكنولوجيا الاتصال و المعلومات.

وتتسابق الدول الصناعية المتقدمة على تخصيص مبالغ أكبر في موازناتها من أجل البحث العلمي و التطوير ، بوصفه استثمارا ذا أرباح هائلة ، وبحسب أرقام معهد إحصاءات اليونسكو للعام 2004 ، فإن مبالغ الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية مجتمعة لم تزد عن 1.7 مليار دولار ، أو ما نسبته 0.3% من الناتج الوطني الإجمالي لهذه الدول . إن ما ينفق على برامج البحث والتطوير في الوطن العربي لا يزال ضعيفا جدا بالمقارنة مع المعدلات العالمية ، وهذه الزيادة لا يمكن أن تتم عمليا إلا بتفعيل دور الشركات المنتجة وصناديق التمويل في القطاع الخاص . فإذا ما نظرنا إلى نسبة عدد الشركات التي تتعاقد مع الجامعات أو مع مراكز البحث في الإتحاد الأوروبي مثلا نجدها تتراوح بين 5% و 45% من عدد الشركات ، في حين أن الإنفاق العربي على البحث العلمي أساسا يأتي من القطاع العام و بنسبة تقدر بـــ 85%_90%.

ب- التكنولوجيات الحديثة:

تعد الاتصالات والحواسيب من المؤشرات الواضحة لقياس درجة تطور المجتمعات في أي بلد ، ووفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، تأتي الدول العربية في موقع متأخر عن المتوسطات العالمية لكثافة الخطوط الهاتفية العالمية فبينما كان متوسط كثافة الخطوط الهاتفية الرئيسة حوالي 18 خطا لكل 100 من السكان ، وفي عام 2002 لم يتجاوز نصف الرقم في الدول العربية وإنما في بعض الدول مثل اليمن لم يتجاوز 2% بينما بلغت أعلى معدلاتها في الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت 34% وكانت الإمارات والكويت وقطر والبحرين أكثر الدول مساهمة في النمو الحاصل في الوطن العربي ، وعلى الرغم من حجم الاستثمار الكبير الحاصل للارتقاء بالخطوط الهاتفية في البلدان العربية إلا أنه يستدعي بذل الجهود مكثفة لتنمية البنية الأساسية للتقارب بين الدول العربية والعالم.

أما الهواتف النقالة فإنه حسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات في نهاية 2008 بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال 17.69 لكل 100 نسمة في الوطن العربي، وهو يقترب كثيراً من المستوى العالمي والبالغ 18.77، أما التفاوت فيما بين الدول العربية فإنه كبير جداً إذ تبلغ النسبة في الإمارات 75.88% كحد أعلى و0.59% في السودان كحد أدنى.

فيما يتعلق بالحواسيب الشخصية فإنه يمكن القول أن العشر سنوات الأخيرة شهدت تطوراً كبيراً في نمو متوسط عدد الحواسيب حيث بلغ معدل الدول العربية مجتمعة 6.72% بينما يبلغ المعدل العالمي 9.22% ، حيث شهدت بعض الدول العربية خصوصاً في الإمارات وقطر والكويت والبحرين تطورا كبيرا بحيث تجاوزت النسبة العالمية ، وأما بقية الدول العربية فما زالت بعيدة عن المعدلات العالمية . ويؤشر استخدام الأنترنت مدى مساهمة الدول في عصر المعلومات حيث تشير أحدث البيانات أن مستخدمي الأنترنت في الدول العربية تشكل نسبتهم نصف المستوى العالمي البالغ 9.72%.

هذا وتتفاوت الدول العربية فيما بينها من حيث مستخدمي الأنترنت ففي دول الإمارات والبحرين ولبنان تجاوز عدد المستخدمين المعدل العالمي بينما نلاحظ افتقار ذلك في دول أخرى كالسودان واليمن وسوريا نتيجة تدني الدخل وارتفاع الرسوم وسياسة حكومية مقيدة لمستخدمي الأنترنت.

خلاصة الفصل الثالث:

تعكس المظاهر التنموية العامة لأي مجتمع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بعملية التنمية الشاملة ، فمخرجات عملية التنمية ما هي إلا نتاج لطبيعة المدخلات المختلفة من حيث الكم والكيف وطريقة التفاعل و أنماط التسيير والتوجيه.

فمن المظاهر الاقتصادية للتنمية في الوطن العربي وجدنا أنه عموما رغم الانجازات التي وصل إليها وخاصة بعض دوله لم يتمكن من تحقيق نهضة اقتصادية ملفتة للأنظار على غرار ما حققته النمور الأسيوية خلال عقد التسعينات وما تحققه تركيا حاليا ، فالعديد من المؤشرات تبرز جوانب القصور في الاقتصاديات العربية كمعدلات النمو الاقتصادي المنخفضة وضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واختلال آليات التوزيع العادل للدخل وضعف المساهمة في التجارة الخارجية وكبر حجم الواردات وخاصة المواد الغذائية والتكنولوجيات الحديثة وضعف معدلات نمو رأس المال المادي والبشري والتخصيص غير المناسب للموارد ، بالإضافة إلى ارتفاع حجم المديونية والتضخم و الظاهرة الريعية للاقتصاد العربي وعدم تنوع مصادر الدخل .

وبالنسبة للمظاهر السياسية للتنمية في الوطن العربي يبرز هذا الجانب في ظل حراك دولي وإقليمي يدفع في اتجاه حتمية الممارسات الديمقراطية الحديثة والمنتشرة عبر العالم في الدول العربية ، هذه الأخيرة التي لها من الخصوصيات في هذا الجانب الأمر الكثير ، فهناك حراك سياسي صاحبه العديد من التغيرات في شكل اتجاهات إصلاحية مختلفة وعلى درجات متباينة بين الدول العربية نفسها ، إلا أن الملاحظ هو عدم وضوح نتائج الإصلاحات من جهة وعدم ممارستها بطريقة ديمقراطية حقيقية من جهة أخرى بسبب التوجس والغموض من طرف الإرادة السياسية في كافة الدول العربية ، فلا تزال الشرعية التاريخية والعائلية والثورية تدافع الشرعية الديمقراطية رغم ازدياد الحاجة للتغيير السياسي في الوطن العربي.

وفي ما يخص الجوانب الاجتماعية في الوطن العربي فإنها تعكس جوانب الإخفاق في المجال الاقتصادي والسياسي ، فالمؤشرات تجسد مظاهر الحرمان والتخلف بصفة عامة للفرد العربي ، وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد انتشار البطالة بمختلف أنواعها و الدخل المنخفض باستثناء بعض دول الريع النفطي وضعف الخدمات الصحية والتعليمية وغياب الأمن الغذائي و المائي والاجتماعي ، وانتشار الفقر ، بالإضافة للبطء في استيعاب العلم والتكنولوجيا وفي تسخيرها لأغراض التنمية ، والدخول البطيء في عالم التكنولوجيات الحديثة والاتصالات والمعلوماتية.

الفصل الرابع:

الهيكلة الاقتصادية و سياسات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مصر، السعودية

تمهيد:

تختلف اقتصاديات الدول من حيث الهيكلة الاقتصادية ، فنجد اقتصاديات تعتمد على قطاعات معينة تشترك بنسب متقاربة في البناء الاقتصادي لها ، بينما نجد اقتصاديات أخرى تنفرد قطاعات محددة في بنائها الاقتصادي ، و هذا راجع إلى الاختلاف في الموارد الاقتصادية للدول و مدى تميز هذه الدول بالمزايا النسبية في هذه الموارد على المستوى العالمي ومدى توفرها و سهولة استغلالها .

كما تختلف اقتصاديات الدول من حيث فعالية سياسات التنمية التي تُنتهج بها ، فهناك دول تمكنت من تحقيق النهوض الاقتصادي و بسرعة رغم افتقارها للكثير من المقومات و الموارد الاقتصادية ، بينما لم تتمكن دول أخرى من الوصول إلى أدنى مستويات التنمية الاقتصادية رغم امتلاكها للكثير من المقومات والموارد الاقتصادية .

وفي هذا السياق تبرز الاقتصاديات العربية مشكلة أنماط مختلفة فيما بينها ، و ذلك باختلاف مواردها و مصادر ثروتها ، فهناك دول ذات ريع تام أي تعتمد على مصدر وحيد و بنسبة كبيرة كالبترول في الدول الخليجية و الجزائر و ليبيا و دول ذات ريع شبه تام كالسياحة و تحويلات العاملين في تونس و المغرب و مصر بالإضافة إلى اختلاف فلسفة إدارة اقتصادها فنجد هناك دول تعتمد على نمط اقتصاد السوق منذ وقد طويل الدول الخليجية و دول ذات توجه اشتراكي مثل سوريا و دول جربت نمط الاقتصاد المسير ثم مرت بمرحلة انتقالية تمهيدا للتوجه الاقتصادي الليبرالي كالجزائر مصر و العراق.

و أيا كانت الاختلافات سواء المتعلقة بالهيكل الاقتصادي و طبيعة الموارد أو بطبيعة التوجه الاقتصادي يبرز هدف تحقيق النمو الاقتصادي كهدف مشترك لأي دولة يتطلب الفعالية في استخدام الموارد بغض النظر عن الأطر التركيبية و الإدارية للاقتصاد ، فليس هناك نموذج عالمي واضح يثبت ارتباط النمو الاقتصادي ارتباطا تاما بالموارد و طريقة التسيير ، فهناك حقب تاريخية أفرزت نماذج اشتراكية ناجحة و حقب أفرزت نماذج ليبرالية و حقب أخرى أفرزت دور موارد اقتصادية معينة ، إلا أن الجانب الثابت دائما مرتبط بالفعالية الاقتصادية.

و تعتبر كل من الجزائر و مصر و السعودية من الدول العربية ذات المكانة السياسية و الاقتصادية و التاريخية سعت إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي عبر مختلف مراحل تطور كل دولة ، وعلى اعتبار أن هناك العديد من أوجه الشبه و الاختلاف بين الدول الثلاث سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فأن كل دولة لها رصيد من النجاحات و الإخفاقات في مسيرة تحقيق التنمية بصفة عامة . وسوف نحاول في هذا الفصل اكتشاف مختلف السياسات الاقتصادية التي انتهجتها كل دولة في مسيرة تحقيقها للنمو الاقتصادي مبرزين الهيكل الاقتصادي لكل دولة أيضا بهدف معرفة خلفية السياسات الاقتصادية و المواطن الايجابية الدافعة للنمو الاقتصادي و المواطن السلبية المثبطة له و على وجه التركيز الفترة 1990- 2010.

المبحث الأول: هيكلة الاقتصاد الجزائري و خصائص تنميته :

يتميز الاقتصاد الجزائري بالعديد من الخصائص سواء من حيث هيكلته ، أو من حيث السياق التاريخي لتطوره و مختف أساليب إدارته ، أو من حيث تركيبة موارده و حجم مؤشراته ، أو من حيث طبيعة سياسات التنمية الاقتصادية المنتهجة فيه ، ومدى نجاحها أو فشلها من حيث نتائجها المحققة ، وسوف نسلط الضوء في هذا المبحث على أهم مكونات الهيكل الاقتصادي الجزائري ، وإلى طبيعة سياسات التنمية الاقتصادية التي عرفها منذ بداية عقد التسعينات وحتى عام 2010 و المخرجات الكمية لهذه السياسات من حيث معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال هذه الفترة .

1- الخصائص المختلفة للجزائر(مدخل تعريفي عام):

الجزائر أو رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دولة عربية تقوم على ثوابت وطنية هي الإسلام والعروبة و الأمازيغية والأرض و التاريخ الطويل و الثقافة المشتركة التي تجمع الأمة الجزائرية ، وهي أكبر بلد إفريقي وعربي (بعد انفصال جنوب السودان عن السودان) . تقع في شمال غرب القارة الإفريقية ، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا . وهي عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي ، وعضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها ، وعضو في الاتحاد الإفريقي و الأوبك والعديد من المؤسسات الإقليمية والعالمية .

تتربع الجزائر على مساحة تقدر ب2381740 كيلو متر مربع أكثر من 80% منها صحراء ، ويبلغ عدد سكانها حوالي 36 مليون نسمة 90% منها يعيشون في المناطق الشمالية الساحلية ،نظامها السياسي جمهوري ذو طابع ديمقراطي بدستور ، وقد أقر تعديل الدستور لسنة 1989 التعددية الحزبية والنقابية في البلاد ، والجزائر تفرق نسبيا بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وبشكل عام يناط بالرئيس و الجهاز التنفيذي مهام العمل على تطبيق القوانين التي يسنها البرلمان الجزائري.

من الناحية الاقتصادية مرت الجزائر بمرحلة انتقالية منذ بداية التسعينات من النهج المركزي الاشتراكي نحو اقتصاد السوق ، يشكل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري حيث يمثل 60%من الميزانية العامة و80% من الناتج المحلي الإجمالي و97% من إجمالي الصادرات ، وتطمح الجزائر إلى التقليل من الاعتماد على عوائد المحروقات وذلك بإتباع سياسة التنويع الاقتصادي خاصة في مجال تنمية تصدير المنتجات الزراعية ، كما للجزائر ثروات طبيعية أخرى كالحديد والفحم واليورانيوم .

الجدول (01/04) :بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و الديموغرافية للجزائر لعام 2010 .

العاصمة: الجزائر.
المساحة: 2381740 كلم^2.
السكان : 36 مليون نسمة.
قيمة الناتج المحلي الإجمالي : 161947 مليون دولار (بالأسعار الجارية).
معدل النمو السنوي للسكان : 1.72%.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : 4518 دولار.
معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من ن م إ : 1.6%.
قيمة الصادرات : 57218 مليون دولار.
العمر المتوقع عند الولادة : 75.5 سنة.
مؤشر التنمية البشرية : 0.677(مرتفعة).
معدل البطالة : 12.2%.
معدل التضخم: 3.9%.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات تقرير التنمية البشرية و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 .

وإضافة لما سبق فهناك بعض المميزات الخاصة للجزائر و خاصة من الناحية الاقتصادية نذكر منها:

- أكبر احتياطي من النقد الأجنبي في إفريقيا حوالي 162.2 مليار دولار (2010).
- أكبر دولة في إفريقيا من ناحية المساحة. - إنتاج مليونين برميل يوميا من البترول.

- بها أكبر مؤسسة في إفريقيا(سوناطراك). - ثاني مصدر للغاز إلى أوروبا في إفريقيا.
- أكبر نسبة تغطية هاتفية في شمال إفريقيا. - ثالث أكبر مشتركي أنترنت في إفريقيا.
- أكبر نسبة تغطية صحية في إفريقيا. - أكبر نسبة تغطية كهربائية في إفريقيا.
- أكبر نسبة تغطية بالغاز الطبيعي. - 35 سد عبر الوطن.

2- هيكلة الاقتصاد الجزائري :

رغم التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري و التي في مقدمتها التحول في فلسفة إدارة الاقتصاد إلى سياسة اقتصاد السوق ، و ما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن المعالم الهيكلة الكبرى للاقتصاد الجزائري لم تتغير ، حيث يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري ، فهو يمثل 98% من إجمالي قيمة الصادرات و 64% من الإيرادات العامة للدولة ، ويساهم بحوالي 24% من إجمالي الناتج المحلي ، وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي ، و المرتبة الرابعة عشر من حيث المخزون النفطي ، و هي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم ، و تهيمن الصناعات الثقيلة المملوكة للدولة على قطاع الصناعة ، ورغم المجهودات التي تبذلها الجزائر من أجل تحقيق عملية التنويع الاقتصادي الذي يضمن تنويع مصادر الدخل إلا أن الاقتصاد الجزائري مـــازال مرتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط .

الجدول (02/04): مكانة النفط في هيكل الاقتصاد الجزائري (2001- 2005) :

	2001	2002	2003	2004	2005
مساهمة الإيرادات البترولية في الايرادات العامة(%)	66.4	62.9	68.4	70.4	76.8
مســـاهمة قطـــاع المحروقات في النـــاتج المحلي الإجمالي(%)	33.89	32.55	35.58	37.4	44.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات بنك الجزائر.

القطاعات الاقتصادية :

أ ــ قطاع الزراعة :

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 82646 كلم^2 أي 3.47% من المساحة الإجمالية ، إلا أن المستغل منها جد ضئيل بحيث يقدر بـــ5600 كلم^2 أي 6.67% . وقد عرف هذا القطاع في الجزائر تدهوراً مستمراً فيما يخص مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ، فبعد أن كان يساهم بحوالي 11.4% عام 1990 انخفض إلى 10.3% عام 1997 ثم إلى 9.8% عام 2004 ثم إلى 6.58% و 9.58% عامي 2008 و 2009 على الترتيب، كما تراجعت نسبة استيعاب هذا القطاع لليد العاملة ، فقد كانت عام 1990تقدر بـــ 26.10% لتنخفض إلى 24% عام 1996 ثم إلى 23.8% عام 2004 ثم إلى 22.19% و 21.45% عامي 2009 و 2010 على الترتيب.

كما عرف الناتج الزراعي الإجمالي تناقصاً مستمراً نسبياً ، فقد بلغ 5334 مليون دولار عام 1990 ، لينخفض إلى 4966.3 مليون دولار ، ثم ارتفع خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ 5324 مليون دولار، 5236 مليون دولار ، 6589 مليون دولار ، 7784 مليون دولار ،12751 مليون دولار ،13471 مليون دولار خـــلال الســـنـــوات 2002 ،2003 ،2004 ، 2005 ،2009 ،2010 على الترتيب" بفضل الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) المدعم مالياً من طرف الصندوق الوطني للتنمية و الضبط الفلاحي (FNPRA)[1] " وبرنامج التجديد الريفي.

وترتبط الزراعة في الجزائر ارتباطاً وثيقاً بالظروف المناخية و البيئية و الموارد المائية ، وشهد الإنتاج النباتي خارج زراعة الحبوب و الإنتاج الحيواني نموًا مستمراً منذ عام 2000 ، بسبب التقليل من تأثير الظروف المناخية بواسطة شبكات الري و دعم التنمية الريفية عن طريق برامج حفر الآبار و بناء السدود و الحد من ظاهرة التروح الريفي ، وقد ساهم كل من الإنتاج النباتي خارج الحبوب و الإنتاج الحيواني بحوالي 10.47% من إجمالي القيمة المضافة في قطاع الزراعة خلال الفترة (2000-2010) ، ليبقى إنتاج الحبوب مرتبط بالظروف المناخية ، حيث في السنوات 1995 ، 2000 ، 2004 ، 2010 بلغ إنتاجه 37.727 ألف طن ، 37.606 ألف طن ، 47793 ألف طن48452 ألف طن على الترتيب .

و تتمثل أهم المحاصيل الزراعية في القمح ، الشعير ، العنب ، البرتقال ، الزيتون ، التمر ، التبغ و الطماطم ، هذا إلى جانب نشاط الرعي و صيد الأسماك ، وفيما يخص الصادرات الزراعية ، فبعد أن حققت خلال الفترة

---

[1] – بوكابوس سعدون ، الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول العالمي ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 12 ، منشورات جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 74 .

(1995- 2000) نمواً متواضعاً قدره 1.7% وصلت إلى تحقيق نمواً معتبراً خلال الفترة (2000- 2005) و المقدر بـــ7.1% ، ومـــن أهم الصادرات نجد الأسماك ، التمور وبعض الفواكه الأخرى[1].

ب ــ قطاع الصناعة :

رغم الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري ، إلا أنه شهد فترة تراجع خلال عقد التسعينات ، بسبب انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية و تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع و محدودية استثمارات القطاع الخاص فيه ،" والملاحظ على مسار نشاط هذا القطاع والنتائج المحققة ، أن هذه الأخيرة تواجه بعض المعوقات بالنظر لعدم صرامة الإصلاحات ، والتي يمكن شرحها من خلال ضعف الإنتاجية ، وضعف مستوى استخدام الطاقة الإنتاجية من جانب القطاع العام فيما يخص النشاطات التنافسية ، فقد عرفت تقلصاً على مستوى السوق الداخلية ، بفعل تحرير التجارة الخارجية و زيادة الواردات ، وهو تقلص يكبح وتيرة نمو هذا القطاع[2]."

ومازال نمو هذا القطاع مرتبط بارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة إنتاجه ، وفيما يخص مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت تحسناً ملحوظاً حيث بلغ 49.3% خلال الفترة (1990- 1995) ، ثم ارتفع إلى 50.4% خلال الفترة (1996- 2000) ، فـــ53% خلال الفترة (2001- 2005) ،ثم ال 48.91 خلال الفترة (2006- 2010) ، بينما قدرت نسبة إستعابه لليد العاملة بـــ23% عام 1995 ، ثم 19.1 و 23.4% 25.31% خلال السنوات 2003 و2004 و 2010 على الترتيب. ويعزى هذا التحسن إلى نمو قطاع الصناعة الاستخراجية ، التي عرفت ارتفاعاً مستمراً نسبياً في قيمتها المضافة ، حيث بلغت في عام 1990 قدرت بـــ13979.3مليون دولار ، لترتفع إلى 21518.5 مليون دولار عام 2000 ، فـــ32174.6 مليون دولار عام 2004 ، بينما كانت القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية 7460.7مليون دولار ، 3146.9 مليون دولار ، 4184.1 مليون دولار خلال السنوات 1990 ، 2000 ، 2004 على الترتيب .

وإلى جانب الهيكل الصناعي للقطاعات ، تتكون الصناعة الاستخراجية في الجزء الأكبر منها من النفط و الغاز ، حيث يساهمان بحوالي 85% من الصناعة الاستخراجية ، أما الصناعة التحويلية فتتوزع الأهمية النسبية فيها إلى الصناعات الكيماوية و المشتقات النفطية و الفحم و المطاط بـــ33% ، ثم الصناعات الغذائية و المشروبات بـــ16% ، ويلي ذلك صناعة المعدات وآلات النقل بـــ15% ، فصناعة المنسوجات و الملابس و الصناعة الجلدية بـــ10% و الصناعات الأخرى بـــ25% .

---

[1] – كافة الإحصاءات المقدمة عن القطاع الزراعي مأخوذة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و التقرير الاقتصادي العربي الموحد و مركز البحوث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول الإسلامية.

[2] – المرجع السابق ، ص 75.

و من حيث المقومات الصناعية تمتلك الجزائر احتياطي للنفط يقدربـــ1200 مليار برميل ، ومن الغاز الطبيعي 454500 مليار متر مكعب ، ومن الحديد 105 مليار طن ، هـــــذا بالإضافة إلى الفوسفات ، الزنك ، الرصاص ، النحاس والفحم الحجري[1].

ج ــ قطاع الخدمات :

فيما يخص نشاط قطاع الخدمات ، سجل تباطؤ نمو النشاطات التجارية ذات العلاقة بالنقل و السياحة و التجارة الداخلية و الاتصالات و الخدمات المالية ، وكان ذلك طوال عقد التسعينات تقريباً ، إلا أنه خلال الخمس سنوات الأخيرة عرفت هذه النشاطات نموًا مستمراً في قيمتها المضافة ، و خاصة الاتصالات و النقل و الخدمات الداخلية و يرجع هذا النمو إلى توسع دور القطاع الخاص في هذه النشاطات ، كما بدأ القطاع السياحي ينتعش منذ عام 2000 بسبب تحسن الظروف الأمنية . و فيما يخص مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد حققت الجزائر تحولا هيكلياً في هذا القطاع بحيث عرفت مساهمته تبايناً مستمراً قدر بـــ40.5% ،39.4% ،37.1% ، 40.6% ، 37.3% ، 33.6% ،40.81% ، 44.53% خلال السنوات 1990 ، 1993 ، 1996 ، 1998 ، 2002 ،2004 ،2008 ،2010 كما قدرت نسبة استعابه لليد العاملة بـــ51.6% ، 57.3% و62.5% 64.12% خلال السنوات 1995 ، 2003 و 2004 و 2010 على الترتيب .

و هناك العديد من الإجراءات ساهمت في إنعاش قطاع الخدمات و خاصة مع مطلع الألفية و التي من أهمها تشجيع الحكومة للشباب من أجل إقامة مشاريع استثمارية هن طريق قروض البنوك و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و صندوق التأمين على البطالة ، و قد اتجه الشباب إلى المشاريع الخدماتية بصورة ملفتة كالنقل و الصحة و خدمات الإعلام الآلي . و يضاف إلى هذا توسع قطاع الاتصالات في الجزائر بوجود ثلاثة متعاملين في الهاتف النقال (موبيليس ، جازي ، نجمة) باستثمارات ضخمة و توسع ملفت خلال السنوات العشرة للألفية سواء من حيث عدد المشتركين أو تنويع خدمات الاتصال أو الأرباح و الوظائف المحققة ، و قد ساهمت خدمة تعبئة الرصيد مثلا في خلق العديد من الوظائف و المحلات التجارية.

[1] ــ نفس المصادر الإحصائية المشار إليها سابقاً .

الجدول (03/04): بعض مؤشرات هيكلة الاقتصاد الجزائري (1990- 2010) :

البيان / السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) (أسعار جارية)	حصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	العمالة في الزراعة (%)	حصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	العمالة في الصناعة و الخدمات (%)	حصة الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
95-90	284556	11.39	24.8	49.60	76.20	39.01	22.95	20.58
1996	48458	10.30	25.00	52.30	75.00	37.40	28.73	17.93
1997	47840	12.10	24.80	47.30	75.20	40.60	22.90	20.56
1998	48294	11.40	24.60	50.40	75.40	38.20	25.39	20.03
1999	54462	08.80	24.30	59.70	75.70	31.50	37.41	18.29
2000	54508	10.70	24.10	53.00	75.7	36.20	36.48	21.21
2001	55895	10.00	23.8	52.70	75.9	37.30	35.85	21.13
2002	66202	10.50	23.67	54.80	76.2	34.70	33.15	21.15
2003	80800	09.80	23.8	56.60	76.20	33.60	37.99	21.80
2004	84630	09.06	23.5	57.80	76.50	33.14	36.65	22.09
2005	103066	07.91	23.4	52.84	76.60	39.25	46.69	21.02
2006	117220	07.69	23.02	53.58	76.98	38.73	40.02	17.23
2007	135032	07.69	22.56	51.43	77.44	40.88	46.69	19.26
2008	171756	06.58	22.19	52.61	77.81	40.81	44.56	21.36
2009	138126	09.58	22.08	39.18	77.92	51.24	45.47	26.12
2010	161947	07.69	21.45	47.78	78.55	44.53	32.63	23.50

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نفس المصادر الإحصائية .

3- الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد الجزائري :

عرفت الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد انهيار أسعار البترول عام 1986 ، الأمر الذي أدى إلى تراجع إيرادات المحروقات ، وهذا ما ترك آثاراً بارزة على الاقتصاد الوطني ، كان أهمها ظاهرة ارتفاع المديونية الخارجية . هذا ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى جملة من الإصلاحات بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ، واستعادة النمو الاقتصادي . وكان هذا كله بآليات جديدة تتناسب و فلسفة متطلبات التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي ، وفيما يلي سنعرض أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في هذا الجانب وعلى أصعدة مختلفة ، وهذا خلال الفترة (1990- 2010) .

أولا : التعديلات التشريعية[1] :

أ ــ قانون النقد والقرض :

هو القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 ، هذا القانون يفتح المجال للمساهمة برؤوس الأموال الأجنبية في تطوير الاقتصاد الجزائري ، بحيث يرخص لغير المقيمين بتحويل الأموال إلى الجزائر ، لتمويل نشاطات اقتصادية .

ب ــ قانون الاستثمار:

صدر هذا القانون تحت الرقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 بهدف إعطاء مجال واسع للقطاع الخاص ، من خلال ما نص عليه من الإجراءات التشجيعية والإعفاءات الضريبية و الحوافز و الامتيازات ، ويعد من أفضل قوانين الاستثمار في الدول العربية .

ج ــ قانون المنافسة :

ابتداء من أفريل 1994 اتخذت الجزائر إجراءات تهدف إلى إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع ، كما تم رفع الدعم التدريجي على أسعار المنتجات المدعمة للوصول إلى تكلفتها الحقيقية ، وكنتيجة منطقية و مشجعة لإصلاح نظام الأسعار و إلغاء الدعم ، تم اعتماد قانون المنافسة في 1995/01/25 تحت أمر رقم 95/06 ، والذي يعمل على حضر الممارسات التي تتعارض مع المنافسة .

د ــ القانون التجاري :

تم تعديل القانون تحت رقم 93/08 المؤرخ في 1993/04/25 حتى يواكب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري و يسمح ببعض الممارسات التي كانت ممنوعة و يتعلق الأمر بـــ:

- تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) على الأقل برأسمال 100.000 دج .
- تأسيس شركات المساهمة (SPA) برأسمال 5 مليون دج على الأقل .
- إلغاء احتكار الدولة لسوق التأمين .
- رد الأراضي التي أممت بعد الاستقلال .
- مرسوم إنشاء بورصة القيم المنقولة .

---

[1] ــ حداد محمد ، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 202 ، 203 .

ثانيا : الاتفاق مع الجهات الدولية :

أ ــ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي :

نظراً للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي ، حيث استمر التزايد الخطير لخدمة الدين التي بلغت 9 مليار دولار عام 1989 ، مما تطلب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للحصول منهما على قروض و مساعدات لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية .

وقد بد أدور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات ،وخلالها تعهدت الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق ، فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجياً ، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد على آلية الأسعار بما فيذلك سياسة سعر الصرف ، كما أكدت الجزائر بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص .

كما تعهدت الجزائر بتنفيذ برامج التكيف والاستقرار الناتجة عن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 ، و الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة ، وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري ، فكانت أولى الخطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي و إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف ، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها ، وبدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية .

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي فكان في جوان 1991 ، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل السابق في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية و حرية تحديد الأسعار، و تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات ، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة ، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني و مكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية .

وفي بداية 1994 أبرم اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى الذي غطى الفترة من1994/04/01الى 1995/03/31 ، ثم جاء اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكيف الهيكلي متوسط المدى الذي غطى الفترة من 1995/03/31 إلى 1998/04/01 ، كما تم في عام 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين .

ب ــ الاتفاق مع نادي باريس ونادي لندن :

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي عام 1994 إلى نادي باريس ، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي و منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية ، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظراً لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر باتخاذها ، و تمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية متوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية . و كانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها و التي تبناها الدائنون هي التسديد المختلط و تتضمن :

– التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 19 سنة .

– مدة العفو تقدر بـــ4 سنوات على الأكثر .

– التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـــ4 سنوات أي ابتداءاً من 1998/05/31 .

و كذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع ، أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاقاً ثانياً لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ، وتقدر الديون العمومية التي تم جدولتها مع نادي باريـــس بأكثر من 13 مليار دولار[1] .

و فيما يخص نادي لندن فيتعلق الأمر بالديون الخاصة (البنكية) ، و يظم هذا النادي تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك) ، و في هذا الإطار تقدمت الجزائر بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى هذا النادي . وبعد مفاوضات شاقة مع أكثر من 200 مؤسسة مالية ، تم إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان 1996 ، وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى ديسمبر 1996 وكانت المعالجة كما يلي :

– مبلغ 2.1 مليار دولار، والذي يكن موضوع إعادة تمويل سابق ، تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق تقدربـــ15 سنة و نصف منها 6 سنوات و نصف إعفاء .

– مبلغ 1.1 مليار دولار مع القرض الليوني و قروض الإيجار مع اليابان سابقاً لمدة 12.5 سنة .

---

[1] – بطاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 00 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004 ، ص 185.

ثالثا : السياسات الاقتصادية المتبعة :

أ ــ السياسة النقدية و المالية و التجارية :

قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية الكبير يتم عن طريق الإصدار النقدي من البنوك ، مما أدى إلى رفع معدلات التضخم وعدم توازن الحساب الجاري ، كما كان هناك تداخل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي من جهة وضعف في الوساطة المالية من جهة أخرى، من الملاحظ أن مقومات التضخم بالجزائر بدأت تتعمق في منذ أوائل التسعينات واشتدت حدتها في منتصف التسعينات. وبطبيعة الحال أن الزيادة في عرض النقود لا تشكل لوحدها سببًا في التضخم النقدي إلا إذا كانت أكثر من الزيادة في الحاجة لها – أي الطلب على النقود. ولعل أهم مؤثر للطلب على النقود هو الناتج المحلي الإجمالي والذي من المفروض أن يؤخذ بدون إنتاج النفط حيث أنه لا يشكل طلبا على النقود في الداخل إنما يصدر القسم الأعظم منه. لقد كان الناتج المحلي الإجمالي اللا نفطي منخفضًا ذلك أن حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي كانت كبيرة جدًا . إن هذا الاختلال ما بين العرض النقدي والطلب النقدي في الجزائر أدى إلى ما يسمى بظاهرة التضخم النقدي هذا ما حدث بالفعل في أوائل التسعينات حيث تم تخفيض العملة الذي أدى إلى تزايد معدلات التضخم وارتفاع تكلفة الواردات وكذا تكلفة خدمة الديون الخارجية مما عمل على ظهور عجوزات في الميزانية مما دفع إلى اتخاذ إجراء لتمويل هذه العجوزات عن طريق إصدار نقود إضافية للقضاء على مثل هذه الاختلالات. وهكذا بنهاية سنة 1994 بلغ معدل التضخم السنوي 39% .

في ظل هذه الحالة فإنه مع بداية سنة 1994 ، سعت الجزائر إلى تطبيق سياسة نقدية صارمة تهدف إلى خفض التضخم وكبح جماحه، فنمو الكتلة النقدية M_2 تراجع من 21.5% عام 1993 إلى 10.5 % ليعود إلى الارتفاع إلى 17.8 % عام 1998 والى 20.4 %عام 2002 .

من جهة أخرى، إن إتباع سياسة مالية تقييدية وسياسة دخول متشددة وموقفًا نقديا حازمًا سرعان ما أحدث هبوطًا حادًا في هذا المعدل . فبنهاية 1996 كان معدل التضخم السنوي في انخفاض إلى 15% ثم إلى 7 % بنهاية مارس 1997[1].

نشير هنا بأن العامل الأساسي في هذه النتائج المسجلة في معدل التضخم يرجع بالأساس إلى سياسة التحكم في الأجور التي هبطت بالقيمة الحقيقية إلى أكثر من 30% خلال فترة البرنامج. وحسب خبراء صندوق النقد الدولي فإن هناك ثلاث متغيرات مهمة تؤثر على تطورات الأسعار في الجزائر وهي: التغير في عرض النقود، سعر الصرف الاسمي الفعلي و تحركات أسعار النفط .

---

[1] – عمار عماري ، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر ، ملتقى جامعة الجزائر حول إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 217.

وفيما يخص سعر الصرف فقد عرف تطورات متتالية ، منتقلاً من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ، ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاماً حقيقياً لسعر الصرف ما بين البنوك ، و قد بلغ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 23.34 ، 47.66 ، 58.73 ، 75.26 خلال السنوات 1992 ، 1996 ، 1998 ، 2000 على الترتيب[1] .

و فيمـــا يخص السياسة المالية نسجل اتخاذ الجزائر للإجراءات التالية[2]:

– ترشيد الإنفاق العام والسيطرة على عجز الميزانية، بحيث تم خفض نفقات التسيير خلال فترة الإصلاح الهيكلي حيث بلغت 10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993- 1998) ، كما أن نفقات التجهيز انخفضت من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 إلى 7.6% سنة 1998 .

– إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الاقتصادية وذلك عن طريق إدخال الرسم على الـــقيمة المضافة الذي تم تعديل معدلاته في قوانين المالية المختلفة .

– إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد .

– إدخال الضريبة على أرباح الشركات .

– تخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً من 60% إلى 50% ليصل إلى 45% عام 1997 بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية .

و على صعيد السياسة التجارية نسجل اتجاه الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية وهذا من خلال اتخاذها لجملة من الإجراءات و التعديلات على هيكل التعريفة الجمركية و طبيعة القيود الكمية المفروضة على الواردات بشكل يوفق بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والالتزامات مع المؤسسات الدولية سواء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو مع المنظمة العالمية للتجارة التي ما فتأت الجزائر أن تنظم إليها .

ب ــ الخوصصة و إصلاح القطاع العام :

انسجامًا مع إعادة هيكلة الاقتصاد و تحريره بالكامل ، باشرت الجزائر بتنفيذ برنامج واسع لخوصصة المؤسسات العمومية ، وكانت البداية بإصلاح القطاع العام من خلال القانون 01/88 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية ، واعتمد المشرع الجزائري الخوصصة من خلال الأمر المؤرخ في 1995/08/26 ، وحسب هذا المرسوم فان الخوصصة جاءت من أجل الانتقال السليم إلى اقتصاد السوق الذي أصبح خيار لا رجعة فيه ،و كذلك من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العمومية فالغالب على القطاع العام أنه قطاع غير

[1] – قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 112.

[2] – بطاهر علي ، مرجع سابق ، ص 192.

كفء و لم يحقق نتائج إيجابية من منظور الربحية و المردودية ، و بدا واضحاً بأن الخوصصة هي المحرك الأساسي للمبادرة الفردية والعمل الفعال و الكفاءة الإنتاجية ، كما أن الخوصصة كانت شـــرط من الشـــروط التي فـــرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر،

و طبق أول برنامج للخوصصة بمساندة من البنك الدولي في أفريل 1996 وركز أساسًا على المؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة ، و من بين 274 مؤسسة عامة تم خوصصة أو تصفية 117 مؤسسة بنهاية عام 1996 ، و بعد بداية بطيئة لعملية الخوصصة و بحلول عام 1998 تم تصفية 827 مؤسسة عامة ، وقد نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن عدد كبير من العمال.

و في نهاية عام 1998 قدرت وزارة المالية مختلف عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية بحوالي 1400 مليار دينار، كما أن تكلفة عمليات التطهير الخاصة بالبنوك العمومية قدرت بحوالي 2000 مليار دينار.

رابعًا : الاستثمار الأجنبي المباشر و الشراكة الأجنبية :

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر :

ببروزه كأداة جديدة للتنمية الاقتصادية ، بدأت الجزائر في عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات و التشريعات الصادرة في تلك الفترة بدءاً من وكالة دعم و ترقية الاستثمارات بتاريخ 1993/10/17 و مجموعة من القوانين تقـــدم التحفيزات اللازمـــة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر .

و بالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات ، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات ، وكان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار و صدر الأمر رقم 03/01 في أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آلية عمله ، و بالرغم من ذلك لم تتجاوز حجم الاستثمارات خارج قطاع المحروقات 2.5 مليار دولار ، بعد تردد المستثمرين الأجانب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار ، والتي تدرج مناخ الاستثمار في الجزائر في خانة المناخ غير الملائم ، وتعزي هذه المؤسسات السبب في الرشوة و البيروقراطية الإدارية و مشكلة التمويل و العقار و عدم استقرار الوضع السياسي . ولهذا كان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجـــزائر جـــد ضـــئـــيلـــة رغـــم أنهـــا كانت متـــزايـــدة خـــلال عـــقد التسعينات و حتى عام 2005 .

ب ــ الشراكة الأجنبية[1] :

في أفريل 2002 وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لعام 1995 والـــذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط ، ويسعى هذا الاتفاق مـــن الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية ، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءاً من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، و بالتوافق مع اتفاقيات الـــGATT 1994 والاتفاقيات متعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

بشكل عام فـــإن اتـــفاق الشراكة :

– يلغي القيود الكمية و الإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات و الواردات بين الجزائر والجماعة عند بدء سريان الاتفاق .

– بعد سريان الاتفاق لا يمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين ، كما لا يمكن تطبيق أي حق جمركي جديد أو رسم أو أثر مكافئ على الصادرات و الواردات بين الجماعة والجزائر، ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق .

– عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليًا أثناء الانضمام ، وإذا حدث و تم تخفيض التعريفة الجمركية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن هذا المعدل هوا لذي يطبق .

خامسا : برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو(2000 - 2009) :

نتيجة للمستويات المتدنية من التنمية بمختلف أنواعها التي أفرزتها العشرية السوداء و ما رافقها من ظروف اقتصادية صعبة تمثلت على وجه التحديد في قلة الموارد المالية للدولة و قيود المؤسسات الدولية و بهدف تدارك التأخر التنموي الموروث ، اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف الإصلاحات لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و تحرير الاقتصاد الوطني ، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة ، لذلك شرعت السلطات ابتداء من سنة 2000 في انتهاج سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق العام) غير مسبوقة ، و خاصة من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول ، وذلك عبر برامج استثمارية عمومية موزعة على فترتين ، الأولى 2000-2004 و الثانية 2005-2009. فالأول و المسمى برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار

[1] – زعباط عبد الحميد ، الشراكة الأورو متوسطية و آثارها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 53 ، 54.

دينار و هو ما يعادل تقريبا 7 مليار دولار أمريكي ، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار جزائري أي 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. أما الثاني فهو برنامج تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي و يسمى ببرنامج دعم النمو و الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار أي حوالي 114 مليار دولار بما في ذلك البرنامج السابق (1216 مليار دينار) و مختلف البرامج التكميلية المحلية ، و خاصة برنامجي الجنوب و الهضاب العليا ، و البرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش ، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند نهايته في سنة 2009 فقد قدر بـــ9680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية.

وقد شمل البرنامجين كافة القطاعات و مختلف المجالات من خلال دعم النشاطات الإنتاجية سواء في الفلاحة أو الصيد البحري أو الصناعة أو الحرف أو الخدمات أو من خلال التنمية البشرية أو التنمية المحلية أو تحسين و تطوير البنية التحتية أو تعزيز الخدمات العامة و تحسين إطار معيشة أفراد المجتمع .

4- النمو الاقتصادي في الجزائر :

سنحاول عرض النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) بتقسيم هذه الفترة إلى أربع فترات أساسية ، كما سنتطرق إلى نمو القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم يتناسب مع هيكلة الاقتصاد الجزائري .

أ ــ الفتــرة (1990- 1995) :

حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1990 ، 1991 ، 1992 ، 1993 ، 1994 ، 1995 نمواً قدر بـــ0.8% ، -1.2% ، 1.6% ، -2.2% ، 0.2% ، 3.8% على الترتيب ، أي بمتوسط نمو قدره 0.5% خلال هذه الفترة ، وتعتبر هذه الأخيرة أسوأ فترة عرفها النمو الاقتصادي الجزائري ، وهذا بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول و بداية الأزمة السياسية التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة ، و التي على صعيدها نجد أن قطاع الزراعة سجل نمواً قدر بـــ -6.2% ، 15.4% ، 2% ، -4.4% ، -5% ، 15% أي بمتوسط نمو قدره 2.8% ، ويعكس التباين الكبير في معدلات نمو القطاع الزراعي من سنة إلى أخرى حساسيته و ارتباطه الكبير بالظروف المناخية ، و يلاحظ أن نمو هذا الـــقطاع كان أعلى من معدل النمو العام (0.5%)().

وفيما يخص قطاع المحروقات فقد حقق نمواً خلال هذه الفترةقدره41%، 0.9% ، 1.1% ، -0.8% ، -0.4% ، 4.4% ، أي بمتوسط نمو قدر بـــ 1.55% ويعزى هذا المعدل المنخفض إلى تراجع أسعار البترول

() – كافة الإحصاءات المقدمة عن النمو الاقتصادي في الجزائر هي إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات (ons).

، إلا أن هذا المعدل هو أعلى من معدل النمو العام . و أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق نمواً قدره 3.5% ، -0.7% ، -5.6% ، -1.3% ، -2.2% ، -1.4% ، أي بمتوسط نمو قدره -1.5% ، بسبب تراجع النشاط الصناعي نظراً لعمليات الإصلاح التي مست مؤسسات القطاع العام والتي كانت الركيزة الأساسية للنسيج الصناعي الجزائري ، مما أدى إلى تراجع للقيمة المضافة في هذا القطاع ، بالإضافة إلى عمليات التخريب و النهب التي تعرضت لها الكثير من المؤسسات بسبب تدهور الأوضاع الأمنية ، و نلاحظ أن معدل نمو هذا القطاع كان أقل من المعدل العام . أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد حقق نمواً قدره -3.1% ، -7.9 % ، 0.4% ، -4% ، 0.9% ، 2.7% ، أي بمتوسط نمو قدر بـــ -1.83 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع القيمة المضافة بالقطاع نظراً لانخفاض حجم النفقات في مجال التجهيزات العمومية المرتبطة بالنفقات المخصصة للإسكان و الطرقات و الري ، ويلاحظ أن نمو هذا القطاع كان أقل من النمو العام . و بالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق معدلات نمو قدرت بـــ 2.7% ، -0.5% ، 3.05% ، -0.35% ، 2.3% ، 2.4% ، أي بمتوسط معدل نمو قدره 0.6% وهو أقل من معدل النمو العام .

ب ــ الفتــرة (1996- 2000) :

تحسنت معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة ، حيث قدرت بـــ 3.7% ، 1.1% ، 5.1% ، 3.5% ، 2.4% ، أي بمتوسط معدل نمو قدره بـــ 3.16% ، وهو معدل أحسن من المعدل المحقق في الفترة السابقة بمقدار 2.66% ، وهذا راجع لبداية استقرار أسعار البترول و ارتفاعها من جديد و زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر مقارنة بالفترة السابقة ، و فيما يخص القطاعات الاقتصادية فقد حقق القطاع الزراعي نمواً قدره 21.3% ، -13.5% ، 11.1 % ، 2.7% ، -5%،أي بمتوسط قدره 3.32 % ، وهو متوسط أقل من متوسط نمو القطاع في الفترة السابقة ، كما بقي تباين معدلات نمو هذا القطاع من سنة إلى أخرى يعكس بقاء ارتباط هذا القطاع بالظروف المناخية . أما قطاع المحروقات فقد حقق خلال هذه الفترة نمواً قدره 6.3% ، 6% ، 4% ، 6.1% ، 4.9% ، أي بمتوسط نمو قدربـــ5.46 % وهو متوسط أحسن من متوسط نمو القطاع خلال الفترة السابقة (1.55) ، وهذا راجع أساساً إلى ارتفاع أسعار البترول و توسع استثمارات الدولة والقطاع الخاص في هذا القطاع .

و على صعيد نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد عرف معدلات نمو متباينة حيث بلغت -8.6% ، -3.8% ، 8.4% ، 1.6% ، 1.2% ، أي بمتوسط نمو قدره -0.32% ، وهو متوسط أحسن من المتوسط المحقق في الفترة السابقة (-1.5%) ، إلا أنه أقل من معدل النمو العام (3.16) ، وهذا بسبب بطء بعث النشاط الصناعي من جديد بعد الإصلاحات التي مسته .

أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد حقق معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة و تقدر بـــ4.5% ، 2.5% ، 2.4% ، 1.4% ، 5.1% ، أي بمتوسط نمو قدره 3.18% ، وهو متوسط أحسن من المتوسط الذي وصل إليه القطاع في الفترة السابقة (-1.83) ، وهذا راجع إلى بداية القطاع الخاص الاستثمار في مجال السكن بالإضافة إلى توسع نفقات الدولة في البنية التحتية ، ويقترب متوسط نمو هذا القطاع من متوسط النمو العام . وقد حقق قطاع الخدمات خلا ل هذه الفترة معدلات النمو التالية ؛3% ، 2.7% ، 4% ، 3.25% ، 2.1% ، أي بمتوسط نمو قدره 3% ، وهو أحسن من متوسط نمو القطاع في الفترة السابقة (0.6%) كما أنه يقترب من معدل النمو العام لهذه الفترة .

ج ــ الفتــرة (2001- 2005) :

تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات نمو أحسن من تلك المحققة خلال الفترتين السابقتين ، حيث كانت خلا ل هذه الفترة كما يلي ؛ 2.7% ، 4.8% ، 6.9% ، 5.2% ، 4.5% ، أي بمتوسط نمو قدره 4.82% ، وهو أحسن من المعدل المسجل في الفترتين السابقتين ، وهذا بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول و تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة و انتعاش أداء مؤسسات القطاع العام والخاص ، وفيما يخص نمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق قطاع الزراعة نموًا قدره -0.5% ، 13.5% ، -1.3% ، 19.7% ، 3.15 ، -1.6% ، أي بمتوسط نمو قدر بـــ 5.62% و هو متوسط أحسن مما حققه القطاع في الفترتين السابقتين ، كما أنه أحسن من معدل النمو العام (4.82%) ، ويرجع هذا التحسن أساسًا إلى تحسن الظروف المناخية و إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لإنعاش هذا القطاع على وجه الخصوص . و أما نمو قطاع المحروقات فقد كان خلال هذه الفترة ؛ 4.9% ، -1.6% ، 3.7% ، 3.8% ، 5% ، أي بمتوسط نمو قدره 3% و هو أقل من المعدل المحقق في الفترة السابقة (5.46%) إلا أنه أحسن من المعدل المحقق خلال الفترة (1990-1995) ، كما أنه أقل من معدل النمو العام .

و فيما يخص قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق معدلات نمو قدرت بـــ 1.2% ، 2% ، 2.9% ، 1.6% ، 2.6% ، 1.8% ، أي بمتوسط نمو خلال الفترة يساوي 2.42% و هو متوسط أحسن من المتوسطين المحققين خلال الفترتين السابقتين ، إلا أنه في نظر البعض ضعيف بالنظر إلى الأشياء الكبيرة التي عرفها إصلاح هذا القطاع ، وهذا ما يدل على عدم فعالية هذا الإصلاح و بطئه ، كما أن هذا المتوسط هو أقل من متوسط النمو العام (4.82) . و فيما يخص قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد واصل نموه المطرد بحيث حقق المعدلات التالية ؛ 2.1% ، 6% ، 5.3% ، 4.2% ،7.7% ، 6.1% ، أي بمتوسط نمو قدره 6.28% و هو أحسن من معدل نمو باقي القطاعات و أحسن من معدل النمو الذي حققه القطاع خلال الفترتين السابقتين ، كما أنه أحسن من متوسط معدل النمو العام ، وهذا راجع إلى استمرار الدولة في مشاريع البنية التحتية وازدياد حجم الاستثمار في مجال السكن .

و أما بخصوص قطاع الخدمات فقد عرف تحقيق المعدلات التالية ؛4.25% ، 4.5% ، 4.35% ، 5.85% ، 5.1% ،أي بمتوسط نمو قدره 4.74% وهو أحسن من متوسط نمو القطاع في الفترتين السابقتين كما أنه يقترب من معدل النمو العام ، وهذا راجع إلى اتساع نشاط كل من قطاع الاتصالات والنقل والسياحة .

د ــ الفتــرة (2006– 2010) :

لم يتمكن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من تحقيق معدلات نمو كتلك التي حققها خلال الفترة السابقة ، فقد تراجع خلال كل السنوات تقريبا ليحقق خلال سنوات هذه الفترة 2.5% ، 3% ، 3% ،2.4% ، 3.3% على الترتيب ، أي بمتوسط نمو قدره 2.84% ، و هو أقل من المعدل المسجل في الفترة السابقة ، وهذا بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية و التي إن لم تؤثر بصورة مباشرة و كبيرة على الاقتصاد الجزائري لنقص ارتباطه بالمنظومة الاقتصادية العالمية (باستثناء أسعار البترول) إلا أنها أثرت بصورة غير مباشرة بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. وفيما يخص نمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق قطاع الزراعة نموًا قدره 4.9% ، 5% ، 5.3% ، 6.5% ، 6.7% ، أي بمتوسط نمو قدر بـــ 5.68% و هو متوسط أحسن مما حققه القطاع في الفترتين السابقتين ، كما أنه أحسن من معدل النمو العام (2.84%) ، ويرجع هذا التحسن أساسًا إلى تحسن الظروف المناخية و إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لإنعاش هذا القطاع و على وجه الخصوص برنامج التجديد الريفي و دعم الفلاحين عن طريق التمويل الفلاحي بمختلف وسائله . و أما نمو قطاع المحروقات فقد كان خلال هذه الفترة ؛ -2.5% ، -0.9% ،-2.3% -6% ، -2.14% ، أي بمتوسط نمو قدره -2.76% و هو أقل من المعدل المحقق في الفترة السابقة (3%) ، كما أنه أقل من معدل النمو العام ، بسبب تراجع أسعار البترول في السوق العالمية.

و أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق نمواً قدره 2.8% ، 0.8% ، 4.4% ، 4.7% ، 4.9% ، أي بمتوسط نمو قدره 3.5% ، وهو أكبر من معدل النمو العام (2.84) ، وهذا بسبب انتعاش النشاط الصناعي الناتج عن دعم الدولة و خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر. أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد حقق نمواً قدره 11.6% ، 9.8% ، 9.8% ، 9.2% ، 9.03% ، أي بمتوسط نمو قدر بـــ 9.88% ، ويرجع هذا إلى البرامج الضخمة التي أنجزتها الدولة و المندرجة ضمن التهيئة المحلية و برامج دعم البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي ، مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة بالقطاع نظراً لارتفاع حجم النفقات في مجال التجهيزات العمومية المرتبطة بالنفقات المخصصة للإسكان و الطرقات و الري ، ويلاحظ أن نمو هذا القطاع كان أكبر من معدل النمو العام . و بالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق معدلات نمو قدرت بـــ 6.5% ، 6.8% ، 7.8% ، 6.8% ، 6.3% ، ، أي بمتوسط معدل نمو قدره 6.84% وهو أكبر من معدل النمو العام .

الشكل (01/04):مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)

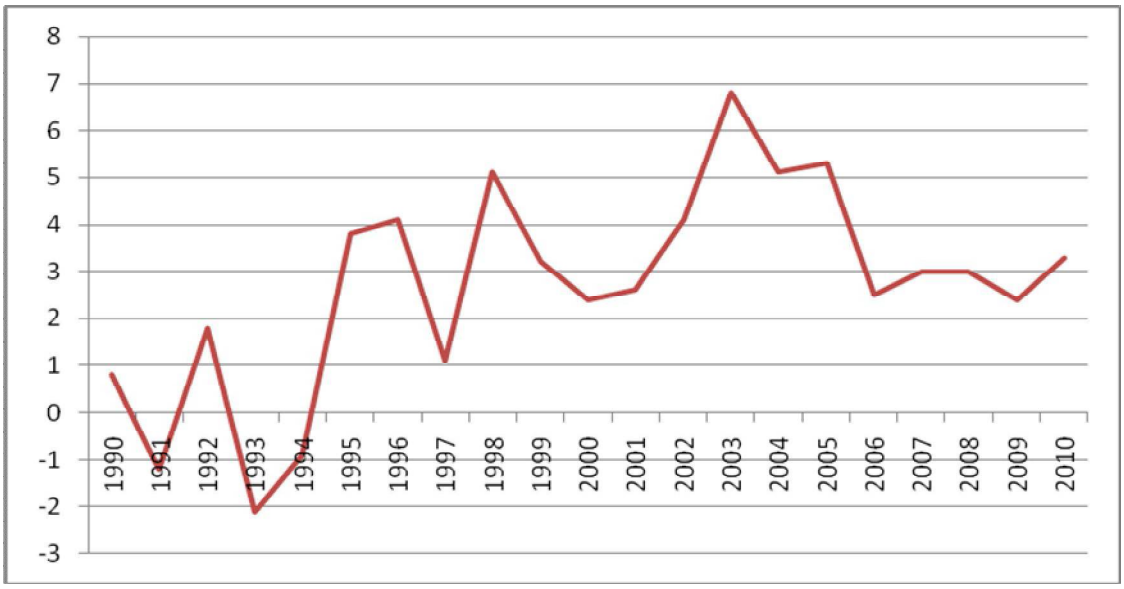

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات البنك الدولي.

المبحث الثاني: هيكلة الاقتصاد المصري و خصائص تنميته :

على غرار العديد من الدول العربية مرت مصر بتجربتين للتنمية ، الأولى وفق النهج الاشتراكي و التي كانت نتائجها مزيج من الايجابيات و السلبيات ، إلا أن تيار انهيار القيم الاقتصادية الاشتراكية على المستوى العالمي في نهاية الثمانينات فسح المجال للتجربة الثانية و هي تجربة اقتصاد السوق ، فقد عرفت مصر انتهاج سياسة تنمية اقتصادية جديدة ، وباشرت إصلاحات اقتصادية كثيرة بهدف الدخول إلى اقتصاد السوق و تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، متكيفة مع الظروف الاقتصادية الجديدة و موظفة لخصائص مواردها الاقتصادية وهيكل بنائها الاقتصادي .

1- الخصائص المختلفة لمصر (مدخل تعريفي عام):

مصر أو رسميا جمهورية مصر العربية دولة عربية تقوم على ثوابت وطنية هي الإسلام والعروبة و التاريخ الفرعوني و انتماء الأقلية المسيحية التي تجمع الأمة المصرية ، وهي أكبر بلد إفريقي وعربي من ناحية عدد السكان . تقع في الركن الشمالي الشرقي للقارة الإفريقية ، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشرق البحر الأحمر و فلسطين ومن الجنوب السودان ومن الغرب ليبيا ، تقع جميع أراضيها في إفريقيا ما عدا جزء بسيط وهو شبه جزيرة سيناء ، تمر عبرها قناة السويس و هي تفصل الجزء الآسيوي عن الإفريقي ، كما أنها تشتهر بواد النيل الذي يعيش على ضفافه العديد من السكان ، نظامها السياسي شبه رئاسي تتنوع فيه السلطة بين البرلمان و الرئيس و دستورها يكرس الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) وهي عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي و منظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها ، وعضو في الاتحاد الإفريقي و العديد من المؤسسات الإقليمية والعالمية .

تتربع مصر على مساحة تقدر بـــ1002450 كم^2 و هي عبارة صحراء مترامية الأطراف في الجنوب و الغرب و الشرق باستثناء وادي النيل ، و هي مكونة من أربع مناطق أساسية؛ وادي النيل و الدلتا ، الصحراء الشرقية ، الصحراء الغربية ، شبه جزيرة سيناء ، ويبلغ عدد سكانها حوالي 80 مليون نسمة . تتميز بتعاقب العديد من الحضارات بها مما أكسبها إرثا تاريخيا و أثريا كبيرا على غرار الأزهر الشريف و الأهرامات .

من الناحية الاقتصادية مرت مصر بمرحلة إصلاحات واسعة منذ نهاية الثمانينات منتقلة من النهج المركزي الاشتراكي نحو اقتصاد السوق ، يتميز اقتصادها بالتنوع نسبيا و تتمثل أهم مداخيله في البترول و قناة السويس و الزراعة و السياحة و تحويلات العاملين و الإنتاج الإعلامي. و لمصر العديد من المزايا الاقتصادية كالموارد البشرية و الصناعات النسيجية و بعض المنتجات الزراعية.

الجدول (04/04) :بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و الديموغرافية لمصر لعام 2010 .

العاصمة: القاهرة.

المساحة: 1002450 كلم^2.

السكان : 80 مليون نسمة.

قيمة الناتج المحلي الإجمالي : 218393 مليون دولار (بالأسعار الجارية).

معدل النمو السنوي للسكان : 2.13%.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : 2776 دولار.

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من ن م إ : 0.8%.

قيمة الصادرات : 25024.2 مليون دولار.

العمر المتوقع عند الولادة : 70 سنة.

مؤشر التنمية البشرية : 0.620(متوسطة).

معدل البطالة : 8.9%.

معدل التضخم: 11.1%.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات تقرير التنمية البشرية و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 .

وإضافة لما سبق فهناك بعض المميزات الخاصة لمصر و خاصة من الناحية الاقتصادية نذكر منها:

- أكبر دولة عربية من ناحية عدد السكان. — ثاني أكبر اقتصاد عربيا بعد السعودية.
- أكبر اقتصاد عربي غير معتمد على النفط. – ثاني أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا.
- أول منتج للأدوية عربيا. — ثاني أكبر دولة في إنتاج الكهرباء عربيا.

- أول دولة في إفريقيا تقيم شبكة مترو أنفاق. – أكبر دولة عربية من ناحية مداخيل السياحة.
- أكبر منتج للسمك و السكر و الأرز في إفريقيا. – 120 منجم ذهب (بعضها غير مستغل).
- خامس دولة في العالم في إنتاج الغاز الطبيعي.

2- هيكلة الاقتصاد المصري :

يعتبر الاقتصاد المصري متنوع الدخل نسبيًا وهو من أكثر الاقتصاديات تنوعا في منطقة الشرق الأوسط، كونه لا يعتمد على قطاع واحد كمصدر للدخل ،حيث تساهم قطاعات السياحة و الزراعة و الصناعة و الخدمات بنسب شبه متساوية في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أنه اقتصاد ريعي مرتبط أساسًا بإيرادات قطاع البترول و السياحة و رسوم قناة السويس و تحويلات العاملين ، والتي تمثل مجتمعة 33% من إجمالي الناتج المحلي[1] . ويتميز الاقتصاد المصري بأهمية قطاع الزراعة كونها تعتبر مصدر عيش نسبة كبيرة من سكانها ، وتندرج مصر في فئة الدول متوسطة الدخل .

الجدول (05/04) : أهم مصادر الدخل في الاقتصاد المصري.

القطاع	تحويلات العاملين	إيرادات و رسوم قناة السويس	إيرادات البترول	إيرادات السياحة
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.2	6.9	7.3	8.6

المصدر : من إعـــداد الطالب اعتماداً على إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـــ مصر .

القطاعات الاقتصادية :

أ ـــ قطاع الزراعة :

تعد الزراعة في مصر من أهم الحرف الإنتاجية و أكثرها انتشارا و تأثيرا في المجتمع المصري ، و تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 33548 كلم^2 أي 3.35% من المساحة الإجمالية ، ويمثل الجزء المستغل منها 98% أي

[1] – سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 197.

استغلال كامل تقريباً ، و تتوزع معظمها على نطاق نهر النيل و دلتاه ، وهي مملوكة للقطاع الخاص بنسبة 90% ، ويعتبر النشاط الغالب لنسبة كبيرة من السكان ، ويحتل هذا القطاع مكانة كبيرة في الاقتصاد المصري فقد بلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي 19.4% ، 19.6% ، 16.7% ، 15.1% ،13% ، 13.3% خلال السنوات 1990 ، 1993 ، 2000 ، 2004 ، 2009 ، 2010 على الترتيب ، كما قدرت نسبة استيعابه لليد العاملة 23.69% ، 19.78% ، 19% ، 18.5% خلال السنوات 1990 ، 1993 ، 1999 ، 2002 ،على الترتيب ، كما أن هذا القطاع لم يشهد تراجعًا على حساب قطاعي الصناعة و الخدمات كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول العربية سواء من حيث المساهمة في الناتج المحلي أو نسبة استيعابه لليد العاملة .

وقد عرف الناتج الزراعي الإجمالي ارتفاعاً مستمراً نسبياً حيث قدربـــ4675 مليون دولار عام 1990 ، ليرتفع إلى 6510.6 مليون دولار عام 1992 ، ثم 15220 عام 2000 ، ثم 24501 مليون دولار عام 2009 فـــ29135 مليون دولار عام 2010. كما قدرت قيمة الصادرات الزراعية بحوالي 3412 مليون دولار عام 2009 ، ومن أهم المحاصيل الزراعية نجد القطن ، الأرز ، الخضر . ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد وضعت مصر برنامج للتنمية الزراعية ساهم في خفض الفجوة الغذائية في المحاصيل الإستراتيجية وفي تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 100% في عدد من المحاصيل الزراعية و الحيوانية و الغذائية ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي عام 2008 من القمح 59.3% ، من الخضر 100% ، الأرز 100% ، اللحوم الحمراء 75% ، الأسماك 100% ، السكر 80% ، وتحتل مصر المركز الأول في إنتاجية محاصيل الأرز ، قصب السكر، الذرة الرفيعة والمركز الثاني في إنتاجية الفول السوداني .

ب ــ قطاع الصناعة :

تتوافر في مصر مقومات ساعدت على قيام الصناعة مثل العمالة الرخيصة ، و رأس المال خاصة بعد تشجيع الدولة للمستثمرين و تهيئة المناخ الملائم لفرص الاستثمار و منح المستثمرين العديد من التيسيرات و التسهيلات ، كما تتوافر أيضا وسائل النقل حيث يوجد في مصر شبكة مواصلات متنوعة تسهل نقل السلع و المنتجـــات إلى الأسواق المحلية و العالمية.

إضافة إلى توافر الخامات اللازمة للتصنيع مثل الخامات النباتية المتمثلة في الخضر والفاكهة والقطن والكتان والقصب والبنجر وغيرها ، أيضًا توافر الخامات الحيوانية مثل الألبان والجلود التي تستخدم في المصنوعات الجلدية ، بالإضافة إلى توافر المعادن المختلفة مثل النحاس والزنك والرصاص والحديد والنيكل والفوســـفات والألمونيـــوم والفحم والكبريت وملح الطعام والقصدير . وجميعها تستخدم في الصناعات المختلفة .

و قد تزايدت أهمية قطاع الصناعة في مصر خلال الفترة (1990ـــ2010) حيث عرفت نسب مساهمته في إجمالي الناتج المحلي تزايدًا مستمراً وبلغت 28.7% ، 33.1% ،33.3% ، 36.9% 29.8% خلال السنوات 1990 ،1993 ، 2000 ، 2005 ، 2010 على الترتيب ، كما يستوعب 18.2% من إجمالي اليد العاملة (2009) و58% من إجمالي الصادرات() .

وبهدف تطوير القدرة التنافسية العالمية للصناعة المصرية وضعت مصر برنامجًا لتحديث الصناعة لتصبح مؤهلة للاستفادة من انفتاح الأسواق المصرية ، والهدف الأساسي لهذا البرنامج الذي يتم بمشاركة من الاتحاد الأوروبي هو زيادة معدل نمو الناتج القومي والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي . و يركز البرنامج على خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل والاندماج في الاقتصاد العالمي و قد أوجدت الاتفاقية التمويلية مع الاتحاد الأوروبي آلية جديدة وهي إنشاء صندوق ضمان القروض ، بالإضافة إلى وجود ثلاثة برامج هامة تتمثل في خـــلـــق صندوق لدعم القدرة التنافسية وصندوق المخاطر للـــمشاريع المبتكرة .

وتتمثل أهم الصناعات المصرية وأكبرها حجما صناعة الحديد والصلب (الفولاذ) والاسمنت والصناعات الهندسية والبتروكيمياوية والصناعات الكيميائية وخاصة الأسمدة والأدوية و المنتجات البلاستيكية المختلفة ، وتعد القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى والإسماعيلية و أسوان أهم المراكز الصناعية في البلاد . وتقوم مصر حاليا بتصنيع المنتجات الدوائية التي حققت جودتها درجات عالية لتصدر إلى الدول العربية والإفريقية .كما نجحت الصناعات الحربية في مصر أيضا ، حيث تشرف الهيئة العربية للتصنيع على المصانع الحربية ، وتصدر مصر بعض مصنوعاتها الحربية إلى الدول العربية وبعض الدول الإفريقية .

وواقع الأمر أن أداء قطاع الصناعة قد تحسن في السنوات الأخيرة ، حيث زادت الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة 3% بين عامي 2004 و 2005 و أصبحت تشكل ما يقرب 70% من إجمالي الصادرات غير البترولية ، وبلغت نسبة الاستثمارات الصناعية نحو 15 مليار دولار ، ودخل في مرحلة الإنتاج 837 مصنعاً جديداً خلال الفترة (2000 ــ2005) ، بالإضافة إلى نحو 340 مصنعاً أنجز توسعات رئيسية . كما حقق إنتاج البترول إنجازات ملموسة سواء في مجال الإنتاج أو التنقيب أو البحث أو التصدير ، فقد زادت الاكتشافات البترولية الجديدة وقدرت بـــ49 اكتشاف بين عامي 2004 و 2005 وارتفعت الصادرات البترولية حيث وصلت إلى 5.95 مليار دولار() .

() – كافة الإحصاءات المقدمة مأخوذة من من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتقرير الاقـــتصادي العربي الموحد و مركز البحوث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول الإسلامية بالإضافة إلى مـــوقع www.idsc.gov.eg .

ج – قطاع الخدمات :

بالنسبة لقطاع الخدمات ، ورغم الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع في دفع عجلة الاقتصاد المصري بسبب أهمية كل من الأنشطة السياحية والنقل في مصر ، إلا أنه عرف تراجعاً خلال السنوات الأخيرة ، حيث بلغت نسب مساهمته في إجمالي الناتج المحلي 52% ، 50.4% ، 50.1% ، 48.7% ، 48% 42.7% خلال السنوات 1990 ، 1994 ، 2000 ، 2003 ،2004 2008 على الترتيب ، كما تبلغ نسبة استيعابه لليد العاملة 51% ، ويعزى هذا التراجع إلى تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي ألحقت أضررا كبيرة بالقطاع ، حيث بلغت على سبيل المثال خسائر الإيرادات السياحية 1600 مليون دولار ، ولكن ورغم هذا التراجع فان هذا القطاع يبقى يحتل مكانة هامة ، وتسعى مصر إلى مواصلة الاهتمام بتطوير هذا القطاع نظراً للمزايا النسبية الـــتي يحظى بها .

الجدول (06/04): بعض مؤشرات هيكلة الاقتصاد المصري (1990– 2010) :

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) (أسعار جارية)	حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	العمالة في الزراعة (%)	حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	العمالة في الصناعة و الخدمات (%)	حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
95-90	46970.83	18.20	20.78	32.23	79.21	50.46	6.74	19.69
1996	67345	17.00	18.77	31.60	81.23	51.10	5.10	19.33
1997	75590	17.10	18.99	31.20	81.01	51.80	4.67	17.42
1998	82710	17.30	18.52	30.90	81.48	52.06	4.72	1.66
1999	88781	16.70	19.05	30.90	80.95	51.80	3.59	17.97
2000	92168	16.60	18.75	33.10	81.25	50.10	7.52	15.15
2001	83032	16.50	18.18	33.30	81.82	50.10	5.65	15.21
2002	84111	16.70	18.44	34.30	81.56	48.70	4.89	23.27
2003	67853	15.10	18.3	34.80	81.70	48.80	10.33	31.59
2004	75231	17.50	18.08	34.50	81.92	48.00	11.03	37.17
2005	78314	16.50	17.45	36.90	82.55	46.6	14.35	35.54
2006	107378	14.08	31.50	32.95	69.50	52.97	19.13	30.98
2007	130367	13.80	31.70	33.12	69.30	53.08	18.75	34.71
2008	162464	14.07	31.20	33.61	96.80	52.32	18.87	25.89
2009	188489	13.22	-	32.43	-	54.35	12.24	17.31
2010	218393	13.64	-	33.67	-	53.69	11.45	16.25

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نفس المصادر الإحصائية .

3- الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد المصري :

رغم أن الاقتصاد المصري يتميز بالتنوع النسبي من ناحية موارده ، لم يكن الاقتصاد المصري مستعداً لامتصاص الصدمة الخارجية في نهاية الثمانينات والناجمة عن الانخفاض المفاجئ في الدخل بعد انهيار أسعار البترول ، وبدأ الاقتصاد المصري في مواجهة صعوبات كبيرة في تلك الفترة والتي تمثلت أساسًا في استمرار عجز الموازنة ، ارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري ، تراكم الديون الخارجية و ارتفاع معدلات التضخم . بالإضافة إلى الموجة العالمية الخاصة بالتحول في فلسفة إدارة الاقتصاد نحو آلية اقتصاد السوق في نهاية الثمانينات و مايرتبط بها من ترتيبات وتغيرات ، هذا ما دفع مصر إلى تغيير أسلوب إدارة الاقتصاد على غرار الكثير من الدول النامية ، ودخلت مصر عقد التسعينات بالانفتاح على اقتصاد السوق كأسلوب تنمية جديدة بالنسبة لها . و فيما يلي نستعرض أهم الإجراءات التي اتخذتها مصر في إطار التحول الاقتصادي الهادف إلى تحقيق النمو الاقتصادي في المقام الأول .

أولا : التوجه نحو التحرير الاقتصادي في بداية التسعينات :

كانت هناك دوافع كثيرة للتحرير الاقتصادي في مصر ، منها الداخلية و الخارجية ، ومن الدوافع الداخلية سوء الأوضاع الاقتصادية ، عجز ميزان المدفوعات ، ارتفاع معدل التضخم ، زيادة معدلات البطالة ، انخفاض معدل نمو الناتج المحلي ، هذا بالإضافة إلى تدني كفاءة القطاع العام و ما يرتبط به من مشاكل و معوقات اقتصادية ضخمة في الاقتصاد ككل . وأما الدوافع الخارجية فيأتي في مقدمتها فشل نظام التخطيط المركزي في تحقيق التنمية في دول المعسكر الاشتراكي ، و إقلاع تلك الدول عن الأخذ بهذا النظام و اتجاه معظمها إلى التخلص من القطاع العام والعودة إلى الاقتصاد الحر و مبادرة القطاع الخاص[1] .

ثانيا : إجراءات الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي:

تسببت حرب الخليج في عام 1990 والأحداث التالية لها والمتمثلة في خسارة تحولات العاملين في الخارج و انخفاض عائدات السياحة و رسوم قناة السويس و سوء بيئة الاستثمار في خسارة اقتصادية مباشرة بمصر تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار ولكن المساعدات المالية الكبيرة التي تلقتها مصر من دول الخليج و الولايات المتحدة الأمريكية و بلدان دائنة أخرى بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول و انخفاض أسعار الواردات الأساسية و خاصة المواد الغذائية عوضت نسبيًا خسائر حرب الخليج .

[1] – سعد طه علام ، التنمية و الدولة ، دار طيبة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 38.

وفي عام 1991 بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدول والبنك العالمي ، وقد صمم هذا البرنامج من أجل الوصول إلى اقتصاد مفتوح يتجاوب مع المستجدات الاقتصادية الجديدة وتضمن أساساً آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و التي من أهمها :

أ- إصلاح نظام الصرف الأجنبي :

شهدت قيمة الجنيه المصري تدهوراً مستمراً وثباتاً مطرداً أمام العملات الأجنبية خصوصاً أمام الدولار الأمريكي طيلة الفترة الممتدة من عام 1975 حتى منتصف عام 1991. كما أنه خلال تلك الفترة وجد سبع قيم مختلفة للدولار في مقابل الجنيه المصري منها قيمة طبقاً لأسعار السوق الحرة (السوداء). لقد ارتفع سعر الدولار في هذه السوق من نحو 60 قرشاً عام 1975 إلى نحو 331 قرشاً في مايو عام 1991.

وابتداءاً من عام 1991 بدأت الحكومة في إلغاء القيود المفروضة على تحويل العملات الأجنبية ، كما جرى في عام 1993 إلغاء إلزام المصدرين بتوريد الحصيلة من العملات الأجنبية كما أدت العديد من الإجراءات الأخرى مثل تحرير أسعار الفائدة وتحرير مناخ الاستثمار من القيود وغيرها من إجراءات الإصلاح إلى الاستقرار النسبي في أسعار صرف الجنيه المصري في مقابل الدولار منذ عام 1991 حتى عام 2002/2001 ، وقد تغير الوضع بعض الشيء مع تحرير الجنيه المصري في حوالي 2003.

ب- معالجة التضخم :

بلغ معدل التضخم مقاساً بنسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 21.6% عام 91/90. وقد طبقت حزمة من السياسات والإجراءات استهدفت ضبط حجم الطلب الكلي على المدى القصير والمتوسط وزيادة العرض الكلي من خلال الاستثمار الكثيف على المدى الطويل.

- تم وضع سقوف ائتمانية لضبط حجم الطلب الكلي من خلال تحجيم الإنفاق الاستثماري.
- تم ضبط حجم وسائل الدفع من خلال وقف تمويل الإصدار الجديد.
- تم إدخال آلية جديدة للتمويل تعتمد على تعبئة الموارد الحقيقية من خلال الاقتراض باستخدام أدوات الخزانة TB وهي آلية هامة من آليات السوق المفتوحة.
- تمت السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة ، وبذلك تم تخفيف أهم منابع التضخم مما أدى في النهاية إلى الانخفاض التدريجي في معدلات التضخم لتصل إلى 3.6% عام 1998.

ج- معالجة عجز الموازنة العامة للدولة :

بلغ عجز الموازنة العامة للدولة 20% من الناتج المحلي الإجمالي عام 91/90. وقد تمت السيطرة على هذا العجز من خلال السيطرة على الإنفاق العام بالإضافة إلى تنمية إيرادات الدولة من خلال الإصلاحات الضريبية.

- فقد تم تحجيم الزيادة في الاستثمارات الحكومية.
- تم السماح بزيادة مصروفات التشغيل والصيانة وإعتمادات الأجور (مع عدم السماح بزيادة عدد العاملين بالجهاز الحكومي) وذلك كله في حدود الإعتمادات المخصصة للإنفاق الجاري.
- تم إحلال الضريبة العامة على المبيعات بدلاً من ضريبة الاستهلاك.
- تم إحلال نظام الضريبة العامة على الدخل بدلاً من الضرائب النوعية.
- تم تمويل العجز المتبقي والمتحقق (خلال فترة الانتقال) من خلال مبادرات أدوات الخزانة.

وقد أدت هذه الإجراءات الخاصة بعجز الموازنة العامة للدولة إلى 1% من الناتج المحلي عام 1998/1997 ، ولم يمنع بعد ذلك من أن تداعيات الأزمات العالمية والإقليمية وخاصة بعد الصدمة (سبتمبر 2001 واحتلال العراق ، واستمرار الصراع العربي الإسرائيلي واحتدام العنف وخاصة الحسم العسكري في حالتي 2003

د- تحرير أسعار الفائدة :

أطلقت أسعار الفائدة التي كانت محددة من قبل البنك المركزي طبقاً لعقود الأربعة الماضية ، وأصبحت أسعار الفائدة تحدد على أساس العرض والطلب من خلال المزاد الأسبوعي لأدوات الخزانة.

هـ- تحرير التجارة :

- تم إلغاء الحظر على تصدير السلع التي كان محظوراً تصديرها.
- تم تخفيض الحد الأقصى لمعدلات الجمركية على الواردات من 80% إلى 40% بالتدريج (فيما عدا الكحوليات والسجائر والسيارات الفاخرة).
- تم الالتزام بعدم إدخال قيود غير تعريفية جديدة وإلغي الحظر على الواردات (فيما عدا الدواجن والملابس والمسوحات خلال فترة انتقالية).

و- تحرير الأسعار:

كانت معظم السلع تخضع للسعر الجبري من جانب الحكومة.

- تم إلغاء السعر الجبري للسلع الصناعية.
- تم تحرير أسعار السلع الرأسمالية لتقارب الأسعار العالمية.
- تم تحرير أسعار الطاقة الكهربائية لتعطي تكاليف إنتاجها مع المحافظة على حق الشرائح الدنيا للاستهلاك عند أسعار ملائمة لقدرة الفئات محدودة الدخل.
- لم يعد هناك قيود سعرية سوى على الدواء وعلى الخبز من أجل السلع للفئات محدودة الدخل.
- تم تحرير أسعار الفائدة على قروض الإسكان.

ي – تحرير الزراعة :

- تم إلغاء نظم الدعم لأسعار المدخلات الزراعية خصوصاً الأسمدة والمبيدات.
- تم إلغاء الدعم على المحاصيل الزراعية وألغي نظام التسليم الإجباري للمحاصيل.
- تم تحرير إنتاج القطن وتسويقه.
- تم تحرير قطاع إنتاج السكر.
- تم إلغاء نظام الدورة الزراعية الإجبارية.

ل – إصلاح القطاع المالي :

- تم تحرير أسعار الفائدة.
- تم تحرير المصروفات والأعباء التي تتقاضاها البنوك من العملاء.
- تم الالتزام بمعايير بازل في الأداء المصرفي وتحسين سلامة البنوك.
- تم بيع الحصص المملوكة للدولة في **البنوك المشتركة**.

ثالثًا : خوصصة مؤسسات القطاع العام :

أقدمت مصر على خوصصة مؤسسات القطاع العام بهدف رفع معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة لدى هذا القطاع ، ووضع حد للخسائر المحققة في الكثير من وحداته ، بالإضافة إلى توفير فرص الانفتاح على الأسواق الخارجية بغرض الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة من جهة ، وتوسيع قاعدة الاستثمار و رفع معدلاته من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية من جهة أخرى .

وقد تم خوصصة 85 مؤسسة عمومية وذلك خلال الخمس سنوات الأولى لعقد التسعينات ، حيث كانت وتيرة العملية بطيئة ، وهذا ما دفع بالحكومة إلى الإسراع بعمليات الخوصصة فيما بين 1995 و2000 ، و بلغت حصيلتها خلال هذه الفترة ما يقرب 7.9 مليار جنيه و هو ما انعكس على تنشيط السوق المالي حيث ارتفعت قيمة المعاملات في سوق الأوراق المالية عام 1998 نحو 10.9 مليار جنيه . وهذا ما زاد من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الصناعي إلى 58% و زيادة نصيبه من العمالة 48% في نهاية عام 1997 ، كما ساعد برنامج الخوصصة على المساهمة في زيادة الصادرات و خفض الواردات و من ثم تقليص العجز في الميزان التجاري على نحو يساهم في خفض المديونية الخارجية[1] .

رابعـًا : السياسة النقدية و المالية و التجارية :

اتخذت مصر إجراءات عديدة على مستوى تكييف وتغيير منظومتها النقدية والمالية والتجارية مع توجهها الاقتصادي الجديد ، وفي هذا الصدد نسجل ما يلي[2]:

– القضاء على تعدد أسعار الصرف والعمل على تطبيق سعر صرف مرن وواقعي للجنيه المصري ، و في سبيل ذلك أنشئت السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي والسماح للبنوك المعتمدة من خلالها بالتعامل في النقد الأجنبي على أساس أسعار متغيرة ووفقًا للعرض والطلب .

– تطبيق سياسة نقدية وائتمانية تقييدية للحد من التوسع النقدي ومن التضخم .

– تحرير أسعار الفائدة مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا يقل الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر عن 12% سنويًا تشجيعاً لصغار المدخرين .

---

(1) – سميرة إبراهيم أيوب ، مرجع سابق ، ص 291.

(2) – عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجموعة النيل العربية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 266 و 267 .

– العمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق مخصصات الدعم و ترشيد الإنفاق العام و زيادة الإيرادات العامة ، وإعادة النظر في سياسات تسعير بعض المنتجات الزراعية وتحريك أسعار الطاقة المحلية بما يتناسب والأسعار العالمية .

– التقليل من الاقتراض الخارجي و تحديد سقفه السنوي .

– تشجيع تمويل الاستثمارات عن طريق السوق المالي .

– إلغاء حصص التصدير لحوالي 17 منتج باستثناء بعض المواد الأولية الجلدية .

– تخفيض عدد السلع المحضور تصديرها إلى سلعتين فقط .

– إنشاء الشركة المصرية لضمان ائتمان القروض ، بهدف تشجيع الصادرات المصرية و تنميتها .

– المساواة بين القطاع العام والخاص في عمليات الاستيراد والتصدير .

– التدرج في إلغاء القيود الكمية على الواردات وتكييفها مع التشريعات الملتزم بها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التحفيزات المختلفة .

– انضمام مصر إلى المنظمة العالمية للتجارة في 1995/06/30.

4– النمو الاقتصادي في مصر :

سنستعرض سجل النمو الاقتصادي في مصر بتقسيم الفترة (1990–2010) إلى أربع فترات أساسية ، كما سنستعرض نمو أهم القطاعات الاقتصادية حسب المصادر الإحصائية(*) التي كانت في متناولنا .

أ ــ الفترة (1990- 1995) :

حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره 5.7% ، 1.1% ، 4.4% ، 2.4% ، 3.9% ، 4.7% خلال السنوات 1990 ،1991 ، 1992 ، 1993 ، 1994 ، 1995 على الترتيب ، أي بمتوسط نمو يساوي 3.78% ، وتعتبر هذه الفترة فترة تراجع وركود كبير في الاقتصاد المصري و هذا بسبب تداعيات حرب الخليج و تأثيرها المباشر سواء من خلال انخفاض أسعار البترول أو من خلال تراجع إيرادات

(*) – نفس المصادر الإحصائية السابقة بالإضافة إلى إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء – مصر–

القطاعات الاقتصادية الأساسية كالسياحة و النقل ، "بالإضافة إلى بداية دخول مصر نهج الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي،كما عرفت مصرفي هذه الفترة ضغوط خاصة تتعلق بالتمويل وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1]"

و بالنظر إلى سجل نمو القطاعات الاقتصادية فنلاحظ تحقيق القطاع السلعي والمتمثل في الزراعة ، الصناعة ، البترول ، الكهرباء و التشييد لمتوسط نمو خلال هذه الفترة قدره 4.08% وهو معدل أعلى من معدل النمو العام (3.78%) لهذه الفترة ، أما قطاع الخدمات الإنتاجية و المتمثل في النقل و الاتصالات ، قناة السويس ، التجارة ، المال والتأمين ، والسياحة فقد حقق متوسط نمو قدره 3.54% و هو معدل نمو يقترب من معدل النمو العام.وقد تأثر هذا القطاع كثيراً بالظروف الأمنية لمنطقة الخليج وخاصة في أوائل التسعينات مما جعل أداءه متواضعاً مقارنة بفترات سابقة ، و بالنسبة لقطاع الخدمات غير الإنتاجية والمتضمن لخدمات الملكية العقارية ، خدمات المرافق العامة ، التأمينات الاجتماعية ، الخدمات الحكومية ، و الخدمات الشخصية فقد حقق خلال هذه الفترة نموًا يقترب من معدل النمو العام قدره 3.7% .

ب ــ الفتــرة (1996- 2000) :

حقق نمو الناتج المحلي المعدلات التالية 5% ، 5.5% ، 4.5% ، 6.3% ، 5.1% خلال السنوات 1996 ، 1997 ، 1998 ، 1999، 2000 على الترتيب ، أي بمتوسط نمو خلال هذه الفترة قدره 5.28% و هو أحسن من متوسط النمو في الفترة السابقة ، وتعتبر هذه الفترة فترة استرجاع الاقتصاد المصري لمستويات النمو التي حققها خلال عقد الثمانينات ، ويعزى هذا التحسن إلى تراجع الانعكاسات السلبية لحرب الخليج و بداية استقرار أسعار البترول ، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته مصر في بداية التسعينات و الذي يعتبر من البرامج الناجحة التي طبقها صندوق النقد الدولي .

وعلى صعيد نمو القطاعات الاقتصادية في هذه الفترة ، نسجل تحقيق القطاع السلعي لمتوسط نمو قدره 6% ، وهو أحسن من متوسط نمو القطاع في الفترة السابقة وأحسن من متوسط النمو العام لهذه الفترة (5.28) ، و يرجع هذا التحسن أساسًا إلى نمو قطاع الزراعة بفضل الإصلاحات التي حظي بها خلال هذه الفترة حيت ارتفعت الأراضي الزراعية إلى 3400 ألف هكتار عام 2000 بعد أن كانت 3283 ألف هكتار عام 1995 ، كما ارتفعت الصادرات الزراعية إلى 5 مليون دولار أي بمتوسط نمو خلال هذه الفترة قدره 7.2% ، كما تحسن أداء قطاع الصناعة ، حيث عرفت القيمة المضافة لهذا القطاع ارتفاعًا مستمرًا خلال سنوات هذه الفترة ، فبالنسبة للصناعات الاستخراجية ارتفعت قيمتها المضافة من 6690.3 مليون دولار عام 1995 إلى 9297.1 مليون دولار عام 2000 ، وارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية من 15575 مليون دولار

[1] ــ محمد ناجي خليفة ، النمو الاقتصادي ، دار القاهرة ، القاهرة ، 2001 ، ص 167.

إلى 17575.9 مليون دولار خلال نفس السنتين، أما بالنسبة لقطاع الخدمات الإنتاجية فقد حقق متوسط نمو قدره 5.78% و هو متوسط أحسن من متوسط الفترة السابقة ، وهذا يرجع إلى استقرار الهياكل الاقتصادية والسياسات الإصلاحية لمؤسسات هذا القطاع من حيث توسع دول القطاع الخاص في خدمات النقل والتجارة والتأمينات والفنادق ، كما أن معدل نمو هذا القطاع أحسن من معدل النمو العام ، وبالنسبة لقطاع الخدمات غير الإنتاجية فقد حقق متوسط نمو قدره 4.56% و هو أحسن من متوسط نمو القطاع في الفترة السابقة ، إلا أنه أقل من معدل النمو العام لهذه الفترة (5.28) وهذا بسبب تراجع مساهمة الدولة في مجالات خدمية كثيرة و لم تكن هذه المجالات ذات مردودية اقتصادية جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص .

ج ــ الفتــرة (2001- 2005) :

جاءت معدلات نمو الناتج المحلي خلال سنوات هذه الفترة على الترتيب 5.1% ، 3.5% ، 3.2% ، 3.2% ، 4.3% ، 5.1% أي بمتوسط نمو قدره 3.86% و هو أقل من متوسط نمو الفترة السابقة ، وهذا راجع أساسًا إلى التراجع الذي أصاب قطاع الخدمات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 و تفجيرات شرم الشيخ ، وخاصة أن هذا القطاع ذو مكانة هامة في الاقتصاد المصري .

و بالنسبة لنمو القطاعات الاقتصادية فنسجل نمو القطاع السلعي بمتوسط قدره 5.76% و هو يقترب من متوسط نمو الفترة السابقة (6%) ، وهذا بسبب زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص في مجال الصناعة الهندسية والاستخراجية ، بالإضافة إلى التوسع في تحسين أداء قطاع الزراعة ، كما أن هذا المعدل هو أحسن من معدل النمو العام لهذه الفترة (3.86) ، وأما قطاع الخدمات الإنتاجية فقد حقق متوسط نمو قدره 2.9% وهو متوسط أقل من متوسط نمو القطاع في الفترة السابقة كما أنه أقل من معدل النمو العام ، وهو القطاع الذي تأثر مباشرة بالأسباب التي ذكرناها ، أما قطاع الخدمات غير الإنتاجية فقد حقق متوسط نمو قدره 2.7% و هو أقل من معدل نمو القطاع في الفترة السابقة ، كما أنه أقل من متوسط النمو العام لهذه الفترة .

د ــ الفتــرة (2006- 2010) :

تمكن الاقتصاد المصري من تحقيق معدلات نمو أحسن من تلك المحققة خلال الفترتين السابقتين ، حيث كانت خلا ل السنوات 2006 ،2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، كما يلي ؛ 6.9% ، 7.1% ، 7.2% ، 4.7% ، 5.1% ، أي بمتوسط نمو قدره 6.2% ، وهو أحسن من المعدل المسجل في الفترتين السابقتين ، وهذا بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول و ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة بالإضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى مصر ، كما تحسن أداء القطاع السياحي و ارتفاع نسبة تحويلات العاملين .

و على صعيد نمو القطاعات الاقتصادية فقد حققت جميع القطاعات نسب نمو معتبرة (بالأسعار الجارية) فقد حقق القطاع السلعي نموا بمتوسط قدره 13.25% و هو أكبر من متوسط نمو الفترة السابقة (6%) ، وهذا بسبب زيادة الاستثمارات سواء من طرف القطاع الخاص المحلي أو العام أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما أن هذا المعدل هو أحسن من معدل النمو العام لهذه الفترة (6.2) ، وأما قطاع الخدمات الإنتاجية فقد حقق متوسط نمو قدره 30.56% وهو متوسط أكبر من متوسط نمو القطاع في الفترة السابقة كما أنه أكبر من معدل النمو العام ، وهو القطاع الذي كان أداؤه جيدا مقارنة مع باقي القطاعات ، أما قطاع الخدمات غير الإنتاجية فقد حقق متوسط نمو قدره 13.25% و هو أعلى من معدل نمو القطاع في الفترة السابقة ، كما أنه أكبر من متوسط النمو العام لهذه الفترة .

الشكل (02/04):مسار النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990- 2010).

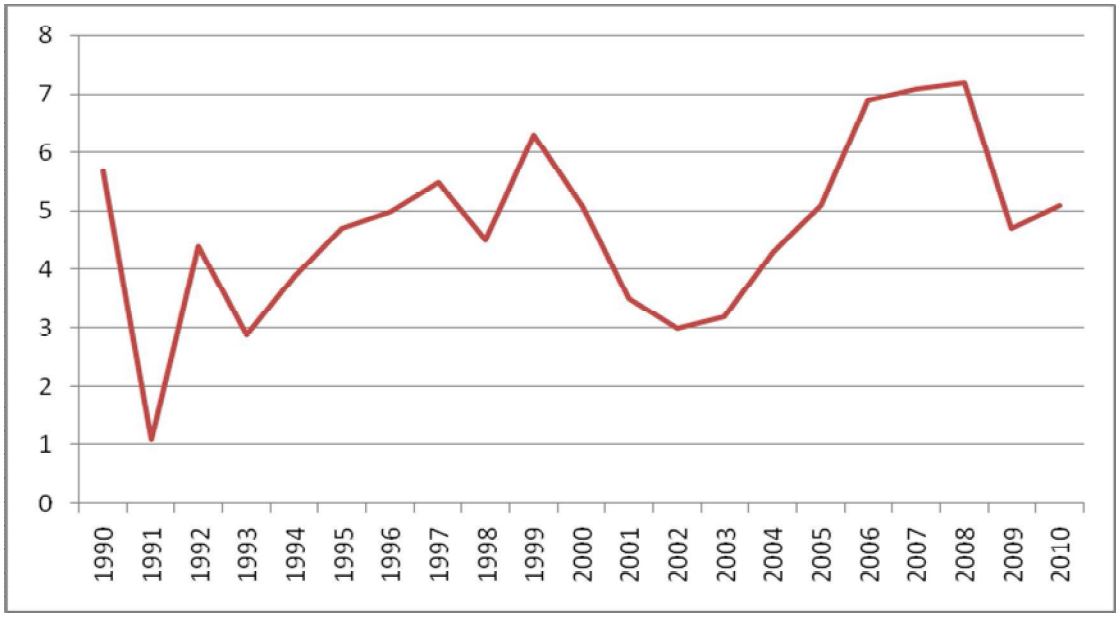

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات البنك الدولي.

المبحث الثالث: هيكلة الاقتصاد السعودي و خصائص تنميته :

ينفرد الاقتصاد السعودي بالعديد من الخصائص ، سواء من حيث خصوصية موارده الاقتصادية من ناحية الكم والكيف ، أو من حيث سياسات التنمية الاقتصادية التي عرفها خلال العقدين الماضيين ، وهو ما يعكس هيكلة اقتصادية خاصة ، و يعتمد الاقتصاد السعودي على خطط خماسية للتنمية تخطط مسبقاً ، ويدخل ضمن الفترة(1990-2010) أربعة خطط خماسية للتنمية وهي ؛ الخطة الخامسة (1990-1994) والخطة السادسة (1995-1999) والخطة السابعة (2000-2004) و الخطة الثامنة (2005-2009). و يعد إنتاج النفط مهما جدا بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي الدولي ، إذ أن معدل إنتاج النفط و الغاز و تسعيرهما يؤثران إلى حد بعيد في مختلف أوجه الاقتصاد العالمي .

1- الخصائص المختلفة للسعودية (مدخل تعريفي عام):

السعودية أو رسميا المملكة العربية السعودية هي دولة عربية و إسلامية ، لها رمزية دينية كبيرة فهي مهد الإسلام وصاحبة وصاية عالمية و تاريخية للإسلام و بها قبلة المسلمين الكعبة المشرفة ، و هي أكبر دولة في غرب آسيا من حيث المساحة ، إذ تشكل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية ، و ثاني أكبر دولة في العالم العربي بعد الجزائر ، يحدها شمالا الأردن و العراق ، وشرقا الكويت و قطر و البحرين و الإمارات العربية المتحدة و الخليج العربي ، و جنوبا سلطنة عمان و اليمن ، و غربا البحر الأحمر . أسس المملكة العربية السعودية عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود ، و اسمها مشتق من اسم عائلة مؤسسها . نظامها السياسي ملكي مطلق من ذرية آل سعود ، و يتولى الملك بالإضافة إلى رئاسة الدولة رئاسة مجلس الوزراء ، و دستورها قائم على تحكيم الشريعة الإسلامية (القرآن الكريم و السنة النبوية) في جميع مناحي الحياة عدا الأمور السياسية و بعض النواحي الاقتصادية . وهي عضو في العديد من المنظمات الإقليمية و الدولية على غرار الجامعة العربية و منظمة التعاون الإسلامي و مجلس التعاون الخليجي و منظمة الأمم المتحدة.

تتربع السعودية على مساحة تقدر بـــ2149690 كم^2 و هي عبارة عن مزيج من الصحاري الرملية و الصحاري الصخرية ، و يمكن تقسيمها إلى أربع أقاليم جغرافية و هي جبال الحجاز و عسير و هضبة نجد و الصحاري الرملية و السهل الساحلي الشرقي ، ويبلغ عدد سكانها حوالي27 مليون نسمة . تتميز بكونها قبلة المسلمين إذ يقدم إليها سنويا العديد من الحجاج و المعتمرين من جميع أنحاء العالم بها العديد من المعالم التاريخية مثل الحرم المكي و المدني .

من الناحية الاقتصادية يلعب القطاع الخاص دورا مهما إلى جانب القطاع العام ، وقد تجنبت السعودية النهج الاشتراكي و تبنت مبكرا نهج اقتصاد السوق بإشراك واسع للقطاع الحكومي ، كما يلعب النفط دور مهم في الاقتصاد فهو يشكل 90% من إجمالي الصادرات و نحو 75% من الإيرادات الحكومية. تعتمد الدولة على خطط خماسية للتنمية و قد تمكنت من بناء اقتصاد قوي مدعوم بالعوائد النفطية و على وجه الخصوص البنية التحتية و النواحي المعيشية للمواطنين.

الجدول (07/04) :بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و الديموغرافية للسعودية لعام 2010 .

العاصمة: الرياض.

المساحة: 2149690 كلم^2.

السكان : 27 مليون نسمة.

قيمة الناتج المحلي الإجمالي : 447762 مليون دولار (بالأسعار الجارية).

معدل النمو السنوي للسكان : 3.1%.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : 16245 دولار.

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من ن م إ : 2.9%.

قيمة الصادرات : 251143 مليون دولار.

العمر المتوقع عند الولادة : 73 سنة.

مؤشر التنمية البشرية : 0.752(مرتفعة).

معدل البطالة : 5.4%.

معدل التضخم: 5.3%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات تقرير التنمية البشرية و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 .

و إضافة لما سبق فهناك بعض المميزات الخاصة للسعودية و خاصة من الناحية الاقتصادية نذكر منها:

- أكبر اقتصاد في المنطقة العربية. — ثاني أكبر دولة من ناحية المساحة عربيا .
- أكبر منتج و مصدر للنفط عالميا. — تمتلك ربع احتياطي النفط في العالم.
- ثالث أكبر دولة عالميا لنسبة الإنفاق العسكري من ن م — 27 مطار منها 5 مطارات دولية.
- أول دولة عربيا من ناحية العمالة الوافدة.

2- هيكلة الاقتصاد السعودي :

يعتمد الاقتصاد السعودي على البترول بدرجة شبه مطلقة ، و تعتبر السعودية أكبر منتج للبترول في العالم و بها ربع احتياطات العالم من البترول ، وهي كذلك أكبر مصدر للبترول في العالم ، والبترول يمثل أكثر من 90% من صادرات الدولة و 75% من الإيرادات الحكومية ، كما يساهم قطاع البترول بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد ساعدت الثروة النفطية على تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ، و يوجد في السعودية حوالي 4 ملايين من العمالة الأجنبية و هي ذات ثقل كبير في الاقتصاد السعودي ، وقد بدأت السعودية تشجيع الصناعات غير البترولية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي و التقليل من الاعتماد على البترول تفاديا لخطر الصدمات الخارجية و خاصة انخفاض أسعار البترول كما حدث في الثمانينات.

الجدول (08/04) :مكانة البترول في الاقتصاد السعودي (2002-2010).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات النفطية كنسبة من ن م إ	78	78	78.8	80	80.4	81.3	81.7	80.3	80.1

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على إحصاءات مصلحة الإحصاءات العامة – السعودية –.

القطاعات الاقتصادية :

أ ــ قطاع الزراعة :

رغم المكانة الضعيفة نسبيا لهذا القطاع في هيكل الاقتصاد السعودي مقارنة مع قطاع الصناعة ساهمت الدولة السعودية مساهمة فعالة في دعم القطاع الزراعي ، وذلك في إطار السعي إلى تنويع مصادر الدخل الوطني،

وتحقيق إستراتيجية الأمن الغذائي ، وقد قامت وزارة الزراعة والمياه بوضع سياسة ورسم خطط وإجراء البحوث الزراعية وكذلك التنقيب عن مصادر المياه وتحديثها ووقاية المساحات المزروعة وتنمية الثروة الحيوانية وإرشاد وتوجيه المزارعين وتشجيعهم على الخوض في الاستثمار في هذا القطاع .

وكانت أهم أهداف وزارة الزراعة والمياه:

- زراعة وتربية وتخزين وتسويق المحاصيل والمواشي والدواجن والأسماك ومحاصيل الغابات.
- استصلاح أراضي البور.
- المساعدة في توفير المياه وحفر الآبار

وتهدف السياسة الزراعية في السعودية إلى تنمية القطاع الزراعي بتنمية الإنتاج وزيادة فرص العمل وتنمية الفرد ثقافيا وصحيا وإيجاد توازن بين التنمية في المناطق الريفية والتنمية في المناطق الحضرية إن قطاع الزراعة لا يفي إلا بأقل من 50% من الاحتياطات الغذائية للسكان مما يمثل عبئا على ميزان المدفوعات ، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 4702 هكتار بنسبة 2.14% من إجمالي المساحة الإجمالية ، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة منها فعلا 534 هكتار بنسبة 0.24% من إجمالي المساحة الكلية للسعودية وتقدر مساحة الرعي 85 ألف هكتار ومساحة الغابات نحو 1680هكتار[1]. كما قدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بـــ 5.15% ، 3.33%، 2.95% ، 2.57% ، خلال السنوات 2000 ، 2005 ، 2009 ، 2010 ، على الترتيب ، كما كانت نسب استيعابه لليد العاملة خلال نفس السنوات 7.65% ، 7.3% ، 4.8% ، 4.6% على الترتيب ، وتعكس كل هذه المعطيات الأهمية الضئيلة لقطاع الزراعة في الاقتصاد السعودي مقارنة بمستوياته في كل من الجزائر و مصر . وهذا راجع إلى تركيز السعودية على قـــطاعي الصناعـــة والخدمات و بالتالي نقصت الأهمية النسبية لهـــذا القطاع على حسابهما .

وقد بلغ الإنتاج الزراعي 8588 مليون دولار ، 9326 مليون دولار ، 10208 مليون دولار ، 11045 مليون دولار، 11204 مليون دولار خلال السنوات 1996 ، 2000 ، 2005 ، 2009 ، 2010 على الترتيب ، و يعكس أيضًا تطور الإنتاج الزراعي جهود الدولة في تطوير القطاع حيث أدت سياسة دعم المزارعين التي اتبعتها السعودية في السنوات الأخيرة والتي بفضلها ارتفع إنتاج السعودية من القمح مثلا إلى بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي والاتجاه إلى التصدير وتقديم العون للدول العربية والإسلامية[1] ، كما تتجه السعودية إلى سياسة التنويع الاقتصادي لضمان مصادر متعددة للدخل ، و لكن رغم ذلك يبقى قطاع الـــزراعة ضعيف مقارنة بباقي القطاعات ، ومن أهم المنتجات الزراعية نجد القمح ، الشعير ، والتمور( ) .

---

[1] – محمد صادق العضيمي، و أحمد حمدي رياض ، الاستثمار والتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية ، منشورات جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص200.

( ) – كافة الإحصاءات المقدمة عن القطاع الزراعي مأخوذة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و الـــتـــقـــرير الاقـــتـــصـــادي العـــربي المـــوحـــد و مركز البحوث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول الإسلامية بالإضـــافـــة إلى مـــوقـــع www.sagia.gov.sa .

ب ــ قطاع الصناعة :

يحتل هذا القطاع مكانة رائدة في الاقتصاد السعودي ، فهو يحتوي على المورد الأساسي للاقتصاد والمتمثل في قطاع النفط والذي تمتلك السعودية منه 26% من الاحتياطي العالمي ، بالإضافة إلى معادن أخرى مثل البوكسيت ، النحاس ، الذهب ، الفضة ، الحديد والرخام . وتبرز الصناعة الاستخراجية كصناعة مهيمنة على القطاع الصناعي مقارنة بالصناعة التحويلية ، فهي تساهم في توليد القيمة المضافة للقطاع بحولي 85% ، بينما تساهم الصناعة التحويلية بـــ15% فقط . وتعتبر إيرادات البترول مصدرًا أساسيًا لتمويل التنمية بصفة عامة . ومن أهم الصناعات في السعودية نجد صناعة البتروكيماويات ، صناعة الأسمنت ، صناعة الأسمدة . ويمكن رصد ثلاثة ركائز للتنمية الصناعية و تعتبر أساس النهضة الصناعية في المملكة العربية السعودية وهي[1] ؛ الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) و شركة التعدين العربية السعودية (معادن) و شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) .

و باعتباره القطاع الرائد في الاقتصاد السعودي حرصت حكومة المملكة العربية السعودية من بداية عهدها على الأخذ بإستراتيجية التنمية الشاملة ، وذلك بتنويع القاعدة الإنتاجية الصناعية ، وزيادة قدرة القطاع الخاص على المشاركة بشكل فعال في التحديث والتطوير ورفع معدلات الكفاءة والترشيد في تخصيص الموارد وتوزيعها ، وإدخال التكنولوجيا ، وذلك لما له أثر جيد على تطور الاقتصاد السعودي وتكوين رأس المال الثابت ، وزيادة الصادرات والتقليل من الواردات بإنتاج السلع وإحلالها محل السلع المستوردة ، وارتفاع ميزان المدفوعات وميزان التجارة الخارجية ، والتقليل من العمالة المستوردة بإحلال العمالة السعودية مكانها، وكذلك خلق فرص عمل وتقليل البطالة ، والاشتراك مع الدولة والقطاعات الحكومية في التنمية الصناعية.

وتتضح فعالية القطاع الخاص بالمشاركة الإيجابية في التنمية بالارتفاع الكبير لعدد المصانع العاملة في المملكة ، ففي السنة الثانية من خطة التنمية الرابعة في عام 2001 بلغ عدده 3418 مصنعا، برأس مال قيمته 240.1 مليون ريال، وبلغ نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 51.1%.

يوجد في المملكة 486 مصنعا للإنتاج تعمل بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي ، ويبلغ إجمالي تمويلها حوالي 134 مليار ريال ، ويقدر عدد موظيفها ما يزيد عن 73000 عامل ، وتمثل نسبة هذه المصانع 13.8% من إجمالي عدد المصانع القائمة بالمملكة ، وتوزع هذه المصانع حسب أنشطتها وهي: الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية والمنتجات البلاستيكية 133 مصنعا ، وبلغت نسبة تمويلها 85.2% من إجمالي تمويل هذه المصانع ، تلتها صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات 183 مليون ريال ما نسبته 5.2% ، تليها صناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج 59 مصنعا بنسبة 4.9% ، ثم صناعة المواد الغذائية والمشروبات

[1] ــ جميل طاهر ، النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية ، من موقع www.arab-api.org .

40 مصنعا بنسبة 2.3% ، وصناعة الورق والطباعة والنشر 21 مصنعا بنسبة 1.2% وتركزت المصانع بموجب نظام الاستثمار الأجنبي في هذه الصناعات ، وبلغت نسبتها 89.7%، وإجمالي التمويل ما نسبته 98.9%. بلغ إنتاج شركات الإسمنت الثمانية خلال عام 2001 وهي السنة الثانية من خطة التنمية السابعة 21 مليون طن، أي بزيادة نسبتها 51.2 % عن العام السابق، وسوقت شركات الأسمنت معظم إنتاجها والذي بلغ حوالي 18 مليون طن داخل المملكة العربية السعودية ، وصدرت حوالي 2.7 مليون طن أي بنسبة 12.9%[1].

وكانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 45% ، 52% ، 54.3% ، 57.4% خلال السنوات ، 1996 ، 2002 ، 2009 ، 2010 على الترتيب ،كما بلغت نسبة استيعابه لليد العاملة 18.20% من إجمالي اليد العاملة في عام 2010 ، وقد سعت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة إلى تنويع صناعاتها وفتحت المجال أكثر أمام استثمارات القطاع الخاص و بالتالي برزت صناعات جديدة كالصناعة الغذائية وصناعة الدواء و صناعة مواد البناء."وتم إنشاء مدينتان صناعيتان في كل من الجبيل و ينبع وذلك بهدف تشجيع الاستثمار وتشجيع إقامة المصانع وتنويع القاعدة الصناعية وتنفيذ إستراتيجية متكاملة لاستغلال الموارد وتعظيم القيمة المضافة [2] ".

ج ــ قطاع الخدمات :

بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 47% ، 44% ، 28.6% ،43.2% ،40.3%خلال السنوات 1990 ، 2000 ، 2004 ، 2009 ، 2010 على الترتيب ، كما استوعب هذا القطاع 77.2% من إجمالي اليد العاملة لعام 2008 ، وقد شهد هذا القطاع توسعاً كبيراً خلال عقد التسعينات نظراً لمشاريع البنية التحتية المكثفة التي تندرج ضمن هذا القطاع ، والتي في مقدمتها التوسع في قطاع النقل عن طريق شق الطرقات و المطارات والنقل بالسكك الحديدية ، بالإضافة إلى التوسع في قطاع الاتصالات وبرامج المياه والصرف الصحي والمرافق العامة والمنتزهات والشؤون العامة كالتعليم والمستشفيات والضمان الاجتماعي ، كما عرف القطاع ازدهار المعاملات التجارية و خاصة في مجالات التأمين والبنوك وأسواق رأس المال .

وقد تمكنت المملكة العربية السعودية من تحقيق مستويات عالية من الخدمات الجيدة للمواطنين كالتعليم و الصحة و النقل و الاتصالات و الرعاية الاجتماعية و مراكز الترفيه و التسوق ، بما رفع قدراتهم و مهاراتهم و تمكنت من أن تصنف ضمن التنمية البشرية المرتفعة التقارير الدولية ، مستفيدة من الفوائض البترولية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة و زيادة فعالية القطاع الخاص المحلي.

---

[1]- إحصاءات و معلومات مؤسسة النقد العربي السعودي .

[2] – حافظ حبيب فيصل ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 124 .

الجدول (09/04): بعض مؤشرات هيكلة الاقتصاد السعودي (1990- 2010) :

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) (أسعار جارية)	حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	العمالة في الزراعة (%)	حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	العمالة في الصناعة و الخدمات (%)	حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
95-90	119472	7.3	17.30	49.2	83.63	45.33	39.21	22.89
1996	136537	7.00	13.1	48.00	86.9	45.00	44.45	20.33
1997	146494	7.00	12.2	48.00	87.8	45.00	41.40	19.44
1998	145968	7.00	11.4	48.00	88.6	45.00	26.53	20.56
1999	161172	6.00	10.7	47.00	89.3	47.00	29.79	17.37
2000	188694	5.00	9.80	48.00	90.2	47.00	40.6	16.06
2001	183257	5.00	9.20	-	90.8	-	37.14	17.04
2002	188804	5.00	8.50	51.12	91.5	44.00	35.34	25.37
2003	212865	5.00	-	51.32	-	44.00	40.50	25.14
2004	247045	4.20	5.10	67.4	94.90	28.60	44.77	18.11
2005	315337	3.33	4.26	58.26	96.74	38.41	44.16	19.45
2006	356155	2.93	4.00	59.90	96.00	37.17	59.13	19.57
2007	384686	2.77	4.70	60.84	96.30	36.39	60.61	23.43
2008	476305	2.30	4.80	66.26	96.80	31.44	65.81	24.17
2009	376692	2.95	-	54.53	-	42.52	51.04	25.36
2010	447762	2.75	-	57.40	-	39.65	56.08	23.86

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نفس المصادر الإحصائية .

3- الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد السعودي :

اعتمدت المملكة العربية السعودية على الخطط الخماسية للتنمية ، وحاولت جاهدة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو البترول ، كما سعت إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي غير مرتبطة بتغيرات أسعار النفط العالمية ، وانتهجت في سبيل ذلك إجراءات مختلفة متوافقة مع التوجهات الاقتصادية العالمية المركزة على المزيد من الانفتاح الاقتصادي داخليا من خلال توسيع مبادرات القطاع الخاص و خارجيا من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و تحرير المبادلات التجارية وما يرتبط بها بالإضافة إلى إقامة الشراكة الاقتصادية بأشكالها المختلفة مع العديد من الدول و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ، وفيما يلي نستعرض أهم التغيرات الاقتصادية (الإصلاحات الاقتصادية) التي عرفتها المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2010) .

أولا : التركيز على دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام :

تدين النهضة المعاصرة للاقتصاد السعودي بالكثير للدور الذي يقوم به القطاع الخاص و الإنجازات الهامة التي حققها إلى جانب القطاع العام ، وهذه الإنجازات ما كانت لتتحقق لولا مساعدة الدولة التي تمثلت في الدعم المادي والتسهيلات والحوافز بالإضافة إلى اكتمال البنية التحتية على أفضل وأحدث مستوى ، وبرز القطاع الخاص في كافة المجالات ؛ التجارية والصناعية والزراعية والخدمات .

وكان نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي غير النفطي قد بلغ 168398 مليون ريال عام 1994 و 659119 مليون ريال عام 1999 ، بينما بلغ نصيب القطاع العام 161156 مليون ريال و341914 مليون ريال خلال نفس السنتين على الترتيب .

وأهم الملامح التي يتميز بها القطاع الخاص في السعودية تتمثل في ما يلي[1]:

- استطاع أن ينوع و يطور نفسه في فترة قصيرة و غذى الاقتصاد السعودي بالكثير من السلع والخدمات ، مع أن الوحدة الإنتاجية في القطاع الخاص تكون أصغر حجماً من الوحدة الإنتاجية في القطاع العام ، مع ذلك فإن القطاع الخاص له دور كبير وهام في التنمية الصناعية في المملكة .

- إن الزيادة المفاجئة في الطلب على السلع والخدمات خلال فترة الطفرة البترولية أدت إلى صدور قرارات سريعة لإقامة المصانع والإنتاج دون إجراء مسح للسوق ، ونتج عن ذلك ظهور عدد كبير من الشركات التي تنتج نفس السلع والبضائع مما ساعد على تنامي المنافسة بينها وظهور قدرات إنتاجية فائضة .

- استثمارات القطاع الخاص تميزت بتصنيع البضائع والسلع الاستهلاكية ، مما زاد من مبيعاته و بالتالي تدفق الأرباح وتوسع النشاط .

- إن اعتماد القطاع الخاص (شركات المقاولات) إلى حد كبير على المشاريع الحكومية قلل من قدرة القطاع الخاص على تنويع نشاطاته والاستقلال عن مشاريع الدولة وعونها .

- بلغ متوسط معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في هذه الوحدات حوالي 53% خلال السنوات الأخيرة ، و السبب في ذلك هو معاناة الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص من عدم الاستغلال الكامل لطاقتها الإنتاجية ، لصغر حجم السوق المحلي وعدم قدرة شركات القطاع الخاص على التصدير على نطاق واسع نظراً لزيادة التكلفة الاستثمارية والتشغيلية فيها وعدم شحذ القدرات التسويقية فيها .

[1]– حافظ حبيب فيصل ، مرجع سابق ، ص 73.

ثانيا : التغيرات القانونية و التشريعية :

بهدف التكيف مع معطيات البيئة الاقتصادية العالمية و التوجهات الاقتصادية الداخلية الجديدة عمدت حكومة المملكة العربية السعودية إلى إعادة النظر في القوانين و التشريعات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية على وجه الخصوص ، وفيما يلي أهم هذه التشريعات و القوانين[1].

أ- قانون الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل شهر أفريل من عام 2000 كان الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية مسموحا عند توافر شروط ثلاثة هي: أن يكون المشروع "مشروعا تنمويا" وأن تؤدي الاستثمارات إلى نقل التقانة ، وأن يتضمن المشروع شريكا سعوديا تبلغ حصته في المشروع 25 منه ، وكانت الطلبات المقدمة من أجل الحصول على التصاريح تتطلب وقتا طويلا في ما عدا المشاريع التي كانت فيها الحكومة هي الشريك. و لم يكن يسمح للشركات الأجنبية أو للأفراد الأجانب في ما عدا مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بتملك الأرض أو الانخراط في أعمال تجارة وتوزيع داخلية.

أقر مجلس الوزراء القانون الجديد في أفريل من عام 2000 وأصبح القانون نافذا في جوان من السنة ذاتها ، أرسى القانون إطار عمل للنشاطات التشريعية والتنظيمية المقبلة ، هدفها تعزيز المناخ الاستثماري في البلاد وجذب رأس المال .أما العنصران الحاسمان في هذا القانون الجديد وفي المراسيم التنفيذية الملحقة به والتي أصبحت سارية المفعول في الوقت ذاته فهما:

- بمستطاع الشركات أن تكون مملوكة من جانب رأس المال الأجنبي بنسبة 100% فيما عدا قطاعات محددة ،ويتعين معاملة الشركات الأجنبية و الشركات السعودية على قدم المساواة .ففي السابق كانت لجنة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية تطالب بحصة سعودية قدرها 51%. وطبقا للقانون الجديد أصبح بإمكان الشركات الأجنبية أن تطلب قروضا ميسرة من صندوق التنمية الصناعي السعودي بالشروط ذاتها التي تحصل عليها الشركات السعودية .

- سمح للشركات الأجنبية بامتلاك الأرض من أجل النشاطات المصرح بها ، ومن أجل إسكان موظفيها ، ففي السابق كان يطلب من الشريك السعودي أن يمتلك الأرض .

كان الدور الذي أسند إلى سلطة الاستثمارات العامة سابقا وسيطا مسهلا للاستثمار الخاص ومسرعا لقرارات الاستثمار ومقلصا للإجراءات البيروقراطية ، فقد كلفت سلطة الاستثمارات العامة بموجب القانون

[1] – تيم نيبلوك ، المملكة العربية السعودية – السلطة و الشرعية و الاستمرارية – ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2006 ، ص ص : 194-197.

الجديد باتخاذ القرارات المتعلقة بكل طلبات الاستثمار في غضون 30 يوم ، وفي حال فشلها في احترام التاريخ النهائي كان عليها أن تصدر التصريح على الفور ، وقد وضعت القاعدة التي يرتكز عليها إصدار التصاريح بوضوح شديد ،مع السماح بالاستثمار في كل القطاعات ما عدا في مجموعة منها مذكورة على "قائمة سلبية" وقد تم تحديد الحد الأدنى للاستثمار لإصدار التصريح وهو 25 مليون ريال سعودي للمشاريع الزراعية و5 ملايين ريال سعودي للمشاريع الصناعية ، ومليون ريال سعودي لمشاريع الخدمات.

أما الضمانات ضد مصادرة الاستثمارات الكاملة أو الجزئية فقد أتت أكثر وضوحا مما كانت عليه في السابق ، وكذلك الترتيبات من أجل المستثمرين الأجانب لإعادة رؤوس الأموال إلى أوطانهم وتحويل المال من أجل الوفاء بالتزامات العقود فلأول مرة أعطيت الشركات الأجنبية السلطة للتصرف كفيلا لموظفيها من غير السعوديين.

ب- الإصلاح الضريبي:

احتاج اجتذاب كمية أكبر من الاستثمارات الأجنبية إلى تغييرات في الضرائب التي تجبى على هذا النوع من الاستثمارات. فقبل عام 2000 كان المعدل الأساسي لضرائب الشركات بالنسبة للاستثمارات الأجنبية يبلغ 45% . و في ضوء المعدلات المنخفضة لضرائب الشركات في دول الخليج الصغرى كانت هذه النسبة كابحا مهما للاستثمارات الأجنبية ،كما أن المقارنة بالنظام الضريبي الخاص بالشركات السعودية كان يزيد على الظلم اللاحق بالمستثمرين الأجانب ،لم تكن الشركات السعودية تدفع أية ضرائب شركات ولكنها كانت تدفع 2.5% فقط مقدار الزكاة من دون تطبيق حقيقي وصارم لهذا الإجراء في الواقع.

في سنة 2000 انخفضت نسبة الضرائب العامة على الاستثمارات الأجنبية إلى 30% ، مع إدخال قانون ضرائب الشركات الجديد في جوان 2004 ، انخفضت النسبة إلى 20% ، أما فيما يتعلق بالاستثمارات في قطاعات الهيدروكربونات ، فقد دفعت نسبة ضريبية أعلى 20% للاستثمارات في مجال الغاز الطبيعي و85% في قطاع النفط وإنتاج الهيدروكربونات . وفي الواقع كان باستطاعة المستثمرين الأجانب الدخول إلى هذا القطاع الأخير بالاشتراك مع أرامكو فقط.

بالرغم من أن التغيرات الضريبية قد حسنت البيئة الاستثمارية ، فإن معدلات الضرائب على الأعمال الأجنبية كانت أكثر كثيرا مما هي عليه في دول الخليج الأخرى ، ففي الإمارات العربية المتحدة و البحرين مثلا ، لم تكن تدفع أي ضريبة على الشركات ، و لم يكن لقرار تخفيض ضرائب الشركات أن يحمل بالمستثمرين إلى الانتقال من بلدان الخليج الصغرى إلى السعودية .كان هناك بعض الخطر في أن تتقلص عائدات الدولة غير النفطية

من دون أن يؤدي هذا الأمر بالضرورة إلى ارتفاع كبير في الاستثمارات الخارجية ، ومع ذلك وضح القانون الجديد التنظيمات و الآليات المتعلقة بالضريبة ، وزاد كما هو متوقع الثقة لدى المستثمرين المفترضين .

ج- تنظيم أسواق رأس المال:

لقد عزم إصلاح أسواق رأس المال على الحركة في رأس المال وعلى دفع المتمولين السعوديين إلى النظر باتجاه الاستثمارات المحلية بدلا من الأجنبية منها ، وتقول التقديرات أن المواطنين السعوديين امتلكوا في عام 2004 ما مقداره 650 مليار دولار محوزات في خارج البلاد (تبلغ تقديرات البعض تريليون دولار).

قبل أن يتبنى مجلس الوزراء قانون أسواق رأس المال في جوان 2003 لم تكن السعودية تملك سوقا للأسهم ، وكان يتم الاتجار بالأسهم عبر مركز إيداع السندات الوطني ، ولكن لم يكن هناك أي إطار عمل منظم يسهل هذا النوع من التجارة أو يحمي مصالح المستثمرين .أنشأ القانون من حيث الشكل سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية (sase) ، التي خضع تنظيم أنشطتها إلى هيئة الأوراق المالية و البورصة . وقد أنشئت هذه الأخيرة ، وقد أصبح اسمها سلطة أسواق رأس المال في جوان 2004 وجعلت مسؤولية عن تنظيم سوق رأس المال وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وتحقيق الفاعلية والشفافية في تبادلات الأوراق المالية وتطوير ومراقبة كل نواحي التجارة في الأوراق المالية ، انحصرت التجارة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية بمواطني دول مجلس التعاون الخليجي ، أما المستثمرون من غير هذه البلدان فكان باستطاعتهم توظيف أموالهم في اتحاد شركات استثمار تقدمها المصاريف السعودية .

كان الظن أن الرسملة ستتزايد مع تنظيم السوق بصورة جيدة ، وكان من الأسهل تأسيس شركات تمتلك دوافع أكبر ليتم أدراجها في سوق الأسهم المالية ، وكان باستطاعتها الاستفادة أيضا من قدرتها على إصدار سندات شركات ،كما باستطاعة المصارف العالمية أن تحصل على رخص استثمار مصرفي في البلاد غير أن هذه الأرباح قد لا تأتي بسرعة ، وحتى مع إنفاذ القانون بصورة كاملة ستبقى أسواق رأس المال في السعودية ضعيفة ، ويعد وجود عدد من المؤسسات ضروريا إذ ما أريد لسوق رأس المال أن تكون أداة تمويلية فعالة تنقل الرساميل من أولئك الذين يرغبون في استثمارها إلى أيدي من يقومون بتطوير مشاريع اقتصادية .إن أهمية سوق الأوراق المالية في السعودية محدودة في غياب مصارف استثمارية وشركات سمسرة مستقلة وشركات لإدارة الأموال ...الخ ،وبسبب عدم ملائمة رأس المال المغامر أيضا . عند نهاية عام 2004 كان هناك 71شركة فقط مسجلة في البورصة السعودية وفي بعض القطاعات كان هناك شركة واحدة فقط.

ومع ذلك حصلت زيادة ملحوظة في سوق الأسهم عامي 2002 و 2003 حتى قبل أن تصبح آليات القانون الجديد المفصلة نافذة ، ونمت قيمة الصفقات بنحو ثلاثة أضعاف في الفترة ما بين نهاية ديسمبر 2002 ونهاية ديسمبر2004.

د- حقوق الملكية الفكرية :

يحتاج المستثمرون الأجانب إلى العمل في سوق حيث حقوق النسخ المتعلقة بمنتجاتهم محترمة ، ففي جوان 2003 وافق مجلس الوزراء على قانون جديد حول حقوق ملكية التأليف و النشر ، ليحل محل القانون السابق الصادر عام 1990 ، و نص قانون عام 2003 الذي أصبح نافذا بعد ستة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية على حماية حقوق الملكية الفكرية في حقول الأدب و الفنون والعلوم وبرامج الكمبيوتر والتسجيلات الصوتية والعروض البصرية .وقد انسجم هذا التغيير القانوني مع اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالنواحي المتعلقة بحقوق الملكية الفردية ولكن بقيت الشكوك قائمة حول ما إذا كانت الحكومة السعودية ستطبق القانون بالفعل إلى الدرجة التي تنص عليها الشروط الخارجية . وفي عام 1991 كانت السعودية على قائمة أولويات المراقبة الأمريكية 301 (priority watch list 301) ، وعند كتابة هذه السطور كان اسمها لا يزال موجودا فيها بالرغم من القانون الجديد . وتتضمن القائمة البلدان التي ترى هيئة التجارة الأمريكية (representative us trade)أنها لا تؤمن المستوى المناسب من حماية الحقوق الفكرية أو من تطبيق القانون المتعلق بها وتطبيق السياسات الأكثر إرهاقا من حيث تأثيرها السلبي في أصحاب الحقوق الأمريكيين .

أقر مجلس الوزراء في جويلية 2004 قانونا جديدا متعلقا ببراءات الاختراع ، يغطي الدارات التكاملية وأنواع المصانع والتصاميم الصناعية ، وقد صيغ القانون ليتفق مع متطلبات اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالنواحي المتعلقة بالملكية الفردية ، وهو يحسن موقع السعودية في قائمة أولويات المراقبة الأمريكية.

ه- تنظيم قطاع التأمين :

في جويلية 2003 وافق مجلس الوزراء على قانون جديد للتأمين بهدف تنظيم قطاع التامين في المملكة ، ففتح القانون القطاع أمام المستثمرين الأجانب وخلق إطار عمل قانونيا للعديد من شركات التامين العاملة في المملكة.

ثـــالثًا : استثمار العوائد النفطية في تنمية القطاعات الاقتصادية[1] :

يظهر أثر العوائد النفطية على تنمية القطاع الصناعي من خلال الانخفاض المتتالي لمساهمة الصناع الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي و الازدياد بالمقابل لنسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ، وهذا من خلال استثمار الفوائض النفطية للقطاع الاستخراجي في استثمارات كبيرة لتنمية القطاع الصناعي غير النفطي وتنويع مصادر الدخل ، وقد وصل إجمالي الرأسمال المستثمر في القطاع الصناعي غير النفطي إلى 40.4 مليون دولار عام 1993، مما نتج عنه وصول عدد المصانع إلى 5705 مصنع عام 1999 .

كما يظهر أثر العوائد النفطية على قطاع الزراعة من خلال توجيه جزء كبير من الفوائض النفطية لتطوير قطاع الزراعة ، مما انعكس على حجم الفجوة الغذائية قي السعودية ، وقد استفاد قطاع الزراعة إلى حد كبير من الاستثمار في البنية التحتية الخاصة به كإقامة السدود وشبكات الري ، كما حصل المزارعون على مساعدات بهدف زيادة الإنتاج الزراعي و تنويع الصادرات . أما قطاع الخدمات فقد توسعت الدولة نتيجة لوجود الفوائض النفطية في الإنفاق العام على التعليم والصحة وتطوير التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الإنتاجية والتي تساعد على إنتاج السلع أو إيصالها للمنتج أو المستهلك النهائي مثل خدمات النقل والشحن والتجارة والمواصلات و خدمات المصارف والتأمين .

رابعا : برنامـــج التـوازن الاقـتـصـادي :

يهدف برنامج التوازن الاقتصادي بمفهومه العام إلى إيجاد علاقة متوازنة بين طرفين دخلا في علاقة تبادل حر، وهناك عدة أساليب لتطبيق هذا المفهوم على مستوى الدولة كمقايضة السلع والإنتاج الصناعي المشترك و ما شابه . و قد بدأت المملكة العربية السعودية في وضع برنامج لتشجيع الاستثمار في المملكة واستخدمت العقود العسكرية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف ، ويتضمن البرنامج إلزام الشركات الأجنبية التي تحصل على عقود أو مشاريع عسكرية أن تستثمر ما نسبته 25-35% من قيمة هذه العقود داخل المملكة في مشاريع ذات تقنية متقدمة و يهدف البرنامج إلى نقل و توطين التقنية المتقدمة في المملكة ، وتوفير الفرص الاستثمارية والوظيفية لأبنائها وتدريبهم ، والمساهمة في توسيع القاعدة الصناعية و تنويع مصادر الدخل ، وتمكين الصناعة الوطنية من منافسة الصناعة الأجنبية .

---

[1] – جميل طاهر ، مرجع سابق ، ص 13 و 14 .

والإستراتيجية المستخدمة في البرنامج هي الاندماج العمودي بمعنى إقامة مشاريع متكاملة في قطاعات التكنولوجيا المتطورة و ليس التوسع الأفقي ببناء مشاريع متماثلة فيما بينها . ويظم برنامج التوازن الاقتصادي ثلاثة برامج وهي[1] :

أ ــ برنامج درع السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية :

تمثلت مشاريع هذا البرنامج منذ عام 1991 المشاريع التالية : تصنيع معدات الاتصالات الرقمية ، وآخر لهندسة القوى ، ومشروع للهندسة التطبيقية ، ومشروع لإنتاج المستلزمات الطبية المستهلكة ، ومشروع التقنية الحيوية المتقدمة ، و مشروع التوربينات الغازية وهذا المشروع قائم في مدينة الدمام برأسمال 40 مليون ريال باسم شركة الشرق الأوسط للطاقة .

ب ــ برنامج اليمامة مع بريطانيا :

تم الاتفاق بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية في 1987/09/30 لتأمين طائرات مقاتلة ، وتدريب متقدم للقوات السعودية على ما يلزمها من معدات سائدة على أن تستثمر الحكومة البريطانية ما لا يقل عن مليار جنيه إسترليني (6.5 مليار ريال) ، وعلى أن تستثمر شركات سعودية مبلغـــاً مماثلا في مشاريع بالمملكة تستخدم التقنية المتقدمة للمنتجات أو لوسائل الإنتاج و إمكانية تسويق المنتجات السعودية في بريطانيا .

ج ــ برنامج الصواري مع فرنسا :

يندرج تحت هذا البرنامج أحد عشر مشروعاً أحدها خاص بإنتاج الذهب النقي والسبائك الذهبية المستخدمة في طب الأسنان والمشغولات الذهبية للشركة السعودية الفرنسية لمصفاة الذهب المحدودة و يقدر التمويل الإجمالي للمشروع بمبلغ 119.5 مليون ريال بالإضافة إلى مشروع صناعي في مدينة الجبيل .

و كانت الفوائد المحققة من برنامج التوازن الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

ــ تم إبرام ثمانية اتفاقيات مع فرنسا وبريطانيا و بعض الشركات العالمية وانبثق عنها تأسيس 18 شركة في مجال صناعة الطيران ، الإلكترونيات ، الاتصالات و صناعات أخرى ذات تقنية عالية ، وبلغ إجمالي رأس المال المستثمر في هذه الشركات في نهاية الخطة السادسة 2677 مليون ريال بزيادة بلغت نحو 242 مليون ريال منذ نهاية خطة التنمية الخامسة .

ــ تم إعادة تدوير مبلغ قدره أكثر من 1330 مليون ريال يمثل جزءاً من القيمة الحكومية المرتبطة بهذا المجال .

---

[1] ــ حافظ حبيب فيصل ، مرجع سابق ، ص ص : 100-102.

ـــ ساهمت الشركات في هذا البرنامج في الحد من قيمة المبالغ المصروفة على العقود التي كانت تنفذ من قبل شركات أجنبية لعدم توفر التقنية الإنتاجية اللازمة من قبل الشركات الوطنية ، وقدرت بمبلغ 5087 مليون ريال و ساهمت في تصدير السلع .

ـــ أوجدت 2934 فرصة عمل يشغل المواطنون نسبة 28% منها .

ـــ تم نقل تقنيات صناعية و خدمية لشركات وطنية عديدة في مجال الطيران ،البتروكيماويات ، الإلكترونيات ، المستلزمات الدوائية ، ونظم الحاسب الآلي .

ـــ أوجد البرنامج فرصاً لأكثر من 27 شركة وطنية للمشاركة في تأسيس 15 شركة مشتركة يبلغ إجمالي رأسمالها أكثر من 2670 مليون ريال موزعة في كل من المدن التالية : الرياض ، الدمام ، جدة ، الخبر ، الجبيل .

خامسا : خوصصة مؤسسات القطاع العام و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر :

خضعت الكثير من المؤسسات الحكومية للخوصصة ، وذلك تشجيعًا للاستثمار الأجنبي المباشر ، ولظروف التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ، و استجابة للالتزامات تجاه المؤسسات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة ، وشملت الخوصصة بعض المجالات نذكر منها[1] :

المؤسسة العامة للموانئ :

حيث صدر عام 1999 توجيه بإعطاء القطاع الخاص فرصة و دور أكبر في إدارة الموانئ وتشغيلها و جميع الأعمال المساندة .

قطاع الاتصالات :

تم تحويل وزارة البرق و البريد والهاتف إلى شركة سعودية تحت اسم شركة الاتصالات السعودية عام 1998 .

الكهـــربـــاء :

حولت إلى شركة مساهمة و تحمل اسم الشركة السعودية للكهرباء في السنة الأولى من خطة التنمية السابعة عام 2000.

[1] – المرجع السابق ، ص 107 و108 .

البريد :

تم في 2002/02/28 تحويل المديرية العامة للبريد إلى مؤسسة عامة باسم مؤسسة البريد السعودي .

المؤسسة العامة للخطوط الحديدية :

وافق مجلس الوزراء على البرنامج التنفيذي لمؤسسة شبكة الخطوط الحديدية و ذلك بإشراك القطاع الخاص و العمل بنظام التخصيص (بناء ، تشغيل ، تمويل) دون مشاركة مباشرة للدولة .

الخطوط الجوية السعودية :

بدأت عملية خوصصة الخطوط الجوية السعودية عام 1992 وذلك بالبدء بتحويلها إلى القطاع الخاص ، حيث كانت البداية بتهيئة المؤسسة للعمل وفق قواعد التشغيلالتجاري لمواجهة التحديات والمنافسة بين شركات الطيران العالمية ، ولذلك تم إعادة هيكلة و تحديث الأسطول وتم تصميم شعار جديد للشركة و رفع مستوى الخدمات المقدمة على متن أسطولها ، وركزت على الأسواق الأكثر ربحية ، ووسعت شبكة خطوطها بفتح محطات جديدة ذات جدوى اقتصادية ، ونوعت مصادر دخلها من خلال التوسع في الخدمات التجارية لقطاعي التمويل والصيانة ليقدما خدماتهما للشركات الكبرى ، وإن تنفيذ برنامج خوصصة الخطوط الجوية السعودية سيتم عبر ثلاث مراحل .

وعلى صعيد تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر سعت المملكة العربية السعودية خلال المنتصف الثاني من التسعينات بدافع تحسين أداء جذبها للاستثمار المباشر الأجنبي و فتح الباب أمام المزيد من تدفقاته إلى بذل جهود كبيرة لأجل تحديث نظام خاص به ، إذ واصلت وزارة الصناعة و الكهرباء إعداد مجموعة من المقترحات تضمنت هياكل وأنظمة وأطر تخص مشروع نظام استثمار رأس المال الأجنبي. و قد تم رفع مشروع للجنة المختصّة المشكلة من وزراء الصناعة، المالية، التجارة ، إلى جانب أخذ وزراء الدولة للموافقة عليه تمهيدا لرفعه لمجلس الوزراء بغرض إقراره . و لقد توجت العملية فعلا بإصدار قانون جديد تحت تسمية نظام الاستثمار الأجنبي لسنة 2000 بموجب المرسوم الملكي رقم م/1اريخ 1421/01/15 ه اواق لـ 10/04/ 2000. و لقد تم بموجب المادة 18 منه إلغاء نظام استثمار رأس الأجنبي السابق رقم م/4 ، كما تم إلغاء كل ما يتعارض معه من أحكام . و قد أتبع هذا المرسوم بعدة لوائح تنفيذية خصت نظام الاستثمار الأجنبي و تنظيم الهيئة العامة للاستثمار. و تميز النظام الجديد بالشفافية ووضوح بنوده حيث أوضح أن المجلس الاقتصادي الأعلى يحق له أن ينشر من وقت لآخر القائمة التي تخطر بعض النشاطات على الاستثمار الأجنبي وعليه يصبح المجال مفتوحا للاستثمار الأجنبي المباشر في كل المشروعات ماعدا النشاطات التي لا يسمح فيها بالاستثمارات الأجنبية وفقا لسياسة الدولة وأهدافها الإستراتيجية[1] .

[1] – فارس فضيل ، مرجع سابق ، ص 315.

4- النمو الاقتصادي في السعودية :

سنستعرض سجل النمو الاقتصادي في مصر بتقسيم الفترة (1990-2010) إلى أربع فترات أساسية ، كما سنستعرض نمو أهم القطاعات الاقتصادية حسب المصادر الإحصائية(*) التي كانت في متناولنا .

أ ــ الفترة (1990- 1995) :

حق الناتج المحلي الاجمالي نمواً قدره 8.3% ، 9.1% ، 4.6% ، 0.0% ، 0.7% ، 0.2% خلال السنوات 1990 ، 1991 ، 1992 ، 1993 ، 1994 ، 1995 على الترتيب ، أي بمتوسط نمو قدره 3.81% ، وما يلاحظ على نمو الاقتصاد السعودي خلال هذه الفترة هو أنه كان متناقصًا تماماً ، وهذا بسبب تأثره المباشر بالانعكاسات السلبية لحرب الخليج و انخفاض أسعار البترول ، وخاصة أن البترول يعتبر المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد السعودي .

وأما بالنسبة لنمو القطاعات الاقتصادية في هذه الفترة ، فقد حقق القطاع النفطي متوسط نمو قدره 7.67% ، وكان هذا النمو بسبب النمو المرتفع المحقق خلال السنتين 1990و1991 حيث بلغ 24.17% و 22.25% على الترتيب لينهار بعد ذلك و يصل إلى (-3.09%) ، 0.19% ، (-0.44%) خلال السنوات 1993 ، 1994 ، 1995 على الترتيب ، ويعزى هذا الانهيار كما أشرنا إلى الظروف العامة في منطقة الخليج وانخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية ، كما أن متوسط نمو هذا القطاع أعلى من متوسط النمو العام (3.81%) ، أما القطاع الخاص غير النفطي فقد حقق متوسط نمو خلال هذه الفترة قدره 1.69% وكان توسع القطاع الخاص في بدايته حيث في هذه الفترة سنت الدولة تشريعات تفسح المجال أكثر من الوقت السابق أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجالات متعددة ، إلا أن متوسط نمو هذا القطاع هو أقل من متوسط النمو العام . و فيما يخص القطاع العام غير النفطي فقد حقق خلال هذه الفترة متوسط نمو قدره 2.93% و هو أقل من متوسط النمو العام .

ب ــ الفترة (1996- 2000) :

خلال هذه الفترة كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كما يلي : 3.4% ، 2.6% ، 2.8% ، (-0.7%) ، 4.7% خلال السنوات 1996 ، 1997 ، 1998 ، 1999 ، 2000 على الترتيب ، أي بمتوسط نمو قدره 2.6% وهو متوسط أقل من متوسط النمو المحقق في الفترة السابقة (3.81%) وهذا بسبب

(*) – نفس المصادر الإحصائية السابقة بالإضافة إلى إحصاءات مؤسسة النقد السعودي (www.sama.gov.sa) – السعودية –

استمرار الآثار السلبية للظروف التي عرفتها منطقة الخليج بصفة عامة و تواضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى المملكة العربية السعودية و بقاء الارتباط جد قوي بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط .

أما النمو على صعيد القطاعات الاقتصادية فقد حقق القطاع النفطي متوسط نمو قدره 0.736% ، وهو أدنى مستوى يحققه هذا القطاع ، و أدنى من المستوى المحقق في الفترة السابقة (7.67%) ، كما أنه أدنى من متوسط النمو العام لهذه الفترة (2.6%) ، أما القطاع الخاص غير النفطي فقد حقق متوسط نمو قدره 4.62% ، وهو متوسط أحسن من متوسط نمو الفترة السابقة (1.69%) ، كما أنه أحسن من متوسط النمو العام ، وهذا بسبب توسع القطاع وازدياد الطلب عليه وخاصة شركات المقاولات التي نمت بشكل كبير نظراً للطلب الذي عرفته هذه الفترة فيما يخص مشاريع تحديث و تطوير البنية التحتية وخدمات الإسكان ، بالإضافة إلى توسع استثمارات القطاع الخاص في مجال الصناعة والزراعة والخدمات . أما القطاع غير النفطي فقد حقق متوسط نمو قدره 3.46% و هو أحسن من متوسط نمو الفترة السابقة (2.93%) ، كما أنه أحسن من متوسط النمو العام لهذه الفترة (2.6%) ، وهذا راجع لتوسع الدولة في الإنفاق العام و خاصة في مجال التعليم والصحة والبنية التحتية .

ج ــ الفترة (2001- 2005) :

بلغت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي: 0.5% ، 0.1% ، 7.2% ، 5% ، 6.8% خلال السنوات 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ، 2005 أي بمتوسط نمو قدره 3.92% ، وهو متوسط أحسن من متوسط نمو الفترة السابقة (2.6%) وهذا راجع إلى استقرار الوضع الاقتصادي بصفة عامة في المملكة العربية السعودية ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع أسعار النفط و تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تزايد دور القطاع الخاص و تحسين الدولة لكفاءة القطاع العام .

و بالنسبة لنمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق القطاع النفطي متوسط قدره 3.68% وهو متوسط أحسن من متوسط النمو في الفترة السابقة و يقترب من متوسط النمو العام لهذه الفترة (3.92%) ، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى مستويات مستقرة نسبياً ، وتزايد القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة الاستخراجية . أما القطاع الخاص غير النفطي فقد حقق متوسط نمو قدره 4.72% مواصلا نموه المستمر ، أي أحسن من متوسط النمو المحقق في الفترتين السابقتين كما أنه أحسن من متوسط النمو العام، وهذا بسبب تحسن ظروف نشاطه من حيث الربحية والمردودية ومن حيث التشريعات المشجعة . كما حقق القطاع العام غير النفطي متوسط نمو قدره 3.92% مواصلا أيضًا نموه المستمر أي أحسن من متوسطي نموه في الفترتين السابقتين ، وهذا راجع إلى بقاء الدولة في سياسة توسعها في مجال الإنفاق العام ، كما واصلت تحسين كفاءة القطاع العام .

د ــ الفتـــرة (2006- 2010) :

سجل الناتج المحلي الاجمالي نموا قدره 3.3% ، 3.5% ، 4.4% ، 6.1% ، 5.1% ، خلال السنوات 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 على الترتيب بمتوسط نمو قدره 4.48% 3.92 وهو أعلى من متوسط نمو الفترة السابقة (3.92%) وهذا بسبب استمرار الاستقرار النسبي في أسعار النفط و زيادة فعالية القطاع الخاص المحلي و الأجنبي بالاضافة الى استمرار قوة أداء القطاع العام و خاصة الشركات الكبرى المملوكة للدولة.

و بالنسبة لنمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق القطاع النفطي متوسط نمو قدره 4.52% وهو متوسط أحسن من متوسط النمو في الفترة السابقة كما أنه أحسن من متوسط النمو العام لهذه الفترة (4.92%) ، وهذا بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط بسبب زيادة الطلب العالمي و الأزمات السياسية العالمية المختلفة و على وجه الخصوص الحالة الإيرانية ووصولها إلى مستويات مستقرة نسبياً . أما القطاع الخاص غير النفطي فقد حقق متوسط نمو قدره 4.05% و هو نمو يقترب من أداء الفترة السابقة كما أنه أقل من متوسط النمو العام لهذه الفترة ، وهذا بسبب استمرار تحسن ظروف نشاطه من حيث الربحية والمردودية ومن حيث التشريعات المشجعة كما أشرنا في الفترة السابقة ، و خاصة قطاع الخدمات المدفوع بقوة من قبل قطاع الاتصالات الذي عرف توســعا كــبيرا في السعودية خلال هذه الفترة .كما حقق القطاع العام غير النفطي متوسط نمو قدره 4.27% مواصلا أيضًا نمــوه المستمر أي أحسن من متوسطي نموه في الفترتين السابقتين ، كما أنه يقترب من متوسط النمو العام لهذه الفتــرة بسبب أيضا زيادة حرص الدولة السعودية على كفاءة القطاع العام و مجاراته لتنافسية القطاع الخاص.

الشكل (03/04):مسار النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (1990- 2010).

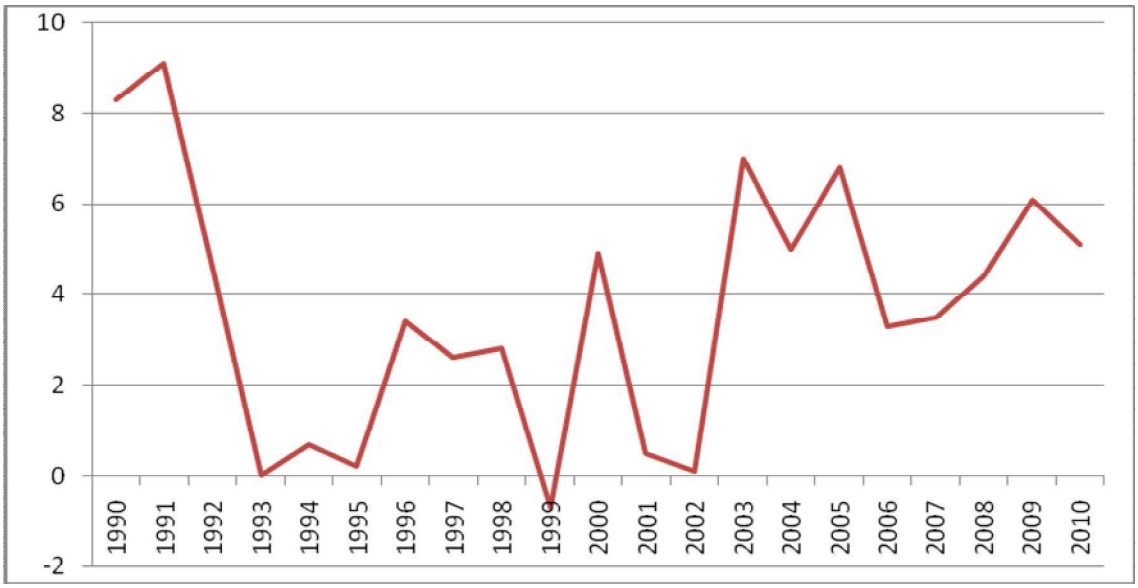

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات البنك الدولي.

خلاصة الفصل الرابع:

في نهاية هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى أنه بالنسبة للجزائر ، مصر والمملكة العربية السعودية فهي تشترك في التوجه العام الخاص بالسياسات التنموية المتبعة والمتمثل أساسًا في التوجه نحو اقتصاد السوق وما يحمله من انفتاح تجاري و تشجيع لدور القطاع الخاص و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحرير السياسات التجارية والمالية والنقدية ، وتختلف هذه الدول الثلاث من حيث هيكلتها الاقتصادية و فعالية السياسات التنموية المنتهجة و ظروف تطبيقها ، كما تختلف من حيث نتائجها والمتمثلة أساسًا في معدلات النمو الاقتصادي المحققة سواء النمو الاقتصادي العام أو نمو القطاعات الاقتصادية .

ويمكن أن نقول بالنسبة للجزائر بأن قطاع البترول يبقى المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ، وهناك أهمية خاصة لقطاع الصناعة ، كما أن قطاع الزراعة يشكل نسب معتبرة في هيكل الاقتصاد الجزائري إلا أنه مرتبط كثيراً بالظروف المناخية ، ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل كسب رهان العقد والنصف الماضيين من خلال التدابير الإصلاحية التي تبنتها إلا أن النتائج كانت بصفة عامة و خاصة مستويات النمو الاقتصادي المحققة غير منتظرة و يرجع السبب بدرجة كبيرة لخصوصية الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد .

أما مصر فيمكن القول أنها تختلف عن كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية من حيث الهيكلة الاقتصادية فهي متنوعة الدخل نسبياً و قليلة الحساسية لتقلبات أسعار البترول ، وما يلاحظ على السياسات الاقتصادية المنتهجة في مصر هو أنها كانت ناجحة و حققت مصر معدلات نمو و مستويات تنمية مقبولة رغم التعداد السكاني الكبير ، ولهذا كانت الأحسن من حيث الأداء التنموي المقدم خلال هذه الفترة بالنظر لظروفها بصفة عامة .

وفيما يخص السعودية فتشترك مع الجزائر كونها تعتمد على البترول كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي ، إلا أن قطاع الزراعة يعد جد هامشي مقارنة مع الجزائر، كما أنها تتميز بتواجد عمالة أجنبية كبيرة و لها وزن في الاقتصاد السعودي ، ورغم مستويات الرفاهية التي حققتها إلا أنه وبالمقاييس الحقيقية لتقييم الأداء التنموي لا يزال الاقتصاد السعودي ضعيف البنية الاقتصادية و لم تأتي الإصلاحات الاقتصادية ثمارها كما هو مطلوب على الأقل مقارنة بمصر و خاصة أن السعودية لم تكن لديها ظروف وعوائق غير اقتصادية مثل الجزائر (الأزمة السياسية و تداعيدها) .

الفصل الخامس:

نحو تفعيل المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية.

- إشارة مقارنة بين الجزائر،مصر، السعودية-

تمهيد:

تزامن إخفاق التجارب التنموية في الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة مع بروز متغيرات و أفكار و نظريات اقتصادية حديثة تعنى بالشأن التنموي ، مدعومة من طرف التغيرات الاقتصادية العالمية و التي في مقدمتها ظاهرة العولمة و الثورة التكنولوجية و المعلوماتية.

و يعتبر الهدف التنموي عموما و النمو الاقتصادي خصوصا هدف سعت إلى تحقيقه الدول العربية باعتبارها دول سائرة في طريق النمو في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة ، وذلك استنادا إلى النظريات الحديثة التي أسست لمصادر و محددات جديدة للنمو الاقتصادي ، و التي لا تلغي المصادر و المحددات التقليدية و لا تقلل من أهميتها و إنما تضيف لها مصادر و محددات حديثة ناتجة عن تجارب الدول المتقدمة و مستمدة من إفرازات الظروف العالمية الجديدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

إن محاولة التكيف مع هذه المتغيرات الاقتصادية الجديدة و خاصة الأخذ بالمناهج و النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي شكل السمة العامة للتوجهات الاقتصادية في الوقت الحديث ليس فقط في الدول النامية التواقة إلى التنمية ، بل حتى الدول المتقدمة الساعية إلى المنافسة العالمية و السيطرة الاقتصادية و وفرات الريادة و الزعامة الاقتصادية في العالم.

لقد رأينا سابقا (في الفصل الثاني) التناول الاقتصادي الحديث لمحددات النمو الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية التي أشرنا إليها سابقا ، و وجدنا بأن النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر ارتبط بأبعاد حديثة عديدة و متنوعة بداية من البديهيات التقليدية كالعمل و رأس المال و انتهاء حتى بالجوانب الثقافية و الدينية ، و قد ركزنا على أربع محددات حديثة حضيت بأهمية بالغة سواء من حيث تناولها العلمي الأكاديمي من قبل الباحثين و العلماء ، أو من ناحية تطبيقات البرامج الاقتصادية التنموية من قبل صناع القرار في دول العالم على اختلاف مستوياتها التنموية ، وهذه المحددات الأربعة تمثلت كما أشرنا سابقا في كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد.

في هذا الفصل سنحاول تحليل أثر كل محدد من المحددات الحديثة السابقة الذكر(الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد) على النمو الاقتصادي في ثلاث دول عربية وهي الجزائر و مصر و السعودية ، باعتبارها نماذج ذات مكانة اقتصادية و سياسية كما أن بينها العديد من أوجه الشبه و الاختلاف من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و سيكون هذا التحليل على سبيل المقارنة باستخدام أسلوب المزاوجة بين التحليل النظري و التحليل الإحصائي القياسي و ذلك حسب ما تقتضيه ضرورة التحليل و المقارنة.

المبحث الأول: تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

يعكس الانفتاح التجاري لدولة ما درجة المبادلات الخارجية لها من حيث حجم الصادرات و الواردات ، و قد ساد مؤخرا توجه عالمي خاص بالأثر الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي سواء على المستوى التنظيري من طرف الفكر الاقتصادي الحديث أو على مستوى السياسات الحكومية للعديد من الدول على غرار تجربة النمور الآسيوية ، و مع موجة العولمة الجارفة و توجه معظم دول العالم نحو سياسة اقتصاد السوق ، لم تشذ الدول العربية و في مقدمتها كل من الجزائر و مصر و السعودية ، و بادرت بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف تحقيق مختلف ايجابيات هذا الانفتاح و في مقدمتها دعم معدلات النمو الاقتصادي و تجنب قدر الإمكان السلبيات التي قد تنشأ عن هذا الانفتاح ، و الملاحظ هو أن هناك اختلاف بين درجات هذا الانفتاح على الأقل بين هذه الدول الثلاث وذلك بسبب العديد من العوامل الخاصة بكل دولة. و سنحاول تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر و مصر و السعودية من أوجه عدة بهدف معرفة مواطن التشابه و الاختلاف من حيث درجة الاستفادة من هذا الانفتاح و بصورة محددة الأثر الايجابي المباشر على النمو الاقتصادي.

1- الإطار النظري العام للتجارة الخارجية في الجزائر ، مصر ، السعودية:

تشترك كل من الجزائر و مصر و السعودية على غرار العديد من الدول العربية في العديد من الخصائص و المميزات الخاصة بالتجارة الخارجية ومن جوانب عدة ، سواء تركيبة الصادرات و الواردات ومدى تنوعها أو حجمهما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أو درجات التطور عبر الزمن أو التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات ، و من أهم أوجه الشبه نجد :

- ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول الثلاث ، حيث تعد نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة مهمة ، وهو ما يعكس أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول ، و هذا يمكن أن يفسر على أنه حالة صحية في الاقتصاد كما يمكن أن يفسر غير ذلك ، و ذلك أن الاقتصاديات المتقدمة مثلا و بحكم حالة تقدمها فإنها تصبح قادرة على توفير قدر مهم و متنوع من إنتاجها لغرض التصدير بحكم قدرتها الواسعة على الإنتاج اعتمادا على طاقتها الإنتاجية الكبيرة و المرنة ، كما أن نمو و اتساع قدرتها الإنتاجية و زيادة إنتاجها بالشكل الذي يتضمن حاجتها لاستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية ، و ذلك بحكم سعتها و عدم كفاية ما هو متاح من مستلزمات إنتاج محلية ، و هذا يؤدي إلى زيادة الواردات ، وبذلك تزداد الصادرات و الواردات و بذلك تزداد نسبة

التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي و هذه صورة ايجابية لأداء الصادرات و الواردات ، بينما نجد أن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصاديات الدول الثلاثة باعتبارها اقتصاديات نامية تتمثل في تصدير المواد الأولية في شكلها الأولي دون أن يتم إقامة صناعة تحويلية ذات توجه محلي يلبي الاحتياجات المحلية ، كما أن هناك اعتماد شبة كامل على الخارج فيما يخص السلع الاستثمارية و مستلزمات الإنتاج و حتى الاحتياجات الاستهلاكية و التكنولوجيات المتطورة وهذه صورة سلبية لأداء الصادرات و الواردات في الدول الثلاثة.

- ترتبط نسبة الصادرات و الواردات بارتفاع الصادرات النفطية و خاصة في الجزائر و السعودية ، كما أنها تنخفض بانخفاضها ، فالفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع الصادرات النفطية توسع وتزيد من استيراد الاحتياجات المختلفة للاقتصاد المحلي ، ويحدث العكس في حالة انخفاضها ، وهذا ما يدلل على تركيز الصادرات و عدم تنوعها مما يعطي الاقتصاد خاصية عدم المرونة أي عدم الاعتماد على صادرات بديلة في حالة تعرض الصادرات النفطية للانخفاض .

- يلاحظ أن حجم واردات الدول الثلاثة من الغذاء (المواد الغذائية و المشروبات) يمثل جزء كبير من إجمالي الواردات ، و هذا ما يعطي مؤشر خطير لهذه الاقتصاديات يتمثل في انعدام الأمن الغذائي و تبعيته للخارج مما يقيد الاستقلال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدول الثلاثة.

- إن نسبة الصادرات من السلع المصنعة و الآلات و السلع الاستثمارية و السلع الوسيطية جد منخفضة في الدول الثلاثة ، و هذا مؤشر على ضعف قدرة هذه الاقتصاديات على توفير فائض من إنتاجها المحلي الصناعي الذي يمكن أن يوجه لأغراض التصدير ، ورغم وجود اتجاهات تطورية واضحة في هذه الدول و خاصة في الصناعة التحويلية إلا أن نسبة صادرات الدول من السلع السالفة الذكر يبقى جد منخفض و شبه منعدم بالنسبة للسلع ذات التكنولوجيا العالية.

إضافة لأوجه التشابه السابقة في الملامح العامة الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر و مصر و السعودية نتناول فيما يلي بعض الجوانب الخاصة بكل دولة على حدة فيما يخص التجارة الخارجية ، و ذلك بالتطرق إلى السياسات الاقتصادية للتجارة الخارجية (التشريعات و القوانين و الأطر التضبيطية المنظمة للتجارة الخارجية) ، و كذا تركيبة كل من الصادرات و الواردات و توزيعها الجغرافي في الدول الثلاثة .

أ- بالنسبة للجزائر:

إن الإطار العام المنظم للتجارة الخارجية في الجزائر هو نتاج التحولات الاقتصادية في الجزائر و التي في مقدمتها التحول نمو اقتصاد السوق ، من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، والإجراءات التي رافقتها كتشجيع القطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار السلع الزراعية والتنازل عن أملاك الدولة والتي اعتبرت كلها بوادر التوجه نحو اقتصاد السوق.

لكن الحقيقة لم تظهر مباشرة بصراحة إلا بعد توقيع الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي في مارس 1989 والذي أكدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي ترتكز على برنامج الصندوق، فأكدت صراحة ما يلي: "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية ، والاعتماد الكبير على آليات الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف[1].

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي من خلال الاتفاقية الثالثة المبرمة مع صندوق النقد الدولي في ماي 1994، ووفقا لهذه الاتفاقيات كان لزاما على الجزائر سن جملة من القوانين والتشريعات وتعديل بعضها الآخر ليتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة خاصة في مجال تنظيم التجارة الخارجية وتنظيم سعر الصرف.

على ضوء هذه الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي ، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، وتم تقليص تشكيلية السلع التي تحدد الدولة أسعارها ، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية ، وإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات الاقتصادية العمومية في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية ، ومكنت القطاع الخاص من الدخول بحرية في التجارة الخارجية ، كما تم سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير ، وفيما يلي أهم الإجراءات والنصوص[2]:

---

[1] – صالح صالحي ، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الأول ، الدار الخلدونية ، الجزائر ، 1999 ، ص124.

[2] –Rabah Bettaher , le Partenariat et la Relance des Investissements , ed- bettaher , Alger 1992 , p27.

الإجراء الأول:

يتمثل في سن القانون 90-10 حول النقد والقرض والمنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصادر في1990/10/14 والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمة من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

الإجراء الثاني:

كان في شهر أوت 1990 والمتمثل في القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء ، والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 1990/08/20 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة ، ومن خلال فحص هذه القوانين نستنتج أنها:

- توحي بعدم إمكانية مساعدات بنكية لتمويل العمليات التجارية مع الخارج.
- وجود قائمة سلعية مرخصة للاستيراد من طرف الدولة وقابلة لإعادة البيع بالعملة الصعبة.
- إجبار الوكلاء الأجانب بالقيام بعمليات الاستثمار محليا في مجال الإنتاج.

الإجراء الثالث:

كان في مارس 1991 ، والمتمثل في صدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 1991/04/21 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية ، والتي تنص على ما يلي:

- إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية.
- تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهرا ، وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية.
- تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري.
- تلزم الأعوان الاقتصاديون الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن هذا النظام الجديد لتسيير التجارة الخارجية جاء بتغييرات هامة تتمثل في:

- في مجال تموين الاقتصاد الوطني ، فإن نظام الرخص العامة للاستيراد ، قد عوض بمخطط التمويل ، تحت إشراف ومراقبة البنك المركزي الجزائري.
- أصبح البنك المركزي الوحيد الذي يضمن التناسق بين عمليات الاستيراد ، بمنحة الإعتمادات ومراقبة التدفقات المالية عن طريق مخطط التمويل والحسابات بالعملة الصعبة المفتوحة لديه.
- إقحام البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية بالحصول على أفضل الشروط للاقتراض من الأجانب بغية تمويل الواردات.
- إضفاء نوع من الديناميكية على نشاط البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية.
- وضع معايير محددة للحصول على العملة الصعبة وضمان تسيير محكم للمواد المالية بالعملة الصعبة.

أما بالنسبة لتركيبة كل من الصادرات و الواردات الجزائرية فنسجل سيطرة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 95% ، و تتوزع الصادرات جغرافيا بين الاتحاد الأوروبي بنسبة 67.8% و منظمة التعاون الاقتصادي (ما عدا الاتحاد الأوربي) 22.71% و دول أمريكا الجنوبية 6.78% و الدول العربية مجتمعة 1.4%. أما الواردات فتتوزع بين سلع التجهيز بنسبة 35% و السلع الاستهلاكية 25% و المواد الأولية و السلع نصف المصنعة 32.8% ، و تتوزع الواردات جغرافيا بين الدول الأوربية 57.04% و أمريكا الشمالية 12% و الولايات المتحدة الأمريكية 10% و دول المغرب العربي 10.12%.

ب- بالنسبة لمصر:

لقد بدأ إصلاح السياسة التجارية الدولية في مصر في عام 1986 حيث شمل إصلاح شامل للهيكل الجمركي ، واستمر هذا الإصلاح مع تبني مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1991، وقد تضمن البرنامج الأخير جزء متعلق بتحرير التجارة وكان يهدف أساسا إلى تغيير سياسة مصر من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تنمية الصادرات.

وقد بدأت السلطات المصرية بتنفيذ بعض الإجراءات بهدف تحويل الاقتصاد إلى نظام اقتصاد السوق في ظل تعريفة جمركية معتدلة و تحويل الصناعات المصرية إلى الإنتاج من أجل التصدير ، و تمثلت هذه الإجراءات في وضع جدول تعريفة جمركية جديدة ، و تم تعديلها أكثر من مرة فيما بعد ، حيث حدث انخفاض كبير في الحد الأعلى للتعريفة الجمركية و تطبيق نطاق معتدل للتعريفة الجمركية و إلغاء المنتجات التي تحتاج إلى ترخيص

حكومي مسبق بالاستيراد ، و إلغاء قائمة المنتجات الممنوعة من الاستيراد ، كما جرى إلغاء الحظر على المنتجات التي كان محظور تصديرها.

وقد ارتكز برنامج تحرير في مصر على مجموعة من العناصر و هي هيكل التعريفة الجمركية ، و الحواجز غير الجمركية ، و نظام الصرف الأجنبي ، و حواجز التصدير و ذلك على النحو التالي:

أولا- هيكل التعريفة الجمركية :

شمل إصلاح التعريفة الجمركية من خلال مجموعة من الخطوات منها[1] :

- تضييق التباين بين الحد الأدنى و الحد الأعلى لفئات التعريفة الجمركية من (0.7%-120%) إلى (5%-100%) في ماي 1991 ، و تم تضييق هذا النطاق مرة ثانية ليصبح (5%-80%) في فيفري 1993 ، ثم إلى (5%-70%) في ديسمبر 1993 ، مع وجود بعض الاستثناءات على الحد الأدنى تجاه بعض السلع مثل القمح و الحبوب الزيتية و اللبن المجفف للأطفال ، و أيضا على الحد الأعلى على السلع مثل المشروبات الروحية و أدوات التجميل و التبغ و السيارات.
- تم إزالة التفضيلات الجمركية لـــ 29 بند من إجمالي 90 بند ، وكذلك تم إلغاء 31 بند آخر في أوت 1992، ليصبح عدد بنود التفضيلات الجمركية 30 بند ، والتي بمقتضاها كانت بعض السلع تحصل على تفضيلات في نهاية ديسمبر 1993 باستثناء الذين تحكمهم اتفاقيات دولية و الخاصة بالصحة و السياحة .
- بدأ العمل بنظام التعريفة الجمركية المنسقة في فيفري 1994، والتي تتراوح ما بين 30%إلى 70% ما عدا بعض الاستثناءات الخاصة بالسلع الرأسمالية في حدود 10%، والخاصة بالسلع التنموية الضرورية.

وقد تضمنت التزامات مصر تجاه منظمة التجارة العالمية فيما يخص تحرير تجارة السلع ، تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية على الواردات خلال فترات محددة وذلك للوصول إلى فئة الربط الجمركية في نهاية تلك الفترات ، وهي تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 25% على 10 سنوات اعتبارا من 1996/01/1 ، وعلى السلع الصناعية بنسبة 10% على 5 سنوات اعتبارا من 1996/01/01 فيما عدا بعض البنود ذات المعالجات الخاصة وسيارات الركوب ، وعلى المنسوجات والملابس الجاهزة بنسبة 30% على 10 سنوات تنتهي في 2004/12/31.

---

[1] – آيات الله مولحسان ، المنظمة العالمية للتجارة انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –حالة الجزائر ومصر- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2010 ، ص226.

وفي سبتمبر 2004 أعلن وزير المالية التعريفة الجمركية الجديدة ، و قد تم صياغة التعريفة من جديد حتى يتم القضاء على تشوهات جمركية سابقة ، حيث كانت التعريفة الجمركية السابقة تحتوي 8000 بند تم حذف 1500 بند ، وهي من أهم البنود التي تشمل انحرافات و تشوهات جمركية ، و قد ركزت التعريفة على تبسيط الإجراءات الجمركية.

ثانيا: الحواجز غير الجمركية :

قامت مصر بإلغاء نظام تقييد الاستيراد و لجان الترشيد ، حيث تمت مراجعة السلع التي كانت تخضع لقوائم الحظر ، و بدأ إصدار القرارات برفع الحظر و هو ما أدى إلى تحرير معظم الواردات ، و إلغاء الاستثناءات التي كانت تمنح للقطاع العام للاستيراد ، و قد تم تحويل القيود غير الجمركية إلى تعريفات جمركية كجزء من تحرير الواردات طبقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي و تنفيذ التزامات مصر في اتفاقيات الجات .

ثالثا : نظام الصرف الأجنبي :

يعد إصلاح سوق الصرف الأجنبي خطوة ضرورية لتحرير التجارة الخارجية ، حيث صدر القرار الوزاري رقم 117 في عام 1991 بشأن العمل بسوقين للصرف الأجنبي ، هما السوق الأولية و السوق الحرة وذلك كفترة انتقالية لدمجها في سوق واحدة ، وقد تضمن ذلك القرار السماح بعودة نشاط الصيارفة ،كما تم إلغاء ميزانية النقد الأجنبي التي كانت مخصصة لشركات القطاع العام ، حيث تم اعتبارا من 8 أكتوبر 1991 إلغاء تعدد أسعار الصرف وتم توحيد السوق الأولية و الثانوية في سوق حرة واحدة ، حيث استقر سعر صرف الجنيه المصري الاسمي مقابل الدولار عند 330 قرش ، ويطبق على كافة معاملات النقد الأجنبي ، وبذلك تبنت مصر رسميا نظام التعويم المدار ،كما تم تخفيض قيود الرقابة على النقد .

رابعا:حوافز التصدير:

أهم قرار في هذا الصدد هو صدور قرار وزير التجارة الخارجية رقم 515 لسنة 2003 حيث شمل تيسيرات جديدة للعملية التصديرية :

- إتمام إجراءات تصدير البضائع من خلال المركز الجمركي الضريبي النموذجي على أن يقدم المصدر كافة المستندات المطلوبة ، فضلا عن إمكانية اتخاذ إجراءات التصدير بمواقع الإنتاج بناء على طلب المصدر.
- السماح للمصدر بتقديم التصريحات الضريبية و الجمركية من خلال مقر عمله .
- إمكانية سداد الضرائب بأنواعها من خلال حساب العميل أو البطاقات الذكية .

- في سبتمبر 2004 تم إلغاء الرسوم على الصادرات وذلك للتيسير على المصريين وتشجيع الاستثمار في مجال صناعة الصادرات .

- في أفريل 2005 صدر القرار الوزاري رقم 119لسنة 2005 في شأن رد الضرائب الجمركية و المبيعات عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية .

- في ماي عام 2005 زاد أسطول الشحن الجوي لدعم تنمية الصادرات المصرية للخارج حيث زاد عدد الطائرات من 2 إلى 4 طائرات ، حيث يمكن للطائرات نقل 170طنا في الطلعة الواحدة ، ويمكن القيام بأكثر من طلعة في اليوم الواحد .

- في جويلية عام 2005 بدأت وزارة الاستثمار في العمل على دمج شركات التجارة الخارجية الأربع التي تشمل شركة النصر ، مصر للتجارة ، مصر للاستيراد والتصدير ، وشركة التجارة والتصدير في كيان تصديري واحد تكون مهمته الترويج للمنتجات المصرية في الخارج ، ودعم الصادرات وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية .

بالنسبة لتركيبة كل من الصادرات و الواردات المصرية نجد أن أهم الصادرات تتمثل في النفط و منتوجاته بنسبة تفوق 27% والقطن و المنتوجات النسيجية و الصناعات الغذائية 21% و الأدوية و الكيماويات 11% ، و تتوزع الصادرات جغرافيا بين الاتحاد الأوروبي بنسبة 29% و الدول العربية 30% و آسيا بدون الدول العربية 18% و أمريكا الشمالية 6%. أما الواردات فتتوزع بين المنتجات الهندسية و الالكترونيات 25% و الكيماويات و الأدوية 8% و السلع الاستهلاكية 10% و المواد الأولية و السلع نصف المصنعة 32.8% ، و تتوزع الواردات جغرافيا بين الدول الأوربية 32% و أمريكا الشمالية 10% و الدول العربية 11% و آسيا بديون الدول العربية 28%().

ج - بالنسبة للسعودية [1]:

تبنت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر بمفهومه الواسع الذي يتيح حرية التجارة في ظل منافسة شريفة واحترام للأحكام والتعليمات التي تنظمها ، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص لكونه محوراً هاماً للنشاط الاقتصادي . والسياسة التجارية التي تبنتها الدولة وعملت على تطبيقها تتجلى في مظهر بارز ميز علاقاتها التجارية مع الخارج بميزة واضحة هي حرية الاستيراد من كافة الدول عدا الدول المقاطعة وحرية انتقال الأموال

() – إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء –مصر– .

[1] – معلومات وزارة الصناعة و التجارة السعودية : www.commerce.gov.sa.

وإدخال وإخراج جميع أنواع النقود والعملات وبأية كميات ممكنة . وقد نتج عن هذه السياسة زيادة حركة التصدير والاستيراد وكذلك دخول العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات واعتدال أسعار غالبية المواد المعروضة في السوق . وأصدرت المملكة الأنظمة والتعليمات التي تنظم التعامل التجاري وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة وحماية للمستهلك وحفاظاً على السلامة والصحة العامة واعتمدت سبل الرقابة الميدانية وفي جميع منافذ المملكة للتأكد من مطابقة كل ما يرد للمملكة من بضائع وسلع لتلك المعايير ومواصفات الجودة النوعية والمقاييس المعتمدة . ومع نمو اقتصاد المملكة وانتعاش تجارتها نتيجة الحرية التي يتمتع بها التاجر السعودي أصبحت المملكة واحدة من الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الحر والإسهام في التجارة الدولية.

و تسعى المملكة العربية السعودية إلى إيجاد روابط متكافئة وعادلة وقابلة للتطور في تعاملها مع شركائها التجاريين من الدول الإسلامية والعربية والصديقة والعمل على تقنين هذه العلاقات في بعض الأحيان عبر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، وقد تضمنت العديد من هذه الاتفاقيات تبادل مميزات تفضيلية كان لها أثرها الإيجابي في تنشيط الصادرات السعودية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات السعودية في الأسواق المصدرة إليها وتطوير السياسات التجارية الخارجية للمملكة من خلال ما يلي:

- التطوير المستمر للإطار المؤسسي للتجارة الخارجية ، وتحسين كفاءة أداء المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة ، وترسيخ مستويات التنسيق بينها ، وزيادة الدعم لمركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية.
- تشجيع القطاع الخاص على زيادة إسهامه النسبي في التجارة الخارجية ، من خلال تكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تسهم في تحسين قدراته التنافسية في الأسواق العالمية ، وبصفة خاصة في مجالات البتروكيماويات وتكرير النفط والصناعات كثيفة استخدام الطاقة.

- تعزيز التعاون التجاري مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال تحقيق المزيد من الانسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس والتوسع في المشروعات المشتركة كخطوة عملية أولى نحو الاتحاد الجمركي.
- توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي على أساس المصالح المشتركة.

- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية في مواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج بتحسين الجودة النوعية ، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لتحسين الكفاءة الإنتاجية وخفض التكلفة في المؤسسات الوطنية.

- العمل على تخفيض حجم التحويلات الجارية من خلال تكثيف جهود السعودة وإتاحة قنوات وأوعية استثمارية مجزية لاستيعاب مدخرات العمالة الأجنبية وتوظيفها توظيفاً منتجاً داخل المملكة.

- الربط بين مساعدات المملكة للدول النامية وأهداف تنمية التجارة الخارجية ، عن طريق تحويل هذه المساعدات إلى مساعدات عينية من فائض الإنتاج السلعي المتاح للتصدير (كلما أمكن ذلك).

- تشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) نحو المشروعات الإنتاجية التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية ، مع منح الأولوية للصناعات الوطنية والمشروعات المشتركة التي تحقق هدفي إحلال المنتجات الوطنية محل الواردات وتنمية الصادرات غير النفطية في آن واحد ، ودراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في موانئ المملكة الرئيسة ، والاستمرار في تحويل عمليات تشغيل الموانئ وصيانتها إلى القطاع الخاص لتحسين كفاءة الأداء.

- تطبيق جميع الإجراءات الملائمة لتنمية عائدات الصادرات النفطية وتقليص الانعكاسات السلبية الناجمة عن تدهور الأسعار العالمية للنفط ، وذلك عن طريق دراسة احتياجات الأسواق العالمية المختلفة وتطور أنماط الطلب وتشريعات الطاقة فيها والعمل على التواجد في تلك الأسواق ، وزيادة درجة تكامل الصناعة البترولية السعودية عالمياً عن طريق الدخول في مشروعات تكرير وتسويق مجدية مع شركاء مهمين في الأسواق الرئيسية لضمان تسويق النفط السعودي ومنتجاته في تلك الأسواق ، وزيادة أسطول الناقلات الوطنية لتحقيق مرونة في التسويق وخفض تكلفة النقل.

أما بالنسبة لتركيبة كل من الصادرات و الواردات السعودية فنسجل اشتمال الصادرات على النفط و مشتقاته ، منتجات كيميائية ، بعض المنتجات الزراعية و في مقدمتها التمور ، و تتوزع الصادرات جغرافيا بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و كوريا الجنوبية و الهند و تايوان و الإمارات العربية المتحدة و البحرين ، أما الواردات السعودية فتتمثل أساسا في المواد الاستهلاكية و السيارات و السلع الاستثمارية و الالكترونيات الحديثة و الأسلحة ، و تتوزع الواردات جغرافيا بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و ألمانيا و اليابان و كوريا الجنوبية و فرنسا و الهند و المملكة المتحدة و ايطاليا().

() – معلومات مصلحة الإحصاءات العامة و المعلومات –السعودية– .

2- تحليل كمي قياسي لأثر مركبات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مصر ، السعودية[1]:

هناك العديد من الآثار للتجارة الخارجية على النمو و ذلك لأن مركبات التجارة الخارجية متعددة و مختلفة ، و سنحاول إبراز أثر المركبات الأساسية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول الثلاثة و ذلك عن طريق أسلوب التحليل الوصفي و القياسي .

أ- المدخل الوصفي :

نستعرض فيما يلي تطور مركبات التجارة الخارجية في الدول الثلاثة على سبيل المقارنة الوصفية للإحصاءات (الصادرات ، الواردات ، الميزان التجاري ، حجم التجارة الخارجية[*]. ، درجة الانفتاح التجاري[**].) و ذلك خلال الفترة 1990-2010 .

بلغ متوسط المؤشرات السابقة في الجزائر خلال الفترة المذكورة 29204.85 ، 20326.6 ، 49535.28 ، 8882.04 ، 55% على الترتيب ، بينما في مصر 22606.23 ، 27073.14 ، 49679.38 ، -4466.9 ، 36.23% على الترتيب ، أما في السعودية 115555.04 ،71689.52 ، 187244.57 ، 22209.7 ، 68.02%على الترتيب ، و الملاحظ هو تقدم السعودية في كل المؤشرات و خاصة درجة الانفتاح التجاري المدعومة دائما بارتفاع الصادرات النفطية و الواردات الناتجة عن إعادة استخدام العوائد النفطية في عملية الاستيراد و خاصة المواد الغذائية و التكنولوجيات الحديثة و الأسلحة ، و تكاد تكون الصورة نفسها في الجزائر فهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة الانفتاح التجاري مع نفس خصوصية الارتباط بالصادرات النفطية و إعادة استخدام عائداتها في عملية الاستيراد ، و تأتي مصر في المركز الثالث من حيث درجة الانفتاح التجاري و هي بذلك تنفرد عن الجزائر و السعودية في كونها ليست مرتبطة بالصادرات النفطية و لا في عملية الارتباط الثاني الخاص بالواردات .

و بالنسبة لرتابة و تطور كل من الصادرات و الواردات و درجة تشتتها فقد بلغت قيمة الانحراف المعياري لكل من الصادرات و الواردات في الجزائر 22125.22 ،13757.92 على الترتيب و في مصر 13622.29 ، 15889.24 على الترتيب و في السعودية 86245.06 ، 47429.55 على الترتيب ، و الملاحظ هو أن كل من الصادرات و الواردات كانت جد متذبذبة مما يعني عدم وجود رتابة تطورية و هذا بسبب ثبات مكونات

---

[1] – كافة التقديرات الإحصائية (الوصفية و القياسية) محسوبة باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS (أنظر الملحق 1).

[*] – حجم التجارة الخارجية = الصادرات + الواردات.

[**] – درجة الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي.

كل من الصادرات و الواردات وعدم تنوعها في الدول الثلاثة و خاصة في الجزائر و السعودية ، بينما تتسم مصر بقيمة تشتت أقل.

الشكل (01/05): مسار الانفتاح التجاري في الجزائر ، مصر ، السعودية (1990– 2010) :

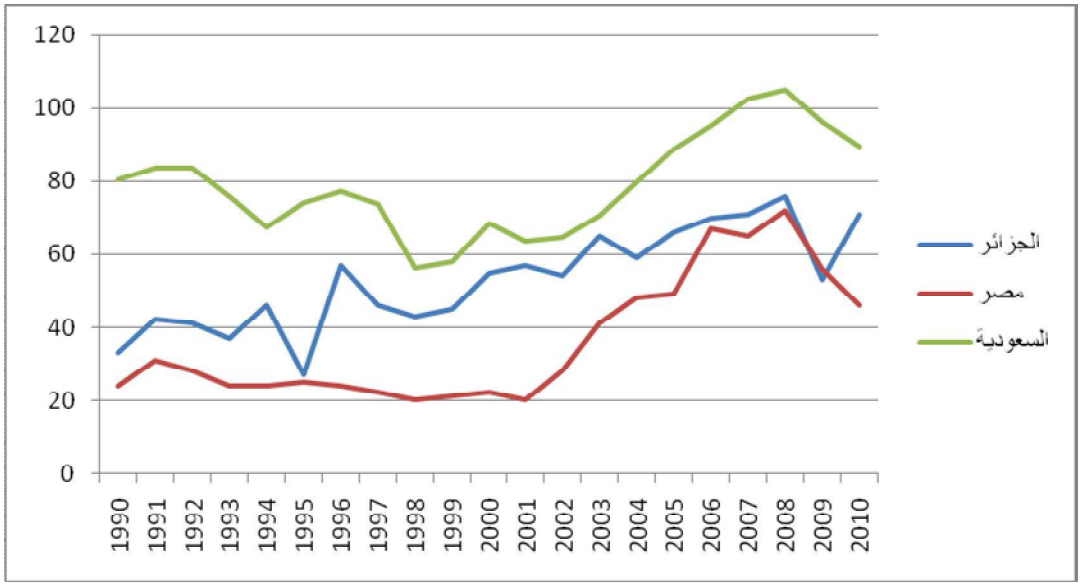

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نفس المصادر الإحصائية .

ب- المدخل القياسي :

من خلال العرض الوصفي السابق وجدنا أن هناك أوجه شبه كبيرة تخص مسار مختلف مكونات التجارة الخارجية في الدول الثلاثة خلال الفترة 1990-2010 ، و فيما يلي نحاول تحليل أثر مختلف هذه المكونات على النمو الاقتصادي من خلال حساب معاملات الارتباط و اختبار معنويتها بالإضافة إلى النماذج الانحدارية و اختبار معنوية معلماتها و تفسيرها وذلك لكل دولة على حدة . إن مكونات التجارة الخارجية محسوبة بالأسعار الجارية و بالدولار الأمريكي.

أولا : حالة الجزائر:

1- تحليل الارتباطات:

قمنا بحساب مختلف الارتباطات بين مكونات التجارة الخارجية التي سبق الإشارة إليها من جهة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى ، من أجل اكتشاف درجة ارتباط تغيرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) بهذه المكونات بصفة عامة و الانفتاح التجاري بصفة خاصة.و كانت نتائج التقدير كما يلي :

الجدول (01/05): معاملات الارتباط بين مكونات التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية	صافي الميزان التجاري	الانفتاح التجاري
الناتج المحلي الإجمالي	**0.952**	**0.906**	**0.957**	**0.754**	**0.863**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (1) .

نلاحظ أن هناك ارتباكات قوية بين الناتج المحلي الإجمالي و مكونات التجارة الخارجية ، كما أنها ارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.01) ، أي أية تقلبات في مكونات التجارة الخارجية يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة.

2- تحليل الانحدارات:

فيما يلي معادلة الانحدار الخطي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل و الصادرات و الواردات كمتغيرات مستقلة من أجل اكتشاف الأثر الحقيقي لهذين العنصرين على الناتج المحلي الإجمالي و مدى معنويته.

بعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية (الملحق 2) :

$$gdp = \underset{(5989.99)}{2691.96} + \underset{(0.352)}{1.65}exp + \underset{(0.566)}{0.92}imp$$

$$R^2 = 0.91 \qquad Obs = 21$$

و عليه نستنتج بأنه إذا بلغت الصادرات قيمة 1 مليون دولار بالأسعار الجارية فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سيزيد بـ1.65 مليون دولار ، أما الواردات فلم تكن معلمتها ذات دلالة إحصائية و لا يمكن أن نقبل أثرها على الناتج الحلي الإجمالي من الناحية الإحصائية (انظر اختبار الإحصائية t بالملحق -2-) .

من أجل معرفة الأثر المباشر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي نقوم بتقدير نموذج انحداري بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2010).

أعطت نتائج التقدير النموذج الآتي (الملحق3) :

$$g = \underset{(1.83)}{-1.204} + \underset{(0.34)}{0.073}opness$$

$$R^2 = 0.2 \qquad Obs = 21$$

تشير الإحصائية F و معامل التحديد R^2 إلى عدم معنوية النموذج(أنظر الملحق 3) ، ورغم معنوية الإحصائية T الخاصة بمعلمة متغير الانفتاح التجاري يمكن القول بعدم وجود أثر موجب و ذا دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

ثانيا : حالة مصر:

1- تحليل الارتباطات:

قمنا بحساب مختلف الارتباطات في الحالة المصرية بين مكونات التجارة الخارجية التي سبق الإشارة إليها من جهة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى ، من أجل اكتشاف درجة ارتباط تغيرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) بهذه المكونات بصفة عامة و الانفتاح التجاري بصفة خاصة.و كانت نتائج التقدير كما يلي :

الجدول (02/05): معاملات الارتباط بين مكونات التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي في مصر:

	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية	صافي الميزان التجاري	الانفتاح التجاري
الناتج المحلي الإجمالي	**0.901**	**0.938**	**0.924**	**0.81-**	**0.623**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (4) .

نلاحظ أن هناك ارتباكات قوية بين الناتج المحلي الإجمالي و مكونات التجارة الخارجية ، كما أنها ارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.01) ، أي أية تقلبات في مكونات التجارة الخارجية يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة ، و نلاحظ الأثر السلبي للعجز المتتالي للميزان التجاري المصري على الناتج المحلي الإجمالي .

2- تحليل الانحدارات:

فيما يلي معادلة الانحدار الخطي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل و الصادرات و الواردات كمتغيرات مستقلة من أجل اكتشاف الأثر الحقيقي لهذين العنصرين على الناتج المحلي الإجمالي و مدى معنويته.

بعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية (الملحق 5) :

$$gdp = 11398.95 - 3.66exp + 5.9imp$$
$$(6855.08) \quad (1.622) \quad (1.391)$$

$$R^2 = 0.906 \qquad Obs = 21$$

و عليه نستنتج بأنه إذا بلغت الصادرات قيمة 1 مليون دولار بالأسعار الجارية فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينخفض بـ1.65 مليون دولار ، أما الواردات فذات أثر ايجابي حيث ارتفاع الواردات بـ1 مليون دولار بالأسعار الجارية يؤدي إلى زيادة الناتج بـ5.9 مليون دولار بالأسعار الجارية.

و من أجل معرفة الأثر المباشر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي نقوم بتقدير نموذج انحداري بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات الانفتاح التجاري في مصر خلال الفترة (1990-2010).

أعطت نتائج التقدير النموذج الآتي (الملحق7) :

$$g = 3.164 + 0.043opness$$
$$(0.694) \quad (0.017)$$

$$R^2 = 0.24 \qquad Obs = 21$$

تشير الإحصائية F إلى معنوية النموذج ، بينما معامل التحديد R^2 يشير إلى المعنوية النسبية للنموذج(أنظر الملحق 7) ، وتشير الإحصائية T الخاصة بمعلمة متغير الانفتاح التجاري إلى وجود أثر موجب و ذا دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة المذكورة.

ثالثا : حالة السعودية:

1- تحليل الارتباطات:

قمنا بحساب مختلف الارتباطات بين مكونات التجارة الخارجية التي سبق الإشارة إليها من جهة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى في حالة السعودية ، من أجل اكتشاف درجة ارتباط تغيرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) بهذه المكونات بصفة عامة و الانفتاح التجاري بصفة خاصة.و كانت نتائج التقدير كما يلي :

الجدول (03/05): معاملات الارتباط بين مكونات التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي في السعودية:

	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية	صافي الميزان التجاري	الانفتاح التجاري
الناتج المحلي الإجمالي	**0.985**	**0.960**	**0.986**	**0.914**	**0.745**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (7) .

نلاحظ أن هناك ارتباكات قوية بين الناتج المحلي الإجمالي و مكونات التجارة الخارجية ، كما أنها ارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.01) ، أي أية تقلبات في مكونات التجارة الخارجية يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة.

2- تحليل الانحدارات:

فيما يلي معادلة الانحدار الخطي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و الصادرات و الواردات كمتغيرات مستقلة من أجل اكتشاف الأثر الحقيقي لهذين العنصرين على الناتج المحلي الإجمالي و مدى معنويته.

بعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية (الملحق 8) :

$$gdp = \underset{(8419.1)}{59798.56} + \underset{(0.184)}{1.088}exp + \underset{(0.334)}{0.519}imp$$

$$R^2 = 0.97 \qquad Obs = 21$$

و عليه نستنتج بأنه إذا بلغت الصادرات قيمة 1 مليون دولار بالأسعار الجارية فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سيزيد بـ1.088 مليون دولار ، أما الواردات فلم تكن معلمتها ذات دلالة إحصائية و لا يمكن أن نقبل أثرها على الناتج الحلي الإجمالي من الناحية الإحصائية (انظر اختبار الإحصائية t بالملحق -8-) .

و من أجل معرفة الأثر المباشر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي نقوم بتقدير نموذج انحداري بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات الانفتاح التجاري في السعودية خلال الفترة (1990-2010).

أعطت نتائج التقدير النموذج الآتي (الملحق 9) :

$$g = \underset{(3.351)}{-4.021} + \underset{(0.042)}{0.097}opness$$

$$R^2 = 0.22 \qquad Obs = 21$$

تشير الإحصائية F إلى معنوية النموذج ، بينما معامل التحديد R^2 يشير إلى المعنوية النسبية للنموذج(أنظر الملحق 9) ، وتشير الإحصائية T الخاصة بمعلمة متغير الانفتاح التجاري إلى وجود أثر موجب و ذا دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة المذكورة.

نستنتج مما سبق و في سياق المقارنة بين الجزائر و مصر و السعودية الخاصة بعلاقة مكونات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) بأن الدول الثلاث تشترك في الارتباطات القوية بين مكونات التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، كما أنها تشترك في التشوهات الحاصلة في اقتصادياتها ، هذه التشوهات تستنتج من تناقضات التقديرات القياسية التي قمنا بها ، فرغم الارتباطات القوية و المعنوية إلا أن التقديرات القياسية أوضحت بأن ليس ثمة أثر مباشر و قوي مثل ما تعكسه الارتباطات المحسوبة لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي و هذا ما لا يتوافق مع النظريات الاقتصادية الحديثة التي كما بينا في الجانب النظري تثبت الأثر الايجابي و المعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ، فاقتصاديات الدول الثلاثة اقتصاديات ريعية غير منسجمة مع الأفكار الاقتصادية العامة الحديثة التي تبنى على فرضيات انسجام تفتقدها هذه الاقتصاديات على الأقل على صعيد التجارة الخارجية. إن وجود الأثر الموجب و المعنوي للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و السعودية دون مصر راجع لارتباط صادرات البلدين بالصادرات النفطية عكس مصر ، بينما يفسر الأثر الموجب للواردات في الدول الثلاثة كون الواردات في معظمها في الدول الثلاثة موجه لتحفيز جهاز العرض عن طريق التوسع في السلع الاستثمارية و التكنولوجيات الحديثة للإنتاج.

3- دراسة و تحليل تباين الانفتاح التجاري في الجزائر ، مصر ، السعودية:

لقد توصلنا سابقا إلى أن هناك مستويات شبه متقاربة فيما يخص درجات الانفتاح التجاري في الدول الثلاثة و علاقتها بالنمو الاقتصادي ، إلا أن هذا الحكم يبقى نظري و غير مدعوم باليقين المبني على الدراسات القياسية ، وعليه سنحاول معرفة طبيعة الاختلافات و التباينات الخاصة بعنصر الانفتاح التجاري من زاوية الدلالة و المعنوية الإحصائيتين و سنعتمد في ذلك على مبدأ تقنية تحليل التباين و نموذج تحليل التباين (ذي العامل الثابت الواحد.

أولا : مبدأ تقنية تحليل التباين[1] :

الهدف من استخدام تقنية تحليل التباين هو إجراء اختبار للعديد من الفرضيات الإحصائية حول تساوي متوسطات العينات أو المجموعات. ويوجد عدة أنواع من تحليل التباين ، ويتم اختيار المناسب منها بالاعتماد بشكل أساسي على عدد المتغيرات المستقلة و كذلك على عدد المتغيرات التابعة ، ومن أهم أنواع تحليل التباين نجد تحليل التباين الأحادي (one Way ANOVA) و تحليل التباين الثنائي(2 - Way ANOVA) ، وسوف نهتم ونستخدم تقنية تحليل التباين الأحادي .

منهجية تحليل التباين الأحادي :

تستخدم هذه التقنية في حالة وجود متغير مستقل واحد ، وعندما يكون هذا المتغير ثابت تسمى هذه التقنية بتحليل التباين في حالة عامل ثابت واحد ، و تقوم بمقارنة المتوسطات لأكثر من مجموعتين بهدف معرفة هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذه المجموعات أم لا .

أ ــ عرض المعطيات في حالة تحليل التباين الأحادي (ذي العامل الثابت الواحد) :

يتم عرض المعطيات المختلفة للمجموعات محل الدراسة بطريقة تتناسب مع القوانين الإحصائية التي تستخدم في عملية تحليل التباين .

---

[1] – أنظر : وعيل ميلود ، مرجع سابق ، ص 176.

الجدول (**04/05**) : عرض المعطيات في حالة تحليل التباين الأحادي(ع ، ث ، و) :

المجتمع	حجم العينة	قيم المشاهدات الإحصائية	المجموع	متوسط العينة $\overline{Y}n.$
1	n_1	$Y_{11}, y_{12}, \ldots\ldots y_{1n}$	$T_1 = y_{1.}$	T_1/n_1
2	n_2	$Y_{21}, y_{22}, \ldots\ldots y_{2n}$	$T_2 = y_{2.}$	T_2/n_2
.	.	. . .	.	.
.	.	. . .	.	.
k	n	$Y_{k1}, y_{k2}, \ldots\ldots y_{kn}$	$T_k = y_{k.}$	T_k/n_k
-	$n = \sum ni$	-	$G = \sum T_i$	$\overline{Y} = G/n$

المصدر: محمد صبحي أبو صالح و عدنان محمد عوض ، مقدمة في الإحصاء ، مركز الكتاب الأردني ، الأردن ، **1997** ، ص**224**.

ب - استخدام الإحصائية (F) لمقارنة متوسطات المجموعات :

بهدف معرفة هل هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات تستخدم في تحليل التباين الأوحادي الإحصائية (F) التي تقارن التغير بين المجموعات (between groups) مع التغير داخل المجموعات (within groups) ، أي أن التغير الكلي عبارة عن التغير ما بين المجموعات مضافاً إليه التغير داخل المجموعات .

$$TSS = SST + SSE$$

حيث أن :

TSS : عبارة عن التغير الكلي و يعطى :

$$TSS = \sum_{i=1}^{k} \sum_{j=1}^{n} (Y_{ij} - \overline{Y})^2$$

SST : عبارة عن التغير ما بين المجموعات و يعطى :

$$SST = \sum_{i=1}^{ni} ni(\overline{Y}_i - \overline{Y})^2$$

SSE : عبارة عن التغير داخل المجموعات و يعطى :

$$SSE = \sum_{i=1}^{k} \sum_{j=1}^{ni} (Y_{ij} - \overline{Y}_i)^2$$

و عليه تكتب الإحصائية (F) كما يلي :

$$F = \frac{SST/(k-1)}{SST/(n-k)} = \frac{MST}{MSE}$$

حيث أن :

$$MST = \frac{\sum_{i=1}^{k}(Ti^2/ni) - (G^2/n)}{k-1}$$

و

$$MSE = \frac{\sum_{i=1}^{k}\sum_{j=1}^{ni} Y_{ij}^2 - \sum_{i=1}^{k}(Ti^2/ni)}{n-k}$$

ونختبر وفق هذه الإحصائية الفرضية التالية لتساوي متوسطات المجموعات :

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \ldots\ldots\ldots = \mu_k$$

ثانيا : نموذج تحليل التباين الأحادي (ع ، ذ ، و) :

يعطى هذا النموذج كما يلي :

$$Y = \mu + \alpha_1 x_1 + \alpha_2 x_2 + \alpha_3 x_3 + \ldots\ldots\ldots + \alpha_{k-1} x_{k-1} + E$$

حيث أن :

$$X_i = \begin{cases} 1 \\ -1 \\ 0 \end{cases}$$

أي : (1) حالة المجموعة i ، (-1) حالة المجموعة k ، (0) فيما عدا ذلك .

كما أن : μ هو المتوسط العام (متوسط المتوسطات) ويعطى كما يلي : $\mu = \frac{1}{K}\sum_{i=1}^{k}\mu_i$

ويتم التعبير عن معاملات النموذج μ ، α_1 ، α_2 ، α_3 ..... α_{k-1} بدلالة متوسطات المجموعات μ_1 ، μ_2 ، μ_3 ، ..... μ_{k-1} كما يلي :

α_1 : أي حالة المجموعة (1) : $\alpha_1 = \mu_1 - \mu$

α_2 : أي حالة المجموعة (2) : $\alpha_2 = \mu_2 - \mu$

α_3 : أي حالة المجموعة (3) : $\alpha_3 = \mu_3 - \mu$

. .

. .

. .

α_{k-1} : أي حالة المجموعة (k-1) : $\alpha_{k-1} = \mu_{k-1} - \mu$

وينتج أن : $\sum_{i=1}^{k-1} \alpha i = 0$.

ونختبر وفق هذا النموذج الفرضية التالية :

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \ldots\ldots = \alpha_{k-1} \Leftrightarrow \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \ldots\ldots = \mu_{k-1}$$

ويعني قبول هذه الفرضية أن متوسطات المجموعات المختلفة لا تختلف عن بعضها البعض بمعنوية إحصائية ، بينما يعني رفض هذه الفرضية أن متوسطات المجموعات تختلف عن بعضها البعض بمعنوية إحصائية.

اختبار وجود اختلافات معنوية بين المتوسطات :

نعتبر أن μ_1 ، μ_2 ، μ_3 هي المتوسطات الهامشية لقيم الانفتاح التجاري للجزائر ، مصر و السعودية على الترتيب . و أن المتوسط العام (متوسط المتوسطات) هو $\mu = 55.96$.

ونختبر وفق الإحصائية (F) الفرضية التالية لتساوي المتوسطات :

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \mu_3$$

و انطلاقاً من جدول تحليل التباين لاختبار تساوي المتوسطات الثلاثة نتحصل على :

ANOVA

OPEN

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	19485,139	2	9742,569	43,575	,000
Within Groups	13414,952	60	223,583		
Total	32900,091	62			

المصدر: الملحق رقم (10).

أي نرفض فرضية العدم التي تقول : لا توجد اختلافات ذات دلالة و معنوية إحصائية بين متوسطات المتغير الانفتاح التجاري للدول الثلاث خلال الفترة (1990-2010) أي هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية.و عليه نقول بأن درجة الانفتاح التجاري بين الدول الثلاثة خلال الفترة المذكورة مختلفة حيث كانت السعودية و الجزائر أكثر انفتاحا من مصر و أشرنا في الجانب النظري بأن ذلك راجع إلى الصادرات النفطية و التي لو لم تكن لما كانت هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الدول الثلاثة .

ب- نموذج تحليل التباين الأحادي (ع ، ذ ، و) :

انطلاقـاً من النتائج السابقة يعطى هذا النموذج كما يلي :

$$Y = 55.96 + \alpha_1 x_1 + \alpha_2 x_2 + \alpha_3 x_3$$

حيث أن :

$$X_i = \begin{cases} 1 \\ -1 \\ 0 \end{cases}$$

أي : (1) حالة المجموعة i ، (-1) حالة المجموعة k ، (0) فيما عدا ذلك .

كما أن : μ هو المتوسط العام (متوسط المتوسطات) ويعطى كما يلي : $\mu = \frac{1}{K}\sum_{i=1}^{k}\mu_i$ =55.96

ويتم التعبير عن معاملات النموذج α_1 ، α_2 ، α_3 بدلالة المتوسطات μ_1 ، μ_2 ، μ_3 ،كما يلي :

α_1 : أي حالة الجزائر : α_1=53.04 -55.69 = -2.65

α_2 : أي حالة مصر : α_2= 36.04 - 55.69 = -19.65

α_3 : أي حالة السعودية : α_3= 78.82 - 55.96 = 23.13

وينتج أن : $\sum_{i=1}^{k-1}\alpha i = 0$.

وعليه نقول أنه توجد اختلافات معنوية في درجة الانفتاح التجاري للدول الثلاثة خلال الفترة (1990-2010) .

المبحث الثاني: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

تعتبر ظاهرة العولمة الاقتصادية أهم ما شهدته الساحة الاقتصادية الدولية من تغيرات و مستجدات خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن ، و يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كمظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية الرئيسيين ، فالاتجاه الاقتصادي العالمي الحديث القائم على فلسفة اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي داخليا و خارجيا جعل من الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القضايا التي تعنى بها السياسات الاقتصادية لمختلف الدول و خاصة النامية منها و التي عرفت مشاكل إخفاق التجارب التنموية المختلفة أو ذات التوجه الداخلي و خاصة ظاهرة المديونية الخارجية المرتفعة و العجز عن تمويل برامج التنمية المتعددة ، و رغم جدلية الايجابيات و السلبيات التي تحط بالاستثمار الأجنبي المباشر هناك إدراك عالمي من قبل أغلب دول العالم عن حتمية الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره بديل لعملية التمويل التقليدي المكلف للتنمية و محفز بارز للنمو الاقتصادي و عامل مباشر في التقليل من البطالة و توفير مناصب الشغل .

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث (السياسات العامة و الحوافز):

بطريقة طوعية أو تحت ضغوط التوجهات الاقتصادية الحديثة التي أشرنا إليها ، و التي في مقدمتها العولمة الاقتصادية المدعومة بالاتجاه الليبرالي العالمي ، سعت كل من الجزائر ومصر و السعودية إلى تكييف سياساتها الاقتصادية و الانفتاح و التنافس من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و قد أفرز التنافس العالمي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة من المحددات أو المتطلبات الجاذبة لهذه الاستثمارات أو ما يسمى بالامتيازات و الحوافز الممنوحة لجذب أكبر قدر منها ، وفي هذا الإطار تبنت الدول الثلاث مجموعة من السياسيات التحفيزية على أوجع عدة بهدف تهيئة المناخ المناسب للحصول على حصة واسعة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصادياتها ، و فيما يلي سنتناول السياسات العامة ازاءه و الحوافز المختلفة التي تبنتها كل دولة من الدول الثلاث.

أولا: الجزائر:

عمدت الجزائر على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة الأعمال، بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفي هذا الإطار احتوت التشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها حاليا على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر. وأيضا تتمتع الجزائر بعوامل جذب تقليدية وهي اتساع حجم السوق واحتمالات نموه والبنية الأساسية التحتية والموارد الطبيعية. و نتناول فيما يلي مختلف السياسات التي اعتمدتها الجزائر من أجل تحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- التشريعات و القوانين :

أصدرت الجزائر مجموعة متتالية من التشريعات و القوانين ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي بهدف تحسين جاذبيتها له ، و من أهم هذه القوانين نجد:

- قانون النقد و القرض 1990(*) :

يعتبر القانون 10/90 للنقد و القرض الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ، و قد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار[1] ، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر ، كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري ، كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك ، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم و مراقبة مستقلة ، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و الخاص دون تمييز ، و لقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا و صريحا .

- قانون 1993 (*) :

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 1993/10/5 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية المواتية لجلب الاستثمار الخاص ، و خاصة الأجنبي إلى الجزائر ، فبعد ما كانت الاستثمارات حكرا على القطاع العام و تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص و أهمها ، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من القوانين و التنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار ، فالقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد ، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات ، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بن المستثمرين ، سواء العموميين أو الخاص ، محليين أو أجانب ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية

(*) – القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 39.

(1) – الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 196.

(*) – المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 المتعلق بترقية الاستثمار ، العدد 39.

النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها ، لقد منح قانون الاستثمار جملة من الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار.

- **قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001** (*) :

لقد دعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار ، حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين و الأجانب ، و بهذا يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقية كل نشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها.

ب- الإطار المؤسسي:

إضافة إلى القوانين التي صدرت تترى لتنظيم البيئة التشريعية و تكييفها مع ما يشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية أنشأت الدولة الجزائرية مجموعة من المؤسسات تعنى بشؤون الاستثمارات الخاصة بصفة عامة و من أهم هذه المؤسسات نجد :

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة و تتمثل صلاحياته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، و تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات و شروط الاستفادة من الحوافز.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و هي بديل عن وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 ، و تتمثل مهمتها الأساسية في تطوير و متابعة عمليات الاستثمار و تسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.
- إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات الصلة بالاستثمار، و يملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.
- صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل علة تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار ، و تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع كتهيئة المناطق الصناعية و توصيل المرافق الضرورية كالكهرباء و الغاز و الماء و الهاتف و تعبيد الطرقات.

(*) – المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 المتعلق بترقية الاستثمار ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 39.

ثانيا: مصر:

قامت الحكومة المصرية وخصوصاً بعد المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد المصري قبل مرحلة الإصلاح باتخاذ وإتباع العديد من السياسات والإجراءات الكفيلة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بل اعتبرت تلك السياسات التشجيعية جزءاً مهماً من برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي اتبعت به مصر توصيات صندوق النقد الدولي الذي وجهها بدوره إلى اتخاذ الخطوات السريعة والفاعلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك شرعت مصر لإصدار العديد من القوانين المشجعة والضامنة للاستثمار الأجنبي وعملت على توفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال العديد من السياسات والإجراءات ومن أهمها:

أ- التشريعات و القوانين :

أصدرت مصر العديد من القوانين والتشريعات كان الغرض منها إعداد البنية القانونية الأساسية التي تسمح للاقتصاد المصري بالانفتاح والتحرر والتي تسهم بزيادة دور الاستثمار الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية لمصر وذلك تأكيداً على الدور المتصاعد لرأس المال الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ومن أهم تلك القوانين:

- صدور القانون رقم/43/لسنة 1974 في شأن تنظيم استثمار رأس المال العربي والأجنبي، والمناطق الحرة وكان بمثابة الإعلان الرسمي لسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر.
- صدور القانون رقم/32/لسنة 1977 ولتلافي أوجه القصور والنقص في القانون/43/ مؤكداً منح بعض المزايا الضريبية والجمركية وغيرها.
- صدور القانون رقم/59/لسنة 1979 في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة والذي يعبر عن الحاجة إلى غزو الصحراء وإنشاء مجتمعات حضارية جديدة تكون مركزاً للجذب الاستثماري والنمو الاقتصادي في مصر.
- صدور قانون رقم/159/لسنة 1981 لتشجيع الاستثمارات الخاصة الذي ترتب على صدوره إعطاء دفعة لرؤوس الأموال المصرية الخاصة والسماح لرؤوس الأموال العربية والأجنبية لتأسيس الشركات المساهمة حيث تصل إلى (51%) من رأس مال الشركة المطروحة للاكتتاب من دون الحاجة إلى موافقة الهيئة العامة للاستثمار.
- صدور قانون رقم/230/لسنة 1989 الذي ظهر نتيجة لضآلة النتائج التي تمخضت عن قوانين الاستثمار السابقة وظهور متغيرات أخرى اقتصادية واجتماعية.
- صدور قانون رقم/100/لسنة 1996 ليسمح بمنح الالتزام للمستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء.
- صدور قانون رقم/8/لسنة 1997 والذي يقدم الكثير من المزايا والضمانات والإعفاءات للمستثمر الأجنبي.

ويعتبر القانون رقم/8/لسنة 1997 والذي جاء بعنوان قانون ضمانات وحوافز الاستثمار من أهم هذه القوانين حيث يقدم العديد من الحوافز للاستثمار الأجنبي وخاصة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية ويشجع هذا القانون توظيف الاستثمارات في مجموعة كبيرة من القطاعات الاقتصادية من أهمها قطاعات الصناعة والتغذية والأدوية والنقل وخدمات التنقيب للنفظ والمعلوماتية وغيرها من القطاعات المهمة في الاقتصاد ولتشجيع هذه الاستثمارات يقدم القانون رقم/8/ مجموعة من الحوافز أهمها:

1- إعفاء الشركات من الضرائب على الأرباح لمدة /5 سنوات/ وقد تمتد هذه المدة الى عشر سنوات إذا كانت الاستثمارات في المناطق الصناعية الجديدة، كذلك يمكن أن تمتد هذه المدة إلى (20 سنة) إذا كان الاستثمار في المناطق النامية.
2- تقدير قيمة الرسوم الجمركية بنسبة 5% على الآلات والمعدات المستوردة لغرض تنفيذ المشروع شرط موافقة هيئة الاستثمار على كل الواردات.
3- إعطاء ضمانات ضد تأميم ومصادرة الأرصدة المستثمرة طبقاً لهذا القانون.
4- يسمح هذا القانون بإعادة تحويل الأرباح المترتبة على الاستثمار للخارج.
5- يعطي القانون ضماناً بعدم التدخل الإداري لتحديد السعر أو هامش الربح للمنتجات التي تباع نتيجة الاستثمار.

كذلك أصدرت الحكومة المصرية القانون رقم/158/لعام 1997 الخاص بسوق المال وفي عام 2002 أصدرت الحكومة القانون رقم/83/لعام 2002 الخاص بتنظيم إنشاء المناطق الحرة والذي يوفر إعفاءات جمركية لمعظم السلع المستوردة لمشاريع المناطق الحرة كما تعفي صادرات هذه المناطق من الرسوم على الصادرات على أن تفرض ضريبة (1%) على كافة السلع الداخلة والخارجة من المناطق الحرة وطبقاً لقانون رقم/83/لعام 2002 تم حتى عام 2004 إنشاء مناطق اقتصادية خاصة بلغ عدد الشركات العاملة والمسجلة فيها (778) شركة برأس مال يقدربـ (18) مليار دولار ويصل عدد العاملين في هذه الشركات إلى حوالي 115000 عامل.

ويلاحظ من خلال إصدار القوانين المشار إليها إن الحكومة بذلت جهداً متميزاً لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الغطاء القانوني والتشريعي لعمل الاستثمار الخاص بما في ذلك استثمار الشركات متعدية الجنسية، من خلال إصدار قوانين الشركات وقانون حماية الملكية الفكرية وقانون المنافسة وقانون تسوية المنازعات.

ب- الإطار المؤسسي:

اهتمت الحكومة المصرية في إطار الإصلاح الاقتصادي بإصلاح وتطوير الهياكل المؤسسية من خلال الحوافز التي تعزز الإنتاجية والفعالية واعتمدت في ذلك على تجارب البلدان الأخرى لتحسين البيئة المؤسسية وإجراء الإصلاحات الضرورية، كما اعتبر وجود وكالة قوية لإنفاذ القوانين أمراً جوهرياً لتنفيذ هذه الإصلاحات وللمساعدة على تنشيط دور الأسواق المالية في حشد الادخار وتوزيع الموارد بطريقة فعالة، وإن تشجيع وتسهيل الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي كان الهدف الرئيسي لقيام الحكومة بإنشاء تلك الهيئات والتي من أهمها:

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:

تأكيداً على الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار في دعم برنامج التنمية الوطنية قامت الحكومة بإنشاء هيئة متخصصة لدراسة وتنظيم وتحفيز وتحسين الاستثمار في مصر من أجل تحسين مناخ الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تقوم الهيئة بترشيد وتسهيل عملية الاستثمار بواسطة تخفيض الوقت الذي تستغرقه وعدد الوثائق التي تلتزم لتسجيل الشركات وتبسيط الإجراءات المرتبطة بذلك ، إضافة إلى إلغاء القيود التنظيمية التي تخضع لها أنشطة الأعمال بغية إيجاد بيئة استثمارية تنافسية كما للهيئة أهداف أخرى أهمها[1]:

- تطبيق قوانين الاستثمار التي تصدرها الحكومة.
- إنشاء وتسجيل الشركات.
- إدارة عشر مناطق حرة و أربعة مناطق صناعية تغطي جميع أنحاء مصر.
- التمويل العقاري حيث تقوم الهيئة بتحسين عقود التمويل العقاري.
- الترويج للفرص الاستثمارية بمصر.
- القيام بأبحاث السوق والدراسات الاستثمارية.
- رعاية المستثمرين العاملين في مصر (محليين أو أجانب).
- تنظيم المؤتمرات وورش العمل وبناء العلاقات مع الجهات غير الحكومية والمستثمرين المصريين بالخارج ، فضلاً عن تنشيط العلاقات مع الجهات الحكومية ، وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية ذات الاختصاص.
- العمل على تحسين مناخ الاستثمار.

ومن أجل دعم نشاط هذه الهيئة قامت الحكومة بإنشاء وزارة الاستثمار في عام 2004 ككيان مستقل متخصص بالإشراف على عمليات الاستثمار (المحلي والأجنبي) وجعلت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تابعة لتلك الوزارة.

---

[1] – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، إصلاح المؤسسات الاقتصادية في دول الاسكوا – حالة مصر و سوريا – ، الأمم المتحدة ، 1999، ص 31 و 38.

- **الهيئة العامة لسوق المال:**

أنشئ قانون رأس المال (رقم 95 لعام 1992) الهيئة العامة لسوق المال وجعل منها سلطة منظمة تضطلع بالمسؤولية عن جميع المسائل المرتبطة بسوق الأوراق المالية ، وقد نظمت هذه السوق باعتبارها وسيلة لتمويل مؤسسات الأعمال في الأجلين المتوسط والطويل ، وكذلك له دور محوري في تعبئة الادخار وتخصيص الموارد، فهذه السوق هي المصدر الأولي لتكوين رأس المال والتمويل الطويل الأجل ، وتمهيد السبيل للاستثمار المحلي ولورود الاستثمار الأجنبي المباشر على حد سواء ، وتتلقى هذه السوق دعماً إضافياً من الحكومة إلا إنها أداة مقيدة في السياسة الاقتصادية الوطنية ، وأهم ما تحققه هذا السوق هو توسيع نطاق ملكية الأصول الاقتصادية فتوسع بالتالي قاعدة المستثمرين وفقاً لأهداف الخصخصة[1].

ثالثا: السعودية:

حرصت السعودية منذ تبنيها نظام الاقتصاد الحر القائم على الخطط الاقتصادية للتنمية على تهيئة مناخ مشجع للاستثمار المحلي و الأجنبي على أراضيها نظرا لأهميته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال التشريعات و القوانين و الإطار المؤسسي المرافق و المنظم لعملية الاستثمار بصفة عامة.

أ- **التشريعات و القوانين :**

أصدرت السعودية عدة أنظمة لتنظيم الاستثمار الأجنبي فيها ، و تم تطوير هذه الأنظمة بما يحقق جذب المزيد من الاستثمارات ، ويمكن استعراض هذه الأنظمة فيما يلي[2]:

1- نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر في عام 1376 هـ ، وقد نص هذا النظام على أن لا تقل نسبة مشاركة رأس المال الوطني في المشروعات المشتركة عن 51% من إجمالي تمويل الاستثمار.
2- نظام الاستثمار الأجنبي الصادر في عام 1383 هـ ، الذي احتوى على عدد من الحوافز التشجيعية لاستثمار رأس المال الأجنبي و ذلك لجلب رؤوس الأموال و الخبرة الأجنبية التي تحتاجها المملكة.
3- نظام استثمار رأس المال الأجنبي الصادر في 1399/02/02 هـ الذي احتوى على العديد من الحوافز و المقومات لجذب المزيد من الاستثمارات إلى المملكة.

---

[1] – المرجع السابق ، ص 36 .

[2] – بندر بن سالم الزهراني ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 2004 ، ص35.

4- نظام الاستثمار الأجنبي الحالي الصادر في 1421/01/05هـ الذي يختلف مع مجموعة الأنظمة و القرارات التي سبق إصدارها ، بحيث يفي بمتطلبات المرحلة الحالية ، إذ احتوى على المزيد من الحوافز شاملا امتلاك المستثمر الأجنبي لـ100% من مشروعه و بناء مسكن موظفيه.

ب- الإطار المؤسسي:

سنحاول التركيز على أهم مؤسسة في المملكة العربية السعودية و المتمثلة في الهيئة العامة للاستثمار و بالخصوص المركز الوطني للتنافسية ضمن منظومة الهيئة العامة للاستثمار في السعودية.

الهيئة العامة للاستثمار:

تختص الهيئة بالعناية بشؤون الاستثمار في المملكة العربية السعودية ، و تقوم بإعداد سياسات الدولة في مجال تنمية و زيادة الاستثمار المحلي و العربي و الأجنبي و رفعها للمجلس الأعلى الاقتصادي ، و تتمثل هذه السياسات على سبيل المثال لا الحصر في العناصر التالية[1]:

- زيادة الدخل الوطني و تنويع مصادره.
- نقل التقنية و توطينها.
- تنمية الصادرات.
- تنمية الموارد المحلية ، مع توفير وظائف ذات مردود اقتصادي و تأهيلي عال للمواطنين.
- تعزيز المنافسة و تحسين الخدمات و المنتجات و تنويع الخيارات أمام المستهلكين.
- تكامل الاستثمارات في المملكة العربية السعودية.
- الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها المملكة و كل منطقة فيها على حدة.
- تحديد الأبعاد الإستراتيجية للاستثمار و أولوياته.
- مراعاة المحافظة على البيئة في مشروعات الاستثمار.

لقد وضعت الهيئة في رؤيتها الإستراتيجية هدفا واضحا و هاما للبرنامج التنموي ، يمر الطريق إليه بثلاث مبادرات رئيسية هي على النحو التالي:

- تحويل عملية إدارة التنافسية إلى جهد مؤسسي.
- بناء قواعد للتنافسية.
- تحديد الأفضل تنافسيا في ثلاث قطاعات محددة.

---

[1] – يحياوي سمير ، الاستثمار العربي البيني بين الواقع و التحديات في ظل الرهانات الحديثة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر -3- ،الجزائر ، 2011 ، ص 237 .

كما تعمل الهيئة و بصورة تدريجية و مستمرة بالتنسيق مع الجهات الحكومية من أجل معالجة التحديات التي تواجه القطاعات الاستثمارية في المملكة ، سواء التي حددتها الإستراتيجية كقطاعات تمتلك فيها المملكة ميزة نسبية أو حتى القطاعات الأخرى ، و منها دعم قطاع الاتصالات من خلال اتفاقية وقعتها الهيئة مع هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات ، من أجل رفع تنافسية قطاع تقنية المعلومات في المملكة في سياق تطبيقها لبرنامجها التنموي.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الثلاث :

في سياق التنافس العالمي و العربي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تشذ الجزائر و مصر و السعودية عن هذا التنافس ، فقد اتخذت كل دولة مجموعة من الإجراءات كما رأينا سابقا تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي ، و تشترك الدول الثلاث في الكثير من الجوانب المشتركة الخاصة بالسياسات العامة إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر مع اختلافات بسيطة ترجع إلى خصوصية كل دولة سواء من ناحية الهيكل الاقتصادي أو النظام الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي الداخلي أو الموقع الجغرافي أو المستويات الأولية من التنمية في مختلف القطاعات ، و فيما يلي نتناول حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و العوامل المرتبطة به على سبيل المقارنة بين الدول الثلاث .

أولا: الجزائر:

في البداية نقول أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص المناخ القانوني والمناخ المؤسساتي والانفتاح الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه ، ساعد كثيرًا في تحقيق بعض التدفقات من الاستثمارات سوءا كانت عربية أو أجنبية لكن تبقى هذه التدفقات ضعيفة مقارنة بالتدفقات العربية والعالمية ، و يمكن أن نقسم حصيلة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى فترتين أساسيتين ، الفترة الأولى 1990- 2000 و هي فترة ذات خصوصية كبيرة حيث عرفت الجزائر اضطرابات سياسية خطيرة أثرت على المنظومة الاقتصادية للدولة بشكل عام و على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص ، لعلى اعتبار الاستقرار السياسي و السلم الاجتماعي من أهم العوامل و المحددات التي تحكم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول ، فقد كانت حصيلة هذه التدفقات جد منخفضة و خاصة في بداية التسعينات حيث كانت الأزمة السياسية و الاقتصادية في الجزائر على أوجها ، فكانت الحصيلة خلال السنوات 1990، 1991 ، 1992 ، 1993 ، 1994 ، 1995 على الترتيب كما يلي 40 مليون دولار ، 80 مليون دولار ، 30 مليون دولار ، 00 مليون دولار، 00 مليون دولار ، 00 مليون دولار . أما خلال السنوات 1996 ، 1997 ، 1998 ، 1999 ، 2000 فقد كانت حصيلة التدفقات على الترتيب 270 مليون دولار ، 260 مليون دولار ، 606.6 مليون دولار ،

291.6 مليون دولار ، 280.1 مليون دولار و هذا راجع إلى بداية استقرار الأوضاع السياسية و الأمنية بالإضافة إلى التحفيزات التي جاء بها قانون 1996 الخاص بالاستثمار.

أما الفترة الثانية 2000- 2010 فقد تحسنت حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير مقارنة مع فترة التسعينات حيث بلغت خلال السنوات 1107.9 مليون دولار ، 1081.1 مليون دولار ، 1795.4 مليون دولار ، 2746 مليون دولار ، 2264 مليون دولار خلا ل السنوات 2001 ، 2006 ، 2007 ، 2009 ، 2010 على الترتيب و هذا التحسن راجع أيضا إلى استمرار استعادة الجزائر للاستقرار السياسي و تقديم المزيد من التحفيزات و تهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي.

ثانيا: مصر:

تتمتع مصر بمزايا نسبية عديدة تجعلها مصدر جذب للاستثمار ، فمصر لديها سوق محلية كبيرة ، موقع استراتيجي في الإقليم ، قاعدة صناعية كبيرة ، قوة عمل ذات أسعار تنافسية بالإضافة إلى توفر المواد الطبيعية ، وقد عملت الدولة المصرية على زيادة ميزاتها التنافسية كي تتمكن من الحصول على كميات متزايدة من الاستثمار سواء كان عربيا أو أجنبيا.

لقد اتجهت منذ أوائل التسعينيات إلى إتباع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، يهدف إلى تأكيد الاتجاه نحو الاعتماد على مزيد من قوى السوق والمضي قدمًا في سياسات جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية والعربية ، ومواصلة تحرير الاقتصاد مع إدخال تعديلات في هيكل الاقتصاد المصري من أجل التحول نحو الخصخصة والاعتماد على القطاع الخاص ، كما عملت الدولة على تحسين المناخ التشريعي والتنظيمي للاستثمار كما أشرنا سابقا.ووفق هذا الإطار حققت مصر خلال الفترة 1990- 2010 تدفقات مطردة مع عبر السنوات ماعدا التراجع الناتج عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث تراجعت قليلة مقارنة مع السنوات السابقة ، ورغم ذلك إلا أن هذه التدفقات تبقى محدودة جدا إذا ماقورنت بما حققته بعض دول العالم و خاصة الاقتصاديات الناشئة كدول جنوب شرق آسيا ، فقد حققت مصر خلال عشرية التسعينات متوسط قدر بـــ730.03 مليون دولار خلال الفترة 1990- 1995 و متوسط قدره 919.09 مليون دولار خلال الفترة 1996- 2000 ، بينما حققت خلال عشرية 2001- 2010 تدفقات قدرت بـــ509.9 مليون دولار ، 237.4 مليون دولار ، 5375.6 مليون دولار 9494.6 مليون دولار ، 6711.6 مليون دولار ، 6385.6 مليون دولار خلال السنوات 2001 ، 2003 ، 2005 ، 2008 ، 2009 ، 2010 على الترتيب ، وقد كانت مستويات هذه التدفقات أحسن من تلك المسجلة في الجزائر من حيث الكمية و رتابة التطور خلال الفترة 1990- 2010 نظرا للاستقرار الذي تمتعت به مصر خلال فترة التسعينات عكس الجزائر

، فلم تؤثر الجوانب الأمنية كثيرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر عدا أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كما أشرنا سابقا.

ثالثا: السعودية:

المملكة العربية السعودية تعتبر من بين الدول العربية التي تقوم بتصدير و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فهي تحتل المرتبة الأولى في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و بالمقابل هي متواجدة بين خمس دول الأولى التي تقوم بتصدير الاستثمار الأجنبي المباشر ، و قد ساعدها على ذلك العديد من العوامل حيث كانت السباقة عربيا في انتهاج اقتصاد السوق ذو التوجه الانفتاحي داخليا أو خارجيا بالإضافة إلى الاستقرار السياسي و كبير حجم الاقتصاد (الأولى عربيا) و المستويات المتميزة الخاصة بالتنمية البشرية و مستويات الدخل و البنية التحتية الجيدة بمختلف أنواعها و الخصوصية المرتبطة بالعوائد النفطية الكبيرة ، و قد كانت مستويات تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1990- 2010 مشابهة للحالة المصرية من حيث الرتابة و التطور عبر الزمن عدا انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حيث شهدت بعض التراجع تماما كما في الحالة المصرية ، غير أنها كانت أكبر من تلك المحققة في الحالة المصرية و أيضا الجزائرية . ، فقد حققت السعودية خلال عشرية التسعينات متوسط قدر بـــ363 مليون دولار خلال الفترة 1990- 1995 و متوسط قدره 104.2 مليون دولار خلال الفترة 1996- 2000 ، بينما حققت خلال عشرية 2001- 2010 تدفقات قدرت بـــ504 مليون دولار ، 778.46 مليون دولار ، 12097 مليون دولار 38151.1 مليون دولار ، 32100 مليون دولار ، 28105 مليون دولار خلال السنوات 2001 ، 2003 ، 2005 ، 2008 ، 2009 ، 2010 على الترتيب ، وقد كانت مستويات هذه التدفقات و خاصة مع نهاية عشرية الألفية أحسن من تلك المسجلة في الجزائر و مصر من حيث الكمية نظرا لبرامج الشراكة التي أبرمتها السعودية مع العديد من الدول سواء العربية أو الآسيوية أو الأوروبية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل (02/05) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، مصر ، السعودية (2003- 2010):

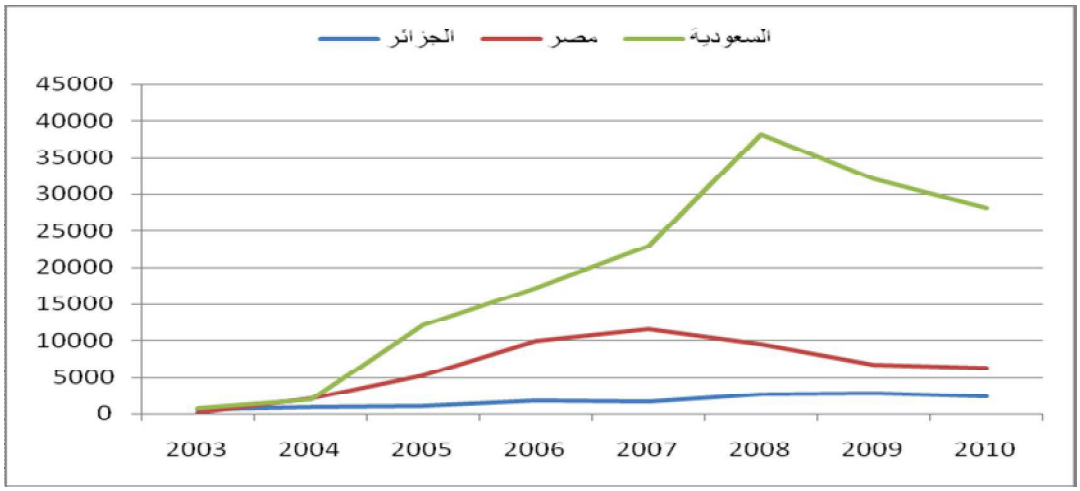

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات موقع : www.sesrtcic.org.

التوزيع القطاعي للاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى الدول الثلاث[1]:

لقد أثبتت الكثير من البيانات التي بحوزتنا أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى الدول الثلاث وجهت في حقيقتها إلى مختلف القطاعات الحيوية فيها، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه تفاوت حجم الاستثمار المباشر الأجنبي سواء من خلال المشاريع، والحصص تفاوتا ملحوظا فيما بين القطاعات الاقتصادية للدول الثلاث.

وعند القراءة الواضحة لتلك البيانات ، يتبين لنا أن قطاع الصناعة بما فيه التعدين احتل الريادة في الدول الثلاث على السواء ، يليه قطاع الخدمات بما فيه الصحة والسياحة ، ثم قطاع الإنشاء ، وأخيرا قطاع الزراعة، ولكن كل هذا بنسب متفاوتة فيها في الدول الثلاث.

ولأجل الإبراز الجلي للتوزيع القطاعي ، نرى أنه من الأجدر أن نوضح ذلك على مستوى كل دولة.

أولا: الجزائر:

بحسب الإحصائيات المتعلقة بمشاريع الشراكة حسب القطاعات التي تم نشرها من قبل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات في الجزائر ، فإنه خلال الفترة من 1993/11/13 إلى غاية 2000/12/31 استحوذ القطاع الصناعي على حصة الأسد بـــ 233 مشروعا، بما يعادل 53 % من الإجمالي، يليه قطاع الخدمات بـــ 75 مشروعا بما يعادل 19 %، وهذا ما يتبين من خلال الجدول الآتي:

[1] – فارس فضيل ، مرجع سابق ، ص 297 .

الجدول (05/05): توزيع مشاريع الشراكة حسب القطاعات الأساسية في الجزائر(1993-2000):

القطاعات	الصناعة	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	التجارة	الزراعة	السياحة	الصحة
عدد المشاريع	233	75	38	18	16	15	02
النسبة المئوية	53	19	11	6	5	5	1

المصدر: منشورات وكالة APSI .

ثانيا: مصر:

تشير النتائج التي يتضمنها الجدول الآتي بخصوص التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، عبر الشركات المقامة وتكاليفها الاستثمارية، أن قطاع الصناعة فيها حظي بـــ 4872 شركة صناعية بتكاليف استثمارية قدرت بـــ 67834 مليون جنيه برأس المال المصدر قدر بـــ 35348 مليون جنيه، يليها قطاع السياحة، ثم القطاع الإنشائي و بقية القطاعات.

الجدول (06/05): التوزيع القطاعي للمشاريع المشتركة في مصر إلى غاية نهاية 1999 (مليون جنيه)

البيان	الشركات الصناعية	الشركات الزراعية	الشركات الإنشائية	الشركات السياحية	الشركات التمويلية	الشركات الخدمية
عدد الشركات	4872	572	299	1030	384	662
التكاليف	67834	11245	17046	47708	17191	13061
رأسمال مصدر	39	6,05	10	27,5	7	9,8

المصدر: منشورات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة- مصر-.

ثالثا: السعودية:

إلى غاية جوان 1999 أكدت النتائج بخصوص التوزيع القطاعي لتدفقاته الواردة إلى المملكة السعودية، أن قطاع الصناعة حظي بـــ 843 مشروعا بقيمة إجمالية قدرها 35062 مليون دولار، يليه قطاع الخدمات بـــ 318 مشروعا بقيمة 3491 مليون دولار، أما بالنسبة للقطاع الزراعي جاء في المؤخرة بـــ 9 مشاريع فقط قدرت قيمتها بـــ 45 مليون دولار وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (07/05) التوزيع القطاعي للمشاريع المشتركة في المملكة إلى غاية جوان 1999 (مليون دولار)

القطاعات	الصناعة	الخدمات	الإنشاء	التعدين	الزراعة
عدد المشاريع	843	318	322	67	9
القيمة	35063	3491	423	48	45
النسبة المئوية	89,75	08,94	01,08	00,12	00,11

المصدر: منشورات المركز الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية – السعودية–

2- تحليل كمي قياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث[1]:

نستعرض فيما يلي بعض أدوات التحليل القياسي لمعرفة مختف أوجه أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث ، و ذلك عن طريق معاملات الارتباط من معرفة مدى ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي و النماذج الانحدارية من أجل تحديد درجة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، و أخيرا نستخدم تقنية تحليل التباين من أجل معرفة مدى دلالة و معنوية الاختلافات الموجودة بين الدول الثلاث فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990- 2010.

أولا: الجزائر:

أ- الارتباطات:

بعد حساب معامل الارتباط بين متغير الناتج المحلي الإجمالي و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وجدنا قيمته مساوية لـ $r=0.946$ و هي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ و عليه نقول بأن هناك علاقة قوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي و من ثم النمو الاقتصادي (الملحق 11).

ب- معادلة الانحدار:

يأخذ النموذج الانحداري الخطي البسيط متغير النمو الاقتصادي و الذي نعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (gdp) كمتغير تابع ، و متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) كمتغير مستقل و كانت نتائج التقدير على النحو الآتي (الملحق 12):

$$gdp = 24669 + 53.649fdi$$
$$(5114.6) \quad (4.225)$$

$$R^2 = 0.894 \qquad Obs = 21$$

[1] – كافة التقديرات الإحصائية (الوصفية و القياسية) محسوبة باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS (أنظر الملاحق).

تشير الإحصائية F (P-Value=0.000) إلى معنوية النموذج ، و أيضا معامل التحديد R^2 يشير إلى معنوية النموذج (أنظر الملحق 12) ، وتشير الإحصائية T (P-Value=0.000) الخاصة بمعلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود أثر موجب و ذا دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة المذكورة بحيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة (1 مليون دولار) فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد بـ53.649 مليون دولار.

ثانيا: مصر:

أ- الارتباطات:

بعد حساب معامل الارتباط بين متغير الناتج المحلي الإجمالي و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وجدنا قيمته مساوية لـ r=0.709 و هي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.01 و عليه نقول بأن هناك علاقة قوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي و من ثم النمو الاقتصادي (الملحق 11).

ب- معادلة الانحدار:

يأخذ النموذج الانحداري الخطي البسيط متغير النمو الاقتصادي و الذي نعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (gdp) كمتغير تابع ، و متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) كمتغير مستقل و كانت نتائج التقدير على النحو الآتي (الملحق 13):

$$gdp = 61976.68 + 9.335fdi$$
$$(9911.32) \quad (2.131)$$

$$R^2 = 0.502 \qquad Obs = 21$$

تشير الإحصائية F (P-Value=0.000) إلى معنوية النموذج ، و أيضا معامل التحديد R^2 يشير إلى معنوية النموذج (أنظر الملحق 13) ، وتشير الإحصائية T (P-Value=0.000) الخاصة بمعلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود أثر موجب و ذا دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة المذكورة بحيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة (1 مليون دولار) فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد بـ9.335 مليون دولار.

ثالثا: السعودية:

أ- الارتباطات:

بعد حساب معامل الارتباط بين متغير الناتج المحلي الإجمالي و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وجدنا قيمته مساوية لـ r=0.940 و هي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.01 و عليه نقول بأن هناك علاقة قوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي و من ثم النمو الاقتصادي (الملحق 11).

ب- معادلة الانحدار:

يأخذ النموذج الانحداري الخطي البسيط متغير النمو الاقتصادي و الذي نعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (gdp) كمتغير تابع ، و متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) كمتغير مستقل و كانت نتائج التقدير على النحو الآتي (الملحق 14):

$$gdp = \underset{(10686)}{155229.8} + \underset{(0.752)}{9.045}fdi$$

$$R^2 = 0.884 \qquad Obs = 21$$

تشير الإحصائية F (P-Value=0.000) إلى معنوية النموذج ، و أيضا معامل التحديد R^2 يشير إلى معنوية النموذج (أنظر الملحق 14) ، وتشير الإحصائية T (P-Value=0.000) الخاصة بمعلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود أثر موجب و ذا دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة المذكورة بحيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة (1 مليون دولار) فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد بـ9.045 مليون دولار.

من خلال النتائج السابقة نستنتج أن الدول الثلاث تشترك في الأثر الموجب و ذا الدلالة الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، كما أن هناك علاقة ارتباط قوية و ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

تحليل التباينات (الاختلافات):

بما أن صورة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2010 للدول الثلاث متقاربة ، سنحاول الآن معرفة درجة الاختلاف و التباين بين هذه الدول فيما يخص حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة خلال الفترة السابقة من خلال معرفة المعنوية الإحصائية لدرجة التباين و بناء نموذج تحليل التباين الأوحادي ذي العامل الثابت الواحد.

نعتبر أن μ_1 ، μ_2 ، μ_3 هي المتوسطات الهامشية لقيم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلي للجزائر ، مصر و السعودية على الترتيب . و أن المتوسط العام (متوسط المتوسطات) هو μ =3760.01 .

ونختبر وفق الإحصائية (F) الفرضية التالية لتساوي المتوسطات :

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \mu_3$$

و انطلاقاً من جدول تحليل التباين لاختبار تساوي المتوسطات الثلاثة نتحصل على :

ANOVA

FDI

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4,8E+08	2	2,4E+08	4,293	,018
Within Groups	3,4E+09	60	5,6E+07		
Total	3,8E+09	62			

المصدر: الملحق رقم (15).

أي نرفض فرضية العدم التي تقول : لا توجد اختلافات ذات دلالة و معنوية إحصائية بين متوسطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الثلاث خلال الفترة (1990-2010) (عدا مستوى المعنوية α=0.01) أي هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية. و عليه نقول بأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الثلاث خلال الفترة المذكورة مختلفة حيث كانت السعودية أكثر جذبا لهذه الاستثمارات ثم مصر ثم الجزائر.

و انطلاقاً من النتائج السابقة يعطى نموذج تحليل التباين الأحادي ذي العامل الثابت الواحد كما يلي :

$$Y = 3760.01 + \alpha_1 x_1 + \alpha_2 x_2 + \alpha_3 x_3$$

حيث أن :

$$X_i = \begin{cases} 1 \\ -1 \\ 0 \end{cases}$$

أي : (1) حالة المجموعة i ، (-1) حالة المجموعة k ، (0) فيما عدا ذلك .

كما أن : μ هو المتوسط العام (متوسط المتوسطات) ويعطى كما يلي : $\mu = \frac{1}{K}\sum_{i=1}^{k}\mu_i$ =3760.01

ويتم التعبير عن معاملات النموذج α_1 ، α_2 ، α_3 بدلالة المتوسطات μ_1 ، μ_2 ، μ_3 ،كما يلي :

α_1 : أي حالة الجزائر : α_1=842.31 -3760.01 = -2917.7

α_2 : أي حالة مصر : α_2= 2971.52 - 3760.01 = -788.49

α_3 : أي حالة السعودية : α_3= 7466.21 - 3760.01 = 3706.2

وينتج أن : $\sum_{i=1}^{k-1}\alpha i = 0$.

وعليه نقول أنه توجد اختلافات معنوية في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول الثلاثة خلال الفترة (1990-2010) .

المبحث الثالث: تحليل أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي:

كان ينظر إلى مركبات الرأسمال البشري و على وجه الخصوص التعليم على أنه تكلفة إضافية و عبء على الاقتصاد و التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي من خلال حجم الإنفاق العام الموجه لمختلف القطاعات التي تعنى بمسألة التربية و التعليم و التكوين المهني ، و لكن بعد نهاية عقد الثمانينات وخاصة بعد الدراسات العلمية التي قام بها كل من R.Barro و Sala-i-Martin خلال فترة التسعينات اتضح أن للتعليم أثر ايجابي و معنوي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، إن هذه الأفكار التي أسست لمحددات جديدة للنمو الاقتصادي تتجاوز المحددات التقليدية أخذت اهتماما واسعا على مختلف الأصعدة و خاصة واضعي السياسات الاقتصادية و متخذي القرار ، و في هذا السياق بادرت الدول العربية إلى الأخذ بهذا التحول و من بينها كل من الجزائر و مصر و السعودية ، و سنحاول تحليل آثار الرأسمال البشري بمكوناته المختلفة على النمو الاقتصادي في هذه الدول خلال الفترة 1990-2010.

1- التعليم في الدول الثلاث كمصدر رئيسي للرأسمال البشري:

التزمت الدول العربية و من بينها الجزائر و مصر و السعودية بضرورة الاهتمام بالتعليم من أجل النهوض بالجانب التنموي بصفة عامة ، و ذلك بعد النكسة التنموية التي عرفتها هذه الدول منذ انهيار الدولة العثمانية ، حيث ساد التخلف كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية ، و مع استقلال هذه الدول بدأت في انتهاج سياسات تعليمية موسعة من أجل تدارك فترة الإبطاء التي عرفها التعليم خلال فترات الاستعمار و الحروب المختلفة التي مرت بها هذه الدول ، و فيما يلي نتناول السياسات التعليمية المنتهجة في الدول الثلاث باعتبارها التحدي الكبير و المصدر الأول لتكوين الرأسمال البشري.

أولا: الجزائر:

إن الحق في التعليم في الجزائر مضمون لجميع المواطنين الجزائريين (المادة 53 من الدستور ، المادة 10 من القانون 04/08) دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي ، و هو مبدأ مستمد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الصادر عام 1956) فلكل شخص الحق في التعليم ، وعليه فالتعليم في الجزائر مجاني في جميع أطواره و مراحله ، كما أنه إجباري سواء للإناث أو الذكور البالغين من ستة سنوات إلى خمسة عشر سنة ، و من ثم فالنظام التعليمي في الجزائر يجب أن يكون نظاما وطنيا ، ديموقراطيا ، عصريا و علميا ،

مرتبطابالمخططات التنموية للدولة الجزائرية و منفتحا على العالم ، و تمثل هذه العناصر الخيارات السياسية الكبرى للدولة الجزائرية في مجال التربية و التعليم[1].

النظام التعليمي في الجزائر :

يتفرع النظام التربوي الجزائري إلى ثلاثة أنظمة فرعية و هي: منظومة التربية الوطنية و تشرف عليها وزارة التربية الوطنية و منظومة التعليم العالي و تشرف عليها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و منظومة التكوين و التعليم المهنيين و تشرف عليها وزارة التعليم و التكوين المهنيين.

أ- منظومة التربية الوطنية:

تتكون منظومة التربية الوطنية من المستويات التعليمية الآتية(المادة 27 من القانون 04/08):

- التربية التحضيرية:

وهي التي تحضر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة سنوات و ستة سنوات للالتحاق بالتعليم الابتدائي ، و تعد المرحلة الأخيرة من مراحل التربية ما قبل المدرسة التي تشتمل التكفل الاجتماعي و التربوي للأطفال الذين يتراوح سنهم بين ثلاث و ستة سنوات.

- التعليم الأساسي:

وهو يشتمل التعليم الابتدائي و التعليم المتوسط و مدته تسع سنوات ، و هو تعليم إجباري ، فالتعليم الابتدائي سنه القانوني ستة سنوات و يدوم خمسة سنوات ، ويتوج متمه بشهادة نجاح تسمح له بالانتقال إلى التعليم المتوسط ، أما هذا الأخير فيدوم أربعة سنوات ، و يتوج متمه بالنجاح بشهادة التعليم الأساسي ، تسمح له بالتوجه و الانتقال إلى التعليم الثانوي ، أما التلاميذ غير الناجحين في هذا المستوى فيمكنهم الالتحاق اما بالتكوين المهني و إما بالحياة العملية إذا بلغوا سن السادسة عشر كاملة.

- التعليم الثانوي العام و التكنولوجي:

وهو المسلك الأكاديمي الذي يلي التعليم الأساسي الإلزامي مباشرة ، يدوم ثلاثة سنوات يتوج متمه بالنجاح بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي تسمح له بالالتحاق بالتعليم العالي ، و ينتظم هذا المستوى التعليمي بجذع مشترك في السنة الأولى و تخصصات بداية من السنة الثانية.

---

[1] – محمد دهان ، الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة منتوري –قسنطينة – ، الجزائر ، 2010 ، ص 110 .

ب- منظومة التعليم العالي:

بداية من 2004 بدأت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في إدراج نظام تعليمي جديد بالموازاة مع النظام القديم ، مقسم إلى ثلاثة أطوار و هي :طور الليسانس ومدته ثلاثة سنوات و طور الماستر و مدته سنتان بعد الليسانس و طور الدكتوراه ومدته ثلاثة سنوات بعد خمسة سنوات في الليسانس و الماستر؛ و يوجد بالجزائر العديد من الجامعات (تقريبا في كل ولاية جامعة أو مركز جامعي) أهمها جامعة الجزائر و جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا و جامعة منتوري بقسنطينة و جامعة السانية بوهوان و جامعة تلمسان.

ج- منظومة التكوين و التعليم المهنيين:

يتدرج التكوين و التعليم المهني في الجزائر علة خمسة مستويات ، كل مستوى تكويني يكلل متمه بالنجاح بشهادة مناسبة ، تسمح لحاملها بالعمل في صنف معين بها كعامل متخصص بشهادة التكوين المهني المتخصصة و صنف عامل مؤهل بشهادة الكفاءة المهنية و صنف عامل عالي التأهيل بشهادة المهارة المهنية و صنف تقني بشهادة تقني و صنف تقني سامي بشهادة تقني سامي.

ثانيا: مصر:

زاد اهتمام مصر بالتعليم في العقود الأخيرة على وجه الخصوص و خاصة مع بداية الثمانينات ، و قد ارتكزت الأهداف الوطنية للتعليم على التعليم المجاني ، التعليم و التميز للجميع ، و اقتحام عصر التكنولوجيا و مواجهة تحديات العولمة ، و قد عقدت في مصر سلسلة من المؤتمرات الوطنية لتطوير التعليم ، ففي عام 1993 عقد المؤتمر الوطني لتطوير التعليم الابتدائي ، و في عام 1994 عقد المؤتمر الوطني لتطوير التعليم الإعدادي ، ثم تلا ذلك مؤتمر وطني عن المعلم و إعداده و تطويره و رعايته و كان ذلك عام 1996 ، وفي عام 2000 عقد المؤتمر الوطني لاكتشاف الموهوبين و رعايتهم ، وفي عام 2004 عقد مؤتمر التعليم في الإسكندرية و الذي أكد على ضرورة الإبقاء على مجانية التعليم كحق لكل مصري و التأكيد على تطبيق مبدأ التدرج في عملية تطوير التعليم[1].

النظام التعليمي في مصر :

يعتبر النظام التعليمي المصري نظاما مركزيا جدا خاضع لسيطرة الحكومة المركزية ، ويقسم إلى المراحل التالية[2]:

_ التعليم الأساسي.

أ- مرحلة التعليم الابتدائية.

---

[1] – معن محمود عياصرة ، نظم و سياسات التعليم – نماذج عربية و أجنبية - ، دار وائل ، عمان ، 2011 ، ص 181.

[2] – المرجع السابق، ص 183.

ب- مرحلة التعليم الإعدادية.

_ التعليم الثانوي.

_ التعليم ما بعد الثانوي (التعليم العالي).

و نظرا لتمديد مرحلة التعليم الإجباري في مصر ليغطي المرحلة الإعدادية ، تم إدماج المرحلة الإعدادية والابتدائية لتكون ما يسمى بالتعليم الأساسي في منظومة التعليم المصري .

أ- التعليم الابتدائي:

يجبر القانون المصري الأطفال على أخذ واجتياز التعليم الابتدائي، وينتظم غالبية الأطفال بالحضور إلى هذه المدارس ما عدا المتسربين من التعليم و تهدف هذه المرحلة إلى إعطاء حد أدنى للأطفال من التعليم . وتبدأ مع سن السادسة وتنتهي مع سن الخامسة عشر من عمر الطالب ، وهي مزيج بين المدارس الحكومية وبعض المدارس الخاصة.

ب - التعليم الثانوي :

مدة التعليم الثانوي العام ثلاثة سنوات دراسية ، في السنة الأولى الصف الأول الثانوي (يدرس الطالب المواد العلمية و الأدبية ، وهذه المواد هي اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، ولغة أجنبية ثانية .ألمانية أو اسبانية أو فرنسية أو إيطالية حسب المحافظة (الولاية) التي يتعلم فيها الطالب ، والمواد العلمية :كالكيمياء ، الأحياء ، والفيزياء والجغرافيا والتاريخ والفلسفة).في آخر تعديل على هذا النظام تقسم المدرسة إلى مجموعتين من الفصول ، تدرس المجموعة الأولى الكيمياء و الأحياء والتاريخ ، بينما تدرس المجموعة الثانية الفيزياء والفلسفة والجغرافيا .ثم تتبادل المجموعتان الأدوار في النصف الدراسي الثاني.

بالنسبة للسنة الثانية والثالثة من مرحلة التعليم الثانوي فهما يسميان بالثانوية العامة ، تبعا لدرجات الطالب يدخل قسم من ثلاثة أقسام :إما علمي رياضي ،أو علمي ، أو أدبي ، وكل قسم من هذه الأقسام يركز على مجموعة محددة من المواد الدراسية .في السنة الثانية يستكمل الطالب دراسته للغة الأجنبية الثانية ، وتتوقف هذه الدراسة في السنة الثالثة . يجمع مجموع الطالب في السنتين ، ويحدد هذا المجموع الجامعة التي يدخلها الطالب، ونظرا لما يسببه التعليم من ضغوط نفسية ومالية على أهالي الطلاب ، تعتبر إعادة هيكلة النظام التعليمي في مصر من أجندة وزارة التعليم المصرية ، حيث يتكهن أن هناك خطط ومنظومة جديدة للتعليم في مصر ، وهي في المراحل الأخيرة من الإعداد ويقتبس هذا النظام التعليمي الجديد الكثير مما هو موجود في نظم التعليم الأمريكية.

ج- التعليم في مرحلة ما بعد الثانوية (التعليم العالي) :

يوجد في مصر نوعين من المعاهد للتعليم العالي وهي إما معاهد خاصة أو معاهد عامة ، ويعتبر التعليم العالي العام في مصر مجانا ما عدا دفع مبلغ معين للتسجيل .في الناحية الأخرى المعاهد الخاصة المصرية مكلفة للغاية مقارنة بدخل الفرد في مصر ومن أهم الجامعات المصرية الحكومية : جامعة القاهرة و جامعة الإسكندرية و جامعة الأزهر و من الجامعات الخاصة نجد الجامعة الأمريكية بالقاهرة و الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا والنقل البحري .

ويضاف إلى المنظومة التعليمية في مصر التعليم الأزهري وهو المؤسسة التعليمية الثانية في مصر ، ويسير على نفس النظام في التعليم الحكومي ، فهناك المرحلة الابتدائية و الإعدادية و الثانوية الأزهرية ، لكن أبرز نقاط الاختلاف بين النظام الأزهري و التعليم الحكومي هو ما يلي:

_ التركيز في الأزهر على دراسة القرآن الكريم وعلومه مثل التفسير والتجويد وعلم الحديث والعقائد والعبادات الإسلامية إضافة إلى العلوم الحياتية مثل الفيزياء والكيمياء واللغات .

_ لا يوجد مرحلة التعليم الثانوي الفني للأزهر فلا يوجد دبلوم تجاري أو زراعي أو صناعي أزهري ، فكل الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية يلتحقون بكليات جامعة الأزهر .

_ الامتحانات في نهاية المرحلة الابتدائية و الإعدادية والثانوية في الأزهر تكون على مستوى الجمهورية ، أما التعليم الحكومي فيكون على مستوى المحافظة (الولاية) في المرحلة الابتدائية والإعدادية ، أما الثانوية فتكون على مستوى الجمهورية.

ثالثا: السعودية:

يبرز التعليم في السعودية كجزء هام من الأسس العامة التي تقوم عليها السياسة العامة للدولة ، ويعتبر التعليم في السعودية أحد البنى الأساسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ، فالتعليم حق تفرضه الشريعة الإسلامية ، وواجب تتكفل به الدولة لكل مواطن ، و لقد أصدرت الدولة في عام 1970 وثيقة "سياسة التعليم في السعودية" كإعلان رسمي من الدولة يفصل الأسس و المبادئ التي يرتكز عليها مسار البناء التعليمي و الدور المنوط بالتعليم في رعاية النشء و إعدادهم للحياة مزودين بالمفاهيم و الحقائق و المهارات و الاتجاهات و القيم اللازمة للحياة الناجحة [1].

[1] – عبد اللطيف حسين فرج ، نظام التربية و التعليم في المملكة العربية السعودية ، دار وائل ، عمان ، 2009، ص 115.

النظام التعليمي في السعودية :

يشتمل المسار التعليمي في المملكة العربية السعودية على التعليم الابتدائي و التعليم المتوسط و التعليم الثانوي و التعليم الجامعي و فيما يلي تفصيل لكل مرحلة تعليمية من هذه المراحل.

أ- التعليم الابتدائي:

وهو القاعدة التي يرتكز عليها إعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم ، وهي مرحلة عامة تشمل أبناء الأمة جميعا ، و تزودهم بالأساسيات من العقيدة الصحيحة و الاتجاهات السليمة ، و الخبرات و المعلومات و المهارات و مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية ستة سنوات ، و التعليم في هذه المرحلة متاح لكل من بلغ سن التعليم.

ب- التعليم المتوسط:

وهو مرحلة ثقافية عامة ، غايتها تربية النشء تربية إسلامية شاملة لعقيدته و عقله و جسمه و خلقه ، يراعى فيها نموه و خصائص الطور الذي يمر به ، و هي تشارك غيرها في تحقيق الأهداف العامة من التعليم ، ومدة الدراسة في المرحلة المتوسطة ثلاث سنوات تبدأ بعد نيل الشهادة الابتدائية أو ما في مستواها و تنتهي بنيل الشهادة المتوسطة ، وتكون الدراسة في هذه المرحلة ما أمكن لحاملي الشهادة الابتدائية[1].

ج- التعليم الثانوي:

للمرحلة الثانوية خصوصيتها من حيث سن الطلاب و خصائص نموهم فيها ، و هي تستدعي ألوانا من التوجيه و الإعداد ، و تظم فروعا مختلفة يلتحق بها حاملو الشهادة المتوسطة وفق الأنظمة التي تضعها الجهات المختصة فتشمل ؛ الثانوية العامة ، و ثانوية المعاهد العلمية ، و دار التوحيد ، و الجامعة الإسلامية ، و معاهد إعداد المعلمين و المعلمات ، و المعاهد الفنية بأنواعها و الرياضية ، و مدة الدراسة في المرحلة الثانوية ثلاث سنوات و تنتهي بنيل الشهادة الثانوية بأنواعها المختلفة ، و الدراسة فيها متنوعة و هي متاحة ما أمكن لحاملي شهادة التعليم المتوسط ، و تضع الجهات المختصة شروط القبول في كل نوع من أنواع التعليم الثانوي ضمانا لسد مختلف الحاجات و توجيه كل طالب لما يناسبه ، و تشارك المرحلة الثانوية غيرها من مراحل التعليم في تحقيق الأهداف التربوية العامة.

---

[1] – المرجع السابق، ص 51.

د- التعليم الجامعي:

ورد تعريف التعليم العالي في " سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية" بأنه مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه و مستوياته رعاية لذوي الكفاية و النبوغ و تنمية لمواهبهم و سدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره و مستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة و غاياتها النبيلة ، كما عرفه نظام مجلس التعليم العالي في المملكة بأنه كل تعليم يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها و تقدمه مراكز التدريب المهني و المعاهد العليا و الكليات الجامعية ، و يشمل قطاع التعليم العالي بالسعودية على أربعة عشرة جامعة حكومية ، و تتكون الجامعات من كليات و أقسام تمنح شهادات الدبلوم و البكالوريوس و الماجستير و الدكتوراه في مختلف التخصصات العلمية و الأدبية ، كما توفر خدمات للمجتمع ، في حين يقدم بعضها خدمات التعلم عن بعد ، و يشمل هذا القطاع الكليات الأهلية و كليات المجتمع التابعة للجامعات ، و كليات البنات ، إضافة إلى بعض الجهات و المؤسسات الحكومية التي تقوم بتوفير تعليم جامعي متخصص ومن أهم الجامعات نجد جامعة الملك سعود و جامعة أم القرى و جامعة الملك عبد الله للعلوم و التقنية[2].

2- مؤشرات الرأسمال البشري في الدول الثلاث:

ليس هناك اتفاق بين المهتمين بالرأسمال البشري حول القضايا التي يشملها هذا العنصر ، فهناك من يعتبره مساويا للتنمية البشرية أي مراعاة الجوانب الصحية و مستويات الدخل إضافة إلى المستوى التعليمي و التدريب ، وهناك من يحصره في التعليم و التدريب فقط ، و هناك من يبحث في التعليم و التدريب النوعيين فقط ، و هناك من يهتم بالجوانب الكمية و يهمل الجوانب النوعية وغير ذلك من التصورات التي لم تجمع إلى حد الآن حول اعتماد مقياس موحد للرأسمال البشري . و سنتناول مؤشرات الرأسمال البشري من زاوية التنمية البشرية أي نأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعلقة بالصحة و الدخل و التعليم في الجزائر و مصر و السعودية.

أ- مؤشرات التنمية البشرية:

أ-1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2010 تطورا مستمرا في كل من الجزائر و مصر و السعودية ، إلا أن كل مستوياته كانت أعلى في السعودية ثم في الجزائر ثم في مصر ، و يرجع ذلك إلى الإيرادات و الفوائض البترولية التي تختص بها كل من السعودية و الجزائر ،كما أن حجم السكان في مصر أكبر من السعودية و الجزائر ، فقد سجلت الفترة السابقة متوسط في السعودية قدره 13600 دولار بتشتت

[2] – المرجع السابق، ص 325.

قدره 3333.94 دولار و في الجزائر 2461.09 دولار بتشتت قدره 1088.06 دولار و في مصر 1318.42 دولار بتشتت 522.25 دولار ، و ينعكس هذا المؤشر على العديد من المؤشرات الأخرى و خاصة مستويات الفقر و الحرمان و الأمن الغذائي و الصحي .

الشكل (03/05) : نصيب الفرد من ن م إ في الجزائر ، مصر ، السعودية (1990- 2010):

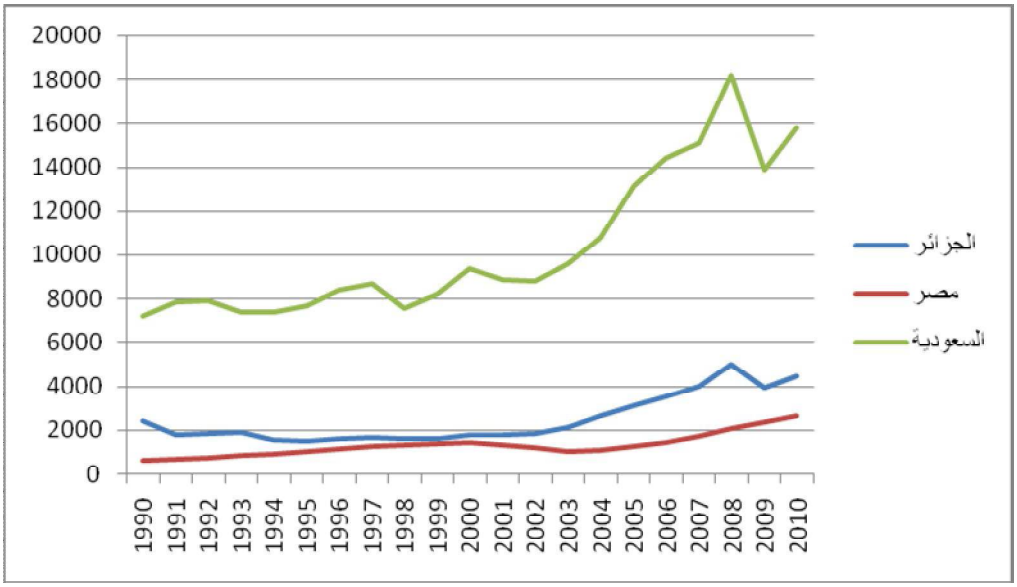

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات موقع : www.sesrtcic.org.

أ-2- العمر المتوقع عند الولادة:

يعكس هذا المؤشر على وجه الخصوص مستويات الرعاية الصحية ، سواء عند الولادة بالنسبة للأطفال و الأمهات أو خلال باقي المستويات العمرية للإنسان ، و قد عرف هذا المؤشر تحسنا مستمرا في الدول الثلاثة، إلا أن هناك تمايز و تباين طفيف بينها بالنسبة لمستوياته ، فقد حققت السعودية 67.2 سنة ، 71.4 سنة ، 73.3سنة خلال السنوات 1990 ، 2000 ، 2010 على الترتيب ، ثم تأتي الجزائر بـ67.2سنة ، 72.5 سنة ، 72.9سنة على الترتيب لنفس السنوات ، ثم تأتي مصر بـ62.8سنة ، 68.9سنة ، 70.5سنة على الترتيب خلال نفس السنوات أيضا ، و يرجع هذا التحسن إلى زيادة الاهتمام بالخدمات الصحية حيث عرف متوسط مستويات الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2010 في مصر و الجزائر و السعودية 4.65% ، 3.94% ، 3.82% على الترتيب.

أ-3- مؤشر التنمية البشرية (HDI):

يعكس هذا المؤشر مستويات الثلاثية (الصحة ، التعليم ، مستوى المعيشة) ، وتندرج السعودية و الجزائر في سنة 2010 ضمن التنمية البشرية المرتفعة ، و جاءت السعودية في المرتبة 55 عالميا من مجموع الدول البالغ 169

دولة ، بينما الجزائر في المرتبة 84 عالميا ، أما مصر فتندرج ضمن مستويات التنمية البشرية المتوسطة و جاءت في المرتبة 101 عالميا ، و قد تمكنت الدول الثلاث من تحسين مستويات هذا المؤشر فقد حققت السعودية 0.620 ، 0.690 ، 0.752 خلال السنوات 1990 ، 2000 ، 2010 على الترتيب ، و قدر متوسط نمو تحسنها خلال الفترة 1990-2010 بـــ0.96% ، بينما حققت الجزائر 0.537 ، 0.602 ، 0.677 خلال نفس السنوات على الترتيب ، و قدر متوسط نمو تحسنها خلال نفس الفترة بـــ1.16% ، أما مصر فقـــد حققـــت 0.484 ، 0.566 ، 0.620 خلال نفس السنوات على الترتيب ، و قدر متوسط نمو تحسنها خـــلال نفـــس الفترة أيضا بـــ1.23%.

ب-مؤشرات التعليم:

ب-1- مؤشر الأمية :

يعتبر معدل الأمية من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا ، ومن البديهي أن أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار يعتبر تخفيضا كميا و نوعيا في الرأسمال البشري ، و انتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل ، و يشكل عقبة في تحسين شروط التنمية و جهود القضاء على الفقر ، و قد بذلت الدول العربية و منها الجزائر و مصر و السعودية جهودا كبيرة و اتخذت إجراءات كثيرة و متنوعة من أجل تخفيض معدلات الأمية ، و تأتي السعودية في المرتبة الأولى فقد بلغـــت نســـبة الأميـــة بهـــا 25.3% ، 12.4% ، 12.04% خلال السنوات 1990 ، 2007 ، 2008 على الترتيب ، ثم تأتي الجزائر في المرتبة الثانية حيـــث حققت خلال نفس السنوات على الترتيب 47.5% ، 24.6% ،22.8% ، أما مصر فتأتي ثالثـــة حيـــث حققت خلال نفس السنوات على الترتيب 52.9% ، 29.1% ،28.9% ، و تبقى هذه المعـــدلات رغـــم تحسنها عائقا أمام جهود التنمية الحديثة القائمة على المعرفة و بالمقارنة مع التوجهات العالمية الحديثة.

ب-2- مؤشر القيد في التعليم و الإنفاق عليه:

منذ بداية التسعينات انتهجت كل من الجزائر و مصر و نسبيا السعودية برامج اقتصادية إصلاحية كبيرة نتج عنها العديد من المشاكل التمويلية ، ورغم سياسة خفض الإنفاق العام في بعض الفترات التي مرت بها هذه الدول إلا أنه كان هناك اهتمام كبير بالعدد المتزايد من طالبي التعليم.

أولا : الجزائر:

الجزائر من الدول التي أولت اهتماما كبيرا للتعليم منذ الاستقلال ، فقد شهد هذا القطاع عدة تطورات، من خلال السياسات الإصلاحية للمنظومة التربوية ، وذلك بهدف الرفع من المستوى المعرفي والعلمي للفرد الجزائري ، وتأهيله لأن يكون عنصرا إنتاجيا فعالا في العملية التنموية للبلاد.

كما يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي قطاعا لا يقل أهمية عن قطاع التربية الوطنية ، بحيث يوفر هذا القطاع تكوينا نوعيا يلبي احتياجات سوق العمل في مختلف المؤسسات وقد عرف إصلاحات هيكلية تمثلت أساسا في اعتماد نظام الليسانس – ماستر – دكتوراه(LMD).

إن التزايد السريع لعدد الطلبة في التعليم والتكوين العالي هو نتيجة للتطور السريع للمنظومة التربوية، والحاجات الكبيرة للاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة .

تشير الإحصائيات إلى التزايد المستمر في أداء كل من مؤسسة التربية الوطنية أو التعليم العالي و البحث العلمي من حيث تطور نسب الطلبة المقيدين في كل مرحلة تعليمية أو من حيث التوسع في الهياكل القاعدية و عدد أعضاء هيئات التدريس أو من حيث التطور المستمر لحجم النفقات العمومية الموجه للقطاعين ، فبالنسبة لقطاع التربية كانت نسب القيد في التعليم الابتدائي 87.79% ، 94.00% ، 97.00% خلال السنوات 1990 ، 2003 ، 2008 على الترتيب ، بينما التعليم الثانوي فكانت معدلات القيد خلال نفس السنوات على الترتيب 67% ، 65.05% ، 68.04% ، أما في التعليم العالي فكانت بالنسبة لنفس السنوات على الترتيب 12% ، 19.36% ، 30.79% ، و فيما يخص نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي فكانت خلال نفس السنوات على الترتيب 5.5% ، 5.1% ، 4.3%.

الشكل (04/05) : نسب القيد في مراحل التعليم و حجم الإنفاق التعليمي كنسبة من ن م إ في الجزائر(1990- 2010):

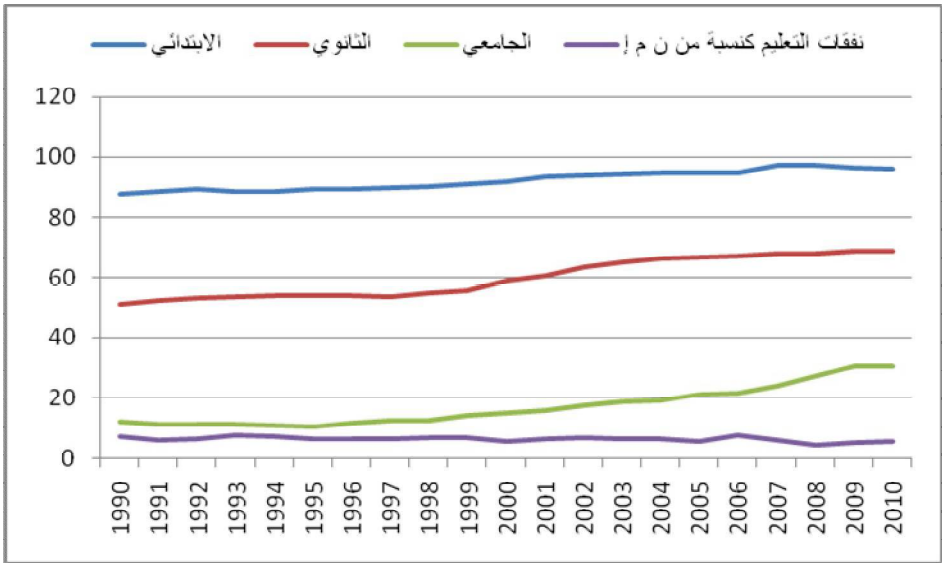

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات البنك الدولي.

ثانيا : مصر:

تصنف مصر في المنطقة العربية من الدول ذات الموارد البشرية عكس الجزائر و السعودية و الكثير من الدول النفطية التي تصنف على أنها دول ذات موارد طبيعية ، وهذا راجع إلى حجم الموارد البشرية الكبيرة التي تمكنت مصر من توفيرها و على وجه الخصوص بعد فترة الثمانينات ، و كانت مصر سباقة إلى الاهتمام بالعنصر البشري و التعليم بصفة عامة ، و شهدت خلال العقود الأخيرة توسعا كبيرا في مختلف المراحل التعليمية سواء من حيث التطور المستمر للطلبة أو للمنشآت القاعدية أو لعدد المعلمين و الأساتذة أو الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع التعليم.

تشير الإحصائيات إلى تطور نسب الطلبة المقيدين في كل مرحلة تعليمية ، بالإضافة إلى التطور المستمر لحجم النفقات العمومية الموجه لقطاع التعليم ، فبالنسبة لمعدلات القيد في التعليم الابتدائي فقد كانت 83.7% ، 108% ، 95.7% خلال السنوات 1990 ، 2003 ، 2008 على الترتيب ، بينما التعليم الثانوي كانت معدلات القيد خلال نفس السنوات على الترتيب 81% ، 85% ، 63.2% ، أما في التعليم العالي فكانت بالنسبة لنفس السنوات على الترتيب 15.4% ، 29% ، 25.21% ، و فيما يخص نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي فكانت خلال نفس السنوات على الترتيب 3.8% ، 5.2% ، 3.7%.

الشكل (05/05) : نسب القيد في مراحل التعليم و حجم الإنفاق التعليمي كنسبة من ن م إ في مصر(1990- 2010):

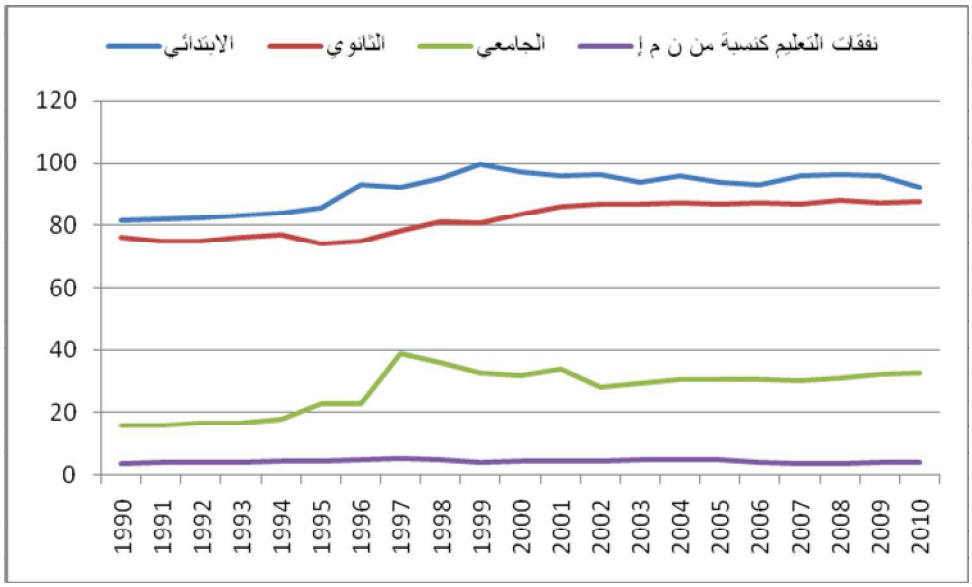

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات البنك الدولي.

ثالثا : السعودية:

شهد التعليم في المملكة العربية السعودية نموا ملحوظا في مختلف قطاعاته في السنوات الأخيرة الماضية ، و يتضح ذلك مع استقراء المؤسسات العديدة التي توضح ذلك النمو في قطاع التعليم العام و الذي تشرف عليه الدولة و كذلك قطاع إعداد المعلمين و محو الأمية و توفير القوى العاملة الفنية و المدربة في مختلف المجالات[1] .

و أيضا تشير الإحصائيات الخاصة بمعدلات القيد في التعليم في جميع الأطوار إلى تطور نسب الطلبة المقيدين في كل مرحلة تعليمية ، متوافقة في نفس الوقت مع التطور المستمر لحجم النفقات العمومية الموجه لقطاع التعليم ، فبالنسبة لمعدلات القيد في التعليم الابتدائي فقد كانت 76% ، 79% ، 86% خلال السنوات 1990 ، 2003 ، 2008 على الترتيب ، بينما التعليم الثانوي كانت معدلات القيد خلال نفس السنوات على الترتيب 66% ، 67% ، 72% ، أما في التعليم العالي فكانت بالنسبة لنفس السنوات على الترتيب 21.22% ، 26.79% ، 30.33% ، و فيما يخص نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي فكانت خلال نفس السنوات على الترتيب 7.1% ، 7.15% ، 5.61%.و تبقى السعودية متأخرة فيما يخص معدلات القيد في التعليم الابتدائي مقارنة على الأقل بالجزائر و مصر ، و يعني أن شريحة واسعة من الأطفال لا يتلقون التعليم الابتدائي أصلا ، و ربما يرجع ذلك إلى كثرة حياة الناس في البدو و صعوبة استقرارهم و جمعهم في أماكن موحدة.

الشكل (06/05):نسب القيد في مراحل التعليم و حجم الإنفاق التعليمي كنسبة من ن م إ في السعودية(1990- 2010):

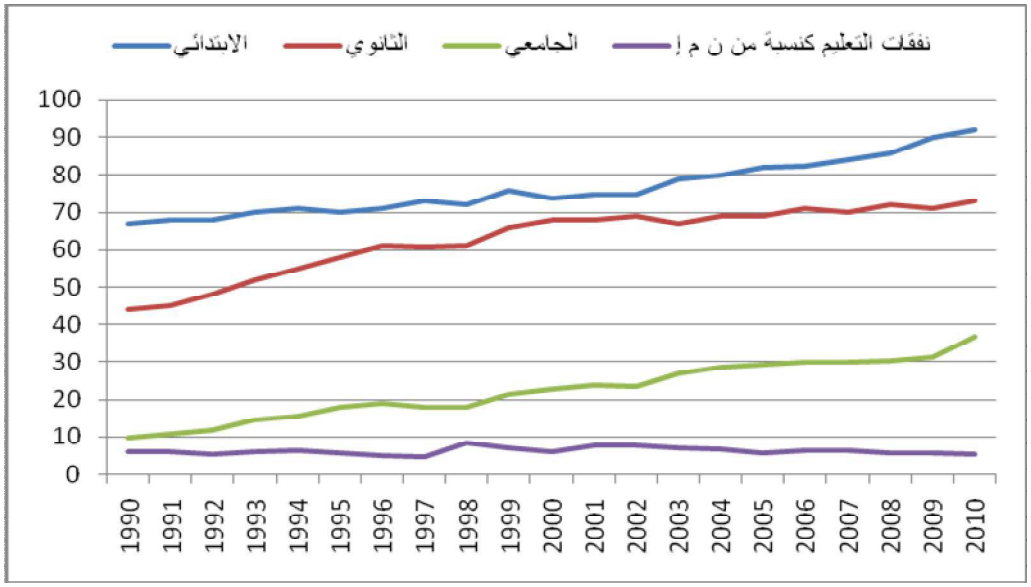

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصاءات البنك الدولي.

[1] – فاروق عبده فليه ، مرجع سابق ، ص 96.

3- تحليل كمي قياسي لأثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث[1]:

باستخدام نفس أدوات التحليل السابقة أي معاملات الارتباط من أجل معرفة مدى ارتباط الرأسمال البشري بالنمو الاقتصادي ، و النماذج الانحدارية لمعرفة أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي ، و أخيرا نستخدم تقنية تحليل التباين من أجل معرفة مدى دلالة و معنوية الاختلافات الموجودة بين الدول الثلاث فيما يخص مستويات الرأسمال البشري خلال الفترة 1990- 2010. يتم التعبير عن متغير الرأسمال البشري على أنه نسبة إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي ، و هذه النسبة عبارة عن إجمالي عدد المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي (إناث وذكور) بغض النظر عن فئة العمر المناسبة لهذه المرحلة من التعليم مقسومًا على عدد السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لمرحلة التعليم المذكورة ، مع ضرب ناتج القسمة في 100[2].

أولا: الجزائر:

أ- الارتباطات:

بعد حساب معامل الارتباط بين متغير النمو الاقتصادي و متغير الرأسمال البشري وجدنا قيمته مساوية لـ $r=0.509$ و هي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ (غير معنوية عند $\alpha=0.01$) و عليه نقول بأن هناك علاقة بين مستويات الرأسمال البشري و النمو الاقتصادي (الملحق 15).

ب- معادلة الانحدار:

يأخذ النموذج الانحداري الخطي البسيط متغير النمو الاقتصادي (g) كمتغير تابع ، و متغير الرأسمال البشري (h) كمتغير مستقل و كانت نتائج التقدير على النحو الآتي (الملحق 16):

$$g = -7.532 + 0.170h$$
$$(3.980) \quad (0.066)$$

$$R^2 = 0.220 \qquad Obs = 21$$

تشير الإحصائية F (P-Value=0.018) إلى معنوية النموذج ، و أيضا معامل التحديد R^2 يشير إلى المعنوية النسبية للنموذج (أنظر الملحق 16) ، وتشير الإحصائية T (P-Value=0.018) الخاصة بمعلمة متغير

---

[1] – كافة التقديرات الإحصائية (الوصفية و القياسية) محسوبة باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS (أنظر الملاحق).

[2] – أنظر : روبرت بارو ، محددات النمو الاقتصادي –دراسة تجريبية عبر البلدان– (ترجمة نادر إدريس التل) ، دار الكتاب الحديث ، عمان ، 1998 ، ص 17.

الرأسمال البشري إلى وجود أثر موجب و ذا دلالة إحصائية للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة بحيث كلما زاد الرأسمال البشري بوحدة واحدة (1%) فإن النمو الاقتصادي سيزيد بـ0.170 %.

ثانيا: مصر:

أ- الارتباطات:

بعد حساب معامل الارتباط بين متغير النمو الاقتصادي و متغير الرأسمال البشري وجدنا قيمته مساوية لـ $r=0.337$ و هي قيمة غير معنوية حتى عند مستوى معنوية $\alpha=0.1$ و عليه نقول بأن ليس هناك علاقة بين مستويات الرأسمال البشري و النمو الاقتصادي (الملحق 15).

ب- معادلة الانحدار:

يأخذ النموذج الانحداري الخطي البسيط متغير النمو الاقتصادي (g) كمتغير تابع ، و متغير مستويات الرأسمال البشري (h) كمتغير مستقل و كانت نتائج التقدير على النحو الآتي (الملحق 17):

$$g = -2.825 + 0.091h$$
$$(4852) \quad (0.059)$$

$$R^2 = 0.113 \qquad Obs = 21$$

تشير الإحصائية F (P-Value=0.135) إلى عدم معنوية النموذج ، و أيضا معامل التحديد R^2 يشير إلى عدم معنوية النموذج (أنظر الملحق 17) ، وتشير الإحصائية T (P-Value=0.135) الخاصة بمعلمة متغير الرأسمال البشري إلى عدم وجود أثر معنوي للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة المذكورة .

ثالثا: السعودية:

أ- الارتباطات:

بعد حساب معامل الارتباط بين متغير الناتج المحلي الإجمالي و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وجدنا قيمته مساوية لـ $r=0.156$ و هي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.1$ و عليه نقول بأنه ليس هناك علاقة الرأسمال البشري و النمو الاقتصادي (الملحق 15).

ب- معادلة الانحدار:

يأخذ النموذج الانحداري الخطي البسيط متغير النمو الاقتصادي (g) كمتغير تابع ، و متغير الرأسمال البشري (h) كمتغير مستقل و كانت نتائج التقدير على النحو الآتي (الملحق 18):

$$g = 6.75 - 0.048h$$
$$(4.481) \quad (0.071)$$

$$R^2 = 0.024 \qquad Obs = 21$$

تشير الإحصائية F (P-Value=0.5) إلى عدم معنوية النموذج ، و أيضا معامل التحديد R^2 يشير إلى عدم معنوية النموذج (أنظر الملحق 18) ، وتشير الإحصائية T (P-Value=0.5) الخاصة بمعلمة متغير الرأسمال البشري إلى عدم وجود أثر ذا دلالة إحصائية للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة المذكورة .

من خلال النتائج السابقة نستنتج أن الدول الثلاث تشترك في عدم وجود أثر و ارتباط معنوي و ذا دلالة إحصائية بين الرأسمال البشري و النمو الاقتصادي (رغم أنه في حالة الجزائر كان هناك أثر إلا أنه كان ضئيل وقريب من درجة عدم المعنوية) ، و هذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، وهو ما يعكس درجة تشوه هذه الاقتصاديات و بعدها عن التصورات الحديثة لعوامل النمو الاقتصادي و ارتباطه بعوامل أخرى.

تحليل التباينات (الاختلافات):

من خلال نتائج الارتباطات و الانحدارات كانت صورة أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث متشابهة و متقاربة ، سنحاول الآن معرفة درجة الاختلاف و التباين بين هذه الدول فيما يخص مستويات الرأسمال البشري من خلال معرفة المعنوية الإحصائية لدرجة التباين و بناء نموذج تحليل التباين الأحادي ذي العامل الثابت الواحد.

نعتبر أن μ_1 ، μ_2 ، μ_3 هي المتوسطات الهامشية لمستويات الرأسمال البشري في الجزائر ، مصر و السعودية على الترتيب . و أن المتوسط العام (متوسط المتوسطات) هو $\mu = 68.27$.

ونختبر وفق الإحصائية (F) الفرضية التالية لتساوي المتوسطات :

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \mu_3$$

و انطلاقاً من جدول تحليل التباين لاختبار تساوي المتوسطات الثلاثة نتحصل على :

ANOVA

HCA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	15972,149	2	7986,074	133,408	,000
Within Groups	3591,733	60	59,862		
Total	19563,882	62			

المصدر: الملحق رقم (19).

أي نرفض فرضية العدم التي تقول : لا توجد اختلافات ذات دلالة و معنوية إحصائية بين متوسطات مستويات الرأسمال البشري للدول الثلاث خلال الفترة (1990-2010) ، أي هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية. و عليه نقول بأن مستويات الرأسمال البشري في الدول الثلاث خلال الفترة المذكورة كانت مختلفة.

و انطلاقاً من النتائج السابقة يعطى نموذج تحليل التباين الأحادي ذي العامل الثابت الواحد كما يلي :

$$Y = 68.27 + \alpha_1 x_1 + \alpha_2 x_2 + \alpha_3 x_3$$

حيث أن :

$$X_i = \begin{cases} 1 \\ -1 \\ 0 \end{cases}$$

أي : (1) حالة المجموعة i ، (-1) حالة المجموعة k ، (0) فيما عدا ذلك .

كما أن : μ هو المتوسط العام (متوسط المتوسطات) ويعطى كما يلي : $\mu = \frac{1}{K}\sum_{i=1}^{k}\mu_i$ =68.27

ويتم التعبير عن معاملات النموذج α_1 ، α_2 ، α_3 بدلالة المتوسطات μ_1 ، μ_2 ، μ_3 ،كما يلي :

α_1 : أي حالة الجزائر : α_1=68.27 -59.99 = 8.28

α_2 : أي حالة مصر : α_2= 68.27 - 82.07 = -13.8

α_3 : أي حالة السعودية : α_3= 68.27 - 62.75 = 5.52

وينتج أن : $\sum_{i=1}^{k-1}\alpha i = 0$.

وعليه نقول أنه توجد اختلافات معنوية في مستويات الرأسمال البشري في الدول الثلاث خلال الفترة (1990-2010) حيث تأتي مصر في المرتبة الأولى ثم السعودية ثم الجزائر.

المبحث الرابع: تحليل أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي:

يبرز محدد الحكم الراشد في الجزائر و مصر و السعودية كمحدد ذو خصوصية من أوجه عديدة ، فإذا كانت الدول الثلاث قد بذلت جهودا كبيرة من أجل تحفيز المحددات التي ذكرناها سابقا بهدف دعم نموها الاقتصادي ، فهي لا تزال في المراحل الأولى فيما يخص إرساء قواعد الحكم الراشد ، و تسيطر شرعيات متعددة فيها تدافع شرعية الديمقراطية و دولة القانون (الشرعية الثورية ، الشرعية التاريخية ، شرعية التوريث) ، كما أن هناك توجس و رهبة تراود الطبقة السياسية الحاكمة في الدول الثلاث من أجل المضي قدما في اتجاه التغيير و الإصلاح السياسي ، و حتى بعض الإصلاحات و التغييرات التي تشهدها هذه الدول ناتجة عن الضغوط الداخلية المتمثلة أساسا في الحراك الشعبي و مطالب الجماهير و الضغوط الخارجية من طرف الدول الكبرى و المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية.

1- المشهد السياسي في الدول الثلاث ؛ الإرث التاريخي و حراك الإصلاح:

في ظل الشرعيات المختلفة التي أشرنا إليها سابقا استند قيام نظام الحكم في كل من الجزائر و مصر و السعودية ، و هناك بعض الاختلافات و التقاربات بين مختلف مظاهر أداء نظام الحكم في الدول الثلاث ، و سنتناول المسار التاريخي الحديث لنظام الحكم في كل دولة و كذا التغيرات (الإصلاحات) التي شهدتها كل دولة على حدة و على وجه التحديد الفترة (1990- 2010).

أولا: الجزائر:

ارتكزت الحياة السياسية منذ استقلال الجزائر على أربعة دساتير ، و قد غطت هذه الدساتير مرحلتين أساسيتين من الممارسة السياسية في الجزائر ، الأولى تمثلت في نظام الحزب الواحد المرتكز على الشرعية الثورية و النهج الاشتراكي و التي دامت إلى غاية نهاية الثمانينات ، و الثانية المرتكزة على الشرعية الديمقراطية (نظريا)التي تمثلت في التعددية الحزبية و السياسية و الإعلامية التي أقرها دستور 1989 بعد سلسلة من الاضطرابات التي عرفتها الجزائر و خاصة أحداث أكتوبر 1988 و المعتمدة أيضا على مبدأ التخلي عن الاشتراكية و الاتجاه نحو اقتصاد السوق .

يقوم النظام السياسي في ظل دستور 1963 على أساس النظام الجمهوري ، و يعتمد الاشتراكية كمنهج و أداة ، و يقوم الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني بتحدد سياسة الأمة و توجه و تراقب مؤسسات الدولة، و تحت عنوان ممارسة السيادة ذكر الدستور الهيئات الآتية : المجلس الوطني و السلطة التنفيذية والعدالة.

و جاء دستور 1976 بعد إجراء استفتاء شعبي و تم إصدار الميثاق الوطني في 5 جويلية 1976 ، و بعدها حضّر مشروع دستور عرض على الاستفتاء الشعبي في 1976/11/19، و دخل حيّز التنفيذ من هذا التاريخ.

قسم دستور 1976 وظائف السيادة إلى مايلي :

- السلطة السياسية : و يمارسها حزب جبهة التحرير الوطني (المؤتمر، اللجنة المركزية، المكتب السياسي).
- السلطة التنفيذية : و يتولاها رئيس الجمهورية بمفرده و هو يمارس بالإضافة لذلك مهام تشريعية عن طريق الأوامر.
- السلطة التشريعية : و يتولاها المجلس الشعبي الوطني بالإضافة إلى الوظيفة الرقابية و القضائية و التأسيسية .

مهدت أحداث 05 أكتوبر 1988 للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري عبر مجموعة من الإصلاحات انطلقت بإجراء تعديل جزئي لدستور 1976 في استفتاء 03 نوفمبر 1988، تم بموجبه استحداث منصب رئيس الحكومة وإقرار المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان ، ثم تبعها إعداد مشروع دستور جديد عرض للاستفتاء الشعبي في 1989/02/23 ، ومن أهم المبادئ التي استحدثها الدستور 1989 :

- التخلي عن خيار الاشتراكية.
- الأخذ بالتعددية الحزبية و التراجع عن نظام الحزب الواحد .
- الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ، حيث تبنى موقفا وسطا بين النظام البرلماني والرئاسي عبر إحداث هيئات مستقلة ومتوازنة تتميز بالتعاون والتنسيق ، وتبنى مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية .

لقد اصطدمت أول تجربة تعددية حزبية في ظل دستور 1989 بصعوبات متعددة ترتب عنها استقالة رئيس الجمهورية وتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 ، وحيث أن الاستقالة قد تزامنت مع حل المجلس الشعبي الوطني ، فقد أوجدت فراغا دستوريا عولج بإنشاء مؤسسات انتقالية ممثلة في المجلس الأعلى للدولة الذي استبدل برئيس الدولة و المجلس الوطني الانتقالي.

أما دستور 1996 فقد حافظ على العديد من المكاسب التي جاء بها دستور 1989 ، كما أنه أخذ بازدواجية السلطة التشريعية بعدما كانت موكلة لمجلس واحد ،حيث وبموجب المادة 98 منه يمارس السلطة التشريعية برلمان مشكل من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة .

ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام والمباشر لمدة 05 سنوات ، أما الغرفة الثانية-مجلس الأمة- فيتم انتخاب 3/2 من الأعضاء عن طريق الاقتراع غير المباشر من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية ، أما الثلث المتبقي فيعينه رئيس الجمهورية من بين الشخصيات و الكفاءات الوطنية.

ترافق مع المسار السابق الذي عرفته الحياة السياسية في الجزائر جدل و نقاش و وجهات نظر متباينة حول حقيقة الممارسة الديمقراطية في الجزائر ، فهناك من يعتبرها تجربة أولية ، و بالتالي طبيعي أن تتخللها بعض الإخفاقات و الانعكاسات السلبية و التي يمكن أن تكون من الخطورة بمكان أحيانا ، كما تعتبر الجزائر على الصعيد العربي على الأقل قد خطت خطوات كبيرة على نهج الديمقراطية رغم أنها في صورتها الأولية و هي قابلة للتحسين و الرقي و التصويب مع مرور الوقت ، كما أن هناك مجال كبير لحرية التعبير و الصحافة و الممارسة الإعلامية بمختلف أنواعها بالإضافة إلى سيادة القانون في الكثير من المجالات و استقلالية القضاء. و بالمقابل يرى الكثير من المتتبعين للشأن السياسي الجزائري من النخبة و الكتاب و السياسيين و الإعلاميين أن الممارسة السياسية في الجزائر مجرد قوانين موجودة في الدستور و شكلية و ميتة لا روح لها على أرض الواقع ، و الديمقراطية فيها عرجاء و يكيفها النظام حسب مصالحه ، فمقاليد الحكم في البلاد لم تتغير منذ الاستقلال و لا يزال النظام هو نفسه رغم تغير الكثير من الرؤساء و رؤساء الحكومات و الوزراء ، كما أن هناك رأي يرى بأن الحاكم الأساسي في الجزائر هو كبار الجنرالات في الجزائر يتبادلون الأدوار و المصالح و يسعون في الخفاء إلى تحقيق أجندة تخدمهم و ذلك كله تحت مسمى الديمقراطية في الظاهر ، كما أن الكثير من المنظمات و الهيئات الدولية ترى بأن الحياة السياسية في الجزائر بعيدة عن المعنى الحقيقي للديمقراطية و لأهدافها و لوسائلها.

ثانيا: مصر:

عرفت مصر الحياة الدستورية بعد ثورة الضباط الأحرار على الملكية عام 1952 ، و قد صدر أول دستور لمصر عام 1956 و ضمن في ديباجته أن مصر دولة عربية نظام حكمها جمهوري ديمقراطي ، و بعد وحدة مصر مع سوريا و انفصالها عنها و في عام 1962 و بعد أن شهدت مصر تحولات جوهرية في نظامها الاقتصادي و حققت العديد من المكاسب السياسية على الصعيدين العربي و الإقليمي صدر دستور 1964 الذي أعتبر دستورا مؤقتا ، وتم العمل به بصفته المؤقتة إلى أن صدر دستور 1971 و الذي حكمت به مصر أزيد من ثلاثة عقود.

أقر دستور مصر بالنظام الجمهوري الديمقراطي لمصر ، و أخذ بمبدأ فصل السلطات فنجد كل من السلطة التنفيذية و التشريعية (مجلس الشعب و مجلس الشورى) و القضائية ، وقد عرفت الحياة الدستورية عقد عام 1971 العديد من التعديلات منها[1]:

في 22 ماي 1980 تقدم أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشعب بثلاث طلبات متضمنة مقترحات لتعديل الدستور استنادا لنص المادة 189 ، و تضمنت هذه المقترحات تعديل بعض المواد و اضافة مواد جديدة. وأوكل مجلس الشعب إلى لجنة مختصة مشكلة من رئيس المجلس و 17 عضوا من أعضائه مهمة النظر في هذه الطلبات ، و

[1] – أنظر : (25/11/2011) :دستور مصر http://ar.wikipedia.org/wiki/1971

أنهت هذه اللجنة عملها و عرضت تقريرها على المجلس الذي أقر التعديلات. كما عرضت هذه التعديلات الدستورية على الشعب المصري للاستفتاء عليها في 22 ماي 1982 و تمت الموافقة عليها بأغلبية 98.86% ، وقد تم تعديل المادة1 و2 و 3 و 4 و 5 و 77 ، وتم إضافة باب جديد هو الباب السابع الذي تضمن أحكاما جديدة تخص إنشاء مجلس الشورى و سلطة الصحافة.

و في 25 ماي 2005 تصاعدت حدة الأصوات المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية مع بداية عام 2005 ، و تراوحت مطالبها مابين إدخال تعديلات على البنية الدستورية و التشريعية للحياة السياسية في مصر ، و معارضة التجديد للرئيس السابق حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة ، و مواجهة توريث السلطة لابنه الذي كان يشغل أمين السياسات و الأمين العام المساعد في الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان مسيطرا على الحكم.

في فيفري 2005 أعلن الرئيس المصري عن مبادرة لتعديل المادة 76 من الدستور ، بحيث يكوون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري من طرف جميع أفراد الشعب اللذين لهم الحق في الانتخاب ، بدلا من اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء بعد ترشيح الشعب لشخص واحد للرئاسة.و تم اقرار تعديل المادة 76 في 25 ماي 2005 ، و ارتباطا بتغيير المادة 76 تم إضافة مادة جديدة هي المادة 192 مكرر و التي تم فيها تغيير مسمى الاستفتاء إلى الانتخاب في كل المواد التي ترتبط باختيار رئيس الجمهورية.

و في 26 مارس2007 أجري استفتاء على تعديل 34 مادة من مواد الدستور أي حوالي سدس النصوص الدستورية التي احتواها دستور 1971 ، ووافق عليها الشعب بنسبة 75.9% ، ومن أبرز هذه التعديلات نجد :

- إلغاء كل ما يخص الاشتراكية والسلوك الاشتراكي وتحالف قوى الشعب العاملة ، وما شابه ذلك .
- النص على مبدأ المواطنة واعتبارها الأساس الذي يقوم عليه نظام الحكم .
- حضر أي نشاط سياسي أو قيام الأحزاب على أساس الدين أو الجنس أو الأصل.
- إنشاء لجنة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات تكون لها صلاحيات مطلقة.
- إحلال مادة مكافحة الإرهاب محل مادة المدعي العام الاشتراكي .
- التخفيف من شروط مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات الرئاسية .

وبعد الثورة التي قام بها الشعب المصري على الرئيس حسني مبارك في 2011/01/25 أجبر هذا الأخير على التنحي في 2011/02/11 لتدخل مصر عهدا جديدا ألغى كل الرصيد السياسي و الدستوري الذي لازم مصر طيلة خمسة عقود تقريبا. وبعد فترة انتقالية تسلمت فيها القوات المسلحة شؤون إدارة البلاد تم انتخاب الرئيس محمد مرسي رئيسا جديدا في 11 /2012/08 بطريقة ديمقراطية لم تشهدها مصر من قبل.

رغم أن مصر تعتمد النظام الجمهوري الديمقراطي في دستورها إلا أن المهتمين بالشأن المصري يعتقدون بأن كل الفترات التي تلت حقبة الملكية لم تعرف مصر أي وجه من أوجه الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، فقد تداول على الحكم مجموعة من أبناء المؤسسة العسكرية يكيفون الدستور حسب رؤاهم و تصوراتهم الشخصية ، كما أن فترة الرئيس حسني مبارك يسميها الكثير بفترة الفساد الكبير على كافة الأصعدة حيث كانت كل إمكانيات الدولة مسخرة لخدمة حزب الرئيس المتمثل في الحزب الوطني الديمقراطي مع بعض التشكيلات الحزبية التي إما أن تكون شكلية لإضفاء الديمقراطية على المشهد السياسي أمام الرأي العام الداخلي و الخارجي ، أو أحزاب و جماعات محظورة و مراقبة و لا يسمح لها بالوصول إلى المراحل التي تزعج النظام الحاكم مثل جماعة الإخوان المسلمين المحظورة آنذاك ، كما كانت عملية المزاوجة بين المال و السياسة و تقاسم المصالح عنوان المشهد السياسي قبل فترة سقوط نظام الرئيس حسني مبارك.

ثالثا: السعودية :

منذ أن أنشئت الدولة السعودية الحديثة في 17 جانفي 1902 و نظام الحكم في المملكة العربية السعودية نظام ملكي في ذرية الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل آل سعود[1] ، و لا يوجد في المملكة العربية السعودية دستور ينظم الحياة السياسية للدولة ، بل يقر ملوك السعودية على أن دستورها هو القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة[2]. فجميع السلطات الدينية و السياسية و التشريعية و التنفيذية في يد الملك ، و ليس في السعودية مجالس برلمانية منتخبة من طرف الشعب ، بل هناك مجلس للشورى ، و لا يوجد هناك أي قانون ينظم عمل و إدارة المقاطعات ، و قد أدى هذا الأمر إلى تداخل أعمال وزارات بأعمال الإمارات ، كما أدى إلى سيطرة أمراء المقاطعات على الجهاز القضائي في كل منطقة ، كما لا يوجد في السعودية أحزاب سياسية علنية و لا توجد جمعيات و نقابات للعمال و الفلاحين و الطلبة ، حيث أن حق تشكيل هذه المنظمات المهنية غير مسموح به من قل السلطات المخولة ، و لأن القرآن الكريم لا يوضح الكثير من الأمور الإدارية و المؤسسية و السياسية كانت هناك محاولات عديدة من قبل الملوك اللذين حكموا السعودية لكتابة و تحديد الدستور ، و تأسيس مجالس للشورى و نظام المقاطعات ، و تزامنت هذه المحاولات مع كل أزمة تواجه النظام السعودي أو مع كل خطر يواجه هؤلاء الملوك داخل الأسرة الحاكمة[3].

حركت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 النظام الحاكم في السعودية ، فاضطر إلى الخطاب الإصلاحي و أقر بمشاركة الشعب في اختيار المجالس البلدية ، حيث شهدت السعودية أول انتخابات تجرى في

---

(1) – أنظر : النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية ، الباب الثاني ، المادة الخامسة.

(2) – أنظر :. النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية ، الباب الأول ، المادة الأولى.

(3) – همسة قحطان خلف الجميلي ، مرجع سابق ، ص 180.

البلاد حين أقر مجلس الوزراء في 13 جانفي 2003 توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر ، و اقتصر التصويت و الترشح على الذكور دون الإناث[1].

و على صعيد حرية الصحافة و الإعلام و إنشاء منظمات المجتمع المدني ، فالدولة تبسط رقابتها على جميع المؤسسات التي تعنى بهذه القضايا ، سواء عند منح تراخيص النشاط أو أثناء ممارسة النشاط ، فمثلا هناك رقابة لكل ما يكتب في الصحف المحلية كما يتعين على الصحف أن تأخذ موافقة مسبقة على تعيين رؤساء تحريرها ، و يمتد التدخل الحكومي ليشمل تدفق الأخبار و المعلومات و دخول الكتب و المجلات و شبكة الأنترنت و كل ماله علاقة بالطبع و النشر.

2- مؤشرات الحكم الراشد و الفساد في الدول الثلاث:

بعد أن أقر المهتمون بالشأن التنموي في العقدين الأخيرين أهمية و دور الحكامة في دعم مختلف أوجه التنمية عموما و التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي على وجه التحديد ، سارعت الهيئات و المنظمات الدولية إلى إعطاء مقاييس و مؤشرات تقيس مستويات الحكم الراشد و درجة الفساد في مختلف دول العالم ، فقد أصدر البنك الدولي مؤشرات إدارة الحكم في جميع دول العالم بداية من 1996 ، كما تم إنشاء منظمة دولية تعنى بقضايا الفساد من مختلف جوانبه في جميع أنحاء العالم و هي منظمة الشفافية الدولية. و سوف نتناول موقع كل من الجزائر و مصر و السعودية على خارطة مؤشرات إدارة الحكم (الحكم الراشد) الصادرة عن البنك الدولي و مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية.

أ- مؤشرات إدارة الحكم:

يحتوي هذا المؤشر على مؤشر رئيسي يسمى مؤشر النوعية المؤسساتية و ستة مؤشرات فرعية هي : الصوت و المساءلة ، الاستقرار السياسي و غياب العنف ، فعالية الحكومة ، نوعية التنظيم ، سيادة القانون ، مكافحة الفساد .

أ-1- مؤشر النوعية المؤسساتية (IQI):

كما أشرنا يعتبر هذا المؤشر سليل المؤشرات الفرعية الست ، فقيمته عبارة عن المتوسط الحسابي لقيم المؤشرات الفرعية ، و قيمه تأخذ قيم المجال [-2.5 ، +2.5] ، و كلما اقترب قيم المؤشر من +2.5 دل ذالك على جودة نوعية الحكم و العكس صحيح كلما اقتربت قيم المؤشر من -2.5 .

[1] – المرجع السابق ، ص 213.

و بالنسبة لواقع هذا المؤشر في الدول الثلاثة فقد كانت كلها قيم سلبية مما يوحي بأن مستويات أداء الحكم ضعيفة في هذه الدول ، و فيما يخص مقارنة الدول الثلاث فيما بينها فقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى ثم مصر ثم الجزائر حيث بلغ متوسط هذا المؤشر في خلال الفترة 1996- 2010 في كل من الجزائر و مصر و السعودية -0.87 ،-0.42، 0.36 على الترتيب ، كما كانت كل قيم المؤشر خلال نفس الفترة تشير إلى تقدم السعودية عن مصر و الجزائر و تقدم مصر عن الجزائر ما عدا في السنوات 2008 و 2009 و 2010 تقدمت مصر في المرتبة الأولى ثم السعودية ثم الجزائر.

الشكل (07/05): مؤشر نوعية الحكم (IQI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010):

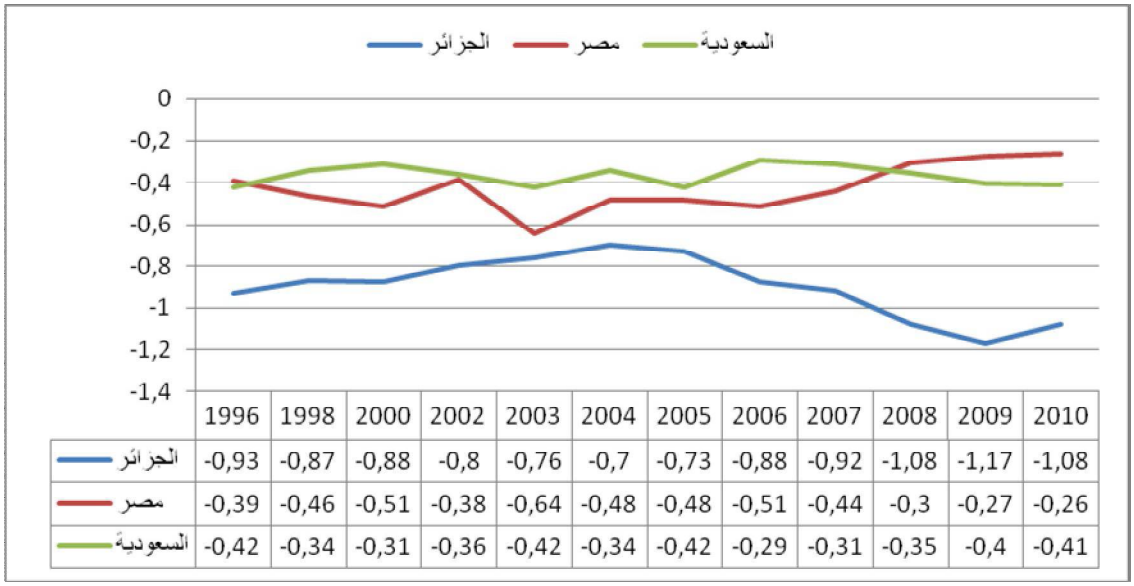

	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	-0,93	-0,87	-0,88	-0,8	-0,76	-0,7	-0,73	-0,88	-0,92	-1,08	-1,17	-1,08
مصر	-0,39	-0,46	-0,51	-0,38	-0,64	-0,48	-0,48	-0,51	-0,44	-0,3	-0,27	-0,26
السعودية	-0,42	-0,34	-0,31	-0,36	-0,42	-0,34	-0,42	-0,29	-0,31	-0,35	-0,4	-0,41

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصاءات البنك الدولي.

أ-2- الصوت و المساءلة (VAI):

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني دولة ما على المشاركة في انتخاب ممثليهم في مختلف المجالس النيابية ، و كذلك حرية التعبير ، و حرية تكوين الجمعيات ، و حرية وسائل الإعلام .

و بالنسبة لواقع هذا المؤشر في الدول الثلاث ، فالدول الثلاثة حققت نتائج متدنية على الصعيد العالمي و يأتي ترتيبها في المراتب الأخيرة مع بعض التفاوت من سنة إلى أخرى و من دولة إلى أخرى ، أما بالنسبة لمقارنة الدول الثلاث فيما بينها ، فتأتي مصر في المرتبة الأولى ثم الجزائر ثم السعودية من خلال الفترة 1996-2003 ، بينما خلال الفترة 2004-2010 فتأتي الجزائر في المرتبة الأولى ثم مصر ثم السعودية ، و يفسر تقدم الجزائر و مصر و تراجع السعودية في هذا المؤشر بسبب وجود انتخابات سواء على المستوى الرئاسي أو المجالس الوطنية (البرلمان) أو المجالس الولائية و المحلية في الجزائر و مصر رغم أنها شكلية أحيانا و تشوبها عدم المصداقية و القبول الدولي ، بينما هناك غياب شبه كلي لمشاركة المواطن السعودي في اختيار نوابه في مختلف المستويات.

الشكل (08/05): مؤشر الصوت و المساءلة (VAI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010):

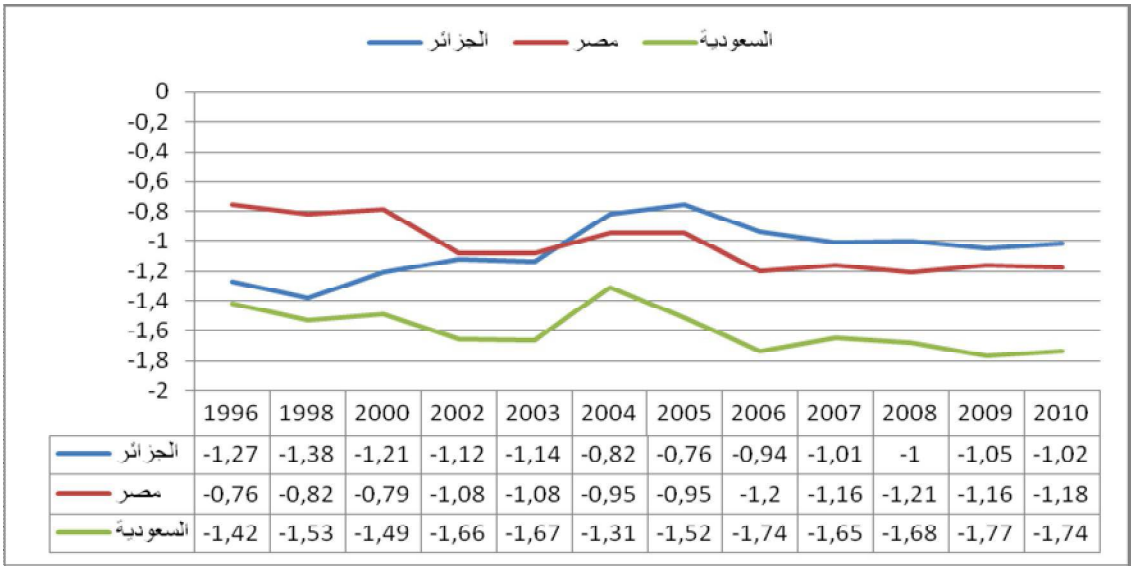

	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	-1,27	-1,38	-1,21	-1,12	-1,14	-0,82	-0,76	-0,94	-1,01	-1	-1,05	-1,02
مصر	-0,76	-0,82	-0,79	-1,08	-1,08	-0,95	-0,95	-1,2	-1,16	-1,21	-1,16	-1,18
السعودية	-1,42	-1,53	-1,49	-1,66	-1,67	-1,31	-1,52	-1,74	-1,65	-1,68	-1,77	-1,74

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصاءات البنك الدولي.

أ-3- الاستقرار السياسي و غياب العنف (PS/AVI):

يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب ، كما يقيس درجة قوة النظام الحاكم من حيث الشرعية و درجة القبول العام عند أفراد المجتمع ومبدأ التداول السلمي للسلطة و نزاهة الانتخابات.

و تشير الإحصائيات إلى تراجع الدول الثلاث على الصعيد العالمي ، فهي تأتي في مراتب متدنية خلال الفترة 1996-2010 ، فمقارنة مع الكثير من الدول في العالم التي تأتي في مراتب مريحة في التصنيف العالمي على هذا المؤشر ، تبقى الدول الثلاث بعيد جدا عن هذا الأداء للعديد من الأسباب ، أهمها عدم وجود تداول سلمي على السلطة و عدم وجود انتخابات نزيهة و ذات قبول عام سواء على المستوى المحلي أي أفراد المجتمع و مؤسسات و منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية ، أو المستوى الدولي أي الرأي العام الدولي من منظمات دولية و هيئات حقوقية و دول كبرى ، و فيما يخص مقارنة الدول الثلاث فيما بينها ، فتأتي السعودية في المرتبة الأولى ثم مصر ثم الجزائر ، و يعزى هذا الترتيب إلى أن السعودية لها بسطة قوية على مختلف أوجه العنف التي من الممكن أن تساهم في زعزعة استقرار الدولة فهي من جهة تبدي الشرعية الدينية و المذهب السلفي الوهابي المبني على قاعدة عدم الخروج عن الحاكم ، و التي لها قبول واسع عند السعوديين ، ومن جهة أخرى تسيطر على الجماعات الإرهابية و تردعها في طور نشأتها بمساعدة و دعم لوجيستي و استخباراتي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن المداخيل الكبيرة لهذه الدولة عن طريق العوائد النفطية تجعل المجتمع السعودي يعيش في أمن اجتماعي مما يسهم في تخفيف مواطن العنف و الاحتجاجات و الاضطرابات التي تهز كيان الدولة ، أما مصر و الجزائر فقد

عرفت العديد من الاضطرابات سواء المتعلقة بالمطالب السياسية أو المطالب الاقتصادية ، و خاصة الجزائر التي عرفت اضطرابات سياسية و اقتصادية نتج عنها عنف كبير كاد أن يقضي على كيان الدولة بالكامل.

الشكل (09/05): مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف (PS/AVI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010):

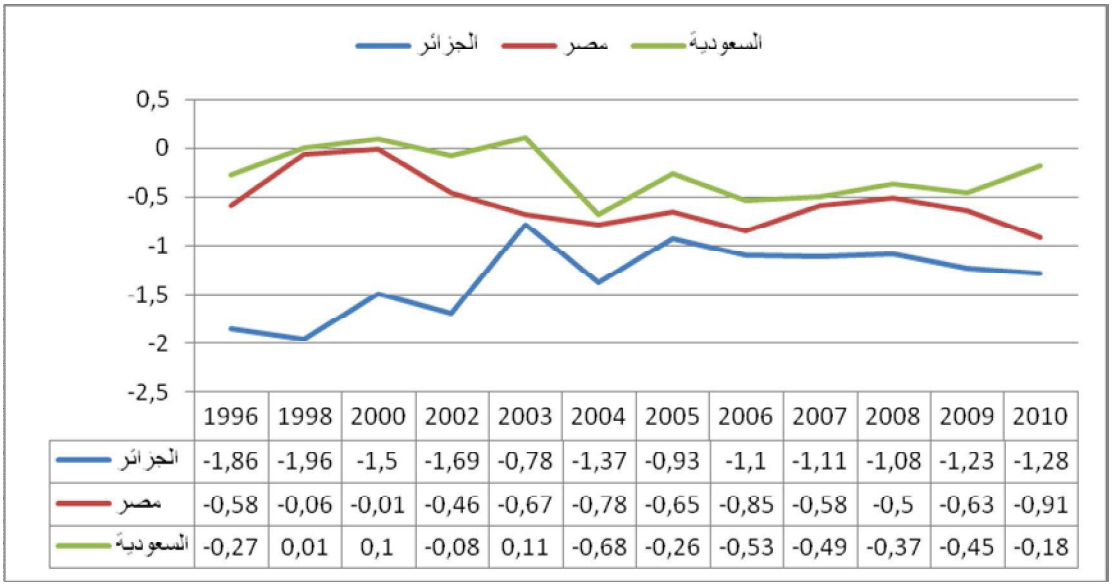

	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	-1,86	-1,96	-1,5	-1,69	-0,78	-1,37	-0,93	-1,1	-1,11	-1,08	-1,23	-1,28
مصر	-0,58	-0,06	-0,01	-0,46	-0,67	-0,78	-0,65	-0,85	-0,58	-0,5	-0,63	-0,91
السعودية	-0,27	0,01	0,1	-0,08	0,11	-0,68	-0,26	-0,53	-0,49	-0,37	-0,45	-0,18

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصاءات البنك الدولي.

أ-4- فعالية الحكومة (GEI):

يعنى هذا المؤشر بنوعية الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة ، و قدرة جهاز الخدمة المدنية و استقلاله عن الضغوط السياسية ، و نوعية إعداد السياسات.

و بالنسبة لصورة هذا المؤشر في الدول الثلاث على الصعيد العالمي فهي نفسها ، أي على غرار المؤشرات السابقة هناك تراجع لهذه الدول ، و دائما توجد في المراتب المتدنية نظرا لعدم وجود فعالية حقيقية لحكومات هذه الدول من شأنها تحسين الظروف العامة للخدمات الحكومية الموجهة للمواطنين ، كتلك التي نجدها في الدول المتقدمة رغم أن هذه الدول تمتلك إمكانيات كبيرة سواء بشرية أو طبيعية ، و تأتي مصر في المرتبة الأولى ثم السعودية ثم الجزائر خلال الفترة 1996- 2005 ، بينما خلال الفترة 2005- 2010 فتأتي السعودية ثم مصر ثم الجزائر ، ويلاحظ أن الجزائر كانت في المرتبة الأخيرة خلال طور هذه الفترة بسبب تبعات الأزمة السياسية و الأمنية التي عرفتها و الإرث الثقيل الذي تركته ، فكانت الحكومة تهتم بالجوانب الأمنية على حساب الخدمات المدنية العامة التقليدية التي يحتاجها المواطن .

الشكل (10/05): مؤشر فعالية الحكومة (GEI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010):

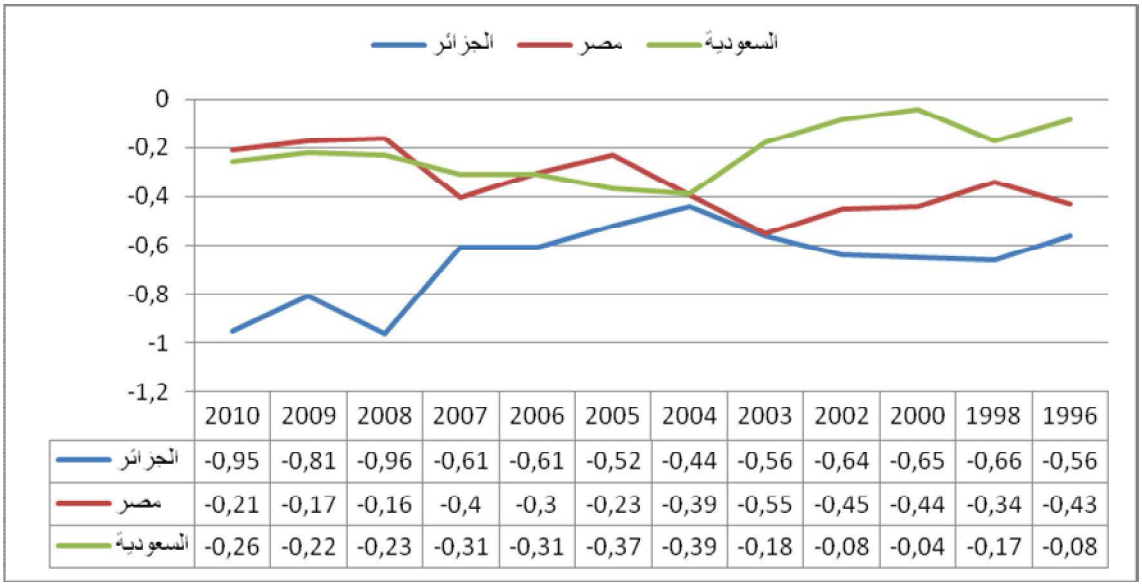

	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996
الجزائر	-0,95	-0,81	-0,96	-0,61	-0,61	-0,52	-0,44	-0,56	-0,64	-0,65	-0,66	-0,56
مصر	-0,21	-0,17	-0,16	-0,4	-0,3	-0,23	-0,39	-0,55	-0,45	-0,44	-0,34	-0,43
السعودية	-0,26	-0,22	-0,23	-0,31	-0,31	-0,37	-0,39	-0,18	-0,08	-0,04	-0,17	-0,08

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصاءات البنك الدولي.

أ-5- نوعية التنظيم (RQI):

يهتم هذا المؤشر بمدى قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و تساعد على ذلك ، و ذلك عن طريق توفير بيئة مناسبة للأعمال و القضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه المؤسسات.

و تشير المعطيات الإحصائية حول هذا المؤشر في الدول الثلاث إلى تراجعها على الصعيد العالمي ، فهناك تراجع في توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لنشاط المؤسسات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية سواء القانونية أو المتعلقة بالشفافية أو البنية التحتية و شبكة الاتصالات أو مستويات التكنولوجيا مقارنة مع المعايير الدولية ، و مقارنة للدول الثلاث فيما بينها فتأتي السعودية في المرتبة الأولى ثم مصر ثم الجزائر تقريبا خلال الفترة 1996- 2010 كلها ، و يعزى ذلك إلى أن السعودية لها السبق الكبير في تشجيع القطاع الخاص بالإضافة إلى تحسين بيئتها عن طريق الفوائض البترولية من خلال البنية التحتية و شبكة الاتصالات ، بينما عانت مصر من إشكالية إعادة البناء الاقتصادي و التخلص من الإرث الاشتراكي و نفس الشيء بالنسبة للجزائر مع خصوصية زيادة رداءة الظروف الأمنية نتيجة الأزمة السياسية و تبعاتها. و يلاحظ بالنسبة لرتابة هذا المؤشر فإن السعودية تعرف تحسنا مستمرا على طول الفترة 1996- 2010 بينما مصر عرفت تحسنا مستمرا بداية من سنة 2005 ، لتبقى الجزائر في تراجع خطير بداية من سنة 2005 و وصلت إلى مستويات مخيفة في السنوات الأخيرة (-1.14) سنة 2010 مقارنة بـــ(-0.16) في مصر و (0.17) في السعودية.

الشكل (11/05): مؤشر نوعية التنظيم (RQI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010):

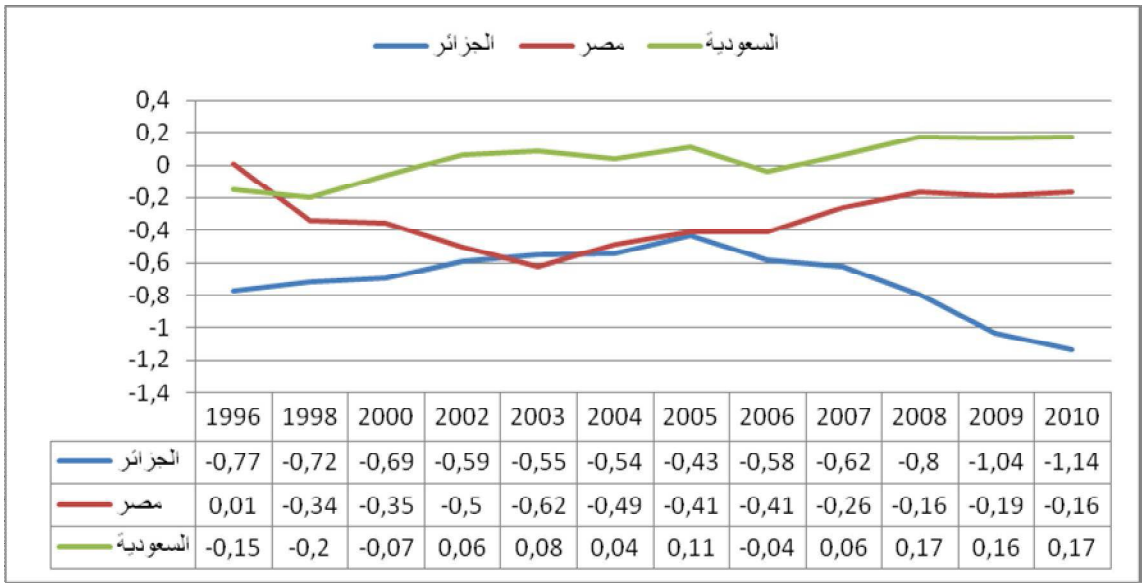

	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	-0,77	-0,72	-0,69	-0,59	-0,55	-0,54	-0,43	-0,58	-0,62	-0,8	-1,04	-1,14
مصر	0,01	-0,34	-0,35	-0,5	-0,62	-0,49	-0,41	-0,41	-0,26	-0,16	-0,19	-0,16
السعودية	-0,15	-0,2	-0,07	0,06	0,08	0,04	0,11	-0,04	0,06	0,17	0,16	0,17

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصاءات البنك الدولي.

أ-6- سيادة القانون (RLI):

يشير هذا المؤشر إلى مدى ثقة المتعاملين على اختلافهم في أحكام القانون في المجتمع و التقيد بها ، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود و حقوق الملكية و الشرطة و المحاكم ، و كذلك احتمال وقوع جرائم و أعمال عنف.

و بالنسبة لواقع هذا المؤشر في الدول الثلاث فرغم أن السعودية حققت مستويات كلها موجبة (عدا سنة 2000) ، إلا أنه بصفة عامة الدول الثلاث مازالت دون المستويات العالمية و مراتبها متأخرة على السلم العالمي لهذا المؤشر بسبب غياب دولة القانون و ضبابية سيادة القانون و تطبيق أحكامه ، و بالرغم من وجود في الدول الثلاث العديد من القوانين و التشريعات في مختلف المجالات أحيانا تماثل تلك الموجودة في الدول المتقدمة ، إلا أن إشكالية التطبيق تجعلها كالجسد بلا روح ، و فيما يخص مقارنة الدول الثلاث فيما بينها فتأتي السعودية في المرتبة الأولى ثم مصر ثم الجزائر ، و الملاحظ هو بعد مستويات هذا المؤشر في الجزائر مقارنة بالسعودية و مصر ، و هذا يعتبر مؤشر جد خطير ، فإذا لم تتمكن الجزائر من تحسين مستويات هذا المؤشر على الصعيد العربي على الأقل ، فستبقى بعيدة جدا عن المستويات العالمية ، و خاصة أن هذا النوع من المؤشرات يعطي صورة للمستثمرين الأجانب عن الأطر القانونية و التضبيطية التي من شأنها أن تضعف مساهمة الأجانب و الدخول إلى السوق الجزائرية سواء على الصعيد الإنتاجي أو التسويقي أو المالي.

الشكل (12/05): مؤشر سيادة القانون (RLI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010):

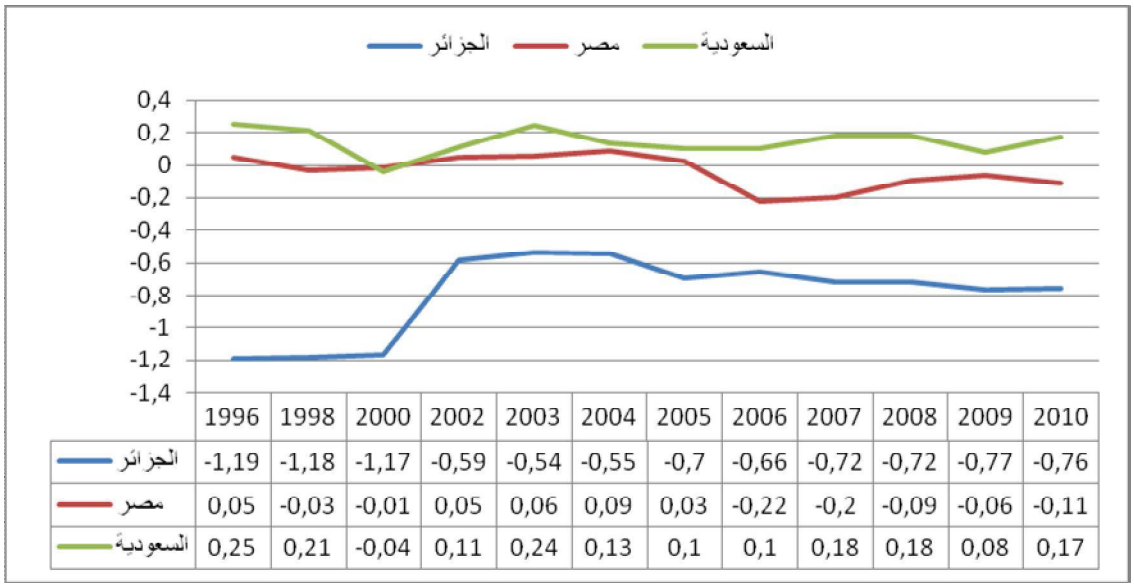

	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	-1,19	-1,18	-1,17	-0,59	-0,54	-0,55	-0,7	-0,66	-0,72	-0,72	-0,77	-0,76
مصر	0,05	-0,03	-0,01	0,05	0,06	0,09	0,03	-0,22	-0,2	-0,09	-0,06	-0,11
السعودية	0,25	0,21	-0,04	0,11	0,24	0,13	0,1	0,1	0,18	0,18	0,08	0,17

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصاءات البنك الدولي.

أ-7- مكافحة (ضبط ، الحد من) الفساد (CCI):

يقيس هذا المؤشر مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، بما في ذلك أعمال الفساد بمختلف أنواعها سواء الصغيرة أو الكبيرة ، و كذلك استحواذ النخبة و أصحاب المصالح الشخصية على ممتلكات الدولة.

و تشير المصادر الإحصائية إلى تراجع كل من الجزائر و مصر و السعودية على السلم العالمي لهذا المؤشر ، و رغم التوجه العالمي الخاص بمكافحة الفساد و تجنب أضراره على مختلف الأصعدة ، إلا أن الدول الثلاث مازلت في الخطوات الأولى في مسيرة إصدار القوانين و التشريعات الهادفة إلى محاربة الفساد ، وما هو موجود موسوم بتردد كبير من الإرادة السياسية في الدول الثلاث نظرا لتضارب مصالح الفئات الحاكمة مع بارونات السياسة و الاقتصاد ، و الدافع في الدول الثلاث لمحاربة هذه الظاهرة ينبع من الضغوطات الداخلية المتمثلة في الرأي العام الشعبي و الصحافة و منظمات المجتمع المدني و الضغوطات الخارجية المتمثلة في المنظمات الدولية و في مقدمتها منظمة الشفافية الدولية و أيضا ضغوط الدول الكبرى ، و لم تسجل أيه محاولة جريئة من طرف الأنظمة الحاكمة في الدول الثلاثة لمكافحة الفساد ، فالكثير من المنظمات تشير إلى تفشي الفساد بمختلف أنواعه و على العديد من الأصعدة في الدول الثلاث ، و إذا ما قارنا الدول الثلاث فيما بينها خلال الفترة 1996- 2010 فنجد السعودية في المرتبة الأولى ثم مصر ثم الجزائر ، ومن ناحية رتابة قيم هذا المؤشر عبر الزمن في الدول الثلاث فنجد أن هناك تحسن مستمر عموما في السعودية و الجزائر ، بينما نلاحظ تراجع مستمر في مصر عبر الزمن .

الشكل (13/05): مؤشر مكافحة الفساد (CCI) في الجزائر ، مصر ، السعودية (1996- 2010):

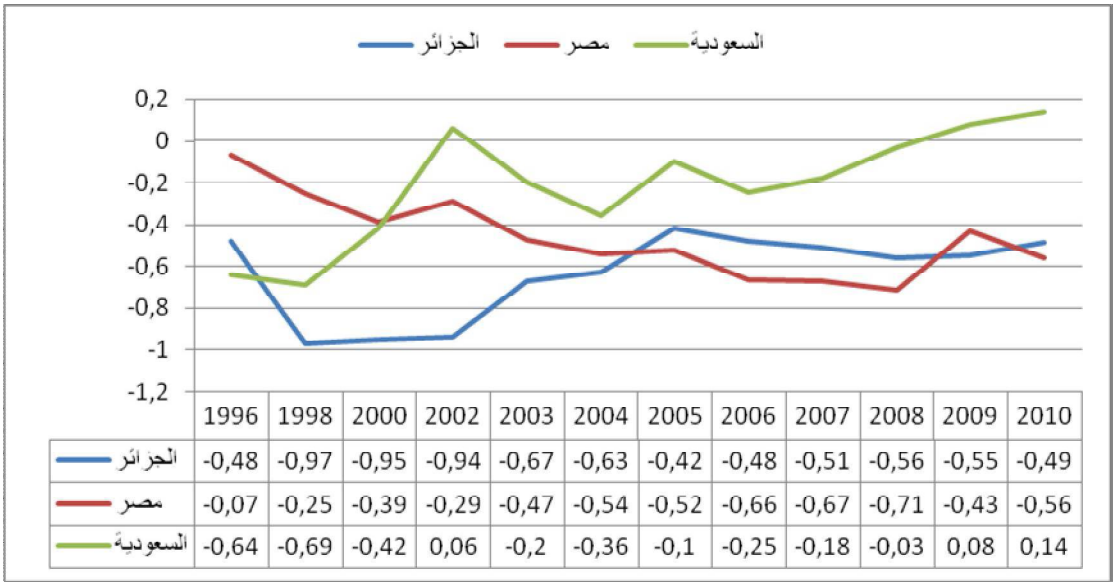

	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	-0,48	-0,97	-0,95	-0,94	-0,67	-0,63	-0,42	-0,48	-0,51	-0,56	-0,55	-0,49
مصر	-0,07	-0,25	-0,39	-0,29	-0,47	-0,54	-0,52	-0,66	-0,67	-0,71	-0,43	-0,56
السعودية	-0,64	-0,69	-0,42	0,06	-0,2	-0,36	-0,1	-0,25	-0,18	-0,03	0,08	0,14

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصاءات البنك الدولي.

ب- مؤشر مدركات الفساد (CPI):

تختص منظمة الشفافية الدولية بإصدار مؤشر مدركات الفساد في مختلف دول العالم التي يمكن الحصول على معلومات موثوقة حول صورة الفساد وحجمه بها ، و يتم ترتيب الدول حسب حجم الفساد المدرك بها ، و خاصة الفساد الموجود بين النخبة كالسياسيين و موظفي الدولة و أطراف الصفقات العمومية و التراخيص بمختلف أنواعها ، و قيم هذا المؤشر تأخذ قيم المجال [0 ، 10] ، وكلما كانت قيم هذا المؤشر قريبة من العشرة دل ذلك على نظافة الاقتصاد و نقص الفساد و العكس صحيح عندما تتجه قيم المؤشر إلى الصفر.

و فيما يخص واقع هذا المؤشر في الجزائر و مصر و السعودية ، فعلى الصعيد العالمي توجد الدول الثلاث في مراتب متأخرة و بقيم لم تتعدى الخمس درجات في أحسن الظروف ، مما يدل على استشراء الفساد في هذه الدول ، و تشير الكثير من المصادر و خاصة الإعلام إلى وجود الكثير من قضايا الفساد في الدول الثلاث مع بعض الاختلافات من حيث الحجم و طبيعة الفساد و صورته و مرتكبيه ، و إذا ما قارنا هذه الدول فيما بينها خلال الفترة 2003- 2010 فنجد تقدم السعودية في المرتبة الأولى ثم تأتي مصر ثم الجزائر ، إلا أن التفاوت بين هذه الدول ليس كبير و خاصة بين الجزائر و مصر ، كما تشير الصورة العامة لهذا المؤشر على عدم وجود اتجاه تطوري و رتابة في اتجاه التحسن ، مما يدل أن الدول الثلاث لم تعقد العزم الحقيقي على محاربة هذه الظاهرة التي قطعت العديد من دول العالم أشواطا كبيرة في محاربتها باعتبارها ظاهرة تهدد السلم الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي.

الشكل (14/05): مؤشر مدركات الفساد (CPI) في الجزائر ، مصر ، السعودية **(2003- 2010):**

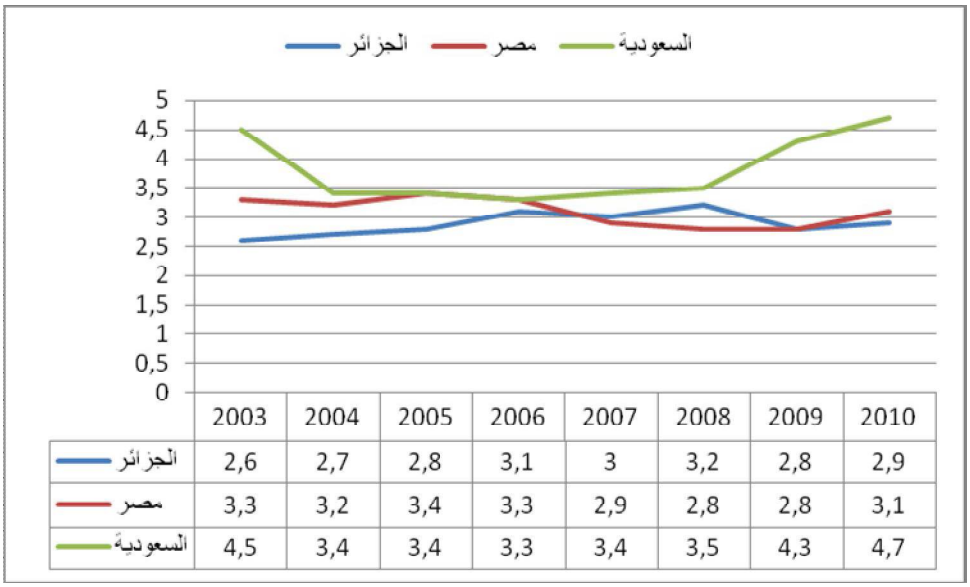

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	2,6	2,7	2,8	3,1	3	3,2	2,8	2,9
مصر	3,3	3,2	3,4	3,3	2,9	2,8	2,8	3,1
السعودية	4,5	3,4	3,4	3,3	3,4	3,5	4,3	4,7

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصاءات منظمة الشفافية الدولية.

3-أثر الحكم الراشد و الفساد على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث:

سنحاول إبراز أثر الحكم الراشد و الفساد على النمو الاقتصادي من خلال التعرض إلى صور الفساد المقوض للنمو الاقتصادي ، ثم نقوم بحساب معاملات الارتباط بين مؤشرات الحكم الراشد و مؤشر مدركات الفساد و النمو الاقتصادي ، و أخيرا و باستخدام تقنية تحليل التباين نحاول معرفة مدى معنوية الاختلافات الموجودة بين قيم المؤشرات السابقة في الدول الثلاث.

أ- صور الفساد في الدول الثلاث:

رغم عدم وجود هيئات تعنى بقياس حجم الفساد في الدول الثلاث ، ورغم سياسة الحجب و التقليل من حقيقة الفساد و خطورته في هذه الدول ، إلا أن هناك العديد من قضايا الفساد الخطيرة و التي تهز البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و ربما هي تراكمات لاهتزاز البناء السياسي لهذه الدول ، و هناك فقط وسائل الإعلام التي تمكنت من الكشف عن العديد من قضايا الفساد في الدول الثلاث ، و لم تكن هذه القضايا باليسيرة بل تحتوي على مبالغ مالية تستنزف البناء الاقتصادي للدولة وتضعفه ؛ و فيما يلي نتناول بعض صور الفساد في كل من الجزائر و مصر و السعودية و هي القضايا التي ثبتت و تناولتها وسائل الإعلام على أساس الصحة و البيان التامين بدون أي لبس أو غموض .

أ-1- الجزائر:

قبل عام 1990 كان الحديث عن الفساد في الجزائر من المحرمات ، و عندما أثيرت قضية الفساد لأول مرة في شهر مارس 1990 ، قدرت مبالغها آنذاك خلال العشرين السنة التي سبقت بحوالي 26 مليار دولار و هذا يشمل كافة القطاعات ، و لم تكن آنذاك شجاعة لدى الصحافة الوطنية للكشف عن حقائق الفساد ، و خاصة في ظل التعتيم الإعلامي من طرف السلطة و الأطراف الفاعلة فيها ، و بعدها أصبح الفساد حقيقة لا مجال لإنكارها سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي ، و قد صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أكتوبر 1999 لدى افتتاحه معرض الجزائر الدولي بأن الفساد قد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب ، و مع ذلك لم تتخذ إجراءات كافية لمكافحة هذه الآفة المدمرة التي ألحقت أضرارا هائلة بالمجتمع ، فإلى جانب الفساد الكبير الناجم عن عقود الاستيراد الكبيرة و الذي هو حكر على مجموعة مغلقة من الناس ، هناك أيضا الفساد الصغير المنتشر بين المواطنين ، حيث أصبح الفساد ظاهرة اجتماعية روتينية ومعدية في الجزائر ، و هو مرتبط بسير عمل الإدارة و العدالة و المؤسسات و الهيئات العامة ، أما الفساد الكبير فترجع بدايته إلى فترة تطبيق سياسة التصنيع في البلاد ، ونمو استيراد المنتجات الاستهلاكية التي أعقبت ارتفاع الأجور و تحسن وضعية العمل ، بالإضافة إلى فترة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و خاصة عملية بيع المؤسسات العمومية و خوصصتها[1].

و رغم أن العديد من قضايا الفساد في الجزائر لم يتم كشفها ، إلا أن آثارها واضحة و ملموسة في كافة القطاعات و على جميع المستويات ، ورغم التعتيم الممارس من بعض الجهات الرسمية و قلة الهيئات و المنظمات التي تعنى بالكشف عن الفساد و تقديم مرتكبيه إلى العدالة ، إلا أن بعض قضايا الفساد المرعبة في العديد من القطاعات تمكنت الصحافة من الكشف عنها و أصبحت معروفة لدى الرأي العام داخليا و خارجيا و حتى على المستوى الشعبي ، ومن أهم قضايا الفساد التي تم الكشف عنها في السنوات الأخيرة نجد[2]:

- قضية بنك الخليفة الذي انهار عام 2003 بعد قيام مؤسسه بتحويل أموال البنك لدعم شركاته المتعثرة ، و خلف ثغرة مالية كبيرة و إن كانت السلطات قد قدرتها بـــ1.5 مليار دولار فإن الكثير من المتتبعين يؤكدون أن المبلغ يصل إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار ، و قد تورط في هذه القضية عدة شخصيات و مسؤولين كبار.

---

(1) – إسماعيل الشطي و آخرون ، مرجع سابق ، ص841 .

(2) – فرج شعبان ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ، 2012 ، ص250 .

- قضية البنك التجاري و الصناعي عام 2003 و التي تم على إثرها سحب اعتماد البنك و تصفيته ، وخلف خسارة قدرت بـــ 13 مليار دينار حسب التقديرات القضائية ، و قد فر مديره العام إلى فرنسا و لحد الآن لم تسلمه السلطات الفرنسية.

- قضية الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار و الذي تم فيه اختلاس 30 مليون دولار عام 2005 حسب تقدير الخبرة القضائية ، و أدين فيه مجموعة كبيرة من المتهمين من بينهم المدير العام للصندوق و زوجته اللذان فرا إلى الخارج.

- قضية الفساد في قطاع الصحة حيث وجهت منظمة الشفافية الدولية انتقادا شديدا لما سمته فساد قطاع الصحة ، و صنفته في صدارة القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد و الرشوة في الجزائر ، و خاصة فيما يتعلق بصفقات الدواء و التي تم من خلالها هدر الكثير من المال العام.

- قضية مجمع طونيك أين عجز فيها هذا المجمع عن سداد ديونه لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و خضع للحراسة القضائية سنة 2005 ، و تم تقدير حجم القروض بمليار و 400 أورو ، و في سنة 2007 عين له مسير إداري من طرف المحكمة لمواصلة نشاطه ، و في الأخير تم تأميمه في أفريل 2011 .

- قضية الفساد في الطريق السريع شرق – غرب عام 2010 ، حيث تم تقدير تكلفته بأكثر من عشرة مليار دولار ، بينما تكلفته الحقيقية لا تتجاوز سبع مليار دولار ، و قد أدين العديد من إطارات القطاع و في مقدمتهم الأمين العام للوزارة و رئيس الديوان بسبب تلقيهم رشاوى و عمولات نظير تقديمهم تسهيلات لشركات مستفيدة من المشروع.

- قضية الفساد في قطاع المحروقات و هو أكبر قطاع في الجزائر ، حيث عرف القطاع قضايا فساد تتعلق بمنح صفقات و مشتريات و انجاز مقرات .

و إضافة إلى قضايا الفساد الكبيرة السابقة تم إحصاء العديد من قضايا الفساد على مستوى المحاكم ، حيث قدرت بـــ 680 قضية عام 2006 و 1054 قضية عام 2007 و 622 قضية عام 2008 و949 قضية عام 2010 .

أ-2- مصر:

لا تختلف مصر كثيرا عن الجزائر فيما يخص حجم الفساد و أنواعه و أسباب وجوده ، فمصر مرت بنفس ظروف الجزائر من حيث اعتماد غطاء الديمقراطية و الحكم الجمهوري من الناحية السياسية ، و إعادة هيكلة الاقتصاد المصري و التخلص من الإرث الاشتراكي من الناحية الاقتصادية ، و في هذا السياق و مع وجود هامش من الحرية لوسائل الإعلام و مع تعتيم إعلامي من طرف السلطات المصرية لتغطية أوجه الفساد الكبير الموجود في كافة القطاعات و على جميع المستويات في مصر ، أصبح الفساد في مصر حقيقة لا يمكن لأحد إنكارها.

من وجهة نظر الكثير من المثقفين المصريين تعتبر الفترة الحالية (الثلاث عقود الأخيرة) عصرا ذهبيا للفساد في مصر ، حيث تغيب الرقابة وتتدهور مستويات المعيشة وتتدنى القيم الأخلاقية ، ومن أهم القطاعات التي تعتبر رائدة في مجال الفساد في مصر نجد قطاع البنوك و القطاع الزراعي ، فبالنسبة للقطاع البنكي أصبحت الفضائح المصرفية شأنا يوميا تقريبا ، فقد تكررت قضايا النصب على البنوك بصورة مثيرة ، وتنوع المتهمون بين كبار رجال الأعمال وكبار المسؤولين بالدولة ، فضلا عن رجال البنوك أنفسهم ، ومن أشهر فضائح البنوك نجد فضيحة بنك الأهرام الخاصة بتسليفات فاسدة عن 1989، وبعده انفجرت قضية بنكي الدقهلية والنيل عام 1995 فيما عرف باسم قضية نواب القروض لتصبح أشهر عمليات النصب على البنوك وسرقة أموال المدخرين الصغار ، حيث بلغت قيمة التسليفات التي تلقاها أعضاء في مجلس الشعب ووزراء سابقون بثلاثة مليار جنيه ، ثم تكشفت قضية منى الشافعي عام 1996 والتي استولت على 90 مليون جنيه بدون ضمانات ، ثم قضية الهواري الذي حصل على مليار ونصف جنيه من القروض المصرفية بدون ضمانات عام 1996 ، وتفجرت كذلك قضية التسليفات من شركة النصر للتصدير والاستيراد بمبلغ 222 مليون جنيه عام 1996 ، ومن أكبر الأرقام التي شملتها قضايا الفساد المصرفي قضية بنك القاهرة عام 2000 والتي تشتمل على منح تسليفات تصل إلى 12 مليار جنيه بدون ضمانات . وتكاد تكون الصورة نفسها بالنسبة للقطاع الزراعي من خلال الاستيلاء على الأراضي العامة والمضاربة فيها ، فقد تم الكشف عن قضية اتهم فيها وكيل وزارة الزراعة فضلا عن ثلاث وزراء آخرين ، وقدر حجم التعديات على أراضي الدولة في ولاية الإسكندرية وحدها عام 1996 بـــ25 مليار جنيه[1].

أما الوسيلة الثالثة للفساد في مصر من حيث الأهمية فهي الرشاوى والاختلاسات وتسهيل الاستيلاء على المال العام ، والتي يتلقاها بعض المتنفذين في الحكومة والقطاع العام ، ووفقا لإحصاءات النيابة الإدارية عام 1995 ضبطت 5000 قضية قيمتها تتجاوز 13 مليار جنيه ، وتشمل قضايا الرشوة وتسهيل الاستيلاء على المال العام اتهامات وجهت إلى نائب رئيس وزراء سابق في شراء طائرات ، وأخرى إلى نائب آخر تلقى رشاوى

[1] – إسماعيل الشطي و آخرون ، مرجع سابق ، ص788.

من شركة wasting house ، بالإضافة إلى العديد من القضايا الأخرى مثل قضية الفساد في المحليات والتي تجسدها قضية تسمى صحفيا بقضية فودة ، وقضايا مقاولات إسكان غير آمن والتي تشمل اغتصاب أراضي ومخالفات في البناء ،وقضية التلاعب بأسعار الإسمنت والمشهورة بإمبراطورية الاسمنت ، وقضية مافيا الغزل ، وقضية ملك التونة ، هذا فضلا عن قضايا الاختلاس والسرقة من صناديق الجماعات المحلية ومن أملاك الدولة فيها ، والتي قدرت في أربعة ولايات فقط وخلال فترة زمنية محدودة بنحو 200 مليون جنيه ، وقضية مصنع المسبوكات التي وصلت قيمة الاختلاسات فيه إلى 1.4 مليار جنيه ، وقضية حديد أصوان أين تم اختلاس 82 مليون جنيه ، وقضية شركة مصر للتجارة الحرة أين تم اختلاس 130 مليون جنيه .هذا فضلا عن آلاف القضايا الفردية التي تثار من حين إلى آخر[1].

أ-3- السعودية:

قد تختلف البيئة السياسية و الاقتصادية للسعودية عن كل من الجزائر و مصر ، إلا أن حجم الفساد يكاد يكون نفسه مع بعض الاختلافات من حيث حجمه و صوره و أسبابه ، فرغم الغطاء الإعلامي و الحظر الممارس على وسائل الإعلام إلا أن الفساد في السعودية أصبح حقيقة لا يمكن إخفائها ، و يبرز المثقفون السعوديون العديد من النقاط المتعلقة بالفساد في السعودية و التي يعتبرونها نقاط ذات خصوصية بالسعودية دون غيرها ، ومن أهم هذه النقاط نجد:

- الفساد السياسي المتعلق بالعائلة الحاكمة (آل سعود) ، حيث ترى هذه العائلة نفسها متملكة لكل خيرات البلاد من أراضي و مصادر ثروة ، و الحكم في البلاد حق حصري الى الحاكم المتغلب يستند الى مقولة كثيرا ما يرددها الأمراء الكبار في رفضهم للإصلاح " أخذناها بالسيف ، و لا يزال السيف في يدنا"[2].

- الفساد الإداري المنتشر بكافة صوره مرده إلى الانفصام الحاصل في المجتمع السعودي ، فرغم وجود مانع الوازع الديني إلا أن الكثير من أفراد المجتمع السعودي يبررون الاعتداء على المال العام و التربح من خلاله إلى الفساد الكبير الذي يمارسه أمراء العائلة الحاكمة.

و فيما يخص بعض الإحصائيات الخاصة بصور الفساد و حجمه في السعودية لا تزال المعلومات شحيحة حوله ، بسبب القبضة الحديدية التي يمارسها النظام السعودي على وسائل الإعلام ، و ما يسرب من حين لآخر ناتج عن العمل الاستخباراتي للسفرات الأجنبية ، و أهم قضية في هذا الصدد قضية صفقة شراء السلاح من بريطانيا عام 2009 ، و ما هو متاح من إحصائيات خاص بالفساد الإداري دون غيره و البعيد عن السلطة

[1] – المرجع السابق ، ص790 .
[2] – المرجع السابق ، ص645 .

الحاكمة ، و ليس هناك أي نوع من التعتيم الإعلامي حوله بهدف تبيان جهود الدولة في مكافحة الفساد ، فحسب بيانات هيئة الرقابة و التحقيق في السعودية و هي الجهاز المنوط به التحقيق و الادعاء في الجرائم الإدارية فقد تم إحصاء خلال الفترة (1998-2003) 23042 قضية متعلقة بالوظيفة العامة ، مابين تزوير و رشوة و تزييف و اختلاس و غيرها من أنماك الفساد الإداري المختلفة ، كما بلغت عدد القضايا التأديبية التي قامت الهيئة بالتحقيق فيها خلال نفس الفترة 3534 قضية ما بين مخالفات إدارية و مالية ومسلكية . و يوضح الجدول الآتي بعض صور الفساد الإداري في السعودية خلال فترات محددة[1].

الجدول (08/05) القضايا الجنائية الواردة لهيئة الرقابة و التحقيق في السعودية(1998-2003).

الفترات	مجموع القضايا الجنائية الواردة	تزوير	رشوة	اختلاس	مخالفات بريدية	تزييف العملة	الجرائم الواردة بالمرسوم الملكي رقم 43	مجموع القضايا الجنائية المنجزة
1999-1998	3779	2786	194	57	5	369	49	3462
2000-1999	3625	2686	189	38	5	281	64	3263
2001-2000	4129	3280	159	50	5	188	134	3812
2002-2001	5412	4431	190	63	80	161	113	4928
2003-2002	6101	5048	254	50	3	234	117	5706

المصدر: خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ ، الفساد الإداري في السعودية ؛ أنماطه و أسبابه و سبل مكافحته ، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007 ص210.

ب- تحليل الارتباطات بين مؤشرات الحكم الراشد و الفساد و النمو الاقتصادي:

من خلال حساب معامل الارتباط بين مؤشر الحكم الراشد المتمثل في مؤشر النوعية المؤسساتية و النمو الاقتصادي من جهة ، و مؤشر مدركات الفساد و النمو الاقتصادي من جهة أخرى في الدول الثلاث نتحصل على النتائج الآتية: (الملحق20+21).

[1] – خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ ، الفساد الإداري في السعودية ؛ أنماطه و أسبابه و سبل مكافحته ، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007 ص9 .

- معامل الارتباط بين مؤشر الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في حالة الجزائر: r=0.688 و هو ارتباط قوي و معنوي (P.Value=0.013) و متوافق مع النظرية الاقتصادية ، بحيث كلما تحسنت مؤشرات الحكم الراشد كلما تحسنت معدلات النمو الاقتصادي.

- معامل الارتباط بين مؤشر الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في حالة مصر: r=0.23 و هو ارتباط ضعيف و غير معنوي (P.Value=0.469) و غير متوافق نسبيا مع النظرية الاقتصادية ، بحيث كلما تحسنت مؤشرات الحكم الراشد لا يقابل ذلك تحسن مباشر لمعدلات النمو الاقتصادي.

- معامل الارتباط بين مؤشر الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في حالة السعودية: r=-0.454 و هو ارتباط غير متوافق مع النظرية الاقتصادية ، بحيث كلما تحسنت مؤشرات الحكم الراشد يقابل ذلك تراجع مباشر لمعدلات النمو الاقتصادي.

- معامل الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد و النمو الاقتصادي في الجزائر:r=-0.762 ، و هو ارتباط قوي و معنوي (P.Value=0.028) و متوافق مع النظرية الاقتصادية ، بحيث كلما تحسنت درجات مؤشر مدركات الفساد (تراجع الفساد) كلما تحسنت معدلات النمو الاقتصادي.

- معامل الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد و النمو الاقتصادي في مصر:r=-0.411 ، و هو ارتباط متوسط و متوافق مع النظرية الاقتصادية نسبيا، بحيث كلما تحسنت درجات مؤشر مدركات الفساد (تراجع الفساد) كلما تحسنت معدلات النمو الاقتصادي.

- معامل الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد و النمو الاقتصادي في السعودية :r=0.514 ، و هو ارتباط غير قوي و غير معنوي (P.Value=0.193) و غير متوافق مع النظرية الاقتصادية ، بحيث كلما تراجعت درجات مؤشر مدركات الفساد (تراجع الفساد) كلما تحسنت معدلات النمو الاقتصادي.

نستنتج مما سبق بأن الحالة الجزائرية الأقرب إلى منطق النظرية الاقتصادية ، حيث نجد أنه كلما تحسنت مؤشرات الحكم الراشد و قلت قيم مؤشر مدركات الفساد كلما أدى ذلك إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي ، ثم تأتي مصر و بصورة متوافقة نسبيا مع حالة الجزائر ، بينما تنفرد السعودية بأثر معاكس تماما لمنطق النظرية الاقتصادية ، سواء على مستوى مؤشر الحكم الراشد أو مؤشر مدركات الفساد و هو ما يعكس تشوه هيكلي في الاقتصاد السعودي .

ج- تحليل التباينات (الاختلافات):

ج-1- تحليل تباينات مؤشر الحكم الراشد:

نعتبر أن μ_1 ، μ_2 ، μ_3 هي المتوسطات الهامشية لمستويات مؤشر الحكم الراشد في الجزائر ، مصر و السعودية على الترتيب . و أن المتوسط العام (متوسط المتوسطات) هو: μ=-0.56 .

ونختبر وفق الإحصائية (F) الفرضية التالية لتساوي المتوسطات :

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \mu_3$$

و انطلاقاً من جدول تحليل التباين لاختبار تساوي المتوسطات الثلاثة نتحصل على قيمة الإحصائية (F) معنوية (P.Value=0.000) (الملحق 22).

أي نرفض فرضية العدم التي تقول : لا توجد اختلافات ذات دلالة و معنوية إحصائية بين متوسطات مستويات مؤشر الحكم الراشد للدول الثلاث خلال الفترة (1996-2010) ، أي هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية. و عليه نقول بأن مستويات الحكم الراشد في الدول الثلاث خلال الفترة المذكورة كانت مختلفة بمعنوية.

ج-2- تحليل تباينات مؤشر مدركات الفساد:

نعتبر أن μ_1 ، μ_2 ، μ_3 هي المتوسطات الهامشية لمستويات مؤشر مدركات الفساد في الجزائر ، مصر و السعودية على الترتيب . و أن المتوسط العام (متوسط المتوسطات) هو: μ=3.26.

ونختبر وفق الإحصائية (F) الفرضية التالية لتساوي المتوسطات :

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \mu_3$$

و انطلاقاً من جدول تحليل التباين لاختبار تساوي المتوسطات الثلاثة نتحصل على قيمة الإحصائية (F) معنوية (P.Value=0.012) (الملحق 22).

أي نرفض فرضية العدم التي تقول : لا توجد اختلافات ذات دلالة و معنوية إحصائية بين متوسطات مستويات مؤشر مدركات الفساد للدول الثلاث خلال الفترة (2003-2010) ، أي هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية. و عليه نقول بأن مستويات الفساد في الدول الثلاث خلال الفترة المذكورة كانت مختلفة بمعنوية.

خلاصة الفصل الخامس:

في إطار تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في ظل المفاهيم الحديثة التي يستند إليها ، و التي كما بينا تطورت و ارتبطت بعوامل حديثة أثبتتها العديد من الدراسات و تطبيقات الكثير من الدول في العالم متجاوزة العوامل التقليدية المحفزة للنمو الاقتصادي ، سعت كل من الجزائر و مصر و السعودية إلى تكييف سياساتها مع هذه التصورات الجديدة للنمو الاقتصادي .

فعلى صعيد الانفتاح التجاري فالدول الثلاث تنتهج سياسية انفتاح حذرة ، فرغم الاتجاه التطوري في اتجاه المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي إلا أن معدلات الانفتاح التجاري مازالت متواضعة مقارنة مع الدول التي نجحت في دعم النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من وفرات التجارة الخارجية كالنمور الآسيوية . كما بينت الدراسة القياسية وجود ارتباطات موجبة بين مكونات التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث ، بينما لم يكن للانفتاح التجاري معنوية إحصائية على النمو الاقتصادي إلا في حالة مصر و السعودية بينما في الجزائر لم تكن هناك معنوية إحصائية ، كما أن المعنوية الإحصائية في حالة مصر و السعودية ضعيفة إحصائيا. و تبين من خلال تحليل تباينات (اختلافات) الانفتاح التجاري أن معدلات الانفتاح التجاري في الدول الثلاثة ذات دلالة إحصائية أي أن هناك اختلافات معنوية في مستويات الانفتاح التجاري ، و تأتي السعودية في المرتبة الأولى ثم الجزائر ثم مصر .

و بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد كانت تدفقاته في تطور مستمر نسبيا في الدول الثلاث بفضل سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية و التوجه نحو توسيع دور القطاع الخاص الأجنبي و المحلي في الاقتصاد من خلال تهيئة المناخ المناسب لها من مختلف أوجهه ، و يشير التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إلى وجود ارتباط قوي و موجب بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث ، كما أن هناك أثر موجب و ذا دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث أيضا ، و يبين اختبار تحليل التباينات أو الاختلافات إلى وجود تباين معنوي بين مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، و تأتي السعودية في المرتبة الأولى ثم مصر ثم الجزائر.

و فيما يخص الرأسمال البشري فقد بذلت الدول الثلاث جهودا كبيرة لدعم هذا المؤشر ، إيمانا منها بأهميته على كافة الأصعدة ، بالإضافة إلى بروزه كمحدد حديث للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، وقد تطورت كل مؤشراته في الدول الثلاث ،فليس بالالتحاق بالتعليم في مختلف مستوياته شهدت تطورا مستمرا ، كما أن الانفاق على التعليم عرف هو الآخر تطورا مستمرا ، وتبين من خلال التحليل القياسي لأثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي عدم وجود أثر موجب وذا دلالة إحصائية للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي على الدول الثلاث

، كما تبين أ هناك اختلافات وتباينات ذات دلالة إحصائية خاصة بمستويات الرأسمال البشري في الدول الثلاث ، حيث أتت مصر في المرتبة الأولى ثم السعودية ثم الجزائر .

و بالنسبة للحكم الراشد فيبرز كمحدد ذو خصوصية ، فالدول الثلاث تحتل مراتب متأخرة في التصنيفات العالمية للحكم الراشد و تفشي الفساد ، كما أن الإصلاحات السياسية التي تقوم بها شكلية و بطيئة جدا مقارنة مع التجارب الديمقراطية الحديثة في العالم ، و هناك مستويات للفساد في كل من الجزائر و مصر و السعودية مقوضة للنمو الاقتصادي ، فقد تم الكشف عن العديد من قضايا الفساد الكبير في الدول الثلاث رغم التعتيم الإعلامي الممارس بها و التضييق على انتشار المعلومات الخاصة به ، و يشير تحليل التباين الخاص بمؤشر الحكم الراشد (النوعية المؤسساتية) إلى وجود اختلافات معنوية في الدول الثلاث ، فتأتي السعودية في المرتبة الأولى ثم مصر ثم الجزائر ، كما أن هناك اختلافات معنوية خاصة بمؤشر مدركات الفساد ، و تأتي السعودية ثم مصر ثم الجزائر أيضا.

خلاصة الباب الثاني:

أدركت دول الوطن العربي أهمية اللحاق بالركب التنموي ، وكانت تطلعاتها دائما الوصول إلى مستويات التنمية التي تضمن الحياة الكريمة لشعوبها ، و رغم فترة الإبطاء التي عرفتها مسيرتها التنموية نتيجة خضوع أغلب الدول العربية للاستعمار الأجنبي إلا أنها سارعت إلى بناء اقتصادياتها وفق إمكانياتها ووفق الفلسفة الجديدة التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث.

و رغم تمايز دول الوطن العربي من الناحية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، إلا أن هناك الكثير من السمات التي تجمعها ، فمن الناحية الاقتصادية توصف اقتصاديات الدول العربية بأنها اقتصاديات ريعية تعتمد على تصدير المواد الأولية الخام و في مقدمتها البترول ، كما يغلب الطالع الاستهلاكي و ارتفاع تكلفة الواردات و خاصة من السلع الرأسمالية و الاستهلاكية ، كما أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الدول العربية لا يزال ضعيفا مقارنة باقتصاديات الدول الناشئة ، و معدلات النمو الاقتصادي ضعيفة به و يقابلها ارتفاع مستمر في السكان ، و يضاف إلى هذا كله ارتفاع حجم المديونية عموما و التضخم و عدم تنويع مصادر الدخل . و من الناحية السياسية تبرز الخصوصية الكبيرة لجميع الدول العربية تقريبا ، و هي خاصية فقدان الشرعية الحقيقية و الإفلاس السياسي أمام الشعوب و غياب مظاهر الديمقراطية الحقيقية و حرية إبداء الرأي و المشاركة السياسية و التداول السلمي على السلطة و استشراء الفساد و اتساع نطاقه في كافة دواليب السلطة و في جميع القطاعات ، كما أن الإصلاحات التي تبنتها الدول العربية نتيجة للضغوط الداخلية و الخارجية تعد حسب الكثير من المهتمين و المختصين شكلية و مكرسة لمظاهر الشرعية السلطوية الواحدة . أما الجوانب الاجتماعية في الدول العربية فتعتبر نتاج للجوانب الاقتصادية و السياسية ، فالكثير من المؤشرات تعكس جوانب الضعف و القصور في العديد من الجوانب ، حيث تنتشر البطالة بمعدلات مخيفة في الكثير من دول العالم العربي و انخفاض مستويات الدخل و ضعف الخدمات الصحية و التعليمية و غياب الأمن الغذائي و الأمان الاجتماعي و انتشار الفقر ووجود العديد من الانقسامات العمودية و الأفقية في عدد معين من الدول العربية.

وتبرز كل من الجزائر و مصر و السعودية كدول عربية ذات مكانة سياسية و اقتصادية تعكس الكثير من المظاهر الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي ذكرناها عن دول الوطن العربي ، و قد انتهت الدول الثلاث في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة العديد من الإصلاحات و خاصة الاقتصادية منها بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي ، و قد كانت هذه الإصلاحات متوافقة مع الآلية الاقتصادية الجديدة التي فرضت نفسها على جميع دول العالم تقريبا و المتمثلة في آلية اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي ، إلا أن مسار نموها الاقتصادي قد عرف تذبذبات كثيرة ناتجة عن هيكلتها الاقتصادية التي تعتبر شديدة الحساسية للصدمات الخارجية و الداخلية.

ومن السياسات التي تنتهج اليوم على الصعيد العالمي سياسية دعم النمو الاقتصادي عن طريق تحفيز المحددات الحديثة له ، و التي كما بينا سابقا لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي و خاصة في الأجل الطويل ، ومن هذه المحددات الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد ، و بتحليلنا لواقع هذه المحددات و أثرها على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر و مصر و السعودية توصلنا إلى أن هناك اتجاه تطوري في اتجاه التحسين من مستويات هذه المحددات ، إلا أن المستويات الموجودة ضعيفة مقارنة مع المستويات الموجودة في النماذج العالمية الناجحة و لا يزال أثرها على النمو الاقتصادي جد محدود بسبب التشوهات التي توجد في تركيبتها الاقتصادية ، فالانفتاح التجاري يتأثر بتركيبة الصادرات المعتمدة على صادرات المواد الأولية و بتركيبة الواردات المعتمدة على حجم الواردات الكبير الناتج من استيراد السلع الرأسمالية و السلع الاستهلاكية و هو ما يعكس اختلال هذا الانفتاح في ظل عدم وجود تنويع اقتصادي و ضعف مستويات الإنتاج كما ونوعا في الدول الثلاث ، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم التسهيلات التي قدمت له في الدول الثلاث إلا أن حجم تدفقاته كان دون المستويات المأمولة و خاصة أن الدول الثلاث تعتمد على دور أكبر للقطاع الخاص من أجل دعم الإنتاجية و التخفيف من البطالة ، أما الرأسمال البشري فقد عرف مستويات تطور كبيرة حيث كان هناك نسب التحاق بالتعليم مرتفعة في كافة المراحل التعليمية ، كما توسعت الدول الثلاث في الإنفاق على التعليم إلا أن أثره على النمو الاقتصادي مازال ضعيفا جدا إن لم نقل منعدما و ربما يعود ذلك إلى أن أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي يكون في الأجل الطويل ، و بالنسبة للحكم الراشد و الفساد فالدول الثلاث توجد في وضعية حرجة ، حيث تشير مؤشرات الحكم الراشد إلى أن هذه الدول تفتقد لمعايير الحكامة الجيدة الدافعة إلى دعم برامج التنمية بصفة عامة بسبب انعدام مظاهر الديمقراطية و المشاركة السياسية و المساءلة و الشفافية ، إضافة إلى انتشار الفساد المقوض للنمو الاقتصادي في الدول الثلاث ، حيث تشير مؤشرات مدركات الفساد إلى وجود فساد كبير في كافة المجالات و خاصة بين الموظفين العامين و في مجال الصفقات العمومية الكبرى.

إن عدم ارتباط النمو الاقتصادي في كل من الجزائر و مصر و السعودية بالمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ، يعكس مظاهر تشوه كبيرة للاقتصاديات هذه الدول ، ترجع في مجملها إلى الظاهرة الريعية لهذه الاقتصاديات ، إضافة إلى عامل الزمن فبعض المتغيرات تحتاج إلى زمن طويل حتى يكون لها أثر ايجابي ، و يرى الكثير من المختصين أن عدم وجود توافق بين هذه المحددات يجعلها قليلة الفعالية ، فلا يمكن تفعيل دول الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري في ظل غياب الحكم الراشد و ما يتعلق به من مشاركة و مساءلة و شفافية و استشراء الفساد و ضعف آليات محاربته.

الخاتمة العامة

إن دراستنا هذه الخاصة بالمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية ، و التي ركزنا فيها على كل من الجزائر و مصر و السعودية على سبيل المقارنة ، تهدف إلى معرفة واقع هذه المحددات في ظل المداخل الجديدة التي تفرضها النظريات الحديثة للفكر التنموي و ممارسات الكثير من الاقتصاديات الناجحة في العالم ، بالإضافة إلى توضيح مدى ارتباط النمو الاقتصادي للدول الثلاث بالمحددات الحديثة له و تحديدا الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد. وقد كانت فترة الدراسة (1990- 2010) ، وهي فترة ذات خصوصية من جوانب عديدة ، أهمها البيئة الاقتصادية الجديدة القائمة على فلسفة حديثة للتنمية الاقتصادية معتمدة على مبدأ اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي داخليا و خارجيا.

ومن خلال معالجة مختلف المتغيرات التي تحاول إشكالية هذا البحث دراستها ؛ ابتداءا بالإطار النظري للتنمية و النمو الاقتصادي ، ثم الجانب النظري المؤسس للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ، فالخصائص و السمات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للوطن العربي ، إضافة إلى الهيكلة الاقتصادية و سياسات تحقيق النمو الاقتصادي في كل من الجزائر و مصر و السعودية و أهمية تحفيز المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول الثلاث ، توصلنا إلى النتائج الآتية :

أولا: من الناحية النظرية يبرز المفهوم الحديث للتنمية كمفهوم مغاير للمفهوم التقليدي لها المرتبط بالجانب الكمي البحت و القريب جدا من مفهوم النمو الاقتصادي ، فالمفهوم الحديث لها يتجاوز النواحي الاقتصادية الكمية بل يتوسع ليشمل الجوانب الاجتماعية و السياسية ، ومن أهم المفاهيم التي تعتبر نتاج لهذا التوسع في مفهوم التنمية نجد مفهوم التنمية المستدامة و التي تربط بين المحافظة على البيئة و الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة من الموارد عن طريق عدم استنزافها دفعة واحدة و خاصة غير المتجددة منها ، و أيضا مفهوم التنمية البشرية التي تعنى بالجوانب النوعية للتنمية من خلال خدمات الصحة و التعليم و المشاركة السياسية . أما مفهوم النمو الاقتصادي فيعتبر مفهوم كمي بحت يتمثل في التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي و هو المقياس الرئيسي لتقييم الأداء التنموي ، وقد تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي حسب تغير الظروف الزمانية و المكانية.

ثانيا: بالنسبة للعوامل أو المصادر الجديدة الدافعة للنمو الاقتصادي ، فخلال العقود الأخيرة ظهرت نظريات جديدة أسست لمصادر مختلفة عن المصادر التقليدية و خاصة نظرية النمو الداخلي ، فبرز كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد كمحددات حديثة و رئيسية للنمو الاقتصادي ، و فيما يلي مختلف أوجه التأثير الايجابي لكل من هذه المحددات على النمو الاقتصادي:

- يتم تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من وفرات التجارة الخارجية ، فالتوسع في الصادرات يسهم في تمكن الدولة من التخصص في إنتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية ، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة و إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، كما أن سياسة

الانفتاح التجاري تسمح بدعم التوسع في استيراد السلع الرأسمالية و الاستثمارية مما يساعد على نقل التكنولوجيا و تحسين مستويات أداء عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج الوطني ، و تسهم التجارة الخارجية في زيادة الاستثمارات الأجنبية بما يدعم التنافسية بين المؤسسات و هذا ما يدفع إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي كما ونوعا ، و بهذا يتجه الاقتصاد إلى تحسين معدلات نموه.

- يتم دعم النمو الاقتصادي بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق أثره الايجابي من خلال المستوى الجزئي أي المؤسسة و المستوى الكلي أي الدولة ككل ، فعلى مستوى المؤسسة يؤدي دخول الشركات الأجنبية إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي ، مما يؤدي إلى تطوير أساليب الإنتاج و التسيير داخل المؤسسات وخاصة من خلال مدخل تطوير التكنولوجيا و تبادلها ، كما تؤدي المنافسة إلى زيادة كفاءة العنصر البشري عن طريق التوسع في التدريب و تأهيل العمالة المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة ، و يترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة و إنتاج منتجات جديدة من ناحية ، و زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى ، و هذا كله في النهاية يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، أما على مستوى الدولة فيؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الاستثمار المحلي و من ثم زيادة الإنتاج الوطني أي زيادة النمو الاقتصادي ، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر على الدولة إشكالية تمويل التنمية و تقليص فجوات الادخار ، و بالتالي تحويل الكثير من الأموال من الاستثمار المباشر إلى الإنفاق العمومي ، مما يسهم أيضا في دعم معدلات النمو الاقتصادي.

- يظهر أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي من خلال دوره المهم في تنمية الاقتصادي المحلي و الحد من الفقر عن طريق تنمية الموارد البشرية و تطوير قدرات الابتكار ، و هذا ما يؤسس للتنمية القائمة على المعرفة ، و يعد اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية من خلال التعليم و التدريب و البحث و التطوير عنصرا جد هام في تنمية الاقتصاديات الحديثة و التوجه بها إلى اقتصاد المعرفة ، و هذا ما يساعد على تشجيع آليات دعم النمو الاقتصادي و استدامته.

- يساهم الحكم الراشد من خلال تأمينه للبيئة القانونية و الإدارية السليمة من تفعيل عمليات الاستثمار و الإنتاج و الادخار ومن ثم دعم النمو الاقتصادي بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقا لمعايير الحكم الراشد ، كما يساهم الحكم الراشد في توفير دولة المؤسسات التي تضمن معايير الحوكمة الجيدة و الشفافية و المساءلة ، وهذا يعمل على استقرار البيئة الاقتصادية العامة بشكل يساهم في التفاعل الايجابي بين المؤسسات و يقلص الفساد المعيق للنمو الاقتصادي ، كما يشجع على جذب الاستثمارات الخارجية و توطينها و الحد من هجرة رؤوس الأموال سواء الوطنية أو الأجنبية .

ثالثا: رغم الاختلافات الموجودة بين الدول العربية من النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية إلا أنها تشترك في العديد من الخصائص العامة ، فمن الناحية الاقتصادية لا تزال الدول العربية تعتمد على تصدير المواد الأولية الخام و خاصة البترول ، و لهذا يوصف الاقتصاد العربي بالريعية رغم محاولات الكثير من الدول تنويع مصادر دخلها ، كما أنه لم نلاحظ أية دولة عربية حققت السبق التنموي و اللحاق على الأقل بالدول الناشئة كتركيا و دول جنوب شرق آسيا ، و نلاحظ في أحسن الأحوال بعض مظاهر التنمية الاقتصادية في بعض الدول الخليجية عن طريق إعادة توظيف الفوائض البترولية ، فيوجد في هذه الدول تنمية بشرية و بنية تحتية لا بأس بها ، و بصفة عامة هناك العديد من المؤشرات الدالة على التأخر التنموي للدول العربية كارتفاع معدلات البطالة و محدودية معدلات النمو الاقتصادي و تقلباتها الشديدة ، و ارتفاع معدلات التضخم و المديونية الخارجية و ضئالة الناتج المحلي الإجمالي و حساسية الاقتصاديات العربية للصدمات الداخلية و الخارجية ، ومن الناحية السياسية تشترك جميع الدول العربية تقريبا في غياب معاني الديمقراطية و الحكم الراشد و فقدان الشرعية السياسية و التداول السلمي على السلطة و حرية إبداء الرأي و المشاركة في اتخاذ القرار و استشراء الفساد في كافة القطاعات و على جميع المستويات ، كما يلاحظ أن هناك توجس كبير من طرف الإرادة السياسية العربية من الإصلاحات السياسية رغم الضغوط الداخلية من طرف الشعوب و الخارجية من طرف الرأي العام العالمي ، ومن الناحية الاجتماعية فالمؤشرات تشير إلى جوانب عديدة من الضعف و القصور في العديد من الجوانب ، حيث يلاحظ انخفاض مستويات الدخل و ضعف الخدمات الصحية و التعليمية و غياب الأمن الغذائي و الاجتماعي و انتشار الفقر.

رابعا: فيما يخص الهيكلة الاقتصادية لكل من الجزائر و مصر و السعودية فنلاحظ وجود العديد من التشوهات الهيكلية ، فاقتصاديات الدول الثلاث تعاني من مشكلة التنويع الاقتصادي و خاصة بالنسبة للجزائر و السعودية اللتان تعتمدان بصفة شبه كلية على الإيرادات النفطية ، كما أن مصر تعتمد على السياحة و إيرادات قناة السويس و تحويلات العاملين ، وقد انتهجت الدول الثلاث مجموعة من السياسات الاقتصادية الإصلاحية بهدف تحفيز النمو الاقتصادي ، و قد كانت هذه الإصلاحات متزامنة مع ظهور تحولات اقتصادية عالمية أثرت على فلسفة العمل الاقتصادي ، فكانت هذه الإصلاحات في اتجاه الاعتماد على الاقتصاد الحر و آلية السوق و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي ، وقد كانت النتائج الاقتصادية لهذه السياسات على مستوى النمو الاقتصادي في الدول الثلاث جد متقلبة خلال الفترة (1990-2010) ، فمن خلال تحليل مسار النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة في الدول الثلاث نلاحظ أن هناك تقلبات شديدة و خاصة في الجزائر و السعودية مما يؤكد هشاشة البناء الاقتصادي لهذه الدول و ارتباط النمو الاقتصادي بها بموارد محددة و شديدة التقلب و التغير ، و هذا ما يجعل النمو الاقتصادي للدول الثلاث بعيد عن الرتابة و الاستدامة.

خامسا: من خلال التحليل القياسي لأثر كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر و مصر و السعودية توصلنا إلى ما يلي:

- تعتبر السعودية أكثر انفتاحا خلال الفترة (1990-2010) ثم الجزائر ثم مصر ، كما عرفت الدول الثلاث اتجاها تطوريا نحو المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي من خلال التطور المتزايد لكل من الصادرات و الواردات،كما أن هناك أثر موجب و معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في كل من مصر و السعودية، بينما نجد عدم وجود أثر موجب و معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر، كما أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستويات الانفتاح التجاري في الدول الثلاث خلال الفترة نفسها.

- تأتي السعودية في المرتبة الأولى فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ثم مصر ثم الجزائر ، كما أن مستويات التدفق عرفت تطورا مستمرا نسبيا في الدول الثلاث خلال الفترة (1990-2010) ، و يوجد أثر موجب و معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث ، كما أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث خلال نفس الفترة.

- تتقارب كل من الجزائر و مصر و السعودية في مستويات الرأسمال البشري رغم تقدم مصر ثم السعودية ثم الجزائر من خلال معدلات القيد في مختلف مراحل التعليم و نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن هناك تطور مستمر في اتجاه تحسين مستويات الرأسمال البشري في الدول الثلاث خلال الفترة (1990-2010) ، ويوجد أثر موجب و معنوي ضعيف للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، و يوجد أثر موجب و ضعيف و غير معنوي للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في مصر ، بينما يوجد أثر سالب و غير معنوي للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في السعودية ، كما توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستويات الرأسمال البشري في الدول الثلاث خلال نفس الفترة أيضا.

- يعتبر الحكم الراشد و أثره على النمو الاقتصادي عامل ذو خصوصية في الدول الثلاث ، فإذا كانت المحددات السابقة عرفت تطورا مستمرا في هذه الدول مدعوما بإرادة سياسية قوية فإن تحليلنا لهذا المؤشر من خلال مؤشري النوعية المؤسساتية (iqi) و مؤشر مكافحة الفساد (cpi) يوضح تراجع كبير في الدول الثلاث مقارنة مع المستويات المقبولة نسبيا و الداعمة للنمو الاقتصادي في التجارب العالمية ، و يصاحب هذا التراجع وجود توجس و تردد من قبل الإرادة السياسية في الدول الثلاث من أجل إرساء مبادئ الحكم الراشد و الإدارة الصالحة ، ورغم أن الصورة تكاد تكون نفسها إلا أن المقارنة بين الدول الثلاث فيما يخص الحكم الراشد تجعل السعودية في المرتبة الأولى ثم مصر ثم الجزائر في كلا المؤشرين.

من خلال النتائج السابقة يمكن أن نبني مجموعة من التصورات فيما يخص آليات و سبل تفعيل و دعم المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي بما يحفز معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث تماشيا مع مدلول النظريات الاقتصادية التنموية الحديثة و التجارب العالمية الناجحة في العالم ، و عليه نقترح التوصيات الآتية و التي ستكون مرتبة على أساس أولوية و أهمية المحددات في ظل الظروف الراهنة و ليس على أساس ترتيب تناولنا إياها في متن الدراسة:

أولا: الاتجاه إلى إرساء مبادئ الحكم الراشد باعتباره خيار استراتيجي و ضرورة حتمية لا مناص منها ، تمليها الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في العالم حاليا و القيم الدولية و الرأي العام العالمي و الفطرة البشرية ، لما يقوم عليه من مبادئ و أهداف تتوافق و تطلعات أفراد المجتمعات على اختلافاتهم المتعددة ، من خلال تحقيق أسس الشفافية و المساءلة و الرقابة و المشاركة السياسية و محاربة الفساد ، و إضافة إلى هذا كله فإن قيم الديمقراطية كفيلة كتصور ذا إجماع دولي من تحسين الظروف الاقتصادية و دعم النمو الاقتصادي عن طريق تحقيق البيئة المناسبة للأداء الاقتصادي الفعال و المتسق في إطار القوانين و التشريعات التضبيطية ، كما تساعد على إرساء قيم السلم الاجتماعي و تجنب خطر الانقسامات العمودية و الأفقية و الثورات و الاضطرابات المصحوبة بالعنف أحيانا، و عليه لابد للدول العربية بصفة عامة و الدول التي تناولناها في دراستنا بصفة خاصة من القيام بإصلاحات سياسية جريئة تضمن المزيد من فرص التداول السلمي على السلطة و المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار بواسطة انتخاب ممثلي الشعب في مختلف المجالس النيابية و توسيع حرية الصحافة و الإعلام و فتح المجال أمام حرية إنشاء الأحزاب السياسية و الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني ، و ما يزيد اليوم من ضرورة هذه الإصلاحات نذر التغيرات الحاصلة في العالم العربي أو ما يسمى بالربيع العربي ، حيث شهدت بعض الدول العربية و هي تونس و مصر و ليبيا و اليمن ثورات تطالب بتغيير القيادات السياسية المتسلطة و انتخاب قيادات بديلة يختارها الشعب و يحاسبها و يراقب أدائها.

ثانيا: التركيز على زيادة تراكم الرأسمال البشري و نموه ، لما يشكله من حافز مهم للنمو الاقتصادي و خاصة في الأجل الطويل ، و لن يتأتى ذلك إلا من خلال مراجعة شاملة لأنظمة التعليم و التربية في الدول العربية ، و التي مازالت تتصف بالروح التقليدية و ابتعادها عن متطلبات العصر و أولوياته ، و اهتمامها الكبير بالجوانب النظرية على حساب الجوانب التطبيقية ، و انفصالها الشديد عن احتياجات الدارسين و متطلبات السوق ، و ارتباطها بطرق تدريس تجاوزها الزمن ، كما أنها تغفل الجانب النوعي على حساب الجانب الكمي في مختلف مراحل التعليم و خاصة التعليم العالي ، و عليه و بسبب التغيرات المتسارعة في مختلف ميادين الحياة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و التقنية يتوجب على على الدول العربية تبني سياسات و أهداف تتجاوب مع طبيعة هذه التغيرات من خلال تطوير السياسات التعليمية و أهدافها و مناهجها و طرائقها ، و تبني صيغ و بدائل تؤدي إلى جودة التعليم و تحسين نوعيته ، و لابد من الانفتاح على السياسات التعليمية ذات الصيت و النجاح العالميين دون إغفال بعض

الخصوصيات المرتبطة بالهوية الوطنية و التاريخ ، و الدول العربية و من بينها الجزائر و مصر و السعودية بحاجة إلى زيادة حجم الإنفاق على التعليم و البحث و التطوير أكثر مما هو عليه حاليا ، و الوصول به إلى المستويات العالمية ، فرغم تطوره المطرد في الدول الثلاث إلا أنه ما يزال ضعيف نسبيا مقارنة مع الكثير من الدول الناشئة و المتقدمة و التي حققت السبق في مجال تكوين الرأسمال البشري.

ثالثا: إن موجة اقتصاد السوق السائدة في العالم و المدفوعة بالعولمة الاقتصادية تشجع سياسة الانفتاح الاقتصادي للدول داخليا و خارجيا ، وهذا ما يحتم على الدول العربية و من بينها الجزائر ومصر و السعودية اتخاذ إجراءات إصلاحية على مختلف المستويات من أجل الاستفادة من انفتاحها التجاري على العالم الخارجي بهدف دعم النمو الاقتصادي و التقليل من الآثار السلبية لهذا الانفتاح على بنية الاقتصاد المحلي ، و في هذا الصدد نرى أنه لابد من التركيز على الجوانب الآتية بهدف الاستفادة من وفرات التجارة الخارجية:

- العمل على تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي و تجنب تقلباتها الشديدة عن طريق التحكم في السياسات الاقتصادية المنتهجة سواء التجارية و المالية و النقدية.

- تكييف التشريعات و القوانين المنظمة للتجارة الخارجية و خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية بصورة تضمن حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية ، و فتح المجال أمام الصناعات كثيفة التكنولوجيا و ذات العمالة الكبيرة باعتبار الاقتصاديات العربية ضعيفة في هذا المجال و وفيرة العمالة.

- تنمية القطاع الزراعي باعتبار أن هناك ميزة نسبية للكثير من الدول العربية فيه ، كما أنه لا يتطلب تكنولوجيا عالية ولا تشكل المؤسسات الأجنبية خطرا على المؤسسات المحلية التي تنشط في المجال الزراعي.

- إعادة تأهيل و تنظيم القطاعات الاقتصادية المحلية بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد و الطاقات الوطنية.

- إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية و مرافقتها بالمستوى الذي يمكنها من مجابهة المنافسة الخارجية.

- تنويع الصادرات الوطنية و عدم التركيز على صادرات المواد الخام فقط ، و الاهتمام خاصة بزيادة إنتاج السلع الغذائية و خاصة القمح و تحسين نوعيتها من أجل الحد من تكلفة الواردات التي تستنزف العملة الصعبة.

- العمل على القضاء على الأسواق الموازية للتجارة ، وذلك من خلال إعطاء البائعين غير الرسميين محلات جاهزة و أماكن مخصصة و تسهيل إجراءات التسوية القانونية لنشاطهم.

- تشجيع اتفاقيات الشراكة و الاستفادة من الخبرة الأجنبية و التكنولوجيا العالية و العمالة الماهرة التي تجلبها المؤسسات الأجنبية.
- التريث و التدرج في تحرير بعض القطاعات و إعطائها فرصة التأهيل و القدرة على المنافسة من أجل حماية الصناعات المحلية الناشئة.
- الاهتمام بقطاع السياحة لمزاياه النسبية و قلة تكلفته و جلبه للعملة الصعبة و انخفاض مخاطر المنافسة الخارجية.
- العمل على إقامة تكتلات و مناطق تجارة حرة على المستوى المغاربي و العربي على اعتبار المستويات المتقاربة للمنافسة بينها.

رابعا: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مظاهر الانفتاح الاقتصادي في إطار العولمة الاقتصادية ، وقد برزت موجة التنافس من أجل جذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات خلال العقود الأخيرة ، باعتبارها حافزا مهما للتنمية الاقتصادية و بديلا فعالا لدور الدولة المتراجع في النشاط الاقتصادي جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص المحلي ، و بهدف دعم و تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة يكمن تقديم الاقتراحات الآتية:

- تطوير التشريعات و القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر و تسهيل الإجراءات القانونية المتعلقة بإنشاء المؤسسات و مباشرة نشاطها و تحويل أموالها و طرق تمويلها.

- تحقيق الاستقرار السياسي و الأمن الاجتماعي و حماية ممتلكات المؤسسات الأجنبية و عمالها.

- السعي المستمر إلى توفير بيئة استثمارية مثلى لزيادة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، و ذلك من خلال كافة السبل الضرورية و العمل على إزالة العقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي.

- دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من الناحية الاقتصادية و القانونية و الإدارية و الإسراع في حلها ، و خاصة من خلال الحوافز الضريبية.

- تشجيع الاستثمار العربي البيني ، و التقليل من هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الدول الأجنبية.

- العمل على إصلاح الجانب المالي و التسويقي و التبادلي من خلال تنظيم الأسواق و تحسين أداء البنوك و أسواق رأس المال و رفع القيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال.

- الاستقرار التشريعي و عدم تغيير القوانين من فترة إلى أخرى مع مراعاة الشفافية و الوضوح في القوانين ، و تسريع عملية البت في القضايا الخاصة بالاستثمار داخل المحاكم.

- تطوير أنظمة التعليم و التدريب و تطوير التكنولوجيا من خلال توفير مراكز تدريب متخصصة بهدف توفير العمالة الماهرة القادرة على مسايرة المستويات العالية لبعض المؤسسات الأجنبية الوافدة.

و في الأخير نقول بأن عملنا هذا يبقى يعتريه بعض أوجه الضعف و القصور نظرا لتعدد أوجه تناول موضوع النمو الاقتصادي في الدول العربية في ظل النظريات الحديثة للفكر التنموي ، وبهدف استكمال هذا البحث من قبل المهتمين نقترح مواصلة البحث فيه من خلال فتح مداخل أخرى نذكر من أهمها:

- المحددات الحقيقية للنمو الاقتصادي في الدول العربية.
- استراتيجيات تطوير المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية.
- تقييم سياسات دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية و مقارنتها بالدول الناشئة.
- إشكالية تذبذب معدلات النمو الاقتصادي و عدم رتابتها في بعض الدول العربية.
- مصادر النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل في الدول العربية.

المـــراجـــع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة الوطنية

أولا : الكتب

1. ابراهيم الدعمة: التنمية البشرية و النمو الاقتصادي، دار الفكر،بيروت،2002 .
2. ابراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دار الشروق،القاهرة، 2000.
3. أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي: اقتصاديات الوطن العربي،دارالمسيرة،عمان، 2010.
4. إسماعيل الزبري و آخرون: أفاق التنمية في العالم العربي، دار الطليعة، بيروت، 2006.
5. إسماعيل الشطي و آخرون: الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
6. إسماعيل شعباني: التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 1997.
7. إسماعيل عبد الرحمان و حزبي محمد موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار و ائل، عمان، 1999.
8. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
9. أشرف أحمد العدلي : التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
10. إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، دار العربي، مصر، 2002.
11. أمين مشاقبة و المعتصم بالله علوي: الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد، مطبعة السفير، عمان، 2010.
12. تيم نبلوك: المملكة العربية السعودية –السلطة و الشرعية و الاستمرارية- ، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006.
13. جمال حلاوة و علي صالح : مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، عمان، 2010.
14. جون مارتن – ترجمة على مقلد و زيعور -: الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت،1981.
15. حسنين توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية – الاتجاهات المعاصرة في دراستها -،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005.
16. حسين عبد القادر صالح: التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية و الإقليمية، دار وائل، عمان، 2002.
17. حمد عبد العزيز: الاقتصاد ادولي، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، 2000.
18. خالد محمد السواعي: التجارة و التنمية، دار المناهج، عمان، 2006.
19. خالد عبد الرحيم الليتي: إدارة الموارد البشرية، دار وائل ، عمان، 2005.

20. وارية حسين : مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2002.
21. رمضان السنوسي و عبد السلام بشير الدويبي: الفساد بين الشفافية و المساءلة ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، 2006.
22. روبرت بارو : محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان- ترجمة نادر إدريس التل- ، دار الكتاب الحديث، عمان، 1998.
23. زينب حين عوض الله : الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
24. سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي: مقدمة في اقتصاديات التنمية، مديرية دار الكتاب الحديث للطباعة، بغداد، 1988.
25. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
26. سعد طه علام: التنمية و الدولة، دار طيبة، الإسكندرية، 2003.
27. سعيد بن حمد الربيعي: التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشروق، عمان، 2008.
28. سعيد عبد العظيم : الديمقراطية و نظريات الإصلاح في الميزان، دار الإيمان، الإسكندرية، 2004.
29. سليم الحص و آخرون : المشاريع الدولية لمكافحة الفساد في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2006.
30. سميرة إبراهيم أيوب : صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
31. حسن عبد القادر صالح: الوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل، عمان
32. سهير حامد : إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.
33. سهيل الحمدان: اقتصاديات التعليم، الدار السورية الجديدة، دمشق، 2002.
34. شاترا أحمد : إستراتيجية الموارد البشرية، دار الفجر، القاهرة، 2002.
35. صبري فارس الهيتي: التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج، عمان، 2006.
36. صقر أحمد صقر : التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت، 2007.
37. عادل الطبطبائي : السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، منشورات دراسات الخليج و الجزيرة العربية، الكويت، 1985.
38. عبد السلام أبو القحف : نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

39. عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية و التعليم في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2004.
40. عبد العزيز محمد الحر: التربية و التنمية و النهضة، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 2003.
41. عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، 2003.
42. عبد اللطيف حسين فرج: نظام التربية و التعليم في المملكة العربية السعودية. دار وائل، عمان، 2009.
43. عبد الوهاب الأمين : مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
44. عبير مصلح : التراهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد، مؤسسة أمان، رام الله،2007.
45. . عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط: التنمية المستديمة، دار صفاء، عمان، 2007.
46. غازي محمود ذيب الزعبي: البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، دار عالم الكتاب الحديث، اربد، 2009.
47. فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم، دار المسيرة، دار وائل، عمان،2003.
48. فريديريك شرر – ترجمة على أبو عشمة- : نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي، دار العبيكان، الرياض،2002.
49. فليح حسن خلف: التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان،2006.
50. فليح حسن خلف: اقتصاديات الوطن العربي، دار الوراق، عمان، 2004.
51. قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.
52. كامل عبد الملك: ثقافة التنمية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008.
53. مالك بن نبي : المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، 2002.
54. مجيد ضياء الموسوي: العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
55. محمد الدوري: التخلف الاقتصادي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987.
56. محمد الهزايمة: السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية و التطبيق، دار وائل، عمان، 1999.
57. محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.

58. محمدصالح العضيمي و أحمد حمدي رياض: الاستثمار و التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، بدون سنة نشر.
59. محمد صبحي أبو صالح و عدنان محمد عوض: مقدمة في الإحصاء، مركز الكتاب الأردني، الأردن، 1997.
60. محمد فوزي أبو السعود : مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
61. محمد ناجي خليفة: النمو الاقتصادي ، دار القاهرة، القاهرة، 2001.
62. محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
63. مدحت القرشي: التنمية الاقتصادية، دار وائل، عمان ، 2007.
64. مدحت القرشي: اقتصاديات العمل، دار وائل، عمان،2003.
65. مدحت محمد: إدارة و تنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008.
66. معن محمود عياصرة: نظم و سياسات التعليم- نماذج عربية و أجنبية-، دار وائل ، عمان، 2011.
67. ميشيل تودارو- ترجمة حسن حسني و محمود حامد محمود-: التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.
68. نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف: الاقتصاد الكلي، دار الحامد، عمان، 2006.
69. نزيه عبد المقصود مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
70. نوفل قاسم علي الشهوان: مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،2009.
71. همسة قحطان خلف الجميلي: الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، دار الجنان، عمان، 2011.
72. هوشيار معروف : دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء، عمان، 2005.

ثانيا : المجلات و الملتقيات العلمية :

1. بطاهر علي: سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد00، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

2. بلقاسم العباس : حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد98، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
3. بهجت قربي : تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي و أهميته-البعد الثقافي المهمل-، مجلة المستقبل العربي، بيروت، 2002.
4. بوكابوس سعدون: الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول العالمي ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد12، جامعة الجزائر، 2005.
5. حسن أبو حمود : الفساد و منعكساته الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، العدد01، دمشق، 2002.
6. زعباط عبد الحميد: الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديا شمال إفريقيا، العدد00، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزئر، 2004.
7. زعباط عبد الحميد: نظريات التجارة الدولية و محدوديتها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد10، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
8. صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد00، الدار الخلدونية، الجزائر، 1999.
9. عبدوس عبد القادر: سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر و حماية البيئة؛ الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
10. عمار عماري: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، جامعة الجزائر،2005.
11. كساب علي و راتول محمد: التكامل الاقتصادي العربي في إطار التدافع الاقتصادي و الشراكة، مجلة اقتصاديا شمال إفريقيا، العدد00، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزئر، 2004.
12. كسرى مسعود: التحرير الاقتصادي و الخوصصة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد12، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
13. مجدي الشربجي: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الملتقى العلمي الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، جامعة الجزائر،2005.
14. مهدي محمد القصاص : بيئة استثمار الرأسمال البشري، الملتقى العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2008.

15. نوفل قاسم علي الشهوان: مصادر النمو الاقتصادي في مجموعة الـــMENA و سبل تواصل الوظائف عالميا، الملتقى العلمي الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، جامعة الجزائر،2005.

ثالثا : الرسائل العلمية :

1. آل الشيخ خالد بن عبد الرحمان بن حسين بن عمر، الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية؛ أنماطه و أسبابه و سبل مكافحته، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
2. الزهراني بندر بن سالم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.
3. العمري علي، دراسة أثر تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، –حالة الجزائر– رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
4. بوزلحة سامية، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل التحولات العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
5. حافظ حبيب فيصل، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2003.
6. حداد محمد، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
7. حمدي باشا رابح، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
8. حميدوش على، التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
9. دهان محمد، الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
10. زيروني مصطفى، النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية–حالة دول جنوب شرق آسيا–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
11. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2004.

12. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2012.
13. مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
14. مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر و مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.
15. وعيل ميلود، دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
16. يحياوي سمير، الاستثمار العربي البيني بين الواقع و التحديات في ظل الرهانات الحديثة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.
17. يرقي حسين، إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

رابعا : وثائق رسمية و تقارير و قوانين و مراسيم:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد و التنمية،نيوروك، 2008.
2. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مكافحة الفساد في الدول العربية، القاهرة، 2009
3. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا-الاسكوا-، إصلاح المؤسسات الاقتصادية في دول الاسكوا-حالة مصر و سوريا-، الأمم المتحدة،1999.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الأعداد 1990-2011.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية ،أعداد مختلفة.
6. المنظمة العربية لضمان الاستثمار و تنمية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة.
7. النظام الأساسي للحكم، المملكة العربية السعودية، الباب الأول، المادة الأولى.
8. النظام الأساسي للحكم، المملكة العربية السعودية، الباب الثاني، المادة الخامسة.
9. القانون10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39.
10. المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد39.

II- المراجع باللغة الأجنبية :

أولا : الكتب:

01 - Abd El Kader Sid Ahmed , Croissance et Développement, OPU , Alger , 1981.

02-Dominique Guellec, les nouvelles théories de la croissance, édition découverte, France, 2001.

03-Eric Bousserelle, Dynamique économique ,croissance-crises-cycles, gualino Editeur, paris, 2004.

04- Eric Vatteville, mesure des ressources humaines et gestion de l'entreprise, paris,1985.

05-Jean louis Mucchielli, principes d'économie international, economica paris1987.

06- Jean pierre Bibeau, introduction a l'économie international, Casablanca, paris,1997.

07- Hugon philippe , économie du développement ,édition dalloz,1989.

08-Maré nouchi ,croissance , histoire économique, édition hazan , paris, 1990.

09- Michel sandrine , éducation et croissance économique, édition l'harmattan , France,2002.

10-Mohamed abdelatif boucherara, la croissance économique des grandes nations (1914- 2000), centre de publication universitaire ,tunis 2002.

11-Pierre jaquemot, la firme multinational, economica, paris,1990.

12-Rabah bettaher, le partenariat et la relance des investissements, ed ,Bettaher, Alger 1992,

13-Salle wolff , croissance et développement , dunod , paris 2000 .

14-Sapiro Edward, macroeconomic analysis, Thomson learning, London, 1995.

ثانيا : الرسائل العلمية:

1. Ali raad, what explains the Algerian economic growth record? Doctorate thesis in economic, Algiers University, Algeria, 2006.

المواقع الإلكترونية :

http://www.cnes.dz.
http://www.ons.dz.
http ://www.imf.org/
http://www.worldbank.org
http://www.idsc.gov.eg
http://www.sagia.gov.sa
http://www.arab-api.org
http://www.sama.gov.sa
http://www.commerce.go.sa
http://www.sesrtcic.org
http://www.wikipedia.org

الملاحق

الملحق (1)

Statistics

		EXPA	IMPA	EXPE	IMPE	EXPS	IMPS
N	Valid	21	21	21	21	21	21
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		29201,05	20326,62	22606,24	27073,14	115551,2	71689,52
Std. Deviation		22125,22	13757,92	13622,39	15889,24	86245,06	47429,55

Correlations

		GDPA	EXPA	IMPA	GTRADEA	NETEXPA	OPNESSA
GDPA	Pearson Correlation	1,000	,952**	,906**	,957**	,754**	,863**
	Sig. (2-tailed)	,	,000	,000	,000	,000	,000
	N	21	21	21	21	21	21
EXPA	Pearson Correlation	,952**	1,000	,901**	,985**	,852**	,838**
	Sig. (2-tailed)	,000	,	,000	,000	,000	,000
	N	21	21	21	21	21	21
IMPA	Pearson Correlation	,906**	,901**	1,000	,962**	,540*	,641**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,	,000	,012	,002
	N	21	21	21	21	21	21
GTRADEA	Pearson Correlation	,957**	,985**	,962**	1,000	,750**	,781**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,	,000	,000
	N	21	21	21	21	21	21
NETEXPA	Pearson Correlation	,754**	,852**	,540*	,750**	1,000	,851**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,012	,000	,	,000
	N	21	21	21	21	21	21
OPNESSA	Pearson Correlation	,863**	,838**	,641**	,781**	,851**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,002	,000	,000	,
	N	21	21	21	21	21	21

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق (2)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IMPA, EXPA[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPA

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,959[a]	,919	,910	15127,33

a. Predictors: (Constant), IMPA, EXPA

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,7E+10	2	2,3E+10	102,185	,000[a]
	Residual	4,1E+09	18	2,3E+08		
	Total	5,1E+10	20			

a. Predictors: (Constant), IMPA, EXPA

b. Dependent Variable: GDPA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2691,960	5989,993		,449	,659
	EXPA	1,652	,352	,725	4,695	,000
	IMPA	,927	,566	,253	1,638	,119

a. Dependent Variable: GDPA

الملحق (3)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	OPNESSA[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: EGA

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,447[a]	,200	,158	2,0464

a. Predictors: (Constant), OPNESSA

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19,852	1	19,852	4,741	,042[a]
	Residual	79,566	19	4,188		
	Total	99,418	20			

a. Predictors: (Constant), OPNESSA

b. Dependent Variable: EGA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1,204	1,837		-,655	,520
	OPNESSA	7,314E-02	,034	,447	2,177	,042

a. Dependent Variable: EGA

الملحق (4).

Correlations

		GDPE	EXPE	IMPE	GTRADEE	NETEXPE	OPNESSE
GDPE	Pearson Correlation	1,000	,901**	,938**	,924**	-,810**	,623**
	Sig. (2-tailed)	,	,000	,000	,000	,000	,003
	N	21	21	21	21	21	21
EXPE	Pearson Correlation	,901**	1,000	,988**	,996**	-,637**	,868**
	Sig. (2-tailed)	,000	,	,000	,000	,002	,000
	N	21	21	21	21	21	21
IMPE	Pearson Correlation	,938**	,988**	1,000	,997**	-,750**	,804**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,	,000	,000	,000
	N	21	21	21	21	21	21
GTRADEE	Pearson Correlation	,924**	,996**	,997**	1,000	-,700**	,836**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,	,000	,000
	N	21	21	21	21	21	21
NETEXPE	Pearson Correlation	-,810**	-,637**	-,750**	-,700**	1,000	-,293
	Sig. (2-tailed)	,000	,002	,000	,000	,	,197
	N	21	21	21	21	21	21
OPNESSE	Pearson Correlation	,623**	,868**	,804**	,836**	-,293	1,000
	Sig. (2-tailed)	,003	,000	,000	,000	,197	,
	N	21	21	21	21	21	21

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق (5).

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IMPE, EXPE[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPE

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,952[a]	,906	,896	15569,63

a. Predictors: (Constant), IMPE, EXPE

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,2E+10	2	2,1E+10	87,119	,000[a]
	Residual	4,4E+09	18	2,4E+08		
	Total	4,7E+10	20			

a. Predictors: (Constant), IMPE, EXPE

b. Dependent Variable: GDPE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11398,956	6855,084		1,663	,114
	EXPE	-3,605	1,622	-1,017	-2,223	,039
	IMPE	5,903	1,391	1,943	4,245	,000

a. Dependent Variable: GDPE

الملحق (6).

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	OPNESSE[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: EGE

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,494[a]	,244	,204	1,3426

a. Predictors: (Constant), OPNESSE

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11,069	1	11,069	6,141	,023[a]
	Residual	34,249	19	1,803		
	Total	45,318	20			

a. Predictors: (Constant), OPNESSE

b. Dependent Variable: EGE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,164	,694		4,559	,000
	OPNESSE	4,326E-02	,017	,494	2,478	,023

a. Dependent Variable: EGE

الملحق (7).

Correlations

		GDPS	EXPS	IMPS	GTRADES	NETEXPS	OPNESSS
GDPS	Pearson Correlation	1,000	,985**	,960**	,986**	,914**	,745**
	Sig. (2-tailed)	,	,000	,000	,000	,000	,000
	N	21	21	21	21	21	21
EXPS	Pearson Correlation	,985**	1,000	,957**	,995**	,948**	,820**
	Sig. (2-tailed)	,000	,	,000	,000	,000	,000
	N	21	21	21	21	21	21
IMPS	Pearson Correlation	,960**	,957**	1,000	,982**	,815**	,840**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,	,000	,000	,000
	N	21	21	21	21	21	21
GTRADES	Pearson Correlation	,986**	,995**	,982**	1,000	,910**	,835**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,	,000	,000
	N	21	21	21	21	21	21
NETEXPS	Pearson Correlation	,914**	,948**	,815**	,910**	1,000	,717**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,	,000
	N	21	21	21	21	21	21
OPNESSS	Pearson Correlation	,745**	,820**	,840**	,835**	,717**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,
	N	21	21	21	21	21	21

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق (8).

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IMPS, EXPS[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,987[a]	,973	,970	20499,96

a. Predictors: (Constant), IMPS, EXPS

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,8E+11	2	1,4E+11	329,294	,000[a]
	Residual	7,6E+09	18	4,2E+08		
	Total	2,8E+11	20			

a. Predictors: (Constant), IMPS, EXPS

b. Dependent Variable: GDPS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	59798,505	8419,100		7,103	,000
	EXPS	1,088	,184	,787	5,929	,000
	IMPS	,519	,334	,207	1,557	,137

a. Dependent Variable: GDPS

الملحق (9).

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	OPNESSS[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: EGS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,473[a]	,223	,182	2,5796

a. Predictors: (Constant), OPNESSS

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	36,348	1	36,348	5,462	,031[a]
	Residual	126,432	19	6,654		
	Total	162,780	20			

a. Predictors: (Constant), OPNESSS

b. Dependent Variable: EGS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4,021	3,351		-1,200	,245
	OPNESSS	9,794E-02	,042	,473	2,337	,031

a. Dependent Variable: EGS

الملحق (10)

Statistics

		OPNESSA	OPNESSE	OPNESSS
N	Valid	21	21	21
	Missing	0	0	0
Mean		53,0476	36,0476	78,8266

ANOVA

OPEN

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	19485,139	2	9742,569	43,575	,000
Within Groups	13414,952	60	223,583		
Total	32900,091	62			

الملحق (11)

Correlations

		GDPA	FDIA
GDPA	Pearson Correlation	1,000	,946**
	Sig. (2-tailed)	,	,000
	N	21	21
FDIA	Pearson Correlation	,946**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,
	N	21	21

**. Correlation is significant at the 0.01 level

Correlations

		GDPE	FDIE
GDPE	Pearson Correlation	1,000	,709**
	Sig. (2-tailed)	,	,000
	N	21	21
FDIE	Pearson Correlation	,709**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,
	N	21	21

**. Correlation is significant at the 0.01 level

Correlations

		GDPS	FDIS
GDPS	Pearson Correlation	1,000	,940**
	Sig. (2-tailed)	,	,000
	N	21	21
FDIS	Pearson Correlation	,940**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,
	N	21	21

**. Correlation is significant at the 0.01 level

الملحق (12)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	FDIA[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPA

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,946[a]	,894	,889	16830,85

a. Predictors: (Constant), FDIA

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,6E+10	1	4,6E+10	160,634	,000[a]
	Residual	5,4E+09	19	2,8E+08		
	Total	5,1E+10	20			

a. Predictors: (Constant), FDIA

b. Dependent Variable: GDPA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	24669,222	5114,161		4,824	,000
	FDIA	53,549	4,225	,946	12,674	,000

a. Dependent Variable: GDPA

الملحق (13)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	FDIE[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPE

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,709[a]	,502	,476	34935,51

a. Predictors: (Constant), FDIE

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,3E+10	1	2,3E+10	19,182	,000[a]
	Residual	2,3E+10	19	1,2E+09		
	Total	4,7E+10	20			

a. Predictors: (Constant), FDIE

b. Dependent Variable: GDPE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	61976,686	9911,328		6,253	,000
	FDIE	9,335	2,131	,709	4,380	,000

a. Dependent Variable: GDPE

الملحق (14)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	FDIS[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,940[a]	,884	,878	41670,65

a. Predictors: (Constant), FDIS

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,5E+11	1	2,5E+11	144,746	,000[a]
	Residual	3,3E+10	19	1,7E+09		
	Total	2,8E+11	20			

a. Predictors: (Constant), FDIS

b. Dependent Variable: GDPS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	155229,8	10686,300		14,526	,000
	FDIS	9,045	,752	,940	12,031	,000

a. Dependent Variable: GDPS

الملحق (15)

Descriptive Statistics

	N	Mean
FDIA	21	842,3190
FDIE	21	2971,5238
FDIS	21	7466,2124
Valid N (listwise)	21	

ANOVA

FDI

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4,8E+08	2	2,4E+08	4,293	,018
Within Groups	3,4E+09	60	5,6E+07		
Total	3,8E+09	62			

Correlations

		EGA	HCA
EGA	Pearson Correlation	1,000	,509*
	Sig. (2-tailed)	,	,018
	N	21	21
HCA	Pearson Correlation	,509*	1,000
	Sig. (2-tailed)	,018	,
	N	21	21

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		HCE	EGE
HCE	Pearson Correlation	1,000	,337
	Sig. (2-tailed)	,	,135
	N	21	21
EGE	Pearson Correlation	,337	1,000
	Sig. (2-tailed)	,135	,
	N	21	21

Correlations

		EGS	HCS
EGS	Pearson Correlation	1,000	-,156
	Sig. (2-tailed)	,	,500
	N	21	21
HCS	Pearson Correlation	-,156	1,000
	Sig. (2-tailed)	,500	,
	N	21	21

الملحق (16)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	HCA[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: EGA

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,509[a]	,259	,220	1,9685

a. Predictors: (Constant), HCA

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25,792	1	25,792	6,656	,018[a]
	Residual	73,626	19	3,875		
	Total	99,418	20			

a. Predictors: (Constant), HCA

b. Dependent Variable: EGA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-7,532	3,980		-1,892	,074
	HCA	,170	,066	,509	2,580	,018

a. Dependent Variable: EGA

الملحق (17)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	HCE[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: EGE

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,337[a]	,113	,067	1,4542

a. Predictors: (Constant), HCE

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,140	1	5,140	2,431	,135[a]
	Residual	40,178	19	2,115		
	Total	45,318	20			

a. Predictors: (Constant), HCE

b. Dependent Variable: EGE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2,825	4,852		-,582	,567
	HCE	9,197E-02	,059	,337	1,559	,135

a. Dependent Variable: EGE

الملحق (18)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	HCS[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: EGS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,156[a]	,024	-,027	2,8912

a. Predictors: (Constant), HCS

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,960	1	3,960	,474	,500[a]
	Residual	158,820	19	8,359		
	Total	162,780	20			

a. Predictors: (Constant), HCS

b. Dependent Variable: EGS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6,753	4,481		1,507	,148
	HCS	-4,87E-02	,071	-,156	-,688	,500

a. Dependent Variable: EGS

الملحق (19)

Descriptive Statistics

	N	Mean
HCA	21	59,9938
HCE	21	82,0719
HCS	21	62,7524
Valid N (listwise)	21	

ANOVA

HCA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	6078,072	2	3039,036	57,502	,000
Within Groups	3171,032	60	52,851		
Total	9249,104	62			

الملحق (20)

Correlations

		IQIA	GA
IQIA	Pearson Correlation	1,000	,688*
	Sig. (2-tailed)	,	,013
	N	12	12
GA	Pearson Correlation	,688*	1,000
	Sig. (2-tailed)	,013	,
	N	12	12

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		IQIE	GEE
IQIE	Pearson Correlation	1,000	,232
	Sig. (2-tailed)	,	,469
	N	12	12
GEE	Pearson Correlation	,232	1,000
	Sig. (2-tailed)	,469	,
	N	12	12

Correlations

		IQIS	GS
IQIS	Pearson Correlation	1,000	-,454
	Sig. (2-tailed)	,	,138
	N	12	12
GS	Pearson Correlation	-,454	1,000
	Sig. (2-tailed)	,138	,
	N	12	12

الملحق (21)

Correlations

		CPIA	GA
CPIA	Pearson Correlation	1,000	-,762*
	Sig. (2-tailed)	,	,028
	N	8	8
GA	Pearson Correlation	-,762*	1,000
	Sig. (2-tailed)	,028	,
	N	8	8

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		CPIE	GEE
CPIE	Pearson Correlation	1,000	-,411
	Sig. (2-tailed)	,	,311
	N	8	8
GEE	Pearson Correlation	-,411	1,000
	Sig. (2-tailed)	,311	,
	N	8	8

Correlations

		GS	CPIS
GS	Pearson Correlation	1,000	,514
	Sig. (2-tailed)	,	,193
	N	8	8
CPIS	Pearson Correlation	,514	1,000
	Sig. (2-tailed)	,193	,
	N	8	8

الملحق (22)

ANOVA

IQI

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2,218	2	1,109	44,400	,000
Within Groups	,824	33	2,497E-02		
Total	3,042	35			

ANOVA

CPIE

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2,707	2	1,354	5,534	,012
Within Groups	5,138	21	,245		
Total	7,845	23			